



التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المدير العام

السيد عبد الرحيم بوعزة

مندوب الحكومة

السيد عبد العالي البرية

المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

تقرير السنة المالية 2016

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم. طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005). التقرير الخاص بسنة 2016، وهي السنة الثامنة والخمسون لمعهد الإصدار.

فهرس

viii-i المقدمة

الجزء I: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
25	2.1 الإنتاج والطلب
36	3.1 سوق الشغل
48	4.1 التضخم
60	5.1 المالية العمومية
74	6.1 ميزان الأداءات
86	7.1 الأوضاع النقدية
98	8.1 أسواق الأصول
114	9.1 تمويل الاقتصاد

الجزء 2: إنجازات البنك في إطار مهامه

127	1.2 الحكامة والاستراتيجية
141	2.2 السياسة النقدية
151	3.2 البحوث
151	4.2 تدبير الاحتياطات
152	5.2 الإشراف البنكي
158	6.2 أنظمة ووسائل الأداء
160	7.2 العملة الائتمانية
169	8.2 تواصل البنك وإشعاعه
174	9.2 الموارد وبيئة العمل

الجزء 3: التقرير المالي

181	1-3 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2016
186	2-3 القوائم التركيبية
218	3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات
220	4-3 مصادقة مجلس البنك

221 الملحقات الإحصائية

277 المحتويات

مولاي،

تميز المحيط الدولي في سنة 2016 بتزايد كبير في حدة الشكوك الناشئة عن تنامي النزعة الشعبوية والحمائية فضلا عن استمرار التوترات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، تباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى 3,1%. مسجلا بذلك أدنى معدل له منذ أزمة 2009. ويعكس هذا الضعف على الخصوص تباطؤا ملموسا في البلدان المتقدمة. لاسيما الولايات المتحدة وبقدر أقل منطقة الأورو. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، تراجع النشاط الاقتصادي في الصين والهند وخفت حدة انكماشه في روسيا والبرازيل.

وقد كان لتباطؤ النمو تأثير على التجارة العالمية، إذ لم يتجاوز نموها 2,2%. كما شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا ملحوظا. لاسيما باتجاه البلدان النامية. بعد أن تضاعف نموها في سنة 2015.

وعلى العكس من ذلك، استمر تحسن وضعية سوق الشغل في البلدان المتقدمة الرئيسية، حيث انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى النسب المسجلة قبل الأزمة بفضل استمرار المستوى المرتفع لمناصب الشغل الحديثة. وواصل تراجعها في منطقة الأورو وإن كان مستواه على العموم يظل مرتفعا.

وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، شهدت هذه السنة انعكاسا لمنحى الأسعار التنازلي، حيث عادت أسعار النفط إلى الارتفاع بعد الاتفاق على خفض الإنتاج المعلن عنه في نونبر. لكن متوسطها خلال السنة يبقى أدنى من المستويات المسجلة في سنة 2015. وقد ساهم هذا التطور في استقرار التضخم العالمي. بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض. مع تسجيل ارتفاع في البلدان المتقدمة وانخفاض في البلدان الصاعدة والنامية.

في هذا السياق، استمر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في إعادة سياسته النقدية إلى مسارها الطبيعي. حيث رفع من جديد النطاق المستهدف لأسعار الفائدة الرئيسية، في حين عزز البنك المركزي الأوروبي الطابع التيسيري لسياسته، مما أدى إلى تزايد التباين بين توجهاتهما. وعلى الرغم من هذه التطورات، ظلت قيمة الأورو شبه مستقرة أمام الدولار الذي واصل ارتفاعه إزاء عملات البلدان الصاعدة الرئيسية، وبالموازاة مع ذلك، شهدت أسواق الصرف انخفاضا حادا للجنه الاسترليني ارتباطا بالتصويت بالإيجاب على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وقد كان لهذا المحيط الخارجي غير المواتي عموما والظروف المناخية القاسية تأثير على الاقتصاد الوطني الذي شهد سنة صعبة على عدة جوانب. فالنمو لم يتجاوز 1,2%. وهو أدنى معدل له منذ سنة 2000، مع تسجيل انكماش حاد في القيمة المضافة الفلاحية واستمرار ضعف القطاعات غير الفلاحية. فقد تباطأ النشاط بشكل ملموس في الصناعات التحويلية وتواصل النمو بوتيرة ضعيفة في قطاع البناء والأشغال العمومية. في المقابل، عرف القطاع الثالث تحسنا نسبيا، خاصة في الخدمات غير التجارية والتجارة والسياحة. ومن جانب الطلب، كانت مساهمة الصادرات الصافية في النمو سلبية بعد سنتين من المساهمة الإيجابية. في حين سجل الطلب الداخلي ارتفاعا بنسبة 5,5% مدفوعا بتزايد ملموس في الاستثمار.

وانعكست هذه التطورات على سوق الشغل الذي تدهورت وضعيته بشكل كبير. حيث بلغ العدد الصافي لمناصب الشغل التي فقدتها الاقتصاد الوطني 37 ألف منصب. وهي الخسارة الأولى منذ سنة 2001. فقد تراجع التشغيل بحددة في القطاع الفلاحي وتحسن بشكل طفيف في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعة. بما فيها الصناعة التقليدية. في ظل هذه الظروف. انسحبت نسبة مهمة من الساكنة النشيطة من سوق الشغل. مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في معدل النشاط. ونتيجة لذلك. تراجعت نسبة البطالة بمقدار 0,3 نقطة مئوية إلى 9,4%. لكنها واصلت الارتفاع في صفوف الشباب. خاصة في الوسط الحضري حيث إن أكثر من 4 من أصل 10 شبان هم عاطلون عن العمل.

وعلى صعيد التوازنات الماكرو اقتصادية. لم تستمر عملية تصحيح أوضاع الميزانية التي بدأت سنة 2013 وفق الوتيرة التي كانت متوقعة. فقد ظل عجز الميزانية شبه مستقر في نسبة 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. بينما استهدف قانون المالية نسبة 3,5%. ويرجع هذا التجاوز إلى المستوى المرتفع لنسبة تنفيذ نفقات الاستثمار وتسديد مبالغ هامة من تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة وتحصيل مبالغ أقل مما كان مبرمجا من هبات البلدان الشريكة في مجلس التعاون الخليجي. غير أنه تم التحكم في كتلة الأجور. إذ تقلصت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 10,3%. بينما ارتفعت نفقات المقاصة بشكل طفيف بعد ثلاث سنوات من الانخفاض. وفي هذا السياق. واصلت مديونية الخزينة منحائها التصاعدي. لتصل إلى 64,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وارتفع مكونها الداخلي إلى 50,6% والخارجي إلى 14,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخذاً بعين الاعتبار تزايد الدين الخارجي للمؤسسات والمنشآت العمومية. تفاقم الدين العمومي الإجمالي إلى 81,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

واتسع كذلك عجز الحساب الجاري من 2,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2015 إلى 4,4% في 2016. بعد أن سجل تقلصا مهما منذ 2013. فقد تفاقم عجز الميزان التجاري بشكل ملموس. نتيجة ارتفاع كبير في الواردات. خصوصا سلع التجهيز. وتباطؤ ملحوظ في الصادرات التي تأثرت بانخفاض أسعار الفوسفات ومشتقاته.

وعلى العكس من ذلك. أظهرت عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج أداء جيدا. مرتفعة بنسبة 5% و4% على التوالي. على الرغم من استمرار البطالة في مستويات مرتفعة في بلدان الاستقبال الرئيسية والخاوف الأمنية في بعض بلدان المنطقة. كما استمر المغرب في جذب تدفقات هامة من الاستثمارات الأجنبية التي بلغت 33 مليار درهم. وإن كانت قد انخفضت مقارنة بسنة 2015. وفي الجمل. واصلت الاحتياطات الدولية الصافية نموها لتصل إلى 251,9 مليار درهم في نهاية دجنبر. وهو ما يمكن من تغطية أكثر من 6 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات.

في ظل هذه الظروف وعلى الرغم من الارتفاع القوي لأسعار بعض المنتجات الغذائية الطرية والتراجع للموسم في حدة انخفاض أسعار الوقود. استقر التضخم في نسبة 1,6% ارتباطا بتراجع التضخم الأساسي.

في ضوء هذه التطورات وفي غياب ضغوط تضخمية، واصل بنك المغرب نهج سياسة نقدية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي. فقد قام في شهر مارس بخفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2,25%. مع مواصلة تنفيذ برنامجه لدعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ومن أجل ضبط السيولة في السوق القائمة بين البنوك التي عرفت تحسنا ملحوظا بفضل ارتفاع احتياطات الصرف، رفع البنك نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4%. مع منح تخفيضات للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر فيما يخص منح القروض.

وموازة مع ذلك، حرص بنك المغرب على انتقال قراراته إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال تتبع وثيق لها مع النظام البنكي. وبالفعل، فقد انعكست قراراته على أسعار الفائدة في مختلف الأسواق التي واصلت انخفاضها. لاسيما أسعار الفائدة على القروض التي سجلت تراجعاً مهماً. وفي هذا السياق، تسارعت وتيرة نمو القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي من 0,3% إلى 3,9%. مدفوعة بقروض التجهيز المقدمة للمقاولات، سواء العمومية أو الخاصة. لكن القطاع لا يزال يشهد ارتفاعاً في محفظة الديون المعلقة الأداء ويزداد تعرضاً لمخاطر أسعار الفائدة، الذي تزيد من حدته المنافسة القوية بين البنوك.

ومن أجل دعم انتعاش القروض البنكية التي تأثرت بشدة بضعف الطلب خلال السنوات الأخيرة، قام بنك المغرب في سنة 2016، بمعية الجهات المعنية، بتدارس سبل إنعاش الائتمان البنكي. وقد شكلت خلاصات هذه الدراسة موضوع مذكرة تم توجيهها إلى الحكومة تقترح اتخاذ تدابير ملموسة من لدن جميع الأطراف. وتتعلق هذه التدابير على وجه الخصوص بتمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الصفقات العمومية وتقليص آجال الأداء وإعادة هيكلة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة وتحسين عملية اتخاذ القرار بشأن منح القروض بالإضافة إلى تعزيز حكامه المقاولات وقدراتها التدييرية.

وعلى الرغم من هذه الظرفية، تمكن القطاع البنكي من الحفاظ على مستوى جيد من الأرباح والأرباح، لاسيما بفضل توسعه في إفريقيا وتنويع أنشطته.

وفي بورصة الدار البيضاء، سجلت الأسهم ارتفاعاً كبيراً بنسبة 30,5%. وهو الأعلى منذ ما يناهز عشر سنوات، غير أن السوق ظل ضعيف السيولة وبقية مساهمته في تمويل الاقتصاد محدودة. ومن جهة أخرى، كان اللجوء إلى سوق الدين الخاص ضعيفاً، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في اقتراضات الشركات غير المالية.

وفي سوق العقار، ارتفع حجم المعاملات بنسبة 8,1%. بعد تراجع طفيف سنة 2015. وهم هذا التزايد كافة فئات العقار وجميع المدن الكبرى باستثناء مراكش وطنجة. وبموازة ذلك، استمرت الأسعار في الارتفاع بوتيرة معتدلة بلغت 0,9% مقابل 1,2% في السنة السابقة.

وعلى مستوى التقنين، واصل بنك المغرب الإصلاحات المدرجة في برنامجه الاحترازي للحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي، وفقاً لتوصيات البعثة الأخيرة لبرنامج تقييم الاستقرار المالي، وبالخصوص فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والتركز الائتماني.

وعلى صعيد المراقبة الاحترافية الكلية، أطلق بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية ورشا لملاءمة منظومة تسوية الأزمات البنكية مع المعايير الدولية الصادرة في الفترة ما بعد الأزمة. إلى جانب اشتغاله على إعداد وتنفيذ الأدوات الجديدة التي أوصت بها لجنة بازل. ويهدف هذا الورش إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية والتعاقدية لضمان معالجة سريعة ومنظمة في حال انهيار بنك من البنوك ذات الأهمية النظامية. مع تقليل اللجوء إلى الأموال العمومية.

وعلاوة على ذلك، كثف البنك جهوده لاستكمال تنفيذ مشروع إطلاق البنوك التشاركية، والتي كللت بمنح أولى التراخيص لخمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية. وانكب كذلك على إتمام المناشير المتعلقة بوظيفة المطابقة للآراء الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى والخصائص التقنية لمنتجات التمويل التشاركي وودائع الاستثمار. واشتغل بنك المغرب أيضا على إحداث النظام الضريبي الملائم للتمويل التشاركي وإصدار الصكوك ووضع ضمانات خاصة بالتمويل التشاركي متوافقة مع أحكام الشريعة.

وفي مجال الإدماج المالي، حققت المبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات العديدة الماضية بشراكة مع البنوك نتائج هامة، حيث بلغت نسبة تعميم التعامل البنكي 69%. ورغبة منهما في الاستفادة من هذه الإنجازات، يواصل بنك المغرب ومديرية الخزينة والمالية الخارجية وشركاؤهما تكثيف جهودهم لإتمام وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي. وفي نفس السياق، ومن أجل تطوير استخدام الأدوات الالكترونية، انكب بنك المغرب، بالتعاون مع الفاعلين المعنيين، على تصميم وتنفيذ حل وطني للأداء المنخفض التكلفة بواسطة الهاتف النقال. وموازية مع ذلك، يواصل البنك الاشتغال على إتمام تعديل النصوص القانونية المنظمة لوسائل الأداء الكتابية وتعزيز استخدام هذه الأخيرة.

وفي إطار التوجه الذي تنهجه بلادنا في مجال مكافحة تغير المناخ، أطلق البنك، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والهيئات الإشرافية الأخرى، مبادرة لإعداد خارطة طريق تحدد مساهمة القطاع المالي في هذا المجال.

ومن جانب آخر، تتواصل الجهود لضمان ملاءمة منظومتنا الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية. وستخضع هذه المنظومة خلال النصف الأول من سنة 2018 لتقييم من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا الصدد، تم إنجاز تقييم ذاتي وطني للمخاطر في سنة 2016 ينتظر أن يؤدي إلى إعداد استراتيجية وطنية في هذا المجال. لكن نجاح هذا المشروع يتطلب تعبئة عامة من قبل جميع الفاعلين المتدخلين على الصعيد الوطني في هذه المنظومة.

وفيما يتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء، فقد تمكن من تعزيز مكانته ضمن الأسواق المالية العالمية، بعد سبع سنوات من إنشائه، حيث ارتقى إلى المركز الثلاثين على المستوى العالمي والثالث على صعيد منطقة إفريقيا والشرق الأوسط. غير أن ما حقق من إنجازات من حيث الجاذبية يظل دون مستوى التطلعات وغير كاف إلى حد كبير، بالنظر للفرص الثمينة التي يوفرها استقرار بلدنا وانفتاحه، خصوصا على القارة الإفريقية. ولتحويل هذا القطب إلى أداة

فعالة لدعم هذا الانفتاح. تم إطلاق مشروع استراتيجي واسع النطاق يمتد لغاية سنة 2025 ويتطلب تحقيقه منح القطب المالي للدار البيضاء وضعا قانونيا مناسباً وموارد بشرية ومالية مناسبة.

مولاي،

بالنظر لمجمل هذه التطورات، يتبين أن 2016 كانت سنة صعبة على العموم، مع تراجع ملموس في النمو والتشغيل وتسجيل تطور غير إيجابي في عجز الميزانية والحساب الجاري. مما يقود إلى الاستنتاج بأن اقتصادنا ما زال يعاني من نقط ضعف مهمة ويظل عرضة لتقلبات الظرفية الدولية والظروف المناخية.

وهذا المعطى يؤكد كذلك أن دينامية النمو التي انطلقت في بداية العقد الأول من القرن الحالي لا تزال تفقد زخمها. وأنه على الرغم من الإبقاء على الاستثمار في مستوى مرتفع وإطلاق العديد من الاستراتيجيات القطاعية في السنوات الأخيرة واتخاذ جملة من التدابير لتحسين مناخ الأعمال، لم يجد اقتصادنا بعد السبيل الناجع والنموذج التنموي الكفيل بتمكينه من تحقيق معدل نمو أعلى بشكل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع حصة الاقتصاد غير المهيكل في الناتج الداخلي الإجمالي، كما تشير إلى ذلك معطيات الاستقصاء الأخير حول القطاع غير المهيكل، يثير تساؤلات حول نجاعة الجهود الرامية لعصرنة النسيج الإنتاجي.

وما يجعل هذه الوضعية تبعث على قلق أكبر كون المغرب الذي اختار الاندماج في الاقتصاد العالمي، لم يستطع بعد تطوير عرضه التصديري بشكل يمكن من استغلال حقيقي للفرص التي يتيحها هذا الاختيار، باستثناء عدد قليل من القطاعات. وينطوي هذا الوضع على المزيد من المخاطر إزاء الصدمات التي يواجهها بلدنا. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، لا بد من اعتماد جيل جديد من الإصلاحات من شأنها تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في بيئة دولية غير مستقرة.

وينبغي أن يكون من أولويات هذه الإصلاحات تحسين الإنتاجية، التي تعد المحدد الرئيسي لمسار النمو على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يشكل التحول الرقمي، الذي غالباً ما يُعتبر الثورة الصناعية الرابعة، حافزاً رئيسياً لزيادة القدرة التنافسية وتسريع وتيرة النمو. ويتعين على السلطات اغتنام الفرص التي يتيحها هذا التحول من خلال مواكبة الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين في إطار استراتيجية رقمية، مما سيسمح من ردم الهوة مع البلدان الأكثر تقدماً في هذا المجال.

وفي إطار هذا الجيل الجديد من الإصلاحات، يأتي قرار المغرب اعتماد نظام صرف مرن. وسيمكن هذا الانتقال من تعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على قدرته التنافسية. ومن الأمور التي تيسر تنفيذه تحقيق عدد من المتطلبات الأساسية المسبقة، لاسيما تحسين التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في التضخم وقوة النظام البنكي ومثابته والتوفر على مستوى كاف من احتياطات الصرف.

وفي هذا الصدد، تم وضع خارطة طريق مبنية على مقارنة تدريبية وتم إحراز تقدم كبير في تنفيذها. وإدراكا منه لأهمية انخراط كافة الأطراف المعنية من أجل إنجاح هذا الإصلاح، قام بنك المغرب وشركاؤه بوضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل لإرشاد وتحسيس الفاعلين الاقتصاديين والقطاع المالي والأوساط الأكاديمية وباقي الأطراف المعنية.

وإجمالاً، يمكن القول إن الظروف مواتية نسبياً لهذا التحول الهام لكنه لا يخلو من المخاطر. فنجاحه يبقى رهينا بالحفاظ على المتطلبات الأساسية، خاصة الانضباط المالي والتوفر على مستوى كاف من احتياطات الصرف، فضلا عن استمرار تعبئة جميع الأطراف المعنية.

مولاي.

إن اقتصادنا الوطني، إلى جانب ضعف قدرته على الصمود، لم يحقق بعد القدر الكافي من النمو الشامل للجميع. فقد شهدت وضعية سوق الشغل في السنوات الأخيرة انخفاضا مستمرا في معدل النشاط ومستويات مرتفعة من البطالة. ويدفع اليأس من الاندماج في سوق الشغل بجزء من الشباب إلى الإقصاء الذاتي. حيث إن أكثر من ربع الشباب اليوم لا يوجدون لا في وضعية تشغيل ولا تدرس ولا تكوين. وبشكل خاص، فإن غالبية النساء غير نشيطات، لاسيما في المدن حيث تصل نسبة النساء غير النشيطات إلى أكثر من 80%. وتعكس هذه التطورات عجز الاقتصاد عن جني ثمار التحول الديموغرافي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويظل تحقيق تحسن مستدام في وضعية الشغل رهينا في المقام الأول بتسريع وتيرة النمو وبقدرة منظومة التربية والتكوين على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد بالشكل الكافي. فهذه المنظومة لا تعاني فقط من ضعف الأداء والجودة، ولكن أيضا، وكما يتضح من بعض التقييمات الوطنية والدولية، من مستوى مرتفع من التفاوت يعد من بين الأعلى في العالم.

وإذا استمر هذا الوضع، فإنه سيؤدي حتما إلى استفحال الفوارق الاجتماعية الكبيرة أصلا. كما أبرز ذلك جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2014. وغالبا ما يتم إغفال هذه الفوارق عند إعداد السياسات العمومية، بينما تشكل في الواقع عائقا أمام النمو على المدى الطويل فضلا عن عواقبها السلبية من حيث التماسك والاستقرار الاجتماعي.

وبفرض إصلاح منظومة التربية والتكوين نفسه على رأس قائمة الأولويات بالنسبة لبلادنا، في هذا الصدد، فإن نجاح الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية التي تم تقديمها أمام جلالة الملك لا يستوجب فقط انخراط كافة المتدخلين والمعنيين، من قطاعات وزارية وأطر تربوية ونقابات ومجتمع مدني، ولكن يتطلب أيضا وضع ميثاق وطني حقيقي يعمل على إرساء السلم والتآزر بين مختلف الفاعلين من أجل تهيئة أفضل الفرص الممكنة لإنجاح هذه

الرؤية وتنزيلها كاملة في أقرب الآجال. وتحقيق ذلك من شأنه أن يعيد إلى المدرسة دورها في تكوين الرأس مال البشري ووظيفتها كآلية للارتقاء الاجتماعي ضامنة لتكافؤ الفرص.

ويتطلب تعزيز الطابع الشمولي للنمو كذلك نهج سياسات ملائمة لإعادة توزيع الثروة الوطنية. وفي هذا الإطار. ينبغي مواصلة الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة والرامية إلى وضع العديد من البرامج الاجتماعية. ولضمان استدامة هذه الأخيرة. فمن الضروري تحسين حكومتها وإخضاعها لتقييم منتظم. وعلى وجه الخصوص. ينبغي أن يكون توسيع قاعدة المستفيدين مشروطا بتوفر الموارد والتمويلات الكافية حتى لا تفقد هذه البرامج مصداقيتها. ومن شأن وضع منظومة لاستهداف الشرائح السكانية الأشد فقرا أن يساهم في ذلك بشكل كبير. كما أنه سيتمكن من استكمال إصلاح نظام المقاصة. الذي يستفيد منه اليوم الأغنياء بشكل أكبر. كما تؤكد ذلك كل الدراسات.

ومن شأن إتمام الورش الهيكلي للجهوية المتقدمة أن يساعد أيضا في التخفيف من حدة التفاوتات بين المجالات الترابية. فبعد إجراء أول انتخابات محلية وإرساء أجهزة الحكامة المحلية. يبقى التحدي اليوم هو تحويل الجماعة الترابية إلى قطب اقتصادي حقيقي. ويتطلب هذا الأمر إيلاء الأولوية لتعزيز قدراتها لتمكينها من صياغة وتنفيذ سياسات واقعية تلئم سياقها. وفي الجانب المالي. ينبغي الاستمرار تدريجيا في تدعيم اللامركزية في مجال الميزانية مع الحرص على مواكبتها بتنمية الموارد المحلية من أجل الحد من تأثير ذلك على المالية العامة للدولة.

وبالنظر إلى الضعف المستمر للنشاط الاقتصادي. تواجه السياسة المالية اليوم معضلة تتمثل في ضرورة الاختيار الصعب بين نهج سياسة توسعية لدعم النمو أو اعتماد سياسة تقشفية للحفاظ على الاستدامة المالية. ومن أجل التوفيق بين هذين الهدفين. هناك هامش كبير يمكن استغلاله يتمثل في تحسين جودة النفقات وجمعيتها. وعلى وجه الخصوص. ينبغي مواصلة الجهود الاستثماري العمومي. مع توجيهه على نحو أفضل بكثير لتعزيز دوره كرافعة وتحسين تأثيره على الاستثمار الخاص والنمو.

وعلاوة على ذلك. ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالوضعية المالية لبعض المؤسسات والمنشآت العمومية التي تعاني من مستوى مرتفع للمديونية يستدعي تصحيح ماليتها وتعزيز حكومتها. ومن شأن اعتماد مشروع القانون الذي وضع في هذا الصدد وتنفيذه الفعلي أن يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتحسين أداء هذه المؤسسات.

وفيما يتعلق بأنظمة التقاعد. يشكل إصلاح سنة 2016 بكل تأكيد خطوة هامة إلى الأمام. لكنه ليس سوى علاج مؤقت. وبالتالي يظل غير كاف. فتسارع وتيرة تقاعد الموظفين في القطاع العام وتحسن متوسط أمد الحياة ما زالا يمارسان ضغوطا متزايدة على الاستدامة المالية لهذه الصناديق. لذلك. بات من الضروري الانتقال إلى المراحل التالية للإصلاح لضمان استمرارية أنظمة التقاعد.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات استكمال مختلف الأوراش الجارية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتفعيل الآليات الكفيلة بضمان المنافسة الحرة والنزيهة، ومواصلة وتعزيز مكافحة الفساد، والتعجيل بتنفيذ إصلاح العدالة.

وأخيرا، ولتسهيل تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، ينبغي كذلك إعادة النظر في طريقة إعداد وإدارة سياستنا التنموية. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب اعتماد مقاربة شاملة ومتسقة لصياغة السياسات العمومية وإنشاء منظومة للتتبع والتقييم. ولذلك، اقترحنا وضع إطار للتخطيط الاستراتيجي يمكن من تحديد رؤية طويلة الأجل وترتيب أولويات للأهداف والموارد.

مولاي،

إن بلادنا تحت قيادتكم حظى بوضع متميز كواحة للسلم والاستقرار وفاعل رئيسي في مكافحة الإرهاب وتغيير المناخ، وإن الإجماع الذي واكب عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، وتجديد اتفاق خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي، وإبقاء وكالات التصنيف الدولية على تقييم إيجابي لآفاقه الاقتصادية، واستقطابه لتدفقات هامة من الاستثمارات الأجنبية، كلها دليل على الثقة التي يتمتع بها على الساحة الدولية.

ويتطلب تحويل المكاسب التي تنطوي عليها هذه الثقة إلى نتائج ملموسة تعبئة جميع قوى البلاد، وتحقيقا لذلك، ينبغي على السلطات توضيح الرؤية بشأن قراراتها وتحسين الحكامة على الصعيدين المحلي والوطني. كما يتعين على المقاولات إيلاء قدر أكبر من الأهمية لمسؤوليتها الاجتماعية والمواطنة في معايير قراراتها بغية تحقيق مردودية أفضل. ومن جهتهم، فإن الشركاء الاجتماعيين مدعوون لاتخاذ مقاربة بناءة على نحو أكبر مع رفع مطالب مشروعة ومعقولة.

وهذه الشروط وحدها الكفيلة بتمكين بلدنا من تسريع وتيرة التنمية وتعزيز النمو الشامل للجميع، مما سيتيح تحسين مستوى معيشة كافة سكانه وضمان رفاهية شبابه.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2017

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

في سياق تزايد الشكوك المرتبطة على الخصوص بتنامي الشعبية والنزعة الحمائية، تباطأ النمو الاقتصادي من جديد سنة 2016، إذ تراجع من 3,4% إلى 3,1%. وهي أدنى نسبة منذ 2009، متأثراً بتراجع ملموس للنمو في البلدان المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، سُجِّل انخفاض طفيف في وتيرة النشاط، حيث تباطأ النمو في كل من الصين والهند في حين تراجعت حدة انكماش الناتج الداخلي الإجمالي في البرازيل وروسيا.

وبالرغم من هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي، استمرت وضعية سوق الشغل في التحسن في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت أدنى مستوى للبطالة منذ 9 سنوات. وفي منطقة الأورو، انخفضت نسبة البطالة للسنة الثالثة على التوالي، مع بقائها على العموم في مستوى مرتفع.

وواصل ضعف النشاط تأثيره على التجارة العالمية التي سجلت أقل نسبة نمو لها منذ سنة 2009، بسبب التباطؤ للموس لواردات البلدان المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تزايد فائض حسابها الجاري. أما البلدان الصاعدة والنامية، فقد شهدت ارتفاعاً في الواردات أحدث تفاقماً طفيفاً في عجز حسابها الجاري. علاوة على ذلك، وبعد الارتفاع القوي الذي شهدته سنة 2015، عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة 13%، مع تسجيل انكماش ملحوظ في التدفقات الموجهة للبلدان النامية.

على مستوى أسواق السلع الأساسية، شهدت السنة تغيراً في المنحى التنافسي للأسعار التي ظل متوسطها، بالرغم من ذلك، في مستويات أقل مقارنة بسنة 2015، فقد عاد سعر النفط للارتفاع بعد اتفاق 30 نونبر الرامي إلى تقليص الإنتاج. في هذا السياق، وبعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض، ظل التضخم العالمي مستقرًا، إذ ارتفع في الاقتصادات المتقدمة وتراجع في البلدان الصاعدة والنامية.

وفي ما يخص السياسات النقدية، استمر التباين بين توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو في سنة 2016، ففي الوقت الذي واصل فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إرجاع السياسة النقدية إلى مسارها الطبيعي من خلال زيادة رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي، عزز البنك المركزي الأوروبي سياسته النقدية التيسيرية عبر خفض سعر الفائدة الرئيسي وتوسيع نطاق برنامج شراء الأصول ورفع مبلغه. من جهة أخرى، وعلى إثر التصويت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، اتخذ بنك إنجلترا حزمة من الإجراءات من أبرزها تخفيض سعر الفائدة الرئيسي وإطلاق برنامج جديد لشراء الأصول.

على صعيد الأسواق المالية، استمر تراجع أسعار الفائدة على السندات السيادية للبلدان المتقدمة الرئيسية، مع تسجيل توجه نحو الارتفاع بدءاً من النصف الثاني من السنة. في المقابل، وبعد أدائها الاستثنائي سنة 2015،

تراجعت أسواق البورصة في سياق تنامي الشكوك. أما القروض البنكية. فقد ظلت وتيرتها ضعيفة في منطقة الأورو. في حين بقي نموها متواصلا في الولايات المتحدة وإن بوتيرة متباطئة نسبيا. وفي أسواق الصرف. بينما سجل سعر الجنيه الإسترليني تراجعا كبيرا إثر التصويت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. استمر سعر الدولار في الارتفاع نتيجة قيام بنك الاحتياطي الفدرالي بإرجاع سياسته النقدية إلى مسارها الطبيعي.

1.1.1 النمو الاقتصادي

في سنة 2016. تراجع النمو الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي. بحيث بلغ 3,1% مقابل 3,4% سنة 2015 و3,5% سنة 2014. فقد تباطأت وتيرة النشاط في البلدان المتقدمة بشكل ملحوظ لتصل إلى 1,7% بينما استمرت في التراجع في البلدان الصاعدة والنامية للسنة السادسة على التوالي. لتبلغ 4,1%.

جدول 1.1.1 : النمو العالمي (%)

2016	2015	2014	2013	2012	
3,1	3,4	3,5	3,4	3,5	العالم
1,7	2,1	2,0	1,3	1,2	الاقتصادات المتقدمة
1,6	2,6	2,4	1,7	2,2	الولايات المتحدة
1,7	2,0	1,2	-0,3	-0,9	منطقة الأورو
1,8	1,5	1,6	0,6	0,7	ألمانيا
1,2	1,3	0,6	0,6	0,2	فرنسا
0,9	0,8	0,1	-1,7	-2,8	إيطاليا
3,2	3,2	1,4	-1,7	-2,9	إسبانيا
1,8	2,2	3,1	1,9	1,3	المملكة المتحدة
1,0	1,2	0,3	2,0	1,5	اليابان
4,1	4,2	4,7	5,1	5,4	الاقتصادات الصاعدة والنامية
6,4	6,7	6,8	6,9	7,0	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
6,7	6,9	7,3	7,8	7,9	الصين
6,8	7,9	7,2	6,5	5,5	الهند
-1,0	0,1	1,2	2,9	3,0	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-3,6	-3,8	0,5	3,0	1,9	البرازيل
2,3	2,6	2,3	1,4	4,0	المكسيك
0,3	-2,2	1,1	2,1	3,5	رابطة الدول المستقلة
-0,2	-2,8	0,7	1,3	3,5	روسيا
3,0	4,7	3,9	4,9	2,4	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
2,9	6,1	5,2	8,5	4,8	تركيا
1,4	3,4	5,1	5,3	4,3	إفريقيا جنوب الصحراء
0,3	1,3	1,7	2,5	2,2	جنوب إفريقيا
3,8	2,6	2,7	2,1	5,5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي. أبريل 2017.

في الولايات المتحدة. تراجع النمو بشكل حاد من 2,6% إلى 1,6%. نتيجة تباطؤ الاستهلاك الخاص وضعف الاستثمار. واستمرت المساهمة السلبية للطلب الخارجي الصافي. وإن بنسبة أقل. لاسيما بفعل ارتفاع قيمة الدولار.

وبفضل الأوضاع النقدية الملائمة وتراجع أسعار الطاقة، سجلت وتيرة النشاط الاقتصادي تحسناً طفيفاً في أبرز اقتصادات منطقة الأورو. إلا أن نسبة زيادة الناتج الداخلي الإجمالي تدنت من 2% إلى 1,7% بفعل التباطؤ الملحوظ للنمو من 26,3% إلى 5,2% في إيرلندا¹ وبدرجة أقل في بعض الاقتصادات الصغرى. بذلك، تراجع النمو من 1,3% إلى 1,2% في فرنسا ارتباطاً بانخفاض الطلب الخارجي، فيما ظل دون تغير في 3,2% بإسبانيا. إذ سُجل تحسن نسبي في الاستهلاك الخاص والطلب الخارجي مقابل تراجع الاستثمار. وتسارع النمو من 1,5% إلى 1,8% في ألمانيا مدعوماً بالاستثمارات والنفقات العمومية، ومن 0,8% إلى 0,9% في إيطاليا، خاصة بفضل المنحى الجيد للاستثمار والطلب الداخلي.

وفي المملكة المتحدة، في سياق الشكوك المحيطة بنتائج الاستفتاء حول انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (أنظر الإطار 1.1.1)، تباطأ النمو ليصل إلى 1,8% مقابل 2,2% سنة 2015. أما في اليابان، وبالرغم من تحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار، فقد تناقص النمو من 1,2% إلى 1,0%. متأثراً بالتراجع الواضح للنفقات العمومية.

إطار 1.1.1: انسحاب بريطانيا من منطقة الأورو (Brexit): الدوافع والتأثيرات الاقتصادية

منذ التحاقها بالاتحاد الأوروبي في سنة 1973، والمملكة المتحدة تتبنى رؤية ليبرالية تركز على بناء سوق مشترك كبير تتمتع فيه البلدان الأعضاء بدرجة كبيرة من الاستقلالية والسيادية. من هذا المنظور، رفضت المملكة الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتفاوضت من أجل الحصول على وضع خاص يمنحها العديد من الاستثناءات والإعفاءات. في المقابل، أصبحت مجموعة من بلدان الاتحاد الأوروبي، خلال السنوات الأخيرة، تدعو لتكون أوروبا أكثر اتحادية وانسجاماً جمعها قوانين وسياسات أكثر توحداً. وقد أدى هذا التباين في الرؤيا إلى ظهور نقاش حول إمكانية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. ما أسفر عن تنظيم استفتاء يوم 23 يونيو 2016 حول بقاء المملكة المتحدة داخل الاتحاد. نتج عنه تصويت لصالح الانسحاب (Brexit) بنسبة 51,9%. ومن أبرز الدوافع التي أثارها المدافعون عن Brexit:

- حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي، مما يحد من المناورات المتعلقة بإدارة تدفقات المهاجرين القادمين من بلدان معينة (بولندا ورومانيا وبلدان البلطيق...).
- سيادة القوانين والمؤسسات الأوروبية، والتي تثير مخاوف داخل المملكة المتحدة.
- القيود التنظيمية ببروكسل، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة، والمعايير المالية الأوروبية والمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

1 "Brexit" كلمة مختصرة بالإنجليزية لـ "مغادرة" المملكة المتحدة". أي انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

1 في 12 يوليو 2016، قام المكتب المركزي للإحصائيات برفع نسبة نمو إيرلندا لسنة 2015 من 7,8% إلى 26,3%. يعزى هذا التغيير الاستثنائي إلى إعادة تصنيف كافة حصيلات الشركات الدولية التي تتخذ عبر عمليات الدمج، مقراً لها في إيرلندا من أجل الاستفادة من معدلات ضريبية تفضيلية (مثلاً 12,5% بالنسبة للضريبة على الشركات). كما يعزى إلى ارتفاع عدد الطائرات المستوردة لحساب شركات القرض الإيجاري المستقرة في إيرلندا.

• القيود المفروضة على تطوير المبادلات التجارية خارج الاتحاد الأوروبي.

• الاختلاف بشأن إدارة بعض الملفات الكبرى كالدعم المالي لليونان وأزمة اللاجئين.

وعقب عملية التصويت، شهدت الأسواق المالية الدولية اضطرابات كبرى، لكنها لم تدم طويلا، باستثناء انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني الذي استمر طيلة المدة المتبقية من السنة.

أما من حيث النمو، فلم يشهد تغيرا كبيرا، على عكس ما كان متوقعا. وقد يعزى هذا الأمر جزئيا إلى الإجراءات التيسيرية الجديدة التي قررها بنك إنجلترا في شهر غشت وكذا إلى التزام الحكومة البريطانية باستخدام سياسة الميزانية لدعم النشاط الاقتصادي. وبالرغم من أن وقع Brexit كان محدودا في نهاية سنة 2016، إلا أن الشكوك المرتبطة بكيفية الانسحاب قد يكون لها، على المدى الطويل والمتوسط، تأثير اقتصادي سلبي خاصة في المملكة المتحدة نفسها، وبدرجة أقل، في باقي البلدان السبعة والعشرين للاتحاد الأوروبي.

فقد تفقد المملكة المتحدة امتياز الوصول ليس فقط إلى السوق الأوروبية، بل إلى العديد من الأسواق التي تربطها بالاتحاد اتفاقيات التبادل الحر. ما سيضطرها إلى التفاوض حول اتفاقيات تجارية جديدة تتطلب آجالا طويلة، كما أنها قد تواجه خطر تراجع جاذبيتها بل حتى خطر تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج. أضف إلى ذلك أن الضغوط على الجنيه الاسترليني قد تتزايد ما قد يؤدي على وجه الخصوص إلى تراجع القوة الشرائية للأسر.

أما في باقي بلدان الاتحاد الأوروبي، يرتقب أن ينجم عن Brexit أيضا انخفاض حجم الصادرات نحو المملكة المتحدة وتراجع ثقة المستثمرين. كما قد يؤدي توقف مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم مخصصات الميزانية و/أو الرفع من مساهمات باقي بلدان الاتحاد.

في هذا الصدد، تم إنجاز العديد من الدراسات قبل إجراء الاستفتاء من أجل قياس مدى تأثير Brexit. وقد تفاوتت نتائج هذه الدراسات حسب الافتراضات المعتمدة، ما يعكس حالة عدم اليقين حول سيناريوهات ما بعد Brexit. ففي أواخر سنة 2016، قامت مجموعة من المؤسسات التي أجزت هذه الدراسات بتخفيض تقييمها للتأثير السلبي لقرار Brexit. وأقر بنك إنجلترا أنه كان متشائما في تقييمه². وفي توقعاته الاقتصادية لأبريل 2017، قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته للنمو في المملكة المتحدة، مقارنة بشهر يناير، بواقع 0,5 نقطة لسنة 2017 و 0,1 لسنة 2018. وبالرغم من ذلك، لا تزال الشكوك المحيطة بطرق الانسحاب تؤثر على التوقعات الماكرو اقتصادية على المدى المتوسط.

2 أقر كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا، يوم 5 يناير 2017، خلال مؤتمر نظمه مركز الأبحاث "Institute for Government"، أنه كان متشائما في توقعاته للآثار الفورية للتصويت لصالح Brexit. وقد جاء تصريحه كما يلي: " مثلنا مثل كافة، أو معظم، خبراء التوقعات الرئيسيين، ترقبنا تباطؤا واضحا للاقتصاد، لكن هذا لم يحدث ". كما صرح أن أداء الاقتصاد البريطاني شكل "مفاجأة".

على صعيد البلدان الصاعدة الرئيسية، استمر النمو في التباطؤ في الصين للعام السادس على التوالي، إذ انخفض من 10,6% سنة 2010 إلى 6,7% سنة 2016. بفعل استمرار سياسة إعادة التوازن الاقتصادي، وفي الهند، تراجع النمو بشكل ملحوظ من 7,9% إلى 6,8%. نتيجة بالأساس إلى سحب بعض الأوراق النقدية من التداول، مما كان له تأثير كبير على استهلاك الأسر. وتواصل الركود في البرازيل التي شهدت انخفاضا جديدا للناج الداخلي الإجمالي من 3,8% إلى 3,6%. بسبب تراجع استهلاك الأسر وتشدد الأوضاع المالية وتدني الطلب الخارجي، خاصة من الصين. أما في روسيا، فقد سُجل انخفاض ملحوظ في انكماش ناؤها الداخلي الإجمالي من 2,8% إلى 0,2% بفضل تليين الأوضاع النقدية والمالية وتوجه أسعار النفط نحو الارتفاع.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تواصل التأثير السلبي لانخفاض أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية على النمو. إذ تباطأ هذا الأخير بشكل ملحوظ للسنة الثانية على التوالي. متدنياً من 5,1% سنة 2014 إلى 3,4% سنة 2015، ثم 1,4% سنة 2016. وفي جنوب إفريقيا على الخصوص، تأثر النشاط الاقتصادي أيضاً باستمرار المشاكل المتعلقة بتزويد الكهرباء، وبالجفاف. ليتدنى النمو من 1,3% إلى 0,3%.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أثار انخفاض عائدات النفط على نسبة النمو في البلدان المُصدّرة إذ تراجعت من 4,1% إلى 1,4% في المملكة العربية السعودية، و من 3,8% إلى 2,7% في الإمارات العربية المتحدة. في المقابل، ساهم تزايد نسبة النمو في كل من الجزائر وإيران والعراق، من 3,8% إلى 4,2% ومن -1,6% إلى 6,5% ومن 4,8% إلى 10,1% على التوالي، في ارتفاع النمو الإجمالي للمنطقة من 2,6% إلى 3,8%.

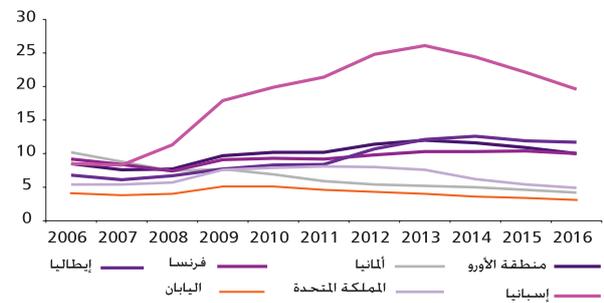
2.1.1 سوق الشغل

على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي، استمر وضع سوق الشغل في التحسن في أبرز الاقتصادات المتقدمة. إذ واصل السوق انتعاشه في الولايات المتحدة بإحداث 2,2 مليون منصب مقابل 2,7 مليون السنة الماضية. كما عادت نسبة البطالة إلى الانخفاض من 5,3% إلى 4,9%.

جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية

2016	2015	2014	2013	2012	
البلدان المتقدمة					
4,9	5,3	6,2	7,4	8,1	الولايات المتحدة
10,0	10,9	11,6	12,0	11,4	منطقة الأورو
4,2	4,6	5,0	5,2	5,4	ألمانيا
10,0	10,4	10,3	10,3	9,8	فرنسا
11,7	11,9	12,6	12,1	10,7	إيطاليا
19,6	22,1	24,4	26,1	24,8	إسبانيا
4,9	5,4	6,2	7,6	8,0	المملكة المتحدة
3,1	3,4	3,6	4,0	4,3	اليابان
البلدان الصاعدة					
5,5	5,6	5,2	5,5	5,5	روسيا
4,0	4,1	4,1	4,1	4,1	الصين
11,3	8,3	6,8	7,2	7,4	البرازيل

رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة بالنسبة المئوية



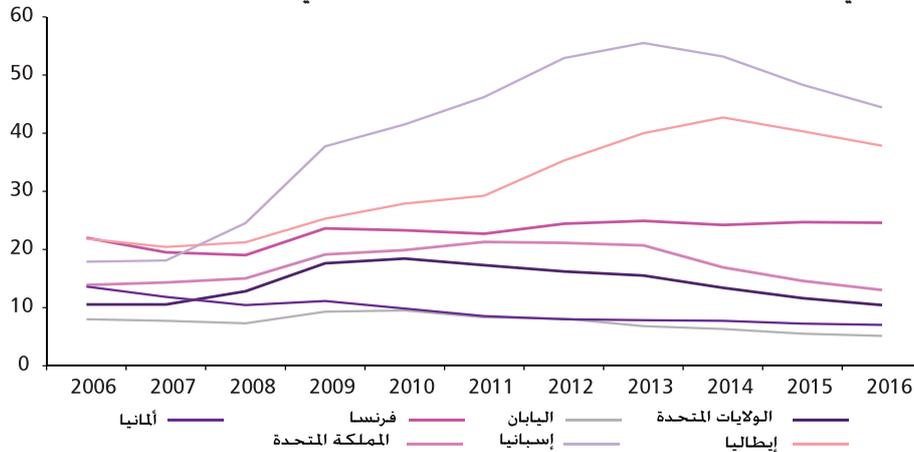
المصدر: صندوق النقد الدولي

في منطقة الأورو. استمرت نسبة البطالة في التراجع. بالرغم من بقائها في مستوى مرتفع. إذ انتقلت من 10,9% إلى 10%. مع وجود تفاوت واضح بين البلدان. فقد انخفضت هذه النسبة من 4,6% إلى 4,2% في ألمانيا. ومن 10,4% إلى 10% في فرنسا. ومن 11,9% إلى 11,7% في إيطاليا ومن 22,1% إلى 19,6% في إسبانيا. كما تدنت من 5,4% إلى 4,9% في المملكة المتحدة ومن 3,4% إلى 3,1% في اليابان.

وفي أبرز الاقتصادات الصاعدة والنامية. ارتفعت نسبة البطالة في كل من البرازيل. من 8,3% إلى 11,3%. وجنوب إفريقيا من 25,4% إلى 26,7%. في حين انخفضت من 5,6% إلى 5,5% في روسيا ومن 4,1% إلى 4,0% في الصين. أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد تراجعت البطالة من 11,2% إلى 10,5% في الجزائر ومن 12,9% إلى 12,7% في مصر ومن 15% إلى 14% في تونس.

وبشكل خاص. واصلت بطالة الشباب¹ تراجعها سنة 2016 في أغلب البلدان المتقدمة. وإن ظلت في مستويات مرتفعة في بعض بلدان منطقة الأورو. بذلك. تدنت هذه النسبة في الولايات المتحدة للسنة السادسة على التوالي لتصل إلى 10,4% مقابل 11,6% في السنة الماضية في حين انخفضت من 14,6% إلى 13% في المملكة المتحدة. وتراجعت نسبة بطالة الشباب من 40,3% إلى 37,8% في إيطاليا. ومن 48,3% إلى 44,4% في إسبانيا. ومن 49,8% إلى 47,3% في اليونان. فيما ظلت شبه مستقرة في فرنسا في حدود 24,6%. أما في اليابان وألمانيا. فقد بقيت نسب البطالة في مستويات متدنية حيث بلغت 5,1% و 7% على التوالي مقابل 5,5% و 7,2%.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من 25 سنة في البلدان المتقدمة. بالنسبة المئوية



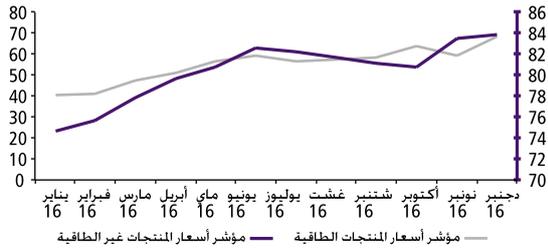
المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي EUROSTAT

1 أشخاص نقل أعمارهم عن 25 سنة.

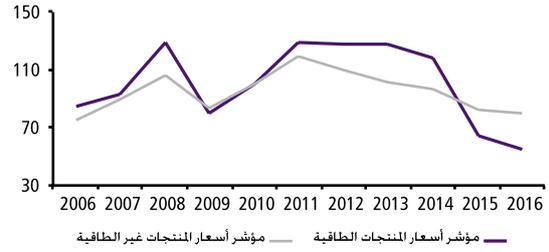
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

خلال سنة 2016، انقلب المنحى التنافلي لأسعار السلع الأساسية. إلا أن مستوياتها ظلت أقل في المتوسط مقارنة بسنة 2015. فبعد تراجعها القوي بنسبة 45,1%، عادت أسعار المنتوجات الطاقية لتتخف من جديد بواقع 15,3% إثر تدني أسعار النفط¹ بنسبة 15,6%. من 50,75 دولار للبرميل الواحد في المتوسط إلى 42,81 دولار. وقد جاء هذا التغير في سياق وفرة العرض، التي ساهم انتعاش الصادرات نحو إيران في الرفع من حدتها بشكل طفيف. فبعد توقيع اتفاقية تقليص الإنتاج بتاريخ 30 نونبر، عرف سعر النفط قفزة ليصل إلى حوالي 55 دولار للبرميل (إطار 2.1.1). إلى جانب ذلك، انخفض سعر الغاز الطبيعي بشكل قوي بلغت نسبته 22,8% نتيجة بالأساس إلى ضعف الطلب وفائض الإنتاج، فيما ارتفع سعر الفحم بنسبة 12,3%. بفعل تنامي الطلب عليه وفرض قيود على إنتاجه في الصين بغية الحد من تأثيره على البيئة.

رسم بياني 4.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2016

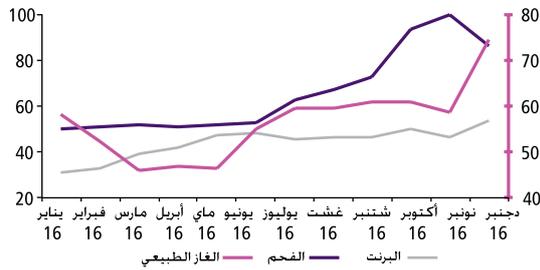


رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية

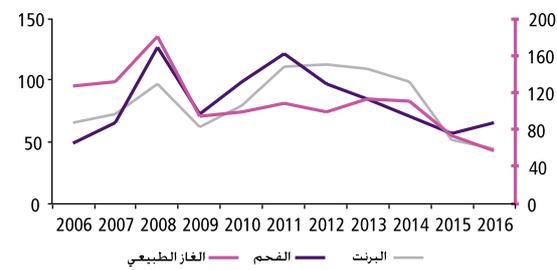


المصدر: البنك الدولي

رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية في 2016



رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية

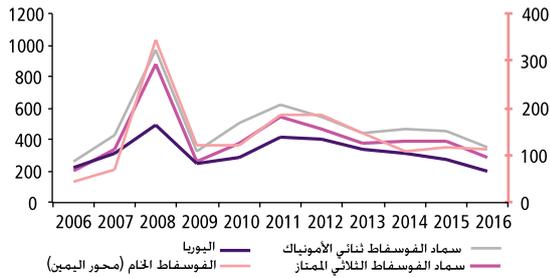


المصدر: البنك الدولي

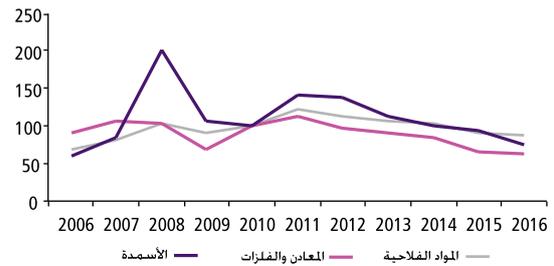
1 متوسط سعر الأصناف الرئيسية الثلاث للنفط، أي البرنت، نفط غرب تكساس المرجعي (WTI)، ونفط دبي.

في ما يتعلق بالمنتجات غير الطاقية. شهدت أسعار المعادن على العموم تراجعاً جديداً بنسبة 5,9%. بعد 21,1% سنة 2015. خاصة بفعل تباطؤ الطلب من الصين في بداية السنة. وحسب المنتجات، انخفضت أسعار النيكل والنحاس والألمنيوم بنسب 19,1% و 11,7% و 3,6% على التوالي. وقد سجل نفس التوجه في أسعار المواد الفلاحية التي شهدت، بعد انخفاضها بواقع 13,1%. تراجعاً بنسبة لم تتجاوز 0,2%. يغطي على الخصوص تدني إنتاج الحبوب بواقع 7,7% إثر تسجيل محاصيل استثنائية في أبرز البلدان المنتجة. كما تراجع سعر كل من الشعير بنسبة 18,4% والقمح بواقع 16,5% والذرة بمقدار 6,2%. وقد نتج عن هذا التغيير الذي أتى مصحوباً بفائض في العرض، إلى تدني أسعار الأسمدة بواقع 21,1%. فحسب المنتجات، انخفضت الأسعار بنسبة 27% لليوريا لتصل إلى 199,3 دولار للطن. و 24,7% لسماط الفوسفات ثنائي الأمونياك (DAP) إلى 345,3 دولار. و 24,5% للسوبر فوسفات الثلاثي لتبلغ 290,5 دولار. و 18,9% لكلوريد البوتاسيوم ليصل سعره إلى 245,6 دولار و بنسبة 4,5% للفوسفات الخام إلى 112,2 دولار للطن الواحد.

رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته (دولار / طن)



رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير الطاقية



المصدر: البنك الدولي

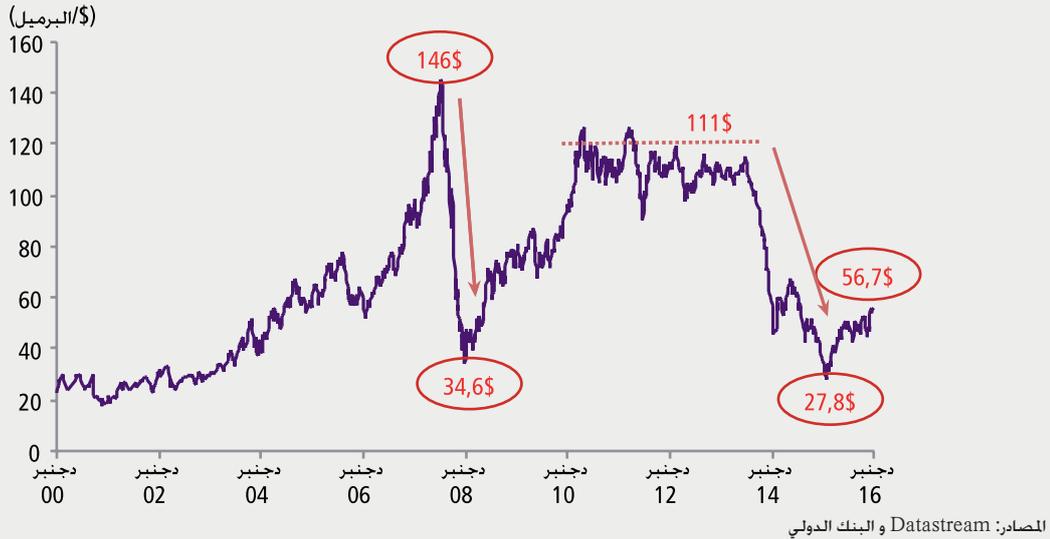
في المقابل، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، ارتفعت أسعار المعادن الثمينة بشكل عام بنسبة 7,5%. وهكذا، ازدادت أسعار الذهب والفضة بنسبة 7,6% و 9,1% على التوالي لتصل إلى 1.249 و 17,2 دولاراً للأوقية (الأونصة). مما يعكس على وجه الخصوص تنامي طلب المستثمرين في سياق انخفاض أسعار الفائدة. أما سعر البلاتين، فقد واصل تراجعته الذي بدأ في عام 2012، بنسبة بلغت 6,3% ليصل إلى 987,1 دولاراً للأوقية (الأونصة). وذلك بفعل ضعف طلب المستثمرين وكذا الطلب المادي عليه، خاصة من الصين.

إطار 2.1.1: تطور أسعار النفط منذ الأزمة الاقتصادية

منذ سنة 2008، اتسم تطور الأسعار الدولية للنفط بتزايد تقلباته. فبعد الرقم القياسي الذي سُجل في 11 يوليوز 2008، بمبلغ 146 دولار للبرميل، شهدت أسعار النفط انخفاضا قويا لتصل إلى 34,6 دولارا في 24 دجنبر من نفس السنة. نتيجة بالأساس لتناقص الطلب العالمي عليه في سياق الأزمة الاقتصادية. إلا أن تنامي الضغوط الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وانتعاش الطلب العالمي ابتداء من سنة 2010، أدى إلى توجه الأسعار مجددا نحو الارتفاع ليصل سعر البرميل إلى 127 دولارا في 28 أبريل 2011. منذ ذلك الحين، وعلى إثر اشتداد التوترات واستمرار ارتفاع الطلب، بقيت الأسعار في حدود 111 دولارا إلى غاية يونيو 2014. وقد شجع هذا الارتفاع، الذي جاء مصحوبا بانخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة التقدم التكنولوجي، على استخدام مصادر بديلة مثل النفط الصخري.

وابتداءً من يونيو 2014، شهد سوق النفط تغيرا في مساره، متأثرا على الخصوص بضعف الطلب العالمي نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة الرئيسية. علاوة على وفرة العرض. وقد تفاقم هذا الانخفاض إثر صدور قرار منظمة أوبك، في 27 نوفمبر 2014، بالحفاظ على مستوى الإنتاج دون تغيير، كما استمر إلى غاية 20 يناير 2016، حين بلغ سعر النفط أدنى مستوى له منذ 2003، بما يعادل 27,8 دولارا للبرميل.

رسم بياني 1.2.1.1: التطور اليومي لسعر البرنت (الفترة 2000-2016)



وبضغط من البلدان الأكثر تأثرا بهبوط الأسعار، توصل أعضاء منظمة أوبك، خلال اجتماع عُقد في الجزائر العاصمة يوم 28 سبتمبر 2016، إلى اتفاق مبدئي يهدف إلى تقليص إنتاج النفط. وقد نُجم عن هذا القرار ارتفاع في الأسعار، التي جاوزت مؤقتا 50 دولارا للبرميل قبل أن تتراجع بسبب الشكوك المحيطة بتنفيذ هذا الاتفاق. وخلال اجتماعها في 30 نوفمبر في فيينا، وافقت البلدان المنتجة للنفط على خفض حصص الإنتاج بواقع 1,1 مليون برميل يوميا للدول الأعضاء في منظمة أوبك وبواقع 0,6 مليون برميل لغير الأعضاء. بعدها مباشرة، ارتفع سعر البرنت بنسبة 7,6% ليصل إلى 50,1 دولارا للبرميل، ثم تراوح في حدود 55 دولارا للبرميل طيلة المدة المتبقية من السنة.

4.1.1 تطور التضخم

بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض. استقر التضخم العالمي في حدود 2,8% سنة 2016. يشمل تسارعا نسبيا في الاقتصادات المتقدمة. من 0,3% إلى 0,8%. وتراجعا في البلدان الصاعدة والنامية من 4,7% إلى 4,4%.

جدول 3.1.1 : تطور التضخم في العالم (بالنسبة المئوية)

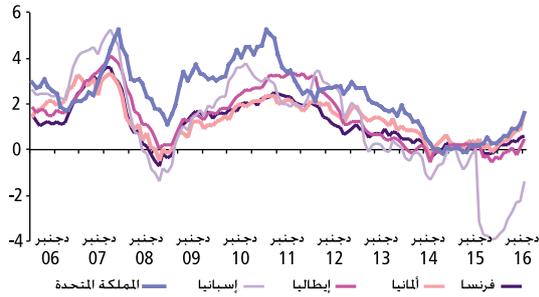
2016	2015	2014	2013	2012	
2,8	2,8	3,2	3,7	4,1	العالم
0,8	0,3	1,4	1,4	2,0	البلدان المتقدمة
1,3	0,1	1,6	1,5	2,1	الولايات المتحدة الأمريكية
0,2	0,0	0,4	1,3	2,5	منطقة الأورو
0,4	0,1	0,8	1,6	2,1	ألمانيا
0,3	0,1	0,6	1,0	2,2	فرنسا
-0,1	0,1	0,2	1,2	3,3	إيطاليا
-0,2	-0,5	-0,1	1,4	2,4	إسبانيا
0,6	0,1	1,5	2,6	2,8	المملكة المتحدة
-0,1	0,8	2,8	0,3	-0,1	اليابان
4,4	4,7	4,7	5,5	5,8	البلدان الصاعدة والنامية
7,0	15,5	7,8	6,8	5,1	روسيا
2,0	1,4	2,0	2,6	2,6	الصين
4,9	4,9	5,9	9,4	9,9	الهند
8,7	9,0	6,3	6,2	5,4	البرازيل
5,4	5,9	6,6	9,3	9,7	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي.

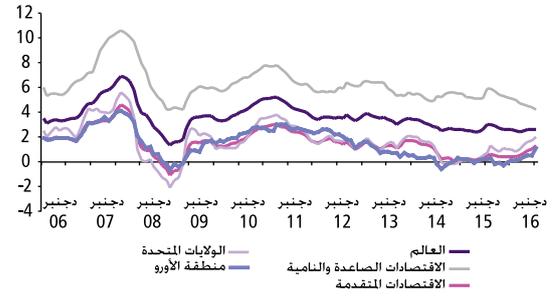
ففي البلدان المتقدمة. عادت نسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية لترتفع من 0,1% إلى 1,3% خاصة بفعل تراجع الضغوط المؤدية إلى انخفاض الأسعار والناجحة عن تنامي قيمة الدولار وتدني سعر النفط. وفي منطقة الأورو. سُجل ارتفاع طفيف من 0% إلى 0,2%. نتج بالأساس عن انتعاش أسعار البترول وعن إرساء توقعات التضخم. فقد ارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 0,3% في فرنسا و 0,4% في ألمانيا. في حين سجلت معدلات سلبية في كل من إسبانيا و إيطاليا بنسب 0,2% و 0,1% على التوالي. من جهة أخرى. ارتفع التضخم من 0,1% إلى 0,6% في المملكة المتحدة في أعقاب تدني قيمة الجنيه الاسترليني. في حين بلغ مستوى سلبيا في اليابان. بواقع -0,1% خاصة نتيجة تلاشي أثر رفع الضريبة على القيمة المضافة.

أما في أبرز البلدان الصاعدة، فقد تراجعت نسبة التضخم من 15,5% إلى 7% في روسيا ومن 9% إلى 8,7% في البرازيل. نتيجة بالأساس لتلاشي أثر تدني سعر عملات هذه البلدان. في المقابل، تسارعت نسبة التضخم من 1,4% إلى 2% في الصين على إثر تراجع سعر اليوان. في حين ظلت دون تغيير في حدود 4,9% بالهند.

رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز البلدان الأوروبية
الشريكة للمغرب، بالنسبة المئوية



رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم عبر العالم،
بالنسبة المئوية



المصدر: الإحصائيات المالية الدولية.

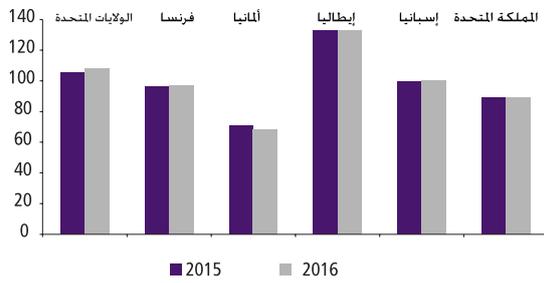
5.1.1 المالية العمومية

في سنة 2016، شهدت وضعية المالية العمومية تغيرات متباينة في البلدان المتقدمة، فيما تراجعت على العموم في البلدان الصاعدة والنامية. فقد تفاقم عجز الميزانية في الولايات المتحدة من 3,5% إلى 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة بسبب ارتفاع نفقات التأمين الصحي والتقاعد. وفي اليابان، وبعد تراجعها إلى 3,5%، تفاقم عجز الميزانية ليصل إلى 4,2% بفعل توقيف عملية تعزيز الميزانية وتأجيل قرار رفع الضريبة على القيمة المضافة إلى أكتوبر 2019. أما في المملكة المتحدة، فقد تقلص العجز بشكل ملحوظ من 4,4% إلى 3,1%. إذ بلغت مداخيل الضريبة، خاصة الضريبة على الشركات، مستويات أحسن من المتوقع.

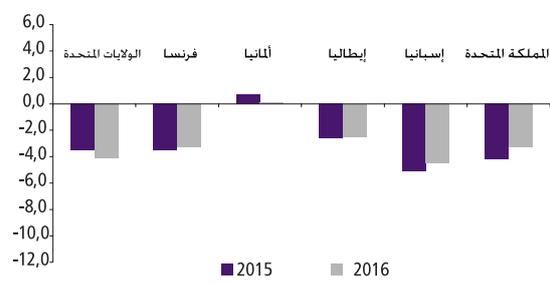
في منطقة الأورو، تدنى عجز الميزانية من 2,1% إلى 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة بفعل تراجع تكاليف الفائدة على الدين العمومي، وذلك على الرغم من تزايد النفقات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب واستقبال طالبي اللجوء. وحسب البلدان، تراجع العجز من 3,5% إلى 3,3% في فرنسا ومن 5,1% إلى 4,6% في إسبانيا ومن 2,7% إلى 2,4% في إيطاليا، أما في ألمانيا، فقد تعزز فائض الميزانية ليصل إلى 0,8% مقابل 0,7% سنة 2015.

بخصوص المديونية، ارتفعت نسبة الدين العمومي من 105,6% إلى 107,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة، ومن 238% إلى 239,2% في اليابان ومن 89% إلى 89,2% في المملكة المتحدة. في المقابل، تراجعت نسبة المديونية من 92,6% إلى 91,3% في منطقة الأورو. خاصة إثر تدنيها من 71,2% إلى 67,6% في ألمانيا ومن 99,8% إلى 99,3% في إسبانيا. وقد ارتفعت هذه النسبة من 96,2% إلى 96,6% في فرنسا ومن 132% إلى 132,6% في إيطاليا.

رسم بياني 12.1.1 : تطور نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي



رسم بياني 11.1.1 : تطور نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

في أبرز البلدان الصاعدة، أدت عملية التحفيز المالي، المرتبطة بإعادة التوازن إلى الاقتصاد الصيني، إلى تفاقم عجز الميزانية من 2,8% إلى 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي. وزيادة الدين العمومي من 42,6% إلى 46,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي البرازيل، تقلص العجز بشكل طفيف من 10,3% إلى 9%. وارتفعت نسبة المديونية من 72,5% إلى 78,3%. أما في روسيا، فقد تفاقم العجز من 3,4% إلى 3,7%. وانتقلت نسبة المديونية من 15,9% إلى 17%. في حين تحسنت وضعية المالية العمومية بشكل نسبي في الهند، إذ تراجع عجز الميزانية من 7,1% إلى 6,6% كما عرفت المديونية تراجعاً طفيفاً من 69,6% إلى 69,5%.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا يزال المستوى المنخفض لمداخيل النفط يلقي بثقله على وضعية المالية العمومية. فقد انتقلت كل من قطر والكويت على التوالي من وضعية فائض الميزانية بنسب 5,6% و1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى عجز مقداره 4,1% و3,6%. أما في المملكة العربية السعودية والجزائر، فقد ظل العجز في مستويات مرتفعة بلغت 16,9% و11,6% على التوالي. بالرغم من تقلصه الطفيف. كما تفاقم العجز في مصر ليلبلغ 12%. وارتفعت نسبة المديونية إلى 97,1%.

6.1.1 التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

في سياق زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي. واصلت التجارة الدولية تباطؤها إذ تراجعت وتيرتها من 2,7% سنة 2015 إلى 2,2% سنة 2016. ويشمل هذا التغير تدني واردات البلدان المتقدمة من 4,4% إلى 2,4% وتناميها في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 1,9% بعد انخفاضها بنسبة 0,8%.

من جهة أخرى، وبعد ارتفاعها القوي بنسبة 36%. انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹ بنسبة 13% لتصل إلى 1.525 مليار دولار، نتيجة تراجعها في الاقتصادات المتقدمة والنامية. أما في البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية، فقد انتعشت هذه التدفقات بنسبة 38%.

وبعد أن تنامت بما يقارب الضعف سنة 2015، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو البلدان المتقدمة بنسبة 9% لتصل إلى 872 مليار دولار. مما يعكس بالأساس انخفاضها بنسبة 18% في الاتحاد الأوروبي لتبلغ 389 مليار مقابل زيادة قدرها 67,6% في السنة الماضية. أما التدفقات نحو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضاعفت أربع مرات سنة 2015، فقد ارتفعت بنسبة 11% لتصل إلى 385 مليار. كما سجلت التدفقات ارتفاعا مهما نحو أستراليا لتصل إلى 44 مليار ونحو اليابان لتبلغ 16 مليار.

رسم بياني 13.1.1: تطور المداخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليار الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

1 تصنف منظمة UNCTAD البلدان إلى ثلاث فئات : المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وفي البلدان النامية، عرفت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي ارتفعت بنسبة 5,3% سنة 2015، تراجعاً بنسبة 20% لتصل إلى 600 مليار دولار. ويشمل هذا التغير تراجعاً بمقدار 19% في التدفقات نحو بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و بواقع 22% في تلك الموجهة نحو آسيا النامية، بالرغم من أن التدفقات الموجهة نحو الصين قد تنامت بنسبة 2,3% لتصل إلى 139 مليار. أما في الاقتصادات التي تتواجد في وضعية انتقالية، فقد تزايدت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية . بعد انكماشها بنسبة 54% السنة الماضية، بواقع 38% لتصل إلى 52 مليار، إذ سجلت نسب ارتفاع ملحوظة في تلك الموجهة نحو كازاخستان وروسيا.

7.1.1 الحسابات الخارجية

يتبين من تحليل تطور الحسابات الجارية اتساع نسبي في الفارق بين البلدان المتقدمة من جهة والبلدان الصاعدة والنامية من جهة أخرى.

ففي البلدان المتقدمة، واصل فائض ميزان الحساب الجاري تحسنه، إذ انتقل من 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى 0,8% سنة 2016. بذلك، تعزز الفائض في منطقة الأورو ليصل إلى 3,4% مقابل 3%. يشمل ارتفاعه من 1,4% إلى 2% في إسبانيا و من 1,6% إلى 2,7% في إيطاليا ومن 8,4% إلى 8,6% في ألمانيا. في حين تفاقم العجز من 0,2% إلى 1,1% في فرنسا. وفي اليابان، تحسن فائض الحساب الجاري ليصل إلى 3,9% مقابل 3,1%. في حين ظلت وضعية عجز الحساب الجاري دون تغيير في 2,6% في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في المملكة المتحدة، فقد تزايد هذا العجز بشكل طفيف من 4,3% إلى 4,4%.

جدول 4.1.1 : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2016	2015	2014	2013	2012	
0,8	0,7	0,5	0,5	0,0	الاقتصادات المتقدمة
-2,6	-2,6	-2,3	-2,2	-2,8	الولايات المتحدة الأمريكية
3,4	3,0	2,4	2,2	1,3	منطقة الأورو
8,5	8,3	7,3	6,7	7,0	ألمانيا
-1,1	-0,2	-1,1	-0,9	-1,2	فرنسا
2,7	1,6	1,9	1,0	-0,4	إيطاليا
2,0	1,4	1,1	1,5	-0,2	إسبانيا
-4,4	-4,3	-4,7	-4,4	-3,7	المملكة المتحدة
3,9	3,1	0,8	0,9	1,0	اليابان

-0,3	-0,2	0,5	0,6	1,2	الاقتصادات الصاعدة والنامية
1,3	2,0	1,5	0,7	0,9	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
1,8	2,7	2,2	1,5	2,5	الصين
-0,9	-1,1	-1,3	-1,7	-4,8	الهند
-2,1	-3,5	-3,2	-2,8	-2,4	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي
-1,3	-3,3	-4,2	-3,0	-3,0	البرازيل
-2,7	-2,9	-2,0	-2,5	-1,4	المكسيك
-0,2	2,8	2,1	0,6	2,3	مجموعة الدول المستقلة
1,7	5,1	2,8	1,5	3,3	روسيا
-1,9	-2,0	-2,9	-3,6	-4,4	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
-3,8	-3,7	-4,7	-6,7	-5,5	تركيا
-4,0	-6,0	-3,9	-2,4	-1,8	إفريقيا جنوب الصحراء
-3,3	-4,4	-5,3	-5,9	-5,1	جنوب إفريقيا
-3,7	-4,4	5,9	10,9	13,5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

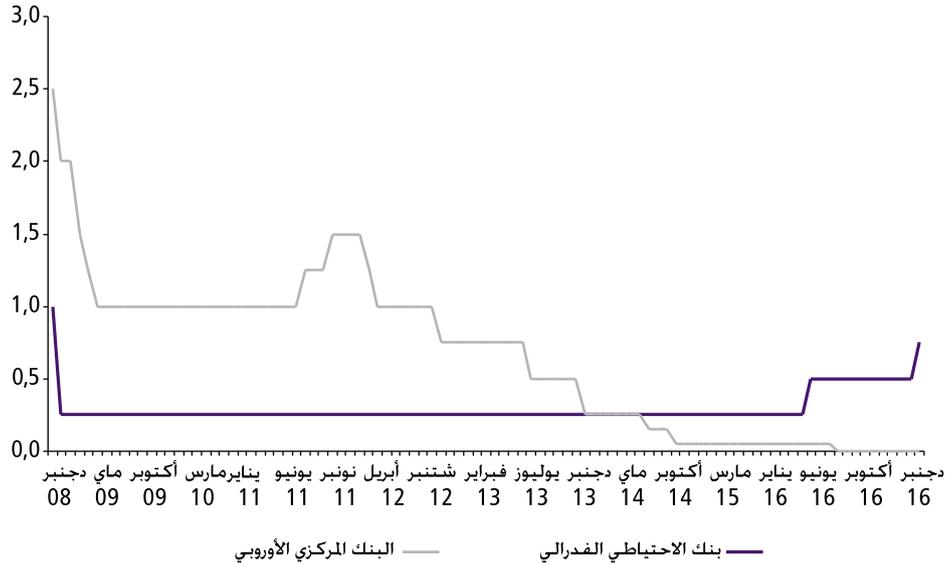
المصدر: صندوق النقد الدولي

في المقابل، شهدت الاقتصادات الصاعدة والنامية تفاقماً طفيفاً في العجز من 0,2% إلى 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. فقد تقلص على الخصوص في كل من الهند من 1,1% إلى 0,9% وتراجع بشكل ملحوظ في البرازيل من 3,3% إلى 1,3%. وفي الصين وروسيا، تدنى فائض الرصيد الجاري من 2,7% إلى 1,8% ومن 5,1% إلى 1,7% على التوالي. من جهة أخرى، ظل الرصيد الجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سلبياً على العموم، إذ انتقل من -4,4% إلى -3,7%. مع تحسن الوضع على الخصوص في كل المملكة العربية السعودية وإيران.

8.1.1 السياسة النقدية

في سنة 2016، واصل البنك المركزي الأمريكي عملية إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الطبيعي، وإن بوتيرة أقل من المتوقع. فبعد أن وضع سنة 2014 حداً لبرنامج الخصاص بإعادة شراء الأصول ولجأ في دجنبر 2015 إلى رفع سعره الرئيسي لأول مرة منذ سنة 2006. عاد البنك في دجنبر 2016 إلى رفع النطاق المستهدف بواقع 0,25 نقطة إلى (0,50 - 0,75). وقد جاء هذا القرار على إثر استمرار انتعاش سوق الشغل وترقب ارتفاع التضخم وتحسن النمو. إلا أن البنك المركزي الأمريكي أشار إلى أن توجه سياسته النقدية يبقى تيسيرياً. إذ يعطي الأولوية لأهدافه المتعلقة بالتشغيل الكامل وبلوغ التضخم نسبة 2%. كما أكد أن لجنته تتوقع تطور الأوضاع الاقتصادية بشكل يبرر فقط الارتفاع التدريجي لسعره الرئيسي. موازاة مع ذلك، واصل البنك سياسته الرامية إلى إعادة استثمار السندات المستحقة.

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي



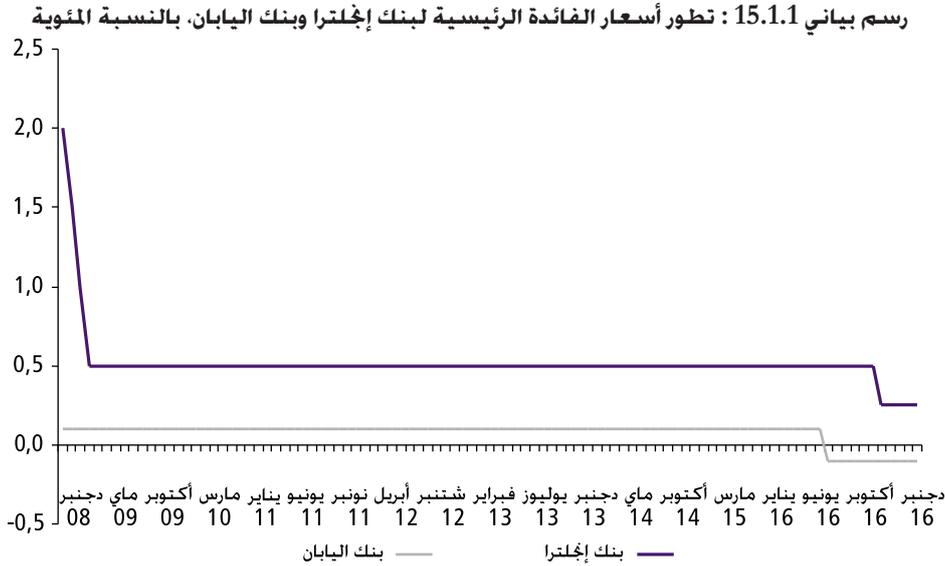
المصدر: تومسون رويترز إيكون

على النقيض من ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي بدعم الطابع التيسيري لسياسته النقدية بغية تحقيق ليونة أكبر لشروط التمويل، وذلك من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي وتسريع عودة التضخم إلى مستويات أقل لكن قريبة من 2%. بذلك، اتخذ البنك في مارس 2016 مجموعة من الإجراءات منها تخفيض سعره الرئيسي بواقع 5 نقاط أساس ليصل إلى 0% وتقليص الأسعار المطبقة على تسهيلات القرض الهامشي والإيداع إلى 0,25% و-0,40% على التوالي. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع قيمة الأصول المشتراة في إطار برنامجه الموسع لشراء الأصول من 60 إلى 80 مليار أورو. إذ جعله يمتد ليشمل السندات الحاصلة على تصنيف "الدرجة الاستثمارية" المحررة بالأورو والصادرة عن شركات غير بنكية متواجدة في منطقة الأورو. وقرر البنك المركزي الأوروبي أيضا تمديد هذا البرنامج إلى غاية دجنبر 2017، مع تقليص قيمة الأصول المشتراة إلى 60 مليار أورو ابتداء من شهر أبريل 2017. وفي يونيو 2016، أطلق البنك المركزي سلسلة جديدة من الإجراءات تضم أربع عمليات طويلة الأجل لإعادة التمويل (برنامج TLTRO الثاني) لمدة 4 سنوات. وفي سياق سياقه لسياسته التواصلية الاستباقية، أكد البنك المركزي الأوروبي، طيلة السنة، التزامه بالإبقاء على أسعاره في مستواها أو خفضها لمدة مطولة تتجاوز الأفق المحدد لشراء الأصول.

وفي المملكة المتحدة، تأثر توجه السياسة النقدية بنتيجة الاستفتاء الذي تم إجراؤه في يونيو بشأن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (BREXIT). فخلال اجتماعه المنعقد في شهر غشت، ومن أجل التخفيف من

حدة التأثير المتوقع لهذا الاستفتاء. أعلن بنك إنجلترا عن مجموعة من الإجراءات التي تعزز التوجه التيسيري لسياسته النقدية. بذلك، قرر خفض سعر فائدته الرئيسي إلى 0,25%. وهو أدنى مستوى بلغه. كما أطلق برنامجا جديدا لشراء السندات السيادية وسندات الشركات بمبلغ 60 مليارا و10 ملايين جنيه استرليني على التوالي. ليصل بذلك مخزون الأصول المشتراة إلى 435 مليار. علاوة على ذلك، أطلق البنك مخططا جديدا لتمويل البنوك تحت اسم "برنامج التمويل لأجل" (Term financing scheme) يتجلى هدفه الأساسي في ضمان انتقال انخفاض سعر الفائدة الرئيسي إلى الأسر والمقاولات. بفضل هذا البرنامج، تستطيع المؤسسات المالية الحصول على التمويل بشكل مباشر من البنك المركزي في حدود مبالغ تتناسب مع القروض الممنوحة للمقاولات والأسر البريطانية بسعر فائدة قريب من السعر الرئيسي.

من جهة أخرى، قرر بنك اليابان في شهر يناير تقليص سعر فائدته الرئيسي إلى 0,1% ومواصلة عملية شراء سندات الحكومة بغية الإبقاء على مردودية السندات التي يساوي أجل استحقاقها عشر سنوات، قريبة من الصفر. كما واصل البنك شراء سندات الدولة والأصول ذات المخاطر سعيا منه إلى ضمان تنامي القاعدة النقدية بمقدار 80.000 مليار ين سنويا، طبقا لالتزامها.



المصدر: تومسون رويترز إيكون

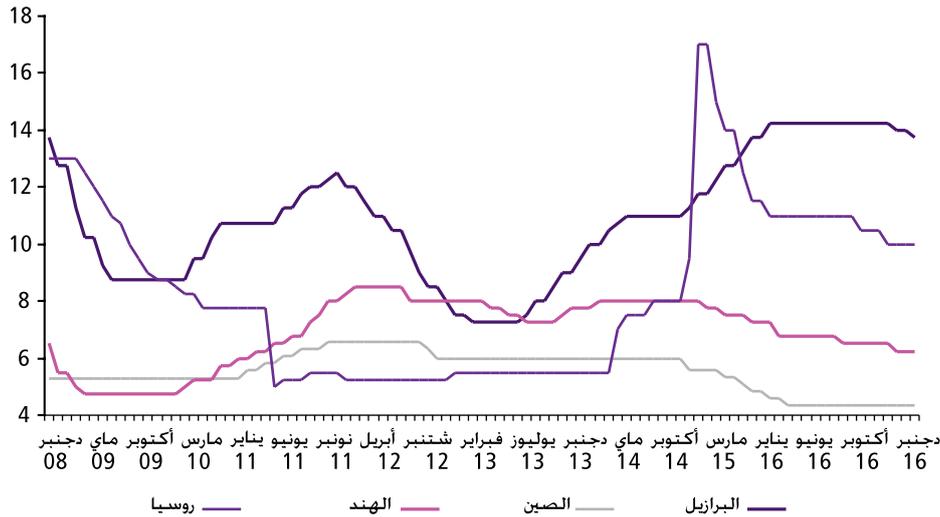
وعلى صعيد أبرز البلدان الصاعدة، وأمام تراجع سعر اليوان مقابل الدولار، تدخل البنك المركزي الصيني في سوق الصرف بمبلغ 320 مليار دولار، ليتراجع بذلك مخزونه الاحتياطي إلى 3.011 مليار دولار. كما عمل تدريجيا على

تخفيض السعر المحوري لليوان أمام الدولار إلى 6,7008 يوان للدولار الواحد في نونبر. وهو أدنى مستوى له منذ شتنبر 2010. في المقابل. أبقى البنك المركزي الصيني على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في حدود 4,35%.

وفي الهند. شهدت سنة 2016 اعتماد نظام جديد للسياسة النقدية في يونيو. فقد قام البنك المركزي للهند بإرساء نظام من لاستهداف التضخم وحدد نسبة 5% هدفا للتضخم على المدى القصير و4% على المدى المتوسط. مع هامش حتم قدره $2 \pm$ %. خلال السنة. ومن أجل دعم النشاط الاقتصادي. قام البنك بتخفيض سعر فائدته الرئيسي مرتين من 6,75% إلى 6,50% في أبريل و6,25% في أكتوبر.

إلى جانب ذلك. وفي غياب الضغوط التضخمية. قام البنك المركزي للبرازيل بتقليص سعر فائدته الرئيسي من 14,25% إلى 14% في أكتوبر ثم 13,75% في نونبر. سعيا منه إلى مواكبة الانتعاش الاقتصادي. وفي سياق تلاشي المخاطر التضخمية وتنامي الشكوك المحيطة بالآفاق الاقتصادية. عمل البنك المركزي الروسي على تخفيض سعر فائدته الرئيسي مرتين من 11% إلى 10,5% في يونيو ثم إلى 10% في شتنبر.

رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية، بالنسبة المئوية



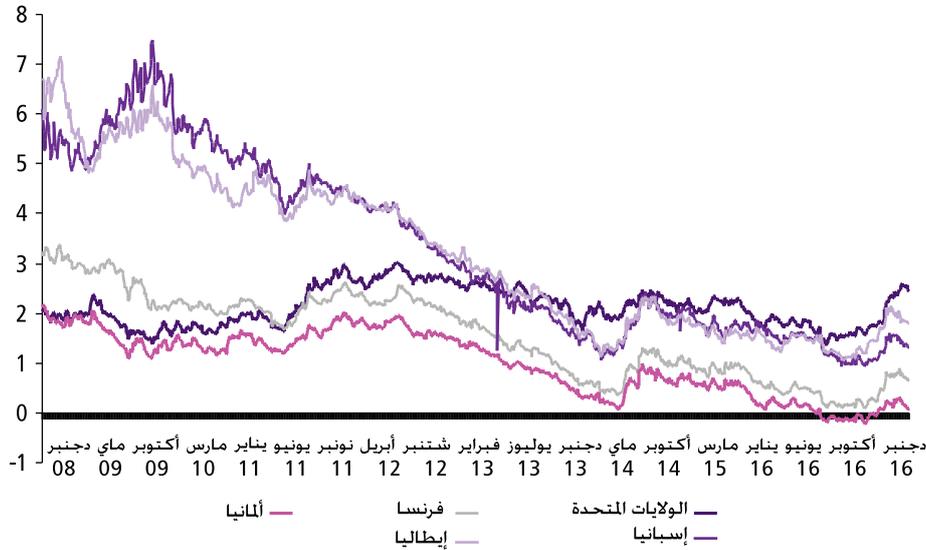
المصدر: تومسون رويترز إيكون

9.1.1 الأسواق المالية

شهدت أسواق السندات سنة 2016 تراجعاً شبه عام. مدعومة بالطابع التيسيري للسياسات النقدية في البلدان المتقدمة وبالإجراءات التلينية لأبرز الاقتصادات الصاعدة وكذا بأفاق النمو الإيجابية على العموم. فقد تراجعت

السندات السيادية لأجل 10 سنوات من 2,1% إلى 1,8% في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن 0,5% إلى 0,1% في ألمانيا ومن 0,8% إلى 0,5% في فرنسا ومن 1,7% إلى 1,4% في إسبانيا. أما في البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد تدنت هذه النسبة من 13,8% إلى 12,9% في البرازيل ومن 3,4% إلى 2,9% في الصين ومن 7,8% إلى 7,2% في الهند.

رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات للولايات المتحدة وبعض بلدان منطقة الأورو

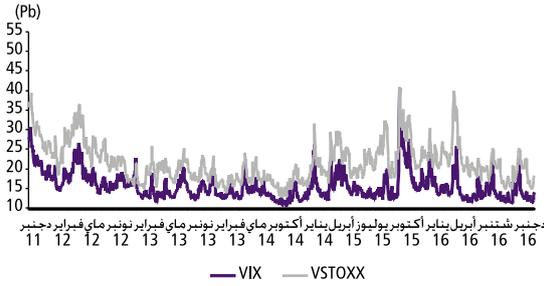


المصدر: تومسون رويترز إيكون

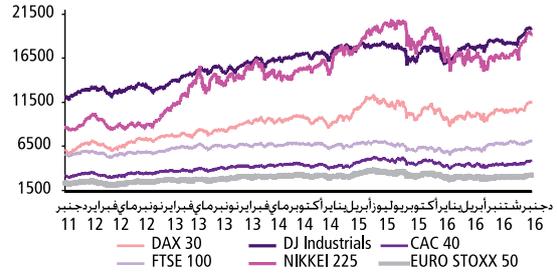
وبالرغم من تراجع الأسعار المطبقة على السندات، توجهت أسواق البورصة على العموم نحو الانخفاض في سياق تنامي الشكوك المرتبطة على الخصوص بالاستفتاء في المملكة المتحدة وبالانتخابات الرئاسية الأمريكية. فباستثناء مؤشر داو جونز الصناعي الذي ارتفع بنسبة 1,9%، عرفت كافة المؤشرات الرئيسية للاقتصادات المتقدمة انخفاضا بواقع 1,8% بالنسبة لمؤشر FTSE 100 و 11,7% لمؤشر NIKKEI 225 و 12,7% لمؤشر EUROSTOXX 50. وشهدت الأسواق أيضا فترات من التقلب الكبير¹، إلا أن حدة هذا التقلب تراجعت على طول السنة، إذ انخفض مؤشر VSTOXX بواقع 2,9% إلى 21,1 نقطة أساس كما تدنى مؤشر VIX بمقدار 2,6 إلى 14,1 نقطة أساس. وعلى مستوى البلدان الصاعدة، عاد مؤشر MSCI EM مرة أخرى ليتراجع بنسبة 9% نتيجة للأساس لتدنيته بواقع 15,8% بالنسبة للصين و 14% لتركيا و 7,8% في الهند.

1 مؤشرا VSTOXX و VIX هما مؤشران مرجعيان لقياس تقلب كل من EUROSTOXX 50 و S&P 500 على التوالي.

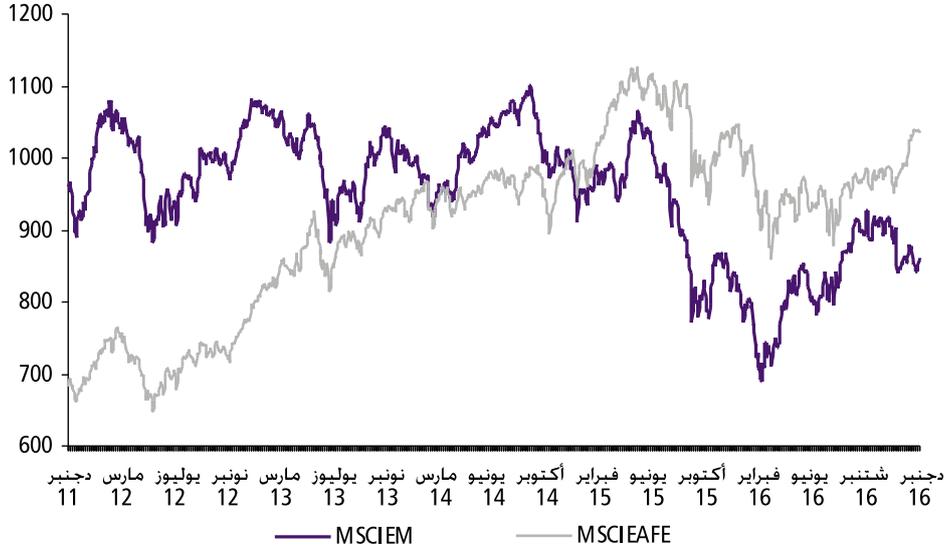
رسم بياني 19.1.1 : تطور مؤشرات التقلب



رسم بياني 18.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة



رسم بياني 20.1.1 : تطور مؤشري MSCI EAFE و MSCI EM*

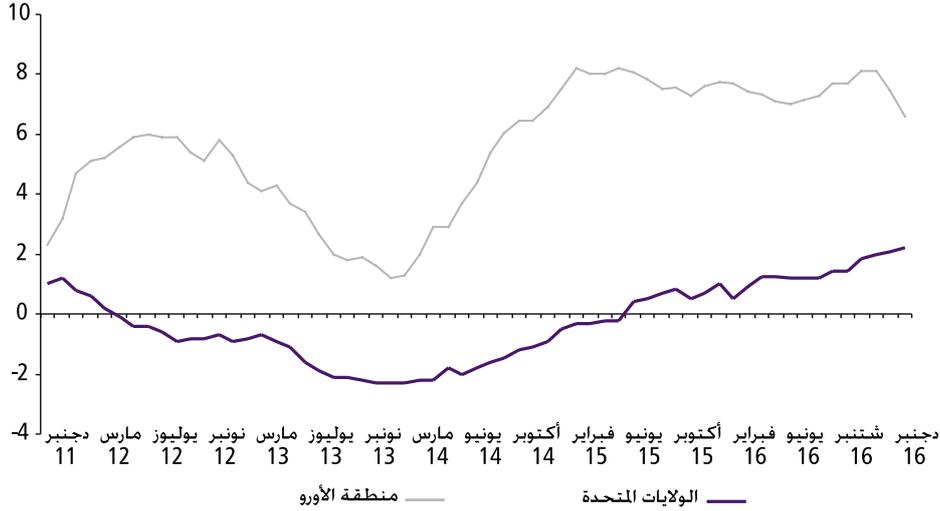


* مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر مركب يضمن مؤشرات البورصة التي تمثل عمليات الرسملة الكبرى والمتوسطة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. ويشمل مؤشرات البلدان التالية: أستراليا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة، إسبانيا، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة.

المصدر: تومسون رويترز إيكون

على صعيد آخر، وبالرغم من التدابير التحفيزية التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي، ظل انتعاش القروض البنكية بطيئا في منطقة الأورو بنسبة نمو لم تتجاوز 1,5% مقابل 0,4% السنة الماضية. أما في الولايات المتحدة، فقد بقيت نسبة نمو هذه القروض مرتفعة نسبيا، وإن في انخفاض طفيف، إذ بلغت 7,4% مقابل 7,8%. وتباطأ نمو القروض في أبرز البلدان الصاعدة حيث انتقلت نسبته من 8,1% إلى 0,2% في البرازيل ومن 4,1% إلى 2,7% في روسيا. أما في الصين، فقد أظهرت المعطيات المتاحة حول قروض الاستهلاك تسارعا ملحوظا في وتيرة نموها من 18,6% إلى 28,2%.

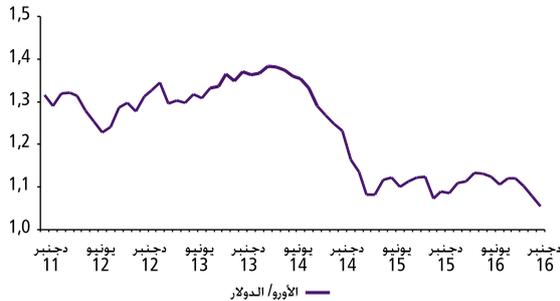
رسم بياني 21.1.1 : تطور النشاط الائتماني في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو (على أساس سنوي، بالنسبة المئوية)



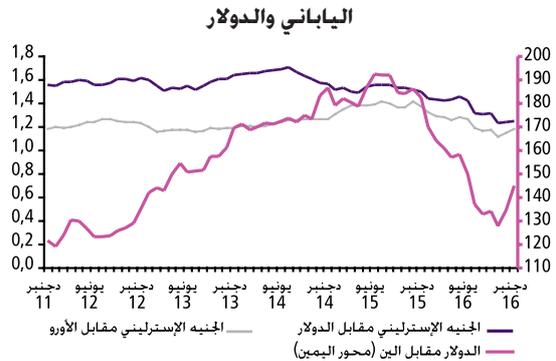
المصدر: تومسون رويترز إيكون

خلال سنة 2016، اتسمت أسواق الصرف بهبوط سعر الجنيه الاسترليني إثر التصويت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ذلك أن العملة البريطانية فقدت 11,3% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي و11,1% مقابل الأورو و20,2% مقابل الين الياباني. أما سعر صرف الأورو مقابل الدولار، فقد ظل شبه مستقر في 1,1 دولار للأورو الواحد. من جهة أخرى، ظلت عملات أبرز الاقتصادات الصاعدة تعاني من الضغوط المرتبطة بتوقعات استمرار عودة السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى طبيعتها. فقد تراجع سعر الريال البرازيلي بنسبة 5,1% والروبل الروسي بنسبة 9,1% والروبية الهندية بواقع 4,6% واليوان الصيني بمقدار 5,4% والليرة التركية بواقع 10,1%.

رسم بياني 23.1.1 : الأورو مقابل الدولار

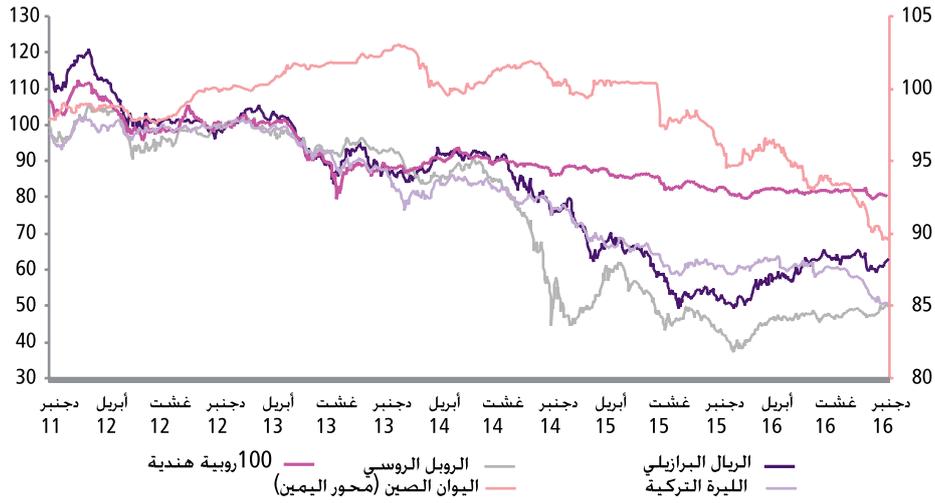


رسم بياني 22.1.1 : الجنيه الإسترليني مقابل الأورو والين الياباني والدولار



المصدر: تومسون رويترز إيكون

رسم بياني 24.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار (100=فاخ يناير 2013)



المصدر: تومسون رويترز إيكون

2.1 الإنتاج والطلب

خلال سنة 2016، لم يتجاوز النمو الاقتصادي 1,2%، وهي أدنى نسبة يسجلها منذ عام 2000، وذلك بسبب استمرار ضعف الأنشطة غير الفلاحية والظروف المناخية غير المواتية التي أثرت بقوة على مكونه الفلاحي.

وعلى مستوى القطاعات، تباطأ النشاط بشكل ملموس في الصناعات التحويلية وفي فرع "الكهرباء والماء" وواصل نموه بوتيرة ضعيفة في البناء والأشغال العمومية. وبالمقابل، سجل القطاع الثالثي تحسنا نسبيا، لاسيما على مستوى التجارة والسياحة¹ والبريد والمواصلات. وفي المجموع، ارتفعت القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 2,2% بعد 1,8% في 2015.

وبخصوص الطلب، سجلت الصادرات الصافية مساهمة سلبية بعد سنتين من المساهمة الإيجابية، في حين ارتفع المكون الداخلي بنسبة 5,5% بعد 1,9% سنة من قبل، مدعوما بتحسّن الاستثمار.

وبالأسعار الجارية، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,8% ليصل إلى 1.016,1 مليار درهم. وأخذاً بالاعتبار نمو التحويلات الجارية الصافية بنسبة 6,9% وتدني المدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية المتأتية من الخارج بنسبة 2%، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 3,2%.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة حسب الفروع، بالأسعار المتسلسلة (التغير %)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-11,3	11,6	-2,3	17,8	-7,8	6,7	القطاع الأولي
-12,8	11,9	-2,2	17,2	-9,1	5,7	الفلاحة
5,4	8,3	-4,0	26,8	9,7	24,8	الصيد البحري
1,2	1,8	3,5	0,6	0,8	6,3	القطاع الثانوي
2,2	-2,1	3,0	-1,2	-2,1	5,0	الصناعة الاستخراجية
0,8	2,3	4,1	-0,7	1,8	6,8	الصناعة التحويلية
2,5	6,2	1,3	14,9	-6,7	8,3	الكهرباء والماء
1,7	0,7	2,6	1,6	2,2	4,9	البناء والأشغال العمومية
2,7	1,7	2,3	1,9	6,3	6,2	القطاع الثالثي
4,2	0,5	1,6	-2,0	4,1	7,4	التجارة
3,6	-1,3	2,2	4,7	2,6	-1,1	الفنادق والمطاعم
2,2	3,2	3,6	1,0	2,4	7,0	النقل
4,9	2,8	5,2	2,9	29,5	9,5	البريد والاتصالات
1,2	2,6	2,5	0,2	4,2	8,6	الأنشطة المالية والتأمينات
4,1	4,2	2,7	1,5	4,5	5,6	العقار والكرام والخدمات المقدمة للمقاولات
0,9	0,5	2,5	3,7	5,1	9,9	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
1,8	0,1	1,4	5,0	7,1	1,6	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
3,0	3,4	0,2	2,9	3,0	2,1	خدمات غير مالية أخرى
2,2	1,8	2,7	1,8	4,5	6,4	القيمة المضافة غير الفلاحية
0,3	3,0	2,0	3,7	2,7	6,3	القيمة المضافة الإجمالية
8,5	18,1	9,7	14,6	6,8	-3,8	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم
3,1	3,7	3,4	2,9	4,7	5,2	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحية
1,2	4,5	2,7	4,5	3,0	5,2	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

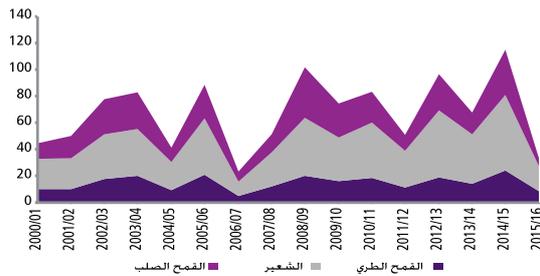
11 يتعلق الأمر بفرع "الفنادق والمطاعم".

1.2.1 الإنتاج

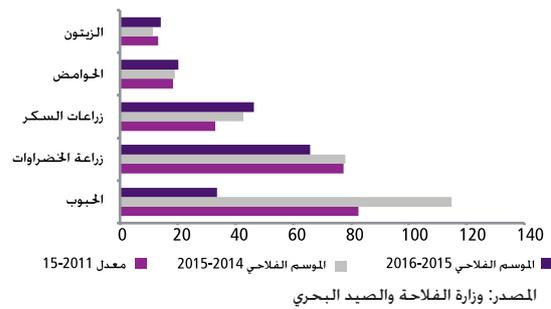
بعد الارتفاع المسجل بنسبة 11,6%. انكسرت القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال سنة 2016 بنسبة 11,3%. نتيجة تدني القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,8% وارتفاع تلك الخاصة بالصيد البحري بنسبة 5,4%.

وتميز الموسم الفلاحي 2016-2015 بظروف مناخية غير مواتية. مع تسجيل أكبر نقص في التساقطات المطرية خلال الثلاثين سنة الأخيرة إضافة إلى التوزيع غير الجيد للتساقطات من حيث التوقيت والمناطق. وأدت هذه الوضعية إلى انخفاض محصول الحبوب الثلاثة الرئيسية¹ بنسبة 71% إلى 33,5 مليون قنطار بعد الإنتاج القياسي المحقق في السنة السابقة والذي بلغ 115 مليون. وفي ما يخص الزراعات الأخرى. انخفض الإنتاج بواقع 16% بالنسبة لزراعة الخضروات و64% بالنسبة لزراعة القطن. بينما تحسن بنسبة 23,7% بالنسبة للزيتون و9% بالنسبة لصناعات السكر.

رسم بياني 2.2.1 : منتجات الحبوب الرئيسية
(بملايين القنطارات)



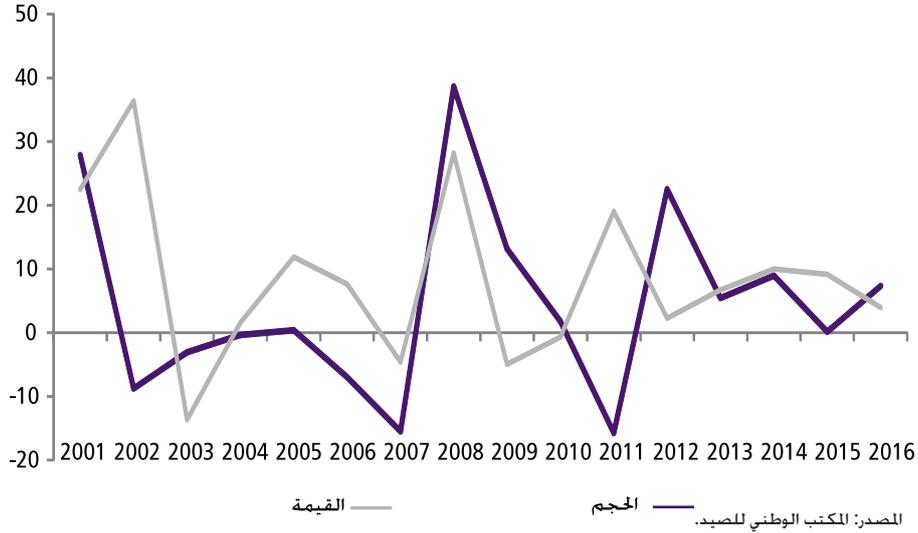
رسم بياني 1.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية
(بملايين القنطارات)



وبخصوص الصيد البحري. تشير المعطيات المتاحة حول الصيد الساحلي والتقليدي² إلى تزايد الكميات المفرغة بنسبة 3,9% من حيث القيمة إلى 6,8 مليار درهم وبنسبة 7,3% من حيث الحجم لتصل إلى 1,4 مليون طن. وبلغت الحصص المخصصة للتجميد 47% مقابل 23% للاستهلاك و17% للتصبير و12% لصناعة دقيق وزيت السمك.

1 يتعلق الأمر بالقمح الطري. والقمح الصلب والشعير.
2 بالنسبة للصيد في أعالي البحار. تتعلق آخر معطيات المتوفرة بسنة 2015.

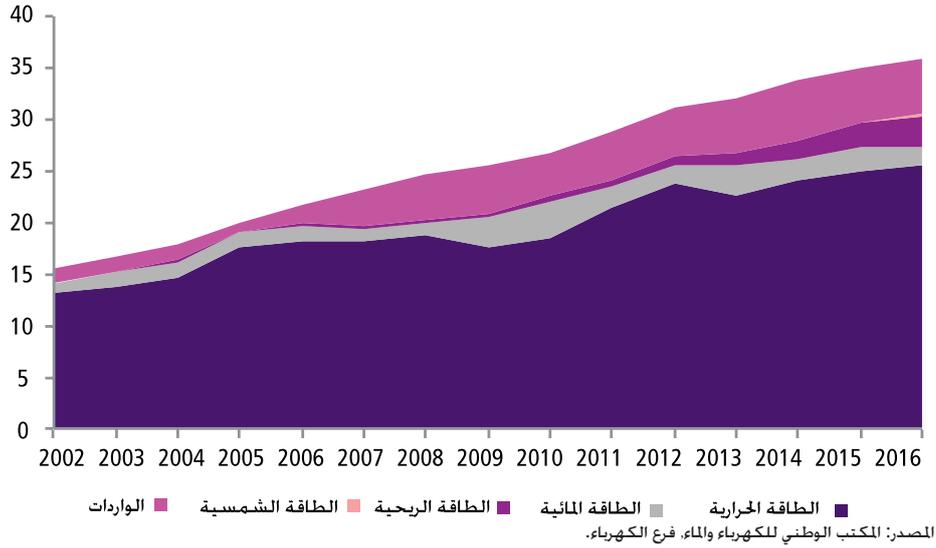
رسم بياني 3.2.1 : الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي (التغير %)



وعلى مستوى القطاع الثانوي. واصل النشاط تباطؤه حيث انتقلت وتيرته إلى 1,2% بعد 1,8% في 2015. وامت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 0,8% بعد 2,3%. مع انخفاض جديد بلغ 0,4% بعد 0,1% في "الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية" وتباطؤ من 2,6% إلى 0,1% في الصناعة الغذائية التي تأثرت بالخصوص بتدني الإنتاج الفلاحي. وبموازاة ذلك. ظلت نسبة نمو "الليكانيك والتعدين والكهرباء" مستقرة في 2,7% وارتفع "النسيج والجلد" بنسبة 1,8% بعد تراجعته بنسبة 2,4%. بفضل تحسن الطلب الخارجي على الملابس الجاهزة.

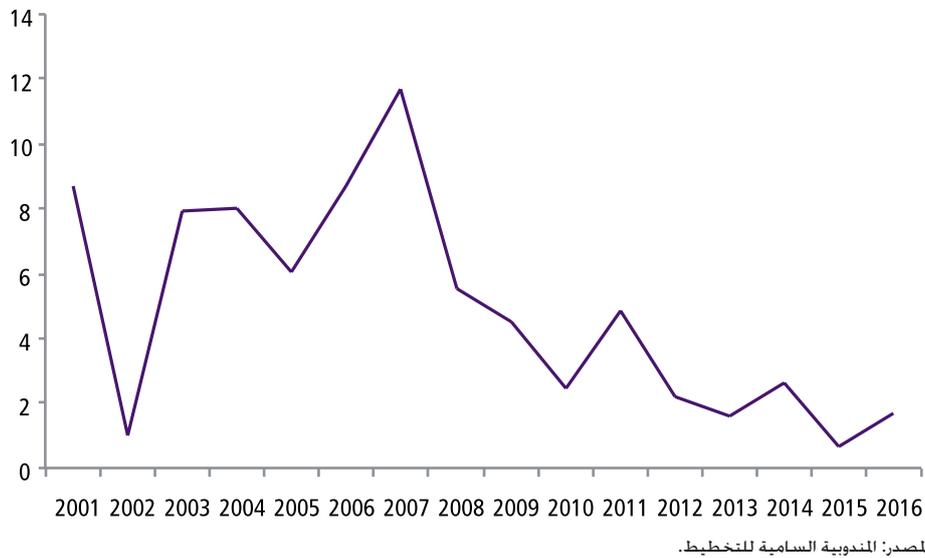
ومن جهتها. تباطأت القيمة المضافة لفرع "الكهرباء والماء" من 6,2% إلى 2,5%. وهو ما يعكس تباطؤ إنتاج الكهرباء من 6,4% إلى 2,9%. وارتفع إنتاج الطاقة الحرارية التي تمثل 85% من فرع الكهرباء بنسبة 2,4%. أما الطاقة المائية. فقد انخفض إنتاجها بنسبة 27,1%. ارتباطا بالنقص في التساقطات. وبموازاة ذلك. واصلت الطاقات الريحية والشمسية تطورها مع تشغيل محطة إنتاج الطاقة الشمسية نورا 1 في دجنبر 2015 وتوسيع القدرة الإنتاجية للمحطة الريحية بأخفير. وبالتالي. ارتفع إنتاجها بنسبة 36,7% مقابل 34,5% وبلغت حصتها في إجمالي الطاقة المنتجة 10,8% مقابل 8,1% في 2015. أما الطلب. فقد حافظ على وتيرة نموه في 2,1%. مع ارتفاع قدره 4,2% بالنسبة للضغط الضعيف. و1,4% بالنسبة للضغط العالي جدا والعالي والمتوسط. الذي يمثل 75,4% من المجموع. وبالتالي. ارتفعت الواردات بنسبة 2,9% بعد انخفاضها بنسبة 14,5% سنة 2015.

رسم بياني 4.2.1 : الكهرباء المتاحة حسب المصدر (بآلاف جيغاواط للساعة)



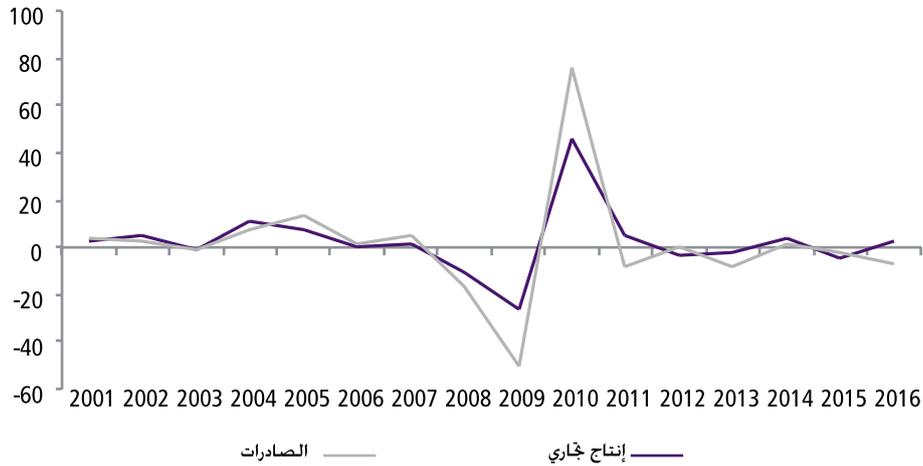
وبالنسبة للبناء والأشغال العمومية، تشير المؤشرات الرئيسية إلى أن النشاط واصل تطوره بوتيرة ضعيفة. وانخفضت مبيعات الإسمنت بنسبة 0,7% بعد ارتفاعها بنسبة 1,4% دنت حدة تراجع القروض المقدمة للإنعاش العقاري إلى 1,5% بعد 10,2%. وفي ظل هذه الظروف، نمت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 1,7% مقابل 0,7% سنة من قبل.

رسم بياني 5.2.1 : القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (التغير %)



وبالمقابل. وبعد التراجع بنسبة 2,1%. ارتفعت القيمة المضافة للقطاع المعدني بنسبة 2,2%. مما يعكس بالخصوص ارتفاع الإنتاج التجاري للفوسفات بنسبة 2,5%. بفضل تحسن الطلب الأجنبي على الأسمدة الفوسفاتية.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

وفي ما يخص الأنشطة الثالثة، فقد تسارعت بشكل طفيف من 1,7% إلى 2,7%. وبعد تراجع بنسبة 1,3%. نمت القيمة المضافة لفرع "الفنادق والمطاعم" بشكل قوي بنسبة 3,6%. وارتفع عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية بنسبة 1,5%. نتيجة لتزايد عدد المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4%. بينما تراجع عدد السياح الأجانب بنسبة 1%. وحسب الجنسيات، بلغ الانخفاض 7% بالنسبة للفرنسيين، و2% بالنسبة للإسبان و9% بالنسبة للسياح القادمين من المملكة المتحدة. وبالمقابل، تضاعف عدد الوافدين من الصين أربع مرات، خاصة بعد إلغاء التأشيرة لمواطني هذا البلد، وارتفع عدد الوافدين من روسيا بأكثر من الضعف، وإن ظلت حصتهم ضعيفة جدا.

ومقارنة مع بلدان أخرى، أبان المغرب عن صموده نسبيا بالنظر إلى بعض بلدان المنطقة مثل مصر وتركيا وتونس التي سجلت انخفاض عدد السياح الوافدين إلى المراكز الحدودية بنسبة 42% و 26% و 9%¹ خلال سنة 2016 على التوالي. وعلى العكس، شهدت الأردن ارتفاع هذا العدد بنسبة 9%.

1 تغطي المعطيات المتاحة المتعلقة بتونس الأشهر التسعة الأولى من سنة 2016.

جدول 2.2.1: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية

التغير (%)			بالآلاف				
2015/2016	2014/2015	2013/2014	2016	2015	2014	2013	
-1,0	-5,2	2,1	5 103	5 152	5 437	5 323	السياح الأجانب
-4,7	-7,1	3,1	3 930	4 123	4 440	4 307	أوروبا
-7,3	-13,0	0,9	1 450	1 564	1 798	1 782	منها : فرنسا
-1,8	-8,3	0,1	616	627	684	683	اسبانيا
-9,1	5,9	18,2	459	504	477	403	المملكة المتحدة
11,5	10,6	3,8	308	277	250	241	أمريكا الشمالية
6,4	0,5	-10,1	418	393	391	435	البلدان العربية
24,7	0,6	4,9	447	358	356	340	باقي دول العالم
4,0	3,7	2,6	5 229	5 025	4 845	4 723	المغاربة المقيمون بالخارج
1,5	-1,0	2,3	10 332	10 177	10 282	10 046	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وبعد تراجعها بنسبة 6%، ارتفعت ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة بنسبة 4,7%، نتيجة لتزايدها بنسبة 11,2% بالنسبة للمقيمين و1,6% بالنسبة لغير المقيمين. وأخذا بالاعتبار ارتفاع الطاقة الإيوائية بنسبة 5,7% إلى 242 624 سرير، استقرت نسبة الملاء في 40%. وبمدينتي مراكش وأكادير حيث تتركز 60% من ليالي المبيت، بلغت نسبة الملاء 48% و50% على التوالي.

جدول 3.2.1: عدد ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة

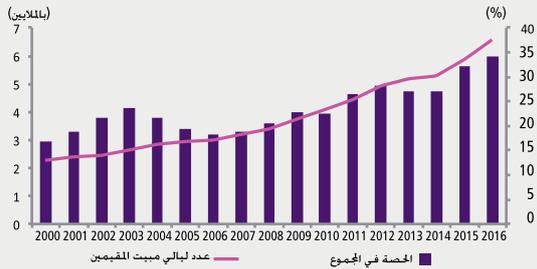
التغير (%)			بالآلاف				
2015/2016	2014/2015	2013/2014	2016	2015	2014	2013	
1,6	-12,6	2,6	12 703	12 504	14 299	13 931	السياح الأجانب
-0,9	-14,0	1,8	9 239	9 324	10 847	10 654	أوروبا
-2,9	-21,3	-6,1	3 622	3 732	4 742	5 052	منها : فرنسا
-3,8	-16,4	5,6	606	630	754	714	اسبانيا
2,2	0,4	13,2	1 763	1 725	1 718	1 518	المملكة المتحدة
6,9	-4,2	15,3	469	438	457	397	أمريكا الشمالية
6,5	5,6	-11,4	1 089	1 022	968	1 092	البلدان العربية
10,9	-15,2	13,3	1 907	1 720	2 027	1 789	باقي دول العالم
11,2	11,8	1,7	6 551	5 892	5 270	5 183	سياح مغاربة
4,7	-6,0	2,4	19 255	18 397	19 569	19 114	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

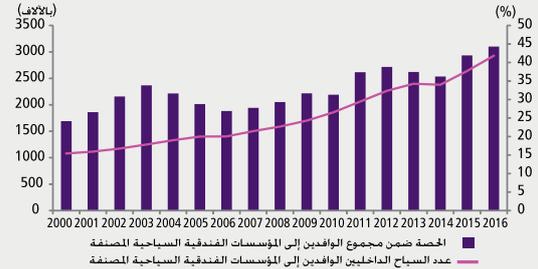
إطار 1.2.1: السياحة الداخلية بالمغرب

تشكل السياحة الداخلية¹ مكونا متزايد الأهمية في القطاع السياحي. وحسب معطيات الحساب الفرعي للسياحة، فقد بلغت حصتها في الاستهلاك السياحي الإجمالي 32% في 2015 مقابل 24% في 2001. وعلاوة على ذلك، وإن كان السياح المغاربة الذين يختارون الإقامة في مؤسسة فندقية سياحية مصنفة لا يتجاوزون نسبة 10%²، فهم يمثلون حصة متزايدة من ليالي المبيت المسجلة بهذه المؤسسات، حيث انتقلت هذه الحصة من 17% سنة 2000 إلى 34% في 2016.

رسم بياني 2.1.2.1: عدد ليالي مبيت السياح المغاربة في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة (بملايين الأشخاص)



رسم بياني 1.1.2.1: عدد السياح المغاربة الوافدين إلى المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة



المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وتساهم السياحة الداخلية أيضا في التنمية الاقتصادية للجهات. من خلال المساهمة في إعادة توزيع جزء من الثروة الوطنية. فجهة الدار البيضاء الكبرى التي تساهم بنسبة 32%³ في الناتج الداخلي الإجمالي¹ لم تستأثر سوى بنسبة 8% من ليالي المبيت السياحية في 2016. بينما حُتكر جهة مراكش-تانسيفت-الحوز 31,2% من هذه الليالي وسوس-ماسة-درعة 20%، 5، وطنجة-تطوان 12,5%.

رسم بياني 3.1.2.1: توزيع ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة حسب المدن السياحية الرئيسية

المرتبة في 2016	المدينة (الحصة)	المرتبة في 2007	المدينة (الحصة)
1	مراكش (29,3%)	1	مراكش (21%)
2	أكادير (13,1%)	2	أكادير (17%)
3	طنجة (8,1%)	3	طنجة (11,8%)
4	الدار البيضاء (7,8%)	4	الدار البيضاء (8,8%)
5	فاس (4%)	5	فاس (6%)
6	تطوان (3,7%)	6	الرباط (5,5%)
7	الرباط (3,6%)	7	تطوان (4,5%)
8	مكناس (1,8%)	8	مكناس (3,7%)

المصدر: وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

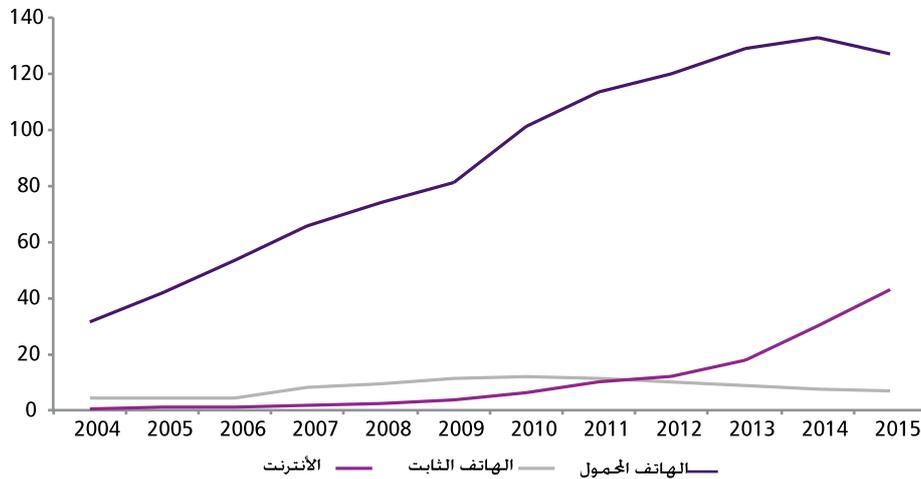
- 1 السياح المقيمون الذين يسافرون داخل بلدهم.
- 2 معطيات الاستقصاء حول السياحة الداخلية الذي أجرته وزارة السياحة في يناير 2015 لدى 25 000 مقيم يبلغ 15 سنة فما فوق والذي يغطي مجموع التراب الوطني.
- 3 معطيات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في 2014.

من جهة أخرى. تساهم السياحة الداخلية في صمود القطاع السياحي أمام تقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية. فخلال الفترة 2010-2016. وبينما تدنت لياالي مبيت الأجانب في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة بنسبة 2%. ارتفعت تلك الخاصة بالسياح المغاربة بمتوسط سنوي نسبته 8%. مما يمكن من ضمان شبه استقرار نسبة ملء هذه المؤسسات. وظهرت هذه التطورات على مستوى استهلاك السياحة. حيث نما مكونها الداخلي بنسبة 6,5% في المتوسط السنوي ما بين 2010 و2015 مقابل 2,3% بالنسبة للسياحة المستقبلية.

وبخصوص خدمات النقل. استمر تباطؤ وتيرتها لتصل إلى 2,2% بعد 3,2% في 2015. وتشير المعطيات المتاحة¹ إلى أن النقل البحري للسلع ارتفع بنسبة 8,6%. نتيجة لتزايد حركة النقل المرتبطة بالمبادلات الخارجية بنسبة 9,7% وحجم إعادة شحن البضائع بميناء طنجة المتوسط بنسبة 5,6%. كما ارتفع عدد المسافرين بنسبة 3,6% بالنسبة للنقل الجوي إلى 18,2 مليون مسافر وبنسبة 7,7% بالنسبة للنقل البحري إلى 5 ملايين مسافر.

أما قطاع البريد والاتصالات. فقد انتقل نموه من 2,8% إلى 4,9%. وتشير مؤشرات هذا الفرع إلى تدني عدد المشتركين في الهاتف النقال بنسبة 3,6%. مع ارتفاع في معدل الاستخدام المتوسط² بنسبة 11,9%. وفي الهاتف الثابت بنسبة 6,8%. وبالمقابل. تزايدت قاعدة المشتركين في خدمة الأنترنت. التي تهيمن عليها خدمة الأنترنت النقال في حدود 93%. بنسبة 17,9%. وفي ظل هذه الظروف. تراجعت نسبة الولوج³ من 127,3% إلى 122,7% بالنسبة للنقال ومن 6,6% إلى 6,1% بالنسبة للثابت. فيما انتقلت من 42,8% إلى 50,4% بالنسبة للأنترنت.

رسم بياني 7.2.1: نسبة الولوج (%)



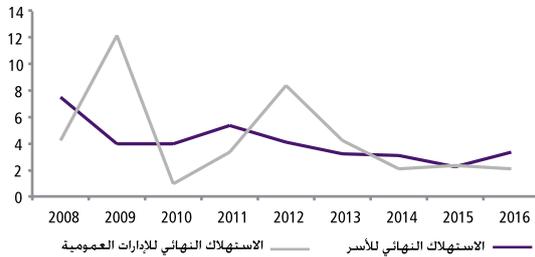
المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات.

1 لم تصدر بعد المعطيات المتعلقة بالنقل السككي.
2 نسبة المكالمات الصادرة بالدقائق/متوسط عدد المنخرطين
3 تشير نسبة الولوج إلى منتج معين إلى النسبة المئوية للأفراد المالكين لهذا المنتج. نسبة إلى مجموع الساكنة.

2.2.1 الطلب

بفضل تحسن الاستثمار، انتقلت مساهمة الطلب الداخلي في النمو من 2,1 نقطة مئوية إلى 5,9 نقطة في 2016. وبالمقابل، سجل الطلب الخارجي الصافي مساهمة سلبية قدرها 4,7 نقط بعد سنتين من المساهمة الإيجابية.

رسم بياني 9.2.1: الاستهلاك النهائي. من حيث الحجم (التغير %)



رسم بياني 8.2.1: مساهمة الطلب الداخلي والخارجي في النمو (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ورغم تدني المداخيل الفلاحية واستمرار تدهور وضعية سوق الشغل، ارتفع نمو الاستهلاك النهائي للأسر من 2,2% في 2015 إلى 3,4%. وأخذاً بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية بنسبة 2,1%. يرحب أن يكون الاستهلاك النهائي الوطني قد نما بنسبة 3,1% عوض 2,3% سنة من قبل. لتصل مساهمته في النمو إلى 2,4 نقطة مئوية.

إطار 2.2.1: الاستهلاك النهائي الفعلي والدخل الإجمالي المتاح المعدل

يتكون الاستهلاك النهائي للأسر من مجموع النفقات المخصصة من طرف الأسر المقيمة لاقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية بغية الاستجابة لحاياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبما أن هذا المجموع لا يأخذ في الاعتبار سوى النفقات التي تنفذها الأسر بنفسها، فهو لا يقدم معلومات شاملة حول مستوى معيشتها الفعلي. ولهذا، حددت مديرية المحاسبة الوطنية مفهوماً جديداً أوسع، يتمثل في الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر. ويتم قياسه من خلال قيمة جميع سلع وخدمات الاستهلاك التي تستعملها الأسر المقيمة فعلياً كيفما كانت طريقة تمويلها. وعلاوة على السلع والخدمات التي تقتنيها الأسر مباشرة، تشمل هذه القيمة التحويلات الاجتماعية العينية الصادرة عن الإدارات العمومية وعن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر. وتؤخذ نفس هذه العناصر أيضاً بالاعتبار عند تحديد نطاق موسع للدخل الإجمالي المتاح للأسر. أي الدخل الإجمالي المتاح المعدل.

الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر

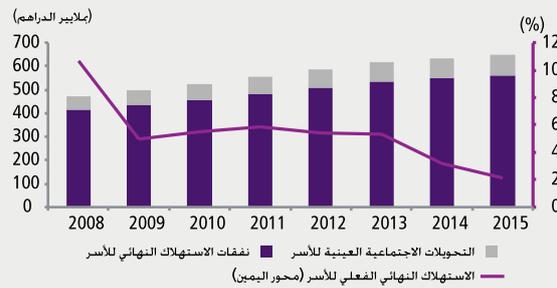
الاستهلاك النهائي للأسر

التحويلات العينية الصادرة عن الإدارات العمومية

التحويلات العينية الصادرة عن المؤسسات غير الهادفة للربح

وبتحليل تطور هذا المجموع استناداً إلى المعطيات المتاحة التي تشمل الفترة 2007-2015. يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين. فبعد نمو الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر بنسبة 5,4% في المتوسط السنوي ما بين 2008 و2013. تباطأ إلى 2,7% بين 2014 و2015. وحسب المكونات. تباطأت وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للأسر الذي يمثل 87,2% من هذا المجموع من 5,1% ما بين 2008 و2013 إلى 2,7% بين 2014 و2015. وانتقلت تحويلات الإدارات العمومية ما بين هاتين الفترتين من 7,3% إلى 2%. مما يعكس جهود الحكومة للتحكم في النفقات الجارية. وبموازاة ذلك. نمت تحويلات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر بنسبة 13,1% بعد 11,2%. إلا أن حصتها في التحويلات لا تزال ضعيفة. حيث وصلت في 2015 إلى 6,3% مقابل 93,7% بالنسبة للإدارات العمومية.

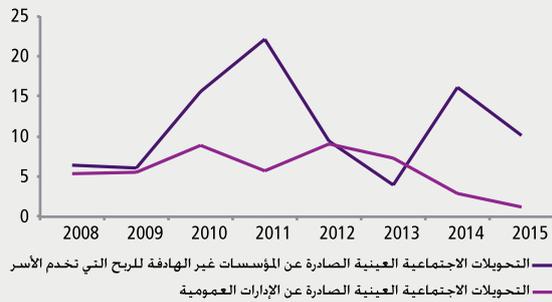
رسم بياني 1.2.2.1: الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 2.2.2.1: التحويلات الاجتماعية العينية

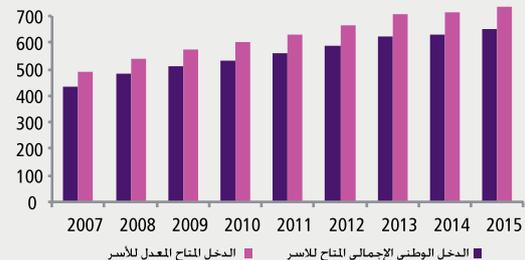
(التغير %)



ومن جهته. نما الدخل الإجمالي المتاح المعدل للأسر بنسبة 5,3% في المتوسط السنوي بين 2008 و2015. ونسبة إلى الساكنة. بلغت وتيرته 4% في نفس الفترة. وأخذاً بعين الاعتبار أيضاً بلوغ التضخم 1,5%. يرجح أن يكون نمو الدخل الإجمالي المتاح المعدل بالقيمة الحقيقية. الذي يمثل قياساً أوسع للقدر الشرائية. قد بلغ 2,6% سنوياً مقابل 2,5% على أساس الدخل الإجمالي المتاح.

رسم بياني 3.2.2.1: الدخل الإجمالي المتاح والدخل

الإجمالي المتاح المعدل للأسر (بمليارات الدراهم)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

رسم بياني 4.2.2.1: القدرة الشرائية للأسر (التغير %)

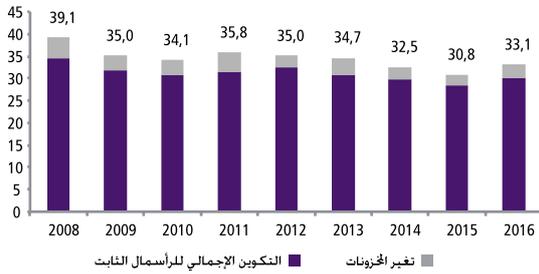


وبخصوص الاستثمار. وبعد نمو لم يتجاوز 0,9%. ارتفع بنسبة 11,6% لتصل مساهمته في النمو إلى 3,6 نقطة مئوية. وحسب المكونات. نما التشكيل الإجمالي للرأس المال الثابت بنسبة 9,3%. مع ارتفاع ملموس خاصة في استثمارات الخزينة. وارتفع تغير المخزونات بنسبة 38,8%. مدعوماً بواردات سلع التجهيز.

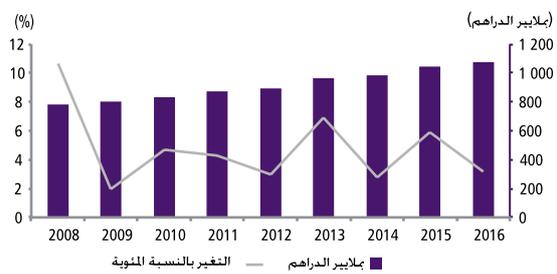
وفي ما يتعلق بالطلب الخارجي. سجلت واردات السلع والخدمات نموا ملموسا نسبته 15,4% بعد انخفاضها بنسبة 1,1%. بينما تباطأت الصادرات من 5,5% إلى 5,1%.

وبالأسعار الجارية. سجل الناتج الداخلي الإجمالي. الذي بلغ 1.016,1 مليار درهم. ارتفاعا بنسبة 2,8% مقابل 6,8% سنة من قبل. وبموازاة ذلك. نمت التحويلات الجارية الصافية بنسبة 6,9% إلى 79,4 مليار درهم. في حين تدنت المدفوعات الصافية برسم مداخيل الملكية بنسبة 2% إلى 18,5 مليار درهم. وفي المجموع. بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1.077 مليار درهم. حيث ارتفع بنسبة 3,2% بعد 5,9%.

رسم بياني 11.2.1: معدل الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



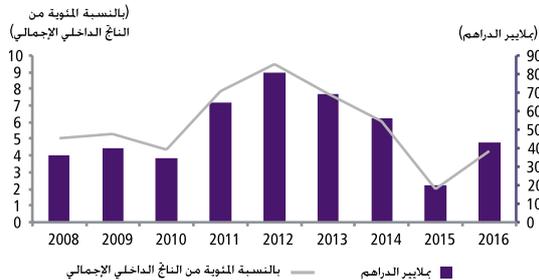
رسم بياني 10.2.1: الدخل الوطني الإجمالي المتاح



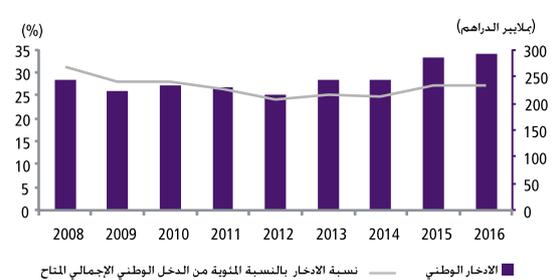
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وتحسن الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,4% وبلغت حصته في الدخل الوطني الإجمالي المتاح 72,8% في 2016. وبلغ الادخار الوطني 27,2% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. مع تدني مكونه الداخلي إلى 21,5% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وبموازاة ذلك. نمت نفقات الاستثمار بنسبة 10,4% لتصل إلى ما يعادل 33,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 30,8% سنة من قبل. وتفاقت بالتالي حاجة الاقتصاد إلى التمويل من 2% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,3%.

رسم بياني 13.2.1: الحاجة للتمويل



رسم بياني 12.2.1: الادخار الوطني



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.1 سوق الشغل¹

في ظرفية اتسمت بتباطؤ حاد في النمو، شهدت وضعية سوق الشغل تدهورا ملحوظا سنة 2016، تمثل في فقدان صافي لما عدده 37 ألف منصب شغل، وذلك لأول مرة منذ سنة 2001. وفي هذا السياق، انسحبت نسبة لا يستهان بها من الساكنة العاطلة من سوق الشغل، مما ساهم في تراجع معدل النشاط بوثيرة أكبر وانخفاض نسبة البطالة بواقع 0,3 نقطة مئوية لتصل إلى 9,4%. غير أن نسبة البطالة ما فتئت تواصل ارتفاعها في صفوف الشباب، خاصة في المجال الحضري حيث لا يتوفر أكثر من أربعة أشخاص من أصل عشرة على منصب شغل.

أما على المستوى القطاعي، فقد تراجع التشغيل من جديد في قطاع الفلاحة، حيث تم فقدان 119 ألف منصب شغل، وهو أعلى مستوى يسجل على الإطلاق². وفي قطاع الخدمات، ظل عدد مناصب الشغل المحدثة ضعيفا للسنة الثالثة على التوالي، وانحصر في 38 ألف منصب شغل مقابل متوسط قدره 90 ألفا في الفترة ما بين 2000 و2013. كما لم يحدث قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، سوى 8 آلاف منصب شغل، أي ما مجموعه 23 ألف منصب شغل خلال العامين الأولين من تنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية. وفي المقابل، واصل التشغيل تحسنه في قطاع البناء والأشغال العمومية بإحداث 36 ألف منصب مقابل 18 ألف منصب في السنة السابقة.

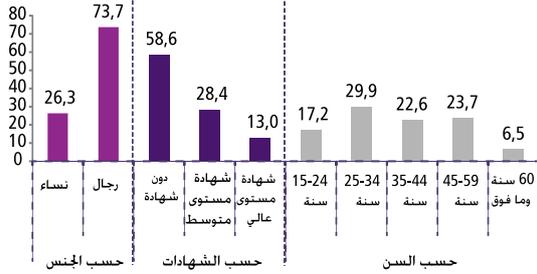
وقد أدت هذه التطورات إلى تسجيل ارتفاع طفيف في الإنتاجية الظاهرية للشغل، التي عرفت بالخصوص تراجعاً في القطاع الثانوي، وذلك للمرة الأولى منذ انخفاضها عام 2009. وموازية مع ذلك، ارتفعت تكلفة الأجور³ بالقيمة الحقيقية بنسبة 0,5% في القطاع الخاص، بعد 1,3%، في حين تراجعت بواقع 1,4% في القطاع العمومي بعد تدنيها بنسبة 1%.

1.3.1 تطور الساكنة النشيطة وخصائصها

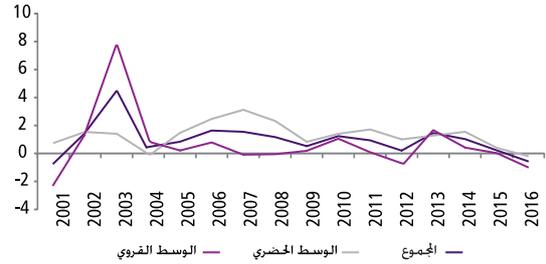
بعد سنتين من التباطؤ الملحوظ، تراجع عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق بواقع 0,7%. وذلك للمرة الأولى منذ عام 2002 ليصل إلى 11,75 مليون شخص. وكان هذا التراجع أكثر حدة في الوسط القروي، بنسبة 1,1% مقابل 0,3% في الوسط الحضري. وهمّ بشكل حصري النساء حيث بلغ عدد المنسحبات من سوق الشغل 110 آلاف مقابل 30 ألفا من الرجال الملتحقين بسوق الشغل. وبذلك، تراجعت نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة من 27,1% إلى 26,3%. ومن جهة أخرى، لا يزال مستوى التأهيل لدى الساكنة النشيطة ضعيفا، إذ تبلغ نسبة النشيطين غير الحاملين لشهادات 58,6%، وتصل هذه النسبة إلى 57,3% في صفوف الرجال و66,8% في صفوف النساء.

1 ما لم ترد إشارة بخلاف ذلك، تؤخذ المعطيات حول التشغيل من منشورات المندوبية السامية للتخطيط، وتستمد هذه المعطيات من تقارير "النتائج التفصيلية" للفترة الممتدة ما بين 1999-2013، وتقرير "النتائج الأولية" لسنة 2014 والذكرات الإخبارية السنوية لسنتي 2015 و2016.
2 منذ تعميم الاستقصاء الوطني حول التشغيل في الوسط القروي سنة 1999.
3 حسب اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص، وعلى معطيات وزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للقطاع العام.

رسم بياني 2.3.1: بنية الساكنة النشيطة حسب الجنس والشهادة التعليمية والفئة العمرية (%)



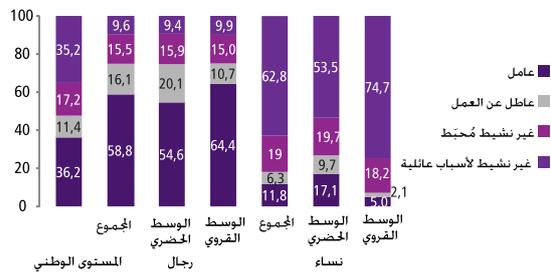
رسم بياني 1.3.1: الساكنة النشيطة البالغة 15 سنة فما فوق حسب وسط الإقامة (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

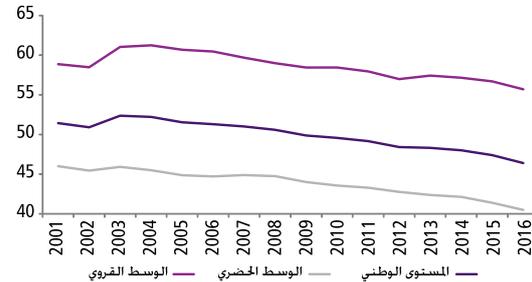
وأخذا بعين الاعتبار نمو الساكنة البالغة سن العمل بنسبة 1,5%. واصل معدل النشاط انخفاضه بوتيرة أسرع. متراجعا من 47,4% إلى 46,4% على المستوى الوطني. ومن 41,4% إلى 40,5% في المدن ومن 56,7% إلى 55,7% في القرى. وحسب الجنس، انخفض معدل النشاط بواقع 0,7 نقطة ليصل إلى 70,8% في صفوف الرجال. وبلغ الانخفاض وسط النساء على الصعيد الوطني 1,2 نقطة ليصل إلى 23,6%. وفي الوسط الحضري 0,8 نقطة ليصل إلى 16,6%. ووفقا لنتائج الاستقصاء الذي أجراه البنك الدولي حول الأسر والشباب في المغرب¹. فإن الهشاشة البنيوية للنشاط النسائي بالنسبة للفئة العمرية 15-29 سنة ترجع بالأساس إلى رفض الزوج أو الوالدين في 53,8% من الحالات. وإلى صعوبة تحقيق التوازن بين العمل والمنزل بحصة 22,9% وأبضا بسبب الأعراف الاجتماعية بحصة 11,1%.

رسم بياني 4.3.1: مساهمة الشباب غير المتدرسين في سوق الشغل (من 15 إلى 29 سنة، %)



المصدر: "تعزيز الفرص ومشاركة الشباب"، البنك الدولي، ماي 2012.

رسم بياني 3.3.1: نسبة النشاط حسب وسط الإقامة (%)



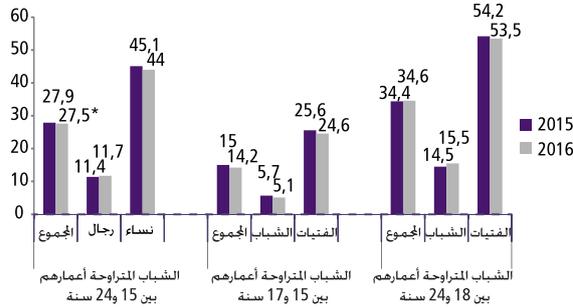
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وهتمّ تدني معدل النشاط جميع الفئات العمرية. مع تراجع خاص بما قدره 0,8 نقطة مئوية إلى 60,3% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 25-34 سنة وبنقطتين مئويتين إلى 28,5% بالنسبة للشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15-24 سنة. وبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة، فأزيد من ربعها، أي ما يناهز 1,7 مليون نسمة، ليسوا

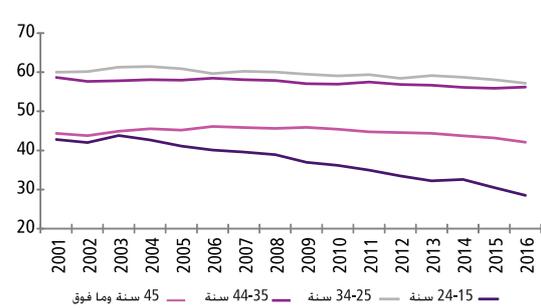
1 "تعزيز الفرص ومشاركة الشباب"، البنك الدولي، ماي 2012.

لا في وضعية تشغيل ولا تدرس ولا تكوين. وبلغت هذه النسبة 44% لدى النساء والشابات و11,7% في صفوف نظرائهن من الرجال.

رسم بياني 6.3.1: نسبة الشباب الذين لا يوجدون لا في وضعية تشغيل ولا تدرس ولا تكوين (%)



رسم بياني 5.3.1: معدل النشاط حسب الفئة العمرية (%)



* تم حساب هذا المعدل على أساس المعطيات التي نشرتها الندوبية السامية للخطيط.

المصدر: الندوبية السامية للخطيط.

2.3.1 تطور التشغيل

بعد تسجيل ضعف في عدد مناصب الشغل المحدثة خلال السنتين السابقتين. خسر الاقتصاد الوطني في سنة 2016 ما مجموعه 37 ألف منصب شغل. وتشمل هذه الخسارة فقدان 63 ألف منصب في الوسط القروي وارتفاعا بما عدده 26 ألف منصب في الوسط الحضري. وبذلك، انخفض عدد السكان النشيطين المشتغلين بنسبة 0,3% ليصل إلى 10,64 مليون شخص وتراجعت نسبة التشغيل¹ بشكل ملموس لتنتقل من 42,8% إلى 42% سنة 2015. وحسب مكان الإقامة. فقد كان الانخفاض أكثر حدة في الوسط القروي. حيث انخفضت هذه النسبة بواقع نقطة مئوية واحدة إلى 53,4% مقابل 0,5 نقطة إلى 34,9% في الوسط الحضري.

وحسب القطاعات. وبعد فقدان 32 ألف منصب سنة 2015. عرف القطاع الفلاحي. نتيجة ظروف مناخية استثنائية غير مواتية². انكماش عدد مناصب الشغل بما قدره 119 ألف منصب. وهو أعلى انكماش يسجل على الإطلاق.

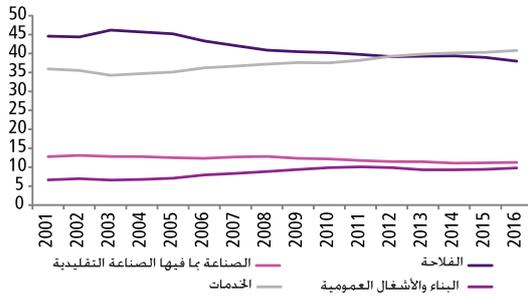
أما فيما يخص القطاع غير الفلاحي. فبالرغم من تسجيل تحسن طفيف. ظل التشغيل متأثرا بضعف النشاط الاقتصادي. ففي قطاع الخدمات. لم يتجاوز عدد مناصب الشغل المحدثة 38 ألفا. التي تركزت في قطاعات تشغيل قوى عاملة ذات مؤهلات ضعيفة. لاسيما "الخدمات الشخصية والمنزلية" بحوالي 29 ألف منصب و"تجارة التجزئة" خارج المتاجر" بما قدره 8 آلاف منصب. وعلى غرار ذلك. لم يحدث القطاع الصناعي بما فيه الصناعة التقليدية سوى 8 آلاف منصب شغل. بعد 15 ألف منصب في السنة الماضية. من بينها 6 آلاف منصب في قطاع "تجارة

1 نسبة السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق.
2 خلال الموسم الفلاحي 2016/2015. بلغ مجموع التساقطات المطرية أدنى مستوى له في الثلاثين سنة الماضية.

الخشب وصنع منتجات من الخشب". وفي البناء والأشغال العمومية. واصل التشغيل تحسنه بإحداث 36 ألف منصب جديد بعد 18 ألفا سنة 2015.

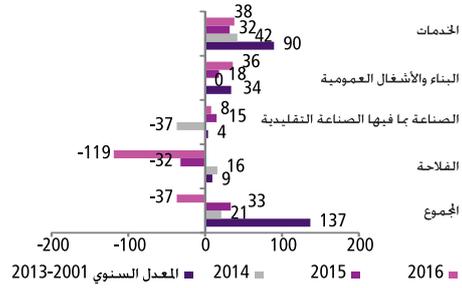
وأخذا بعين الاعتبار هذه التطورات. تميزت البنية القطاعية للتشغيل بانخفاض جديد في حصة الفلاحة من 39% إلى 38% مقابل ارتفاع حصة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية من 40,3% إلى 40,8% ومن 9,4% إلى 9,8% على التوالي. أما حصة الصناعة. بما فيها الصناعة التقليدية. فقد تعززت بشكل طفيف لنتقل من 11,2% إلى 11,3%.

رسم بياني 8.3.1: بنية الشغل حسب القطاعات (%)



رسم بياني 7.3.1: عدد مناصب الشغل المجددة حسب

القطاعات (بالآلاف)

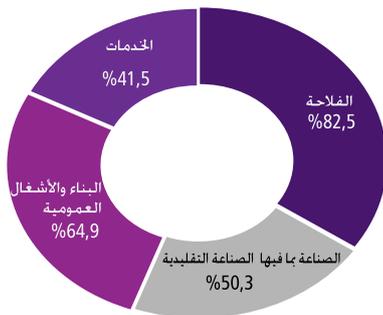


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويتميز مستوى تأهيل الساكنة النشيطة المشتغلة بضعف بنيوي وبطء وتيرة تحسنه. فنسبة السكان النشيطين الحاملين لشهادات عليا لا تتجاوز 12,4%. بينما 27,3% منهم يتوفرون على شهادات ذات مستوى متوسط وأكثر من 60% لا يملكون أية شهادة. وتشكل نسبة النساء العاملات غير الحاصلات على شهادات 71,9% مقابل 59,7% عند الرجال. وحسب قطاع النشاط. تتراوح هذه النسبة ما بين 41,5% في قطاع الخدمات و82,5% في الفلاحة.

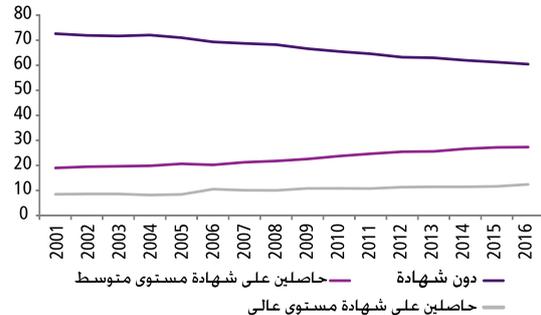
رسم بياني 10.3.1: حصة غير الحاصلين على شهادات

حسب القطاعات (%)



رسم بياني 9.3.1: بنية الشغل حسب مستوى التأهيل

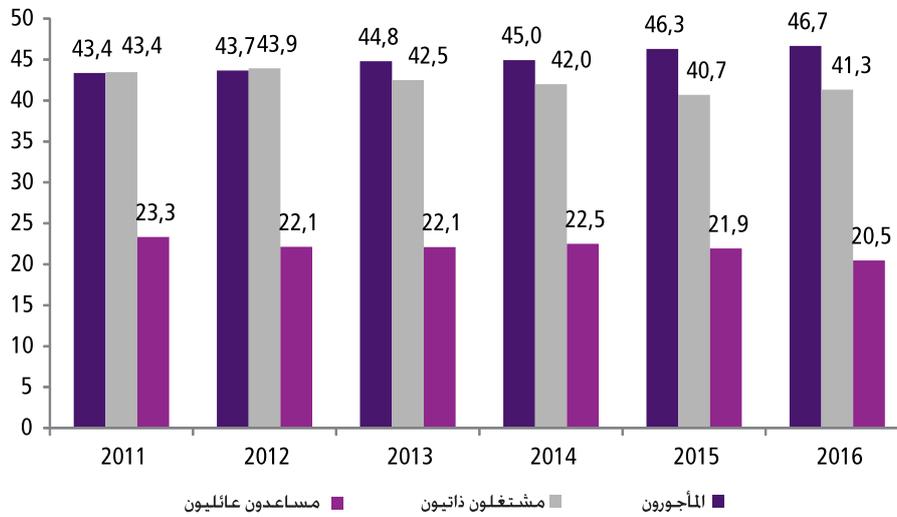
(%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال ظروف التشغيل هشة بالنسبة لشريحة واسعة من السكان النشيطين المشتغلين. إذ لا يستفيد أكثر من 78% منهم من التغطية الصحية. وتصل هذه النسبة إلى 92,8% في المناطق القروية وإلى 64,6% في الوسط الحضري. وفي نفس السياق، يشتغل 40,6% من هذه الساكنة عموماً لساعات عمل مفرطة¹ 50% بالنسبة للرجال و14,2% بالنسبة للنساء. كما أن أكثر من 20% من السكان النشيطين لا يتقاضون أجراً. و41,3% مشتغلون ذاتيون و46,7% مأجورون. ويشتغل ما يناهز ثلثي المأجورين دون عقد عمل. وتصل نسبة هذه الفئة إلى 89,7% في قطاع البناء والأشغال العمومية.

رسم بياني 11.3.1: بنية الشغل حسب الوضعية المهنية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 1.3.1: نظام المقاول الذاتي: المضمون والحصيلة

تم نشر القانون المتعلق بنظام المقاول الذاتي في الجريدة الرسمية في مارس 2015. ويدخل إنشاء هذا النظام في إطار الجهود التي تبذلها السلطات للتخفيف من ثقل الاقتصاد غير المهيكل وتقليص البطالة. وذلك من خلال تشجيع التشغيل الذاتي وإرساء نظام ضريبي مبسط ومحفز وتيسير المساطر الإدارية. وقد أعلنت الحكومة، بمناسبة تقديم قانون المالية لسنة 2016، عن تطلعها للوصول إلى 100.000 منخرط في نظام المقاول الذاتي في أفق 2020، بمعدل 20.000 مقاول ذاتي سنوياً.

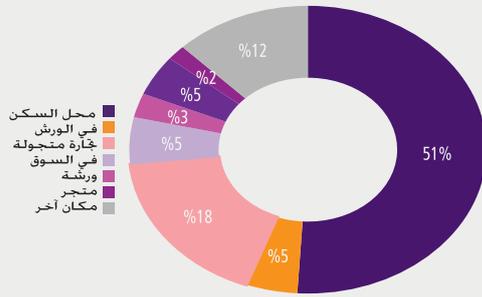
ويمكن أن يستفيد من نظام المقاول الذاتي كل شخص يزاول بصفة فردية نشاطاً اقتصادياً. شريطة ألا يتجاوز رقم المعاملات المحصل عليه سنوياً 500.000 درهم بالنسبة للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية و200.000 درهم بالنسبة للخدمات. ويستفيد المقاول الذاتي في إطار الضريبة على الدخل من النظام الضريبي الجزافي. حيث تطبق نسبة 1% على رقم المعاملات بالنسبة للفئة الأولى و2% بالنسبة للفئة الثانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام يعفي المقاول من الضريبة على القيمة المضافة.

1 تحدد منظمة العمل الدولية هذا السقف في أكثر من 48 ساعة عمل في الأسبوع.

ويعفيه كذلك من أداء الضريبة المهنية في السنوات الخمس الأولى من بدء النشاط. أما فيما يتعلق بالجوانب الإدارية. يعفى المقاول الذاتي من مسك محاسبة مدققة ويستفيد من إجراءات مبسطة تتمثل فقط في التصريح بالتأسيس وبرقم المعاملات. ويعفى أيضا من التسجيل في السجل التجاري ومن التوفر على موطن رئيسي. ومن المرتقب إنشاء نظام للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية للمقاولين الذاتيين.

وينيط القانون المتعلق بهذا النظام بالوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة اقتراح تدابير للمواكبة تتعلق على الخصوص بالدعم التقني والتكوين ومساعدة المقاولين الذاتيين والإشراف على تنفيذ هذه التدابير.

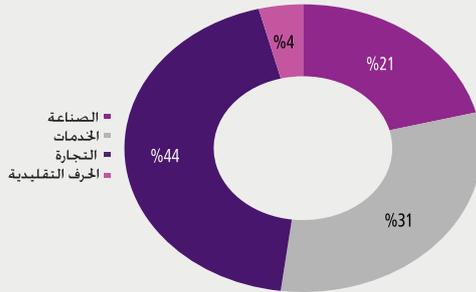
رسم بياني إ1.1.3.1: التوزيع حسب مكان النشاط



المصدر: البريد بنك

ومن حيث التوزيع الجهوي. يرتكز 48% من المقاولين الذاتيين في جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-الطنجة. وحسب الجنس. يهيمن الذكور بحصة 62%.

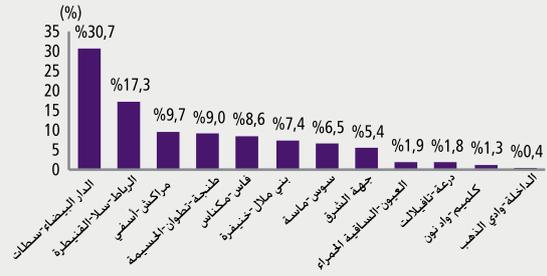
رسم بياني إ3.1.3.1: التوزيع حسب قطاع النشاط



المصدر: البريد بنك

ومنذ إنشاء هذا النظام إلى غاية 17 ماي 2017. تم تسجيل 44.768 مقاول ذاتي. ويشير توزيع المقاولين الذاتيين حسب انتظام العمل إلى أن 85% منهم يمارسون أنشطة دائمة. بينما يزاول الباقون أنشطة موسمية. وحسب قطاع النشاط. يشتغل 44% منهم في قطاع التجارة و31% في الخدمات و21% في الصناعة. وفيما يتعلق بمكان العمل. يزاول 51% من المقاولين الذاتيين أنشطتهم بمحل سكنهم و18% يمارسون تجارة متجولة في حين يشتغل 5,3% داخل سوق محدد.

رسم بياني إ2.1.3.1: التوزيع حسب الجهات



المصدر: البريد بنك

وفي ما يتعلق بالتصريحات الضريبية. التي شرع فيها في مارس 2017. صرح 123 مقاولا ذاتيا برقم معاملاتهم ودفعوا ما يفوق 76 ألف درهم برسوم الضريبة على الدخل.

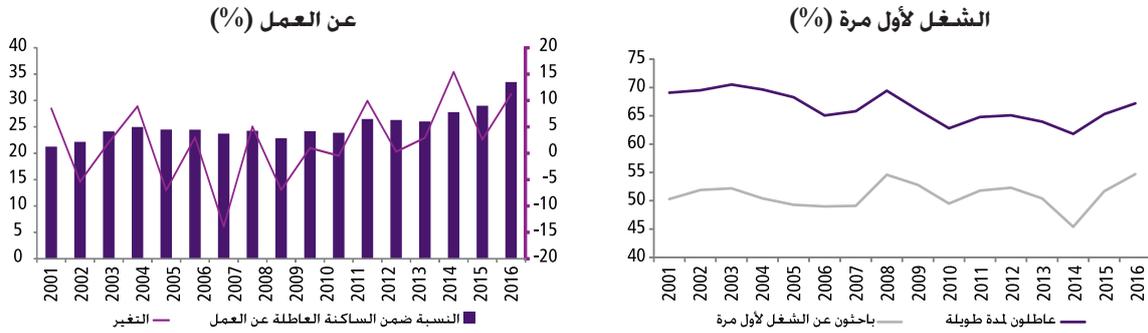
3.3.1 تطور البطالة والتشغيل الناقص

ترجع من جديد في سنة 2016 عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل. بنسبة 3,7% ليصل إلى 1,1 مليون نسمة. ويعكس هذا التطور انخفاضا بنسبة 4,9% في عدد العاطلين عن العمل في الوسط الحضري. خاصة

بين صفوف الرجال الذين تدنى عددهم بشكل ملموس بنسبة 7%. وبالمقابل. سجل هذا العدد في الوسط القروي ارتفاعا بنسبة 0,9%. يشمل تزايدا وسط النساء بنسبة 11% وتراجعا بنسبة 1,2% في صفوف الرجال.

ولا تزال الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل مكونة بالأساس من الشباب الذين يمثلون الأغلبية بنسبة 64,8% من الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة. مع هيمنة الشباب العاطلين عن العمل لمدة طويلة¹ والباحثين عن العمل لأول مرة الذين يمثلون على التوالي 67,2% و54,7% من هذه الساكنة. وتتميز بمستوى تأهيل أعلى بكثير من مستوى تأهيل الساكنة النشيطة المشتغلة. حيث تصل فيها نسبة حاملي الشهادات العليا إلى 33,5%.

رسم بياني 12.3.1: نسبة العاطلين لمدة طويلة والباحثين عن رسم بياني 13.3.1: نسبة حاملي الشهادات العليا العاطلين

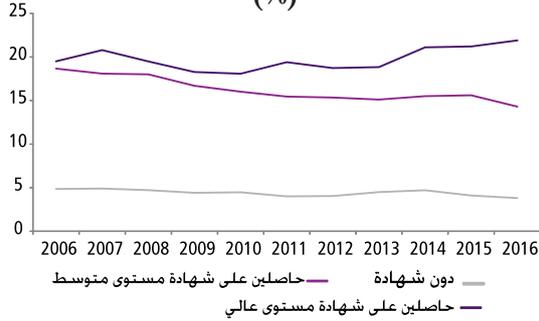


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

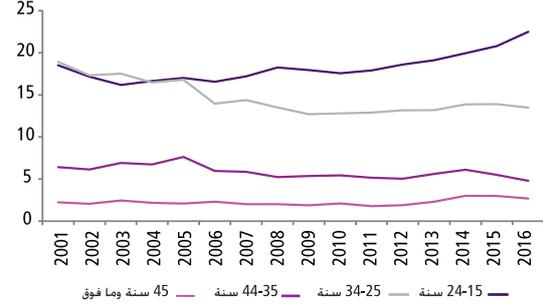
وفي الجمل. فقد أدى تراجع عدد العاطلين عن العمل. الذي كان أكبر من تراجع عدد السكان النشيطين. إلى تدني نسبة البطالة من 9,7% إلى 9,4% على الصعيد الوطني ومن 14,6% إلى 13,9% في الوسط الحضري. ومع ذلك. فقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا في المناطق القروية من 4,1% إلى 4,2%. وحسب الفئة العمرية. كان هذا التراجع أكثر حدة في صفوف الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 35 و44 سنة. حيث بلغ 0,7 نقطة مئوية مقابل 0,4 نقطة بالنسبة للفئة العمرية 25-34 و0,3 نقطة بالنسبة للأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق. غير أن بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة واصلت ارتفاعها. لاسيما في الوسط الحضري. حيث بلغت 41%. مرتفعة بنقطتين مئويتين مقارنة بسنة 2015. كما واصلت وضعية سوق الشغل تدهورها بالنسبة لحاملي الشهادات العليا. حيث سجل عدد العاطلين عن العمل ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 7% منذ 2010 إلى 370 ألف شخص. لتصل نسبة بطالة هذه الفئة إلى 21,9%.

1 لأكثر من سنة

رسم بياني 15.3.1: معدل البطالة حسب مستوى التأهيل (%)



رسم بياني 14.3.1: معدل البطالة حسب الفئة العمرية (%)



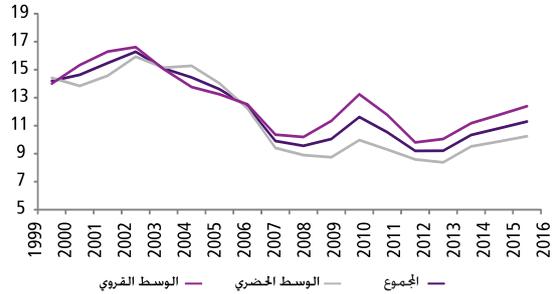
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وتزامن الانخفاض الملاحظ في البطالة مع زيادة جديدة في التشغيل الناقص¹. وهي ظاهرة تهتم في 70,5% من الحالات الأشخاص الباحثين عن عمل آخر لعدم ملائمة عملهم لمؤهلاتهم أو لعدم كفاية ما يتقاضونه من أجر. فقد ارتفعت نسبة الأشخاص الموجودين في وضعية تشغيل ناقص بواقع 0,5 نقطة مئوية إلى 11,3%. مع ارتفاع بواقع 0,7 نقطة إلى 13,1% في صفوف الرجال وانخفاض بواقع 0,4 نقطة إلى 6,2% عند النساء. وحسب القطاع. باستثناء قطاع الخدمات التي استقرت فيها هذه النسبة في 10,1%. تزايدت هذه النسبة بما يناهز 0,7 نقطة في قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية و1,6 نقطة في البناء والأشغال العمومية.

جدول 1.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب القطاع والجنس (%)

2016	2015	
حسب القطاع		
11,6	10,8	الزراعة
18,5	16,9	البناء والأشغال العمومية
8,9	8,2	الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية
10,1	10,1	الخدمات
حسب الجنس		
13,1	12,4	رجال
6,2	6,6	نساء

رسم بياني 16.3.1: نسبة التشغيل الناقص حسب وسط الإقامة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1 وفقا للمندوبية السامية للتخطيط. يتكون السكان النشيطون في حالة تشغيل ناقص من السكان الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي، والذين يرغبون في العمل لساعات أطول ومستعدون لذلك. أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملائمة مؤهلاتهم ولتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

إطار 2.3.1: عدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل

تعتبر إشكالية عدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل مصدر انشغال عالمي يهم جميع البلدان. سواء المتقدمة منها أو الصاعدة والنامية. وإلى جانب تأثيرها الاجتماعي. فقد أبرزت العديد من الدراسات أن لهذه الإشكالية تكلفة اقتصادية كبيرة.

وقد بذل المغرب مجهودات كبيرة منذ بداية هذا القرن للحد من عدم المساواة بين الجنسين بشكل عام. وعلى الرغم من تسجيل نتائج هامة على مستويات عدة. لاسيما في مجال التمدرس. تبقى هناك فوارق كبيرة. خصوصا في سوق الشغل.

فمن حيث المشاركة في سوق الشغل. لم يتجاوز معدل النشاط في صفوف النساء 23,6% سنة 2016. وهو مستوى يقل بواقع 47,2 نقطة مئوية عن معدل نشاط الرجال. ويصل هذا الفارق إلى 49,7 نقطة في المدن و43 نقطة في القرى. وخلال السنوات السبعة عشر الأخيرة لم تحسن هذه الوضعية إلا قليلا. حيث انخفض هذا الفارق بمقدار 1,8 نقطة على المستوى الوطني. وبواقع 2,1 نقطة في الوسط الحضري و1,6 نقطة في الوسط القروي.

ويشمل هذا التفاوت الكبير. الذي يميز أيضا بلدانا أخرى في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. جميع الفئات العمرية. خاصة فئة 25-44 سنة التي يتجاوز فيها الفارق 60 نقطة. وحسب مستوى التأهيل. يظل هذا التباين أقل ارتفاعا نسبيا بالنسبة للسكان النشيطين من حاملي الشهادات العليا بواقع 22,2 نقطة مقابل 45,9 نقطة لدى حاملي الشهادات ذات المستوى المتوسط و56,1 نقطة لغير الحاصلين على الشهادات.

جدول 1.2.3.1: معدل النشاط حسب الجنس في 2013 (%)

	الوسط الحضري		الوسط القروي		الوطني	
	رجال	نساء	رجال	نساء		
	70,8	23,6	66,3	16,6	77,9	34,9
الإجمالي*	47,0	17,0	35,3	10,9	60,3	24,5
24-15 سنة	94,6	30,9	93,8	26,7	95,8	37,3
35-25 سنة	96,5	30,9	95,9	22,3	97,7	46,3
44-35 سنة	66,9	23,8	61,1	12,9	77,3	42,6
45 سنة فما فوق	81,4	25,3	75,2	10,7	87,0	39,6
دون شهادة	62,5	16,6	62,7	15,5	62,2	20,4
حاملو شهادات متوسطة المستوى	69,4	47,2	69,7	47,8	66,8	34,8
حاملو شهادات عليا						

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

* معطيات 2016..

وتجد النساء اللواتي يتمكن من ولوج سوق الشغل صعوبة أكبر نسبيا من الرجال في الحصول على عمل. حيث وصلت نسبة البطالة لدى النساء في سنة 2016 إلى 10,9% مقابل 8,9% بالنسبة للرجال. وبلغت هذه النسبة في الوسط الحضري 22,1%. مقابل 11,7% بالنسبة للرجال. وبشكل خاص. بلغت نسبة البطالة بين صفوف النساء الحاملات لشهادات عليا 26,1% مقابل 14% بالنسبة لنظرائهن من الرجال. بينما في الوسط القروي. ظلت نسبة البطالة في صفوف النساء أضعف نسبيا. أي 2,4% مقابل 5% في صفوف الرجال.

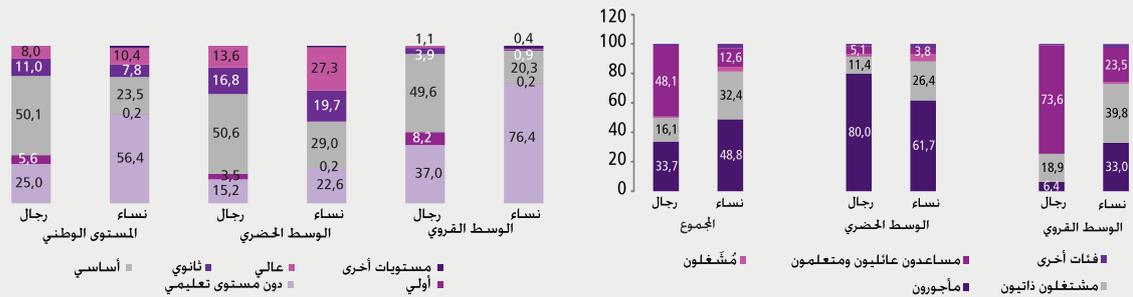
جدول 2.2.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس في 2013 (%)

	الوسط الحضري		الوسط القروي		
	رجال	نساء	رجال	نساء	
المجموع*	8,9	10,9	11,7	22,1	5,0
24-15 سنة	19,4	18,2	33,2	44,9	10,2
25-35 سنة	12,3	15,7	17,2	28,0	4,9
35-44 سنة	5,3	6,4	6,6	12,6	3,0
45 سنة فما فوق	2,6	1,5	3,4	3,9	1,6
دون شهادة	5,3	2,7	7,8	9,8	3,3
حاملو شهادات متوسطة المستوى	14,1	20,2	16,6	25,4	8,6
حاملو شهادات عليا	14,6	26,5	14,0	26,1	22,3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.
* معطيات 2016.

وعلاوة على ذلك، وحتى عندما يتمكن من الحصول على عمل، فإنه غالبا ما يكون هشًا أو يتطلب تأهلا ضعيفا. فما يناهز نصف المناصب التي تشغلها النساء غير مؤدى عنها. مقابل 12,6% بالنسبة للرجال. وتصل هذه النسبة إلى 73,6% في الوسط القروي حيث تعمل النساء كمساعدات في الضيعات الفلاحية. وتعكس هذه الوضعية في المقام الأول ضعف مستواهن التعليمي. حيث إن 56,4% منهن ليس لهن أي مستوى دراسي مقابل 25% في صفوف نظائرن من الرجال.

رسم بياني 1.2.3.1: بنية الشغل حسب الجنس والوضعية المهنية (في 2013، %)
رسم بياني 2.2.3.1: بنية الشغل حسب الجنس والمستوى التعليمي (في 2013، %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

أما النساء الأجيريات. فيتقاضين أجورا أقل من تلك التي يتقاضاها الرجال. وحسب دراسة أجراها البنك الدولي¹ ونشرت سنة 2015، يقدر هذا الفارق في الأجور بنسبة 30%. كما تشير بيانات استطلاع الرأي الذي أجره المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2015 إلى أن أداء المغرب ضعيف من حيث المساواة في الأجر حسب الجنس². إذ يحتل المرتبة 125 من أصل 134 بلدا. وهي مرتبة متأخرة كثيرا عن بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل مصر (المرتبة 24) والجزائر (المرتبة 43) وتونس (المرتبة 72).

¹ "المغرب: انتبه إلى الفجوة: تمكين المرأة من أجل مجتمع أكثر انفتاحا. وشمولا وازدهارا". البنك الدولي (يونيو 2015).

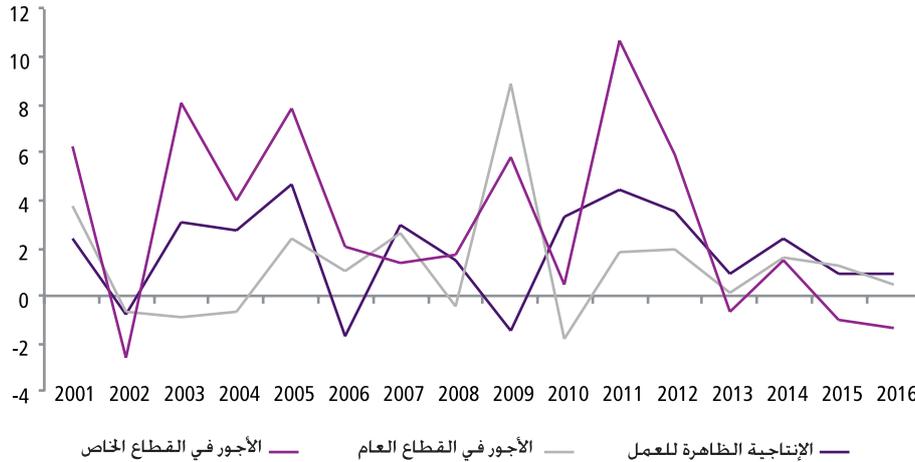
² يتم احتساب هذه النسبة بناء على السؤال التالي: "في بلدك، بالنسبة لعمل مائل، إلى أي حد تكون الأجور الممنوحة للمرأة متساوية مع تلك الممنوحة للرجل؟" تتفاوت الأجوبة بين 1: ليست الأجور متساوية على الإطلاق - إلى 7: هناك تكافؤ تام.

4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل

أدى شئبه استقرار وتيرة نمو القيمة المضافة والتحسين النسبي للتشغيل في القطاع غير الفلاحي إلى تباطؤ في الإنتاجية الظاهرة للعمل¹. فقد تراجع نموها من 0,9% إلى 1%. بسبب انخفاض للمرة الأولى منذ سنة 2009 في القطاعات الثانوية بنسبة 0,7% بعد ارتفاع بنسبة 0,3%. وبالمقابل. شهدت في القطاع الثالثي زيادة قدرها 1,8% بعد 0,9%.

وفي هذا السياق. سجل متوسط الأجور في القطاع الخاص. والذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ارتفاعا بنسبة 2,1% بالقيمة الاسمية عوض 2,8%. وبنسبة 0,5% بالقيمة الحقيقية بدلا من 1,3%. وفي القطاع العمومي. ارتفع متوسط الأجور بنسبة 0,2% بالقيمة الاسمية مقابل 0,6% في السنة السابقة. بينما سجل بالقيمة الحقيقية تراجعا بنسبة 1,4% بعد تراجعه بنسبة 1%.

رسم بياني 17.3.1: تطور الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية والأجور (التغير %)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية، وحسابات بنك المغرب.

1 يتم حساب الإنتاجية الظاهرة للعمل من خلال نسبة القيمة المضافة إلى التشغيل في القطاع غير الفلاحي.

جدول 2.3.1 : المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
مؤشرات النشاط						
11 747	11 827	11 813	11 705	11 549	11 538	السكان النشيطون (بالآلاف)
6 307	6 326	6 307	6 217	6 145	6 089	وسط حضري
5 440	5 501	5 506	5 488	5 404	5 448	وسط قروي
46,4	47,4	48	48,3	48,4	49,2	معدل النشاط الوطني (%)
40,5	41,4	42,1	42,4	42,8	43,3	وسط حضري
20,4	21,6	22,6	23,1	24,5	25,6	الشباب البالغون ما بين 15 و 24 سنة
55,7	56,7	57,2	57,4	57,0	57,9	وسط قروي
70,8	71,5	72,4	73,0	73,6	74,3	رجال
23,6	24,8	25,3	25,1	24,7	25,5	نساء
مؤشرات الشغل						
-37	33	21	114	1	105	مجموع مناصب الشغل المجددة (بالآلاف)
26	29	27	26	48	103	وسط حضري
-63	4	-6	88	-47	2	وسط قروي
-119	-32	16	58	-59	-9	الفلاحة
8	15	-37	5	-28	-32	الصناعة، بما فيها الصناعة
36	18	0	-50	-21	30	التقليدية
38	32	42	101	111	115	البناء والأشغال العمومية
10 642	10 679	10 646	10 625	10 511	10 509	الخدمات
5 428	5 402	5 373	5 346	5 320	5 272	السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)
5 214	5 277	5 273	5 278	5 190	5 237	وسط حضري
42,0	42,8	43,3	43,8	44,1	44,8	وسط قروي
34,9	35,4	35,9	36,4	37,0	37,5	معدل الشغل الوطني (%)
53,4	54,4	54,7	55,2	54,7	55,7	وسط حضري
						وسط قروي
مؤشرات البطالة والشغل الناقص						
11,3	10,8	10,3	9,2	9,2	10,5	نسبة الشغل الناقص على المستوى الوطني (%)
10,2	9,9	9,5	8,4	8,6	9,3	وسط حضري
12,4	11,8	11,2	10,1	9,8	11,8	وسط قروي
9,4	9,7	9,9	9,2	9,0	8,9	نسبة البطالة (%)
21,9	21,2	21,1	18,8	18,7	19,4	حاملو الشهادات العليا
13,9	14,6	14,8	14	13,4	13,4	وسط حضري
41,0	39	38,1	36,0	33,5	32,2	الشباب البالغون بين 15 و 24 سنة
4,2	4,1	4,2	3,8	4,0	3,9	وسط قروي
الإنتاجية وكلفة الأجور (التغير %)						
1,0	0,9	2,4	0,9	3,5	4,5	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
2,3	4,9	2,5	2,3	7,2	5,0	الأجر الأدنى المضمون في
0,7	3,3	2,0	0,3	5,8	4,1	القطاع الصناعي/في
2,1	2,8	2,0	2,0	3,2	2,7	القطاع الفلاحي
0,5	1,3	1,6	0,1	1,9	1,8	الأجور في القطاع الخاص
0,2	0,6	2,0	1,2	7,3	11,8	الأجور في القطاع العام
-1,4	-1	1,5	-0,6	5,9	10,7	بالقيمة الحقيقية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وحسابات بنك المغرب.

4.1 التضخم

ظل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، معتدلاً في سنة 2016، إذ بلغ 1,6%، وهي نفس النسبة المسجلة في 2015. وحسب مكوناته، سجلت أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار نمواً بلغ 7,5%، بعد ارتفاعها بنسبة 4,3% في 2015، وهو أعلى معدل لها خلال السنوات الثماني الأخيرة. ويعزى هذا النمو إلى سلسلة من الصدمات التي أثرت سلباً على عدة مواد غذائية طرية. بموازاة ذلك، تقلصت بشكل كبير حدة انخفاض أسعار الوقود وزيوت التشحيم، حيث انتقل من 16,1% إلى 1,7%. ارتباطاً بعودة الأسعار الدولية للمنتجات النفطية إلى الارتفاع منذ مطلع السنة.

على النقيض من ذلك، عرفت وتيرة نمو أسعار المنتجات المقننة الأسعار تباطؤاً من 2,9% إلى 0,8%. نتيجة على الخصوص لتعليق الزيادة المبرمجة في أسعار خدمات توزيع الماء الصالح للشرب في إطار العقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للماء والكهرباء في 2014 والتي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ. بدوره، تراجع التضخم الأساسي من 1,3% إلى 0,8% في سياق تميز بضعف كل من الطلب والتضخم المستورد.



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

جدول 1.4.1: تطور أسعار الاستهلاك

التغير السنوي %							مجموعات المنتجات
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1,6	1,6	0,4	1,9	1,3	0,9	0,9	مؤشر أسعار الاستهلاك
7,5	4,3	-5,6	3,3	3,0	-2,0	5,0	المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
-1,7	-16,1	7,0	8,0	9,9	0,0	-0,7	الوقود وزيوت التشحيم
0,8	2,9	1,7	1,4	0,7	0,1	0,4	المواد المقننة الأسعار ⁽¹⁾
0,8	1,3	1,2	1,5	0,8	1,8	0,4	التضخم الأساسي
0,6	1,8	1,0	1,6	2,2	3,3	-0,6	- المواد الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي
1,1	0,6	2,1	1,6	2,1	1,6	0,5	- الألبسة والأحذية
1,0	1,1	1,7	2,2	1,0	1,0	0,8	- السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى ^(*)
0,6	0,3	0,8	0,2	0,1	0,8	0,8	- الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل

التغير السنوي %							مجموعات المنتجات
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1,0	1,0	2,6	0,9	2,0	0,3	0,0	- الصحة ^(*)
0,3	0,3	0,9	1,2	0,9	-0,3	0,3	- النقل ^(*)
-0,2	0,2	-4,6	-9,2	-19,6	-5,4	-1,1	- الاتصالات
1,6	0,3	-0,9	0,4	0,5	-0,7	-0,7	- الترفيه والثقافة
2,3	2,9	3,4	5,5	3,8	4,1	4,1	- التعليم
2,5	2,3	2,5	3,2	2,0	1,7	2,4	- المطاعم والفنادق
0,2	0,6	1,2	1,3	1,4	2,1	1,7	- سلع وخدمات متنوعة

(1) بالنسبة للسنوات ما قبل 2016، يتضمن هذا البند المواد المقننة الأسعار باستثناء الوقود وزيوت التشحيم.

(*) باستثناء المواد المقننة الأسعار.

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

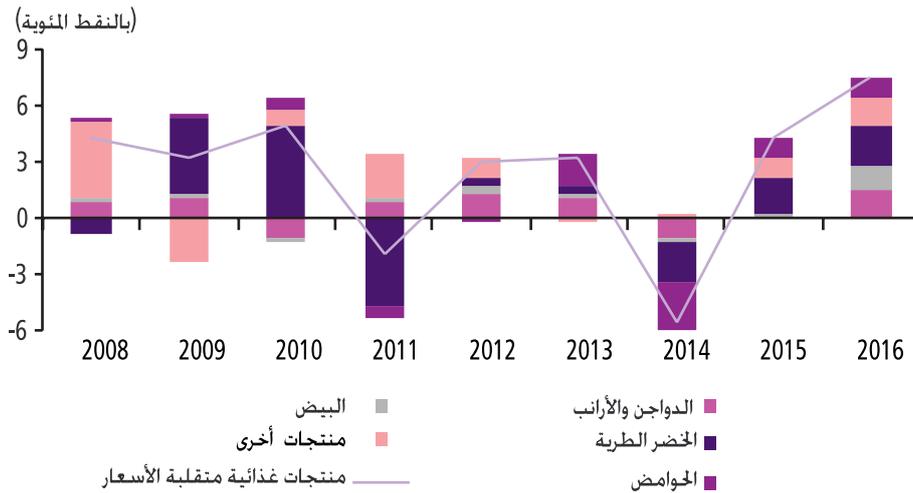
1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

اتسم تطور أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأسعار سنة 2016 بسلسلة من الصدمات التي أثرت سلبا على المعروض من بعض الخضراوات الطرية والبيض والدجاج. وبالفعل، أدت قلة التساقطات المطرية، خاصة ما بين نونبر 2015 ويناير 2016، إلى تراجع إنتاج البصل وارتفاع حاد في أسعاره¹ وبالتالي إلى زيادة في أسعار "الخضراوات الطرية" بنسبة 7,1% مقابل 6,4%. وعلى نفس المنوال، أدت المشاكل الصحية² التي عرفها قطاع تربية الدواجن إلى اضطرابات هامة في سلسلته الإنتاجية وارتفاعات قياسية في أسعار "البيض" و"الدجاج والأرانب". وارتفعت أسعار هذه الأخيرة بنسبة 8,1% بعد استقرارها سنة 2015، فيما تزايدت أسعار "البيض" بنسبة 17,2% مقابل 2,1%. وفي الجمل، ارتفعت أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 7,5% مقابل 4,3%. لتتزايد نسبة مساهمتها في التضخم من 0,6 إلى 1 نقطة مئوية.

1 حسب معطيات نظام ASAAR الخاص بوزارة الفلاحة والصيد البحري. انتقل سعر الجملة للبصل الجاف من 2,5 درهم للكيلو في المتوسط سنة 2015 إلى 9,4 درهم للكيلو ما بين مارس وماي 2016، قبل أن يتراجع إلى 2,3 درهم للكيلو في دجنبر 2016.

2 يتعلق الأمر بوباء حيواني، متفرع عن مرض أنفلونزا الطيور.

رسم بياني 3.4.1: المساهمة في تطور أئمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

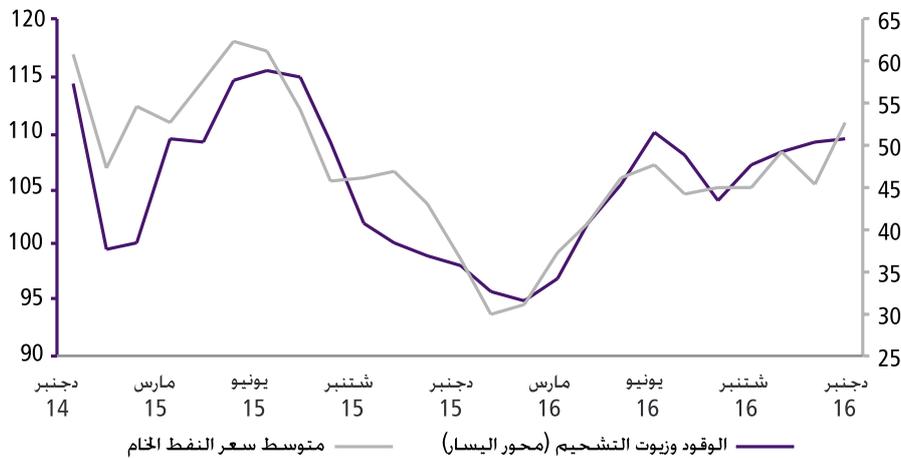


2.1.4.1 الوقود وزيت التشحيم

بعد تراجعها بنسبة 16,1% في 2015، سجلت أسعار الوقود وزيت التشحيم انخفاضا طفيفا بلغ 1,7%. يعزى إلى تراجع انخفاض الأسعار الدولية للنفط الخام. هذه الأخيرة، وبعد توجهها نحو الانخفاض منذ يونيو 2014، عادت اعتبارا من يناير 2016 للارتفاع. لتنتهي السنة على سعر متوسط بلغ 42,8 دولار للبرميل مقابل 50,8 دولار في 2015 و96,2 دولار في 2014.

رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيت التشحيم (سنة الأساس = 2006)

وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



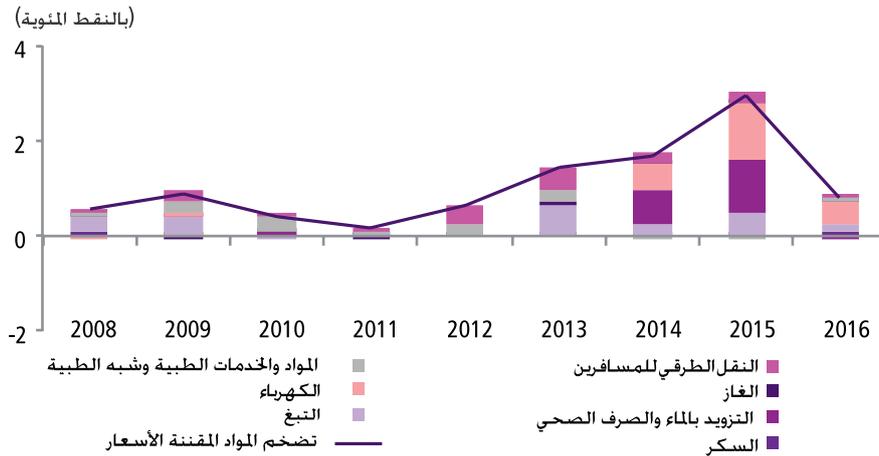
3.1.4.1 المنتجات المقننة الأسعار

بعد الارتفاع القوي بنسبة 2,9% في 2015، تزايدت أسعار المنتجات المقننة الأسعار بنسبة 0,8%. نتيجة بالأساس لتباطؤ وتيرة نمو أسعار "الكهرباء" و"التزود بالماء والتطهير الصحي" و"التبغ".

وعملا ببنود العقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للماء والكهرباء للفترة 2014-2017، تمت الزيادة في أسعار "الكهرباء" بنسبة 2,4% في يناير 2016 مقابل 2,2% في يناير 2015 و6,5% في غشت 2014، بالمقابل، تم تعليق¹ الزيادات المبرمجة خلال سنتي 2015 و2016 فيما يتعلق "بالتزود بالماء والتطهير الصحي". نتيجة لذلك، تراجع نمو أسعار هذه الخدمات من 7,6% إلى 1,4% وتقلصت مساهمتها في تضخم المنتجات المقننة من 2,3 نقط مئوية إلى 0,4 نقطة.

وارتفعت أسعار المواد المصنعة من التبغ بنسبة 1,5% في 2016، مقابل 4%. ارتباطا بالمراجعات المنجزة في يونيو 2015 في إطار عملية المصادقة على أسعارها²، وسجلت أسعار "النقل الطرقي للمسافرين" أيضا ارتفاعا طفيفا بلغ 0,2% بدلا من 2,3%.

رسم بياني 5.4.1: المساهمة في تضخم المواد المقننة الأسعار



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1 عقب الاحتجاجات التي شهدتها بعض مدن المملكة (طنجة...)
2 في إطار التحرير التدريجي لسوق التبغ ومن أجل إرساء الشروط الملائمة لمنافسة سليمة بين الفاعلين، قامت الحكومة في سنة 2013 بإدخال تعديلات هامة على نظام التبغ المصنع تتمثل على الخصوص في حذف قاعدة السعر الأدنى وتعويضها بمسطرة للمصادقة على الأسعار. وبالتالي، فإن الأسعار المحددة بحرية تامة من لدن الفاعلين لا يمكن تطبيقها إلا بعد أن تصادق عليها لجنة تابعة لوزارة الشؤون العامة والحكامة. وتدلي هذه الأخيرة برأيها حول الأسعار المقترحة بالنسبة للمنتجات الجديدة والمراجعات نحو الارتفاع لأسعار المنتجات الحالية، علما أن خفض الأسعار ممنوع بموجب القانون.

إطار 1.4.1: تحرير أسعار المحروقات وتأثيره على التضخم

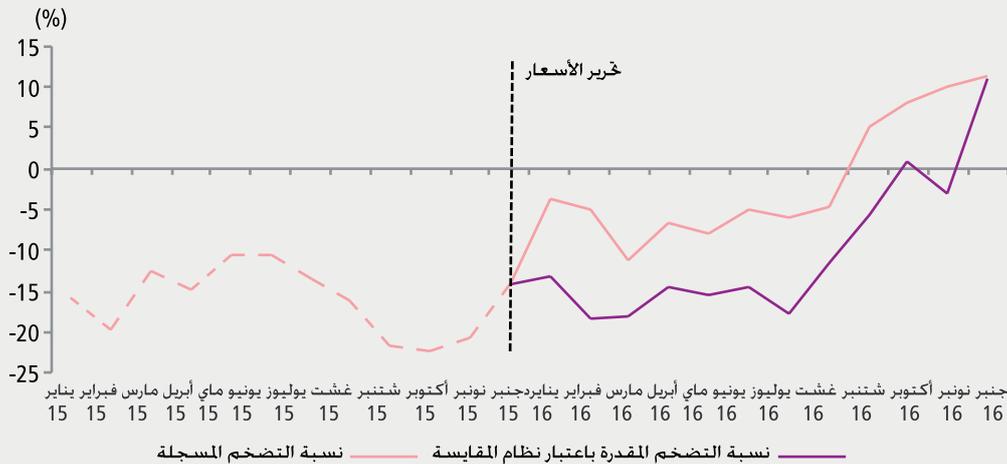
تم في دجنبر 2015 تحرير أسعار المنتجات النفطية السائلة بشكل كامل. ويشكل هذا الإجراء الخطوة الأخيرة في العملية التدريجية لإصلاح نظام مقاصة المنتجات النفطية السائلة الذي انطلق في شتنبر 2013 بالربط الجزئي لأسعار المحروقات في محطات الوقود بالأسعار العالمية. وتواصلت هذه العملية من خلال التخفيض التدريجي للدعم المقدم إلى غاية إلغائه بشكل كامل في يناير 2015. ومنذ ذلك التاريخ، قامت السلطات بمواكبة المهنيين في تحديد الأسعار في إطار نظام المقايسة الشاملة وذلك إلى غاية متم نونبر 2015.

ومقارنة بالنظام السابق الذي كان يعتمد على بنية تتضمن تعويضات ثابتة لمتخلف المتدخلين والعمليات على طول سلسلة الإمداد، فإن إلغاء تقنين الأسعار يمكن كافة الفاعلين من تطبيق أسعار البيع الخاصة بهم في إطار سوق تنافسي. وطبقت هذه العملية في سياق مواتي تميز في بداية 2016 ببلوغ الأسعار الدولية للمنتجات النفطية أدنى مستوياتها منذ 2004. ورغم تعافيتها النسبي في فترة لاحقة، فقد ظلت هذه الأخيرة في مستويات معتدلة لتنتهي سنة 2016 على انخفاض بنسبة 16% بعد تراجعها بنسبة 47% في 2015.

وفي غياب معطيات رسمية حول أسعار الوقود في المحطات التي يطبقها مختلف الفاعلين، يظل المؤشر المرجعي لتقييم تطور أسعار هذه المنتجات هو مؤشر أسعار الوقود وزيوت التشحيم المضمن في مؤشر الأسعار الاستهلاكية الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط. وعرف هذا المؤشر انخفاضا طفيفا بنسبة 1,7% بعد تراجعته بنسبة 16,1% في 2015. إلا أن هذا التغير الذي يوافق توجه الأسعار على المستوى الدولي، لا يكفي لوحده لإظهار تأثير تحرير الأسعار.

إن التقديرات الخاصة بالأسعار التي كانت ستسود في 2016 في حال استمرار العمل بنظام المقايسة تشير إلى أنه، وبالنظر لتطورات الأسعار الدولية للمنتجات النفطية المرجعية ولسعر الصرف، فإن انخفاض مؤشر أسعار المحروقات وزيوت التشحيم كان سيصل إلى 10,5%. وفي هذه الحالة، كانت نسبة التضخم ستبلغ 1,4% بدلا من 1,6% المسجلة، أي بتأثير نحو الأعلى بواقع 0,2 نقطة مئوية في المتوسط خلال السنة. وتظهر المعطيات الخاصة بشهر دجنبر 2016 أن هذا التأثير قد تلاشى، ما يوحي بأن الفارق الأولي بين الأسعار المطبقة وتلك التي كانت ستطبق في إطار المقايسة الكلية لم يعد يتفاقم رغم استمراره.

رسم بياني 1.1.4.1: تضخم الوقود وزيوت التشحيم



¹ استنادا إلى عناصر البنية الأخيرة المنشورة للنصف الثاني من شهر نونبر 2015

4.1.4.1 التضخم الأساسي

انخفض التضخم الأساسي إلى 0,8% في 2016. وذلك بعد تدببه حول نسبة بلغت في المتوسط 1,3% خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض وتيرة نمو أسعار المواد الغذائية المدرجة في سلته المرجعية من 1,8% إلى 0,6%. نتيجة تدني أسعار "المنتجات المصنوعة من الحبوب" بنسبة 0,2% بعد ارتفاعها بنسبة 4,7%. بالمقابل، ارتفعت أسعار بند "الألبسة والأحذية" بنسبة 1,1% عوض 0,6%. مساهمة بالتالي بواقع 0,1 نقطة مئوية في التضخم الأساسي بدلا من مساهمة شبه منعدمة في 2015. وبالنسبة للفئات الأخرى، فقد ظلت مساهمتها مستقرة من سنة لأخرى، مع تغيرات في الأسعار تراوحت بين انخفاض بنسبة 0,2% بالنسبة لبند "الاتصالات" وارتفاع بنسبة 2,5% لبند "المطاعم والفنادق". وفيما يتعلق ببند "التعليم" على الخصوص، واصلت الأسعار ارتفاعها وإن بوتيرة أقل نسبيا. أي 2,3% مقابل 2,9% في 2015 و4,2% في المتوسط ما بين سنوات 2008 و2014.

• السلع التجارية وغير التجارية

شمل تباطؤ نمو التضخم الأساسي السلع التجارية كما السلع غير التجارية. مع تسجيل تباطؤ أكبر لدى الفئة الأولى. فقد ارتفعت أسعار السلع التجارية بنسبة 0,6% مقابل 1,4% سنة من قبل. نتيجة بالأساس لشبه استقرار في أسعار المنتجات المصنوعة من الحبوب التي تمثل 17,5% من السلع التجارية. بعد ارتفاعها القوي بنسبة 4,7% في 2015. وسجل هذا التطور في سياق تميز باستمرار الضغوط الانكماشية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين وبالارتفاع المحدود في الأسعار الدولية للمواد الأولية غير الطاقية.

جدول 2.4.1: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية* وغير التجارية* (%)

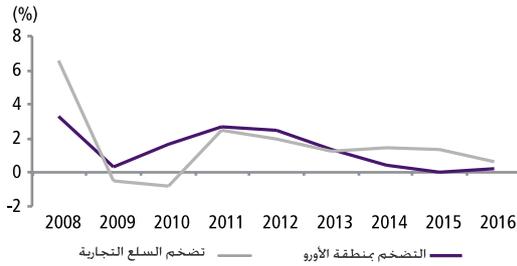
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
0,8	1,3	1,2	1,5	0,8	1,8	0,4	التضخم الأساسي
0,6	1,4	1,4	1,2	2,0	2,5	-0,8	السلع والخدمات التجارية
1,0	1,3	0,9	1,7	-0,5	1,0	1,7	السلع والخدمات غير التجارية

* المدرجة ضمن مؤشر التضخم الأساسي

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وعلى نفس المنوال، تراجعت وتيرة نمو أسعار السلع غير التجارية من 1,3% إلى 1%. ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار "اللحوم الطرية" بنسبة 0,2% بعد ارتفاعها بنسبة 0,6%. وتباطؤ نمو أسعار خدمات "التعليم الإعدادي" من 6,1% إلى 1,9%.

رسم بياني 7.4.1: تطور تضخم السلع التجارية والتضخم بمنطقة الأورو



رسم بياني 6.4.1: تطور التضخم الأساسي



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

2.4.1 السلع والخدمات

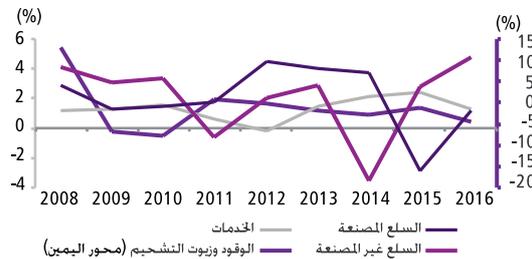
يظهر تحليل تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية مع التمييز¹ بين السلع والخدمات أن استقرار التضخم في مستواه لسنة 2015 ينطوي على تباطؤ في نمو أسعار الخدمات، وتقلص انخفاض أسعار الوقود وزيوت التشحيم واستقرار في وتيرة نمو السلع الأخرى. وبالفعل، تراجع نمو أسعار الخدمات من 2,5% إلى 1,2% نتيجة تباطؤ ارتفاع أسعار التزود بالماء والكهرباء، وبدرجة أقل. تلاشي تأثير الارتفاع المسجل في أكتوبر 2014 في أسعار النقل الطرقي للركاب.

بالنسبة للسلع باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، فقد تسارع ارتفاع أسعار غير المصنعة منها من 2,8% إلى 4,7%. نتيجة بالأساس لنمو أسرع من سنة 2015 في أسعار المواد الغذائية الطرية. أما فيما يتعلق بالسلع المصنعة، فبعد ارتفاعها بنسبة 1,4% في 2015 بفعل الزيادة في أسعار المنتجات المعتمدة على الحبوب، شهدت أسعارها نموا طفيفا بلغ 0,4%.

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم



رسم بياني 8.4.1: تطور أسعار السلع والخدمات



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1 يمكن التمييز بين أربع فئات: السلع المصنعة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، والسلع غير المصنعة، والوقود وزيوت التشحيم والخدمات.

إطار 2.4.1: تطور العادات الاستهلاكية وقياس التضخم

حسب المعايير الدولية¹، يتم احتساب التضخم على أساس تغير مؤشر أسعار الاستهلاك. ويمثل هذا المؤشر التكلفة المعيارية لسلة من السلع والخدمات التي تعكس العادات الاستهلاكية للأسر.

في المغرب، ومن أجل تحديد تركيبة وبنية هذه السلة، تستند المندوبية السامية للتخطيط إلى معطيات الاستقصاء الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر. يوفر هذا الاستقصاء البنيوي معلومات حول الخصائص الاجتماعية والديمقراطية للسكان، وظروف عيشها وعاداتها الاستهلاكية وإنفاقها. وقد تم إعداد السلة المرجعية المستخدمة حالياً لاحتساب مؤشر أسعار الاستهلاك بناء على معطيات الاستقصاء المنجز في 2001 مع الأخذ بالاعتبار أيضاً المعلومات المستقاة من الاستقصاء المتعلق بمستويات عيش الأسر لسنة 2007.

وقد تم إنجاز أحدث استقصاء حول استهلاك وإنفاق الأسر ما بين يوليوز 2013 ويونيو 2014 والذي تشير أولى نتائجه، الصادرة في أكتوبر 2016، على الخصوص إلى تراجع حصة المواد الغذائية ضمن ميزانية الأسر. فقد انخفضت هذه الأخيرة على الصعيد الوطني من 41,3% في 2001 إلى 40,6% في 2007 و37% في 2014. وبالنسبة للأسر في الوسط الحضري، التي يركز عليها مؤشر الأسعار الاستهلاكية، فقد تقلصت من 37,9% إلى 36,8% ثم إلى 33,3% على التوالي. وبالرغم من هذا المنحى التنافسي، تظل حصة التغذية ضمن ميزانية الاستهلاك للأسر المغربية مرتفعة بشكل كبير مقارنة ببعض البلدان الصاعدة مثل النشيلي (19,1%)، وتركيا (23,7%) وجنوب أفريقيا (18,2%) أو حتى بعض البلدان المتقدمة مثل إسبانيا (18,7%) أو فرنسا (14,3%). وصاحب تراجع حصة المواد الغذائية ارتفاع في حصة بعض الخدمات، خاصة «التعليم» و«السكن والطاقة» و«النظافة والرعاية الصحية».

جدول 1.2.4.1: : تطور معاملات الميزانية حسب المجموعات الكبرى ووسط الإقامة

المجموع	الوسط القروي			الوسط الحضري					
	2014	2007	2001	2014	2007	2001			
التغذية	37,0	40,6	41,3	47,3	49,3	49,9	33,3	36,8	37,9
الملبس	3,2	3,4	4,8	3,2	3,1	4,3	3,3	3,5	5,0
السكن والطاقة	23,0	20,3	22,1	19,8	18,3	21,0	24,2	21,1	22,6
التجهيزات المنزلية	3,2	3,6	3,8	3,5	3,6	4,0	3,1	3,7	3,8
النظافة والرعاية الطبية	8,7	7,2	7,6	7,5	6,3	5,6	9,2	7,6	8,3
النقل	7,1	8,8	5,5	6,5	7,2	4,8	7,4	9,6	5,8
الاتصالات	2,2	2,8	2,0	1,5	1,9	0,8	2,5	3,2	2,4
التعليم	3,7	2,7	1,6	1,7	1,2	0,8	4,4	3,3	1,9
الترفيه والثقافة	1,9	1,7	2,0	1,1	1,2	1,0	2,2	1,9	2,4
نفقات سلع وخدمات أخرى	10,0	8,9	9,3	7,9	7,9	7,8	10,4	9,3	9,9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

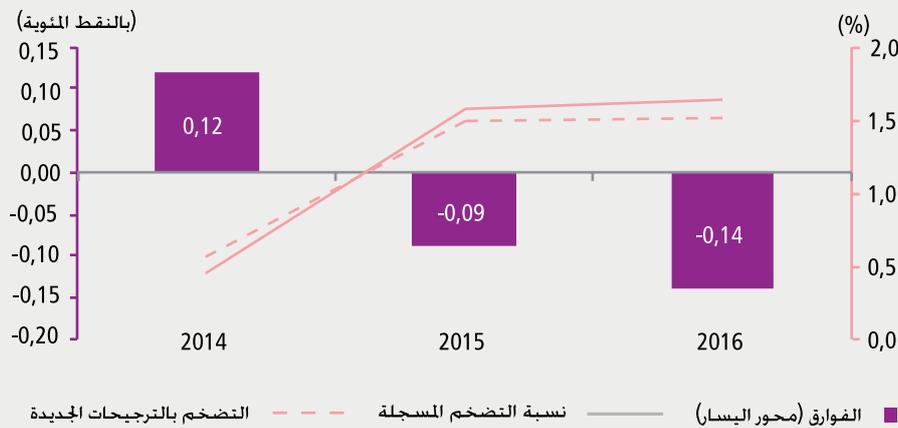
المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

¹ دليل مؤشر الأسعار الاستهلاكية: النظرية والتطبيق". تم إعداد ه بالتعاون بين منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وEurostat في أوروبا والأمم المتحدة والبنك الدولي.

ومن المتوقع أن يؤدي الأخذ بالاعتبار البنية الجديدة للاستهلاك في احتساب مؤشر أسعار المستهلك إلى تغييرات على مستوى التضخم وتقلبه. وتشير التقديرات الخاصة بمؤشر الأسعار الاستهلاكية خلال السنتين الأخيرتين مع الفصل فقط بين مجموعتين من المنتجات، وهي المنتجات الغذائية² وغير الغذائية. إلى تسجيل مستوى أضعف للتضخم مقارنة بالنسبة المحسبة استنادا إلى المؤشر الذي يعتمد 2006 كالسنة الأساس.

ويرتبط هذا الارتفاع في تحديد نسبة التضخم بواسطة المؤشر الحالي بالزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية خلال تلك الفترة. وتصل تقديراتها إلى حوالي 0,1 نقطة مئوية في 2015 وفي 2016.

رسم بياني 1.2.4.1: تأثير تطور حصة المواد الغذائية على التضخم



ومن شأن تقليص حصة المواد الغذائية في سلة استهلاك الأسر أن يخفف أيضا من تقلب التضخم. ومن المتوقع أن ينخفض الانحراف المعياري للتضخم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 0,7 نقطة مئوية استنادا إلى السلة الحالية إلى 0,6 نقطة مع العمل بالتريجات الجديدة.

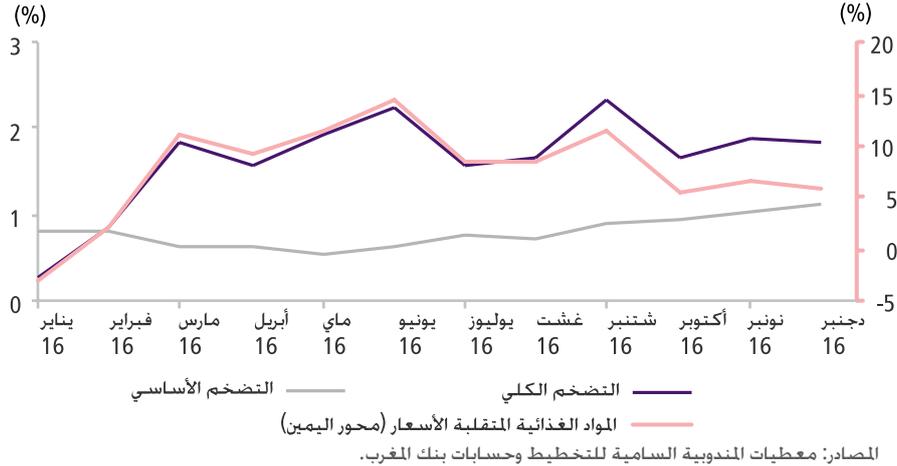
2 جدر الإشارة إلى أن حصة التغذية ضمن مؤشر أسعار المستهلك تختلف بشكل طفيف عن معامل الميزانية الغذائية المستخلص مباشرة من الاستقصاء والذي يمثل حصة النفقات الغذائية في ميزانية الأسر. ويفترض تقدير مؤشر الأسعار الاستهلاكي بناء على استقصاء 2014/2013 أن حصة التغذية ضمن المؤشر تتطور حسب نفس طريقة معامل الميزانية الغذائي.

3 يستخدم الانحراف المعياري لقياس التشتت، أو الانتشار لمجموعة من القيم حول متوسطها.

3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

خلال الأشهر الأولى من السنة، سجل التضخم على أساس سنوي تسارعا قويا. حيث انتقل من 0,3% في يناير إلى 1,8% في مارس. و ظل قريبا من هذا المستوى الأخير خلال ما تبقى من السنة. وقد تأثر تطوره بشكل رئيسي بتغير أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. وابتداء من أكتوبر. أدى تزايد حدة ارتفاع أسعار الوقود وزيوت التشحيم إلى جانب ارتفاع التضخم الأساسي إلى تعويض. بل تجاوز أثر التباطؤ المسجل على مستوى المواد الغذائية المتقلبة الأسعار.

رسم بياني 10.4.1: تطور التضخم خلال سنة 2016



4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

يظهر تحليل تطور الأسعار حسب المدن أن التضخم قد تراوح ما بين 1% في وجدة و3,2% في الحسيمة. أي بنطاق بلغ 1,3 نقطة مئوية مقابل 1,6 نقطة في 2015.

من ناحية أخرى. ومن بين 17 مدينة التي يشملها الاستقصاء حول الأسعار. سجلت 8 منها تسارعا في وتيرة التضخم تراوح ما بين 0,1 نقطة مئوية في طنجة و 1 نقطة في سطات وأكادير. وعرفت المدن الأخرى تباطؤا في وتيرة نمو الأسعار تراوح ما بين 0,1 نقطة في تطوان و0,8 نقطة في العيون.

جدول 3.4.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

التضخم (%)			متوسط مؤشرات أسعار الاستهلاك				
2016	2015	2014	2016	2015	2014	2013	
1,9	1,0	0,0	115,4	113,2	112,1	112,1	أكادير
1,4	2,0	0,5	119,5	117,8	115,5	114,9	الدار البيضاء
1,6	0,8	1,1	117,1	115,3	114,4	113,2	فاس
1,2	1,5	0,5	116,0	114,6	112,9	112,3	القنيطرة
1,7	1,1	0,8	117,0	115,0	113,8	112,9	مراكش
1,0	1,5	-0,1	115,3	114,2	112,5	112,6	وجدة
1,9	1,3	0,9	115,1	113,0	111,5	110,5	الرباط
1,7	1,8	0,4	116,3	114,4	112,4	112,0	تطوان
1,9	2,4	0,2	120,1	117,9	115,1	114,9	مكناس
1,8	1,7	0,3	119,1	117,0	115,1	114,7	طنجة
1,2	2,0	0,2	116,5	115,1	112,8	112,6	العيون
1,9	2,3	0,7	117,4	115,2	112,6	111,8	الداخلة
1,3	2,0	-0,2	116,0	114,5	112,3	112,5	كلميم
2,1	1,1	-0,2	116,1	113,7	112,5	112,7	سطات
1,0	1,5	0,6	111,6	110,5	108,9	108,2	أسفي
2,0	1,3	0,2	115,6	113,3	111,9	111,7	بني ملال
2,3	1,3	-0,2	117,9	115,3	113,8	114,0	الحسيمة
1,6	1,6	0,4	117,1	115,2	113,4	112,9	الصعيد الوطني
1,3	1,6	1,3					النطاق الموسع (بالنقط المئوية)

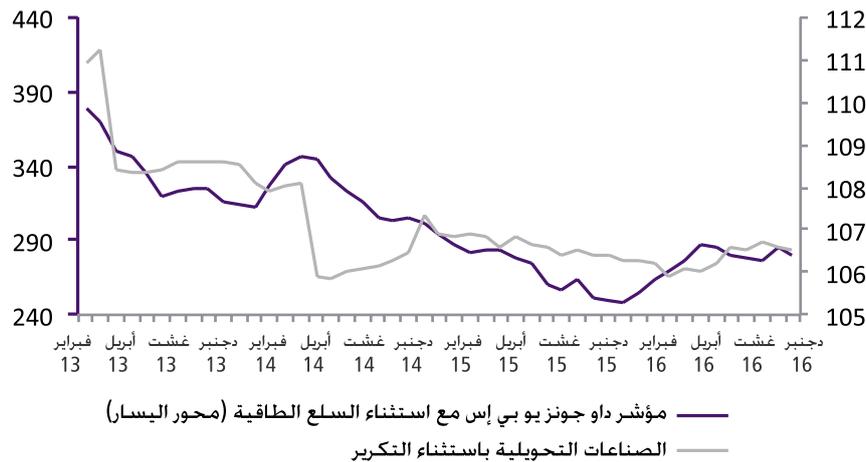
المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

5.4.1 تطور مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

يتم تتبع تطور أسعار الإنتاج الصناعي اعتمادا على المعطيات المجمعة شهريا لدى عينة من المقاولات الممثلة للقطاع الصناعي. ومنذ ماي 2016، أصبحت المعطيات الخاصة بفرع "التكويك والتكرير" غير متوفرة ارتباطا بتوقف نشاط شركة لاسمير، وهي مصفاة النفط الوحيدة في المغرب. وفي هذا السياق، فإن التحليل سيركز على مؤشر أسعار إنتاج الصناعات التحويلية باستثناء التكرير يتم حساب هذا الأخير انطلاقا من حصة صناعة التكرير ضمن المؤشر الإجمالي المرتكز على المعطيات الخاصة بشهر أبريل 2016¹.

هكذا، فإن أسعار إنتاج الصناعات التحويلية باستثناء التكرير قد انخفضت للعام الرابع على التوالي بنسبة بلغت 0,4%. وسجل هذا التراجع في سياق تميز باستمرار انخفاض أسعار النفط وارتفاع طفيف للأسعار الدولية للمواد الأولية غير الطاقية. إلا أن تحليل هذا التطور خلال السنة يشير إلى ارتفاعات ابتداء من شتنبر، مما يعكس بالأساس التعافي النسبي في أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي.

رسم بياني 11.4.1: تطور مؤشر DJ-UBSCI¹ مع استثناء السلع الطاقية وتطور أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير



¹ يشمل مؤشر داو جونز يو بي إس للسلع الأساسية (DJ-UBSCI) أسعار العقود الآجلة لـ 22 سلعة أساسية تشمل المنتجات الطاقية والفلاحية والمعادن النفيسة والمعادن الأساسية.

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط و datastream و البنك الدولي.

وحسب القطاعات، انخفضت الأسعار بنسبة 3,1% في صناعات "التجهيزات الكهربائية"، و 2,3% لصناعات "الورق والورق المقوى" و 0,4% "للصناعة الغذائية". بالمقابل، ارتفعت الأسعار بنسبة 2,6% بالنسبة "للمنتجات من المطاط والبلاستيك"، و 2,4% بالنسبة "للمنتجات المعتمدة على التبغ" و 0,8% بالنسبة "للألبسة".

¹ الملاحظة الوحيدة المنشورة من طرف المندوبية السامية للتخطيط مع المؤشرات سواء الإجمالية أو باستثناء نشاط التكرير.

جدول 4.4.1: تغير مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (سنة الأساس = 2010) (%)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-0,4	-0,2	-2,0	-0,9	1,8	8,2	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير بما فيه
-0,4	-0,7	-0,7	1,5	3,2	4,5	الصناعات الغذائية
2,4	5,2	2,1	6,4	0,0	0,0	المواد المصنعة من التبغ
-0,2	-0,3	-11,7	-9,5	2,1	36,7	الصناعات الكيماوية
0,1	-2,8	0,5	-0,3	0,8	2,1	صناعة النسيج
0,8	2,8	1,1	0,7	0,8	0,6	الألبسة
-3,1	0,1	-2,4	-1,6	1,7	7,6	التجهيزات الكهربائية
-2,3	-0,4	1,0	1,8	-2,0	-0,2	الورق والورق المقوى
2,6	2,4	2,4	0,1	2,9	3,2	منتجات من المطاط والبلاستيك

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

5.1 المالية العمومية

في سنة 2016، لم تتواصل عملية تحسين وضعية المالية العمومية التي انطلقت سنة 2013، وفق الوثيرة التي كانت متوقعة. فقد بلغ عجز الميزانية دون احتساب مداخيل الخوصصة 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. حيث فاق بشكل ملموس الهدف المحدد في قانون المالية. ويعزى هذا التجاوز بالأساس للتنفيذ المرتفع لنفقات الاستثمار وإرجاع مبالغ هامة من تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة وتحصيل مبالغ أقل مما كان مبرمجا من هبات دول مجلس التعاون الخليجي.

ومقارنة بسنة 2015، تزايدت المداخيل الضريبية بنسبة 3,8%. مع ارتفاع قوي في عائدات الرسوم الجمركية. وسجلت الموارد غير الضريبية انخفاضا طفيفا يشمل بالخصوص تدني عائدات الاحتكار وارتفاع الهبات المحصلة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى 7,2 مليار درهم. وبموازاة ذلك، ظلت النفقات العادية مستقرة، لاسيما بفضل النمو المعتدل لكتلة الأجور وتراجع النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى. وتحسنت مدخرات الميزانية للسنة الثالثة على التوالي، مما مكن من تمويل جزء أكبر من نفقات الاستثمار.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع متأخرات الأداء بمبلغ 5,2 مليار درهم، بلغ عجز الصندوق 36,9 مليار، منخفضا بما قدره 9,3 مليار. وتم تمويل هذا العجز من الموارد الداخلية في حدود 92%.

وفي ظل هذه الظروف، اتسعت مديونية الخزينة بما قدره 1 نقطة مئوية إلى 64,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع ارتفاع مكوناتها الداخلي بواقع 1,2 نقطة إلى 50,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وانخفاض الدين الخارجي بما قدره 0,2 نقطة إلى 14,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
23,7	23,6	25,4	25,5	26,0	25,4	الموارد العادية
20,9	20,7	21,4	21,9	23,4	22,6	الموارد الجبائية
0,7	0,4	1,4	0,6	-	-	هبات مجلس التعاون الخليجي
22,0	22,6	25,0	25,9	28,1	26,3	النفقات العادية
10,3	10,4	11,0	11,0	11,4	10,8	كتلة الأجور
1,4	1,4	3,5	4,6	6,5	6,0	المقاصة
6,2	5,9	5,9	5,4	6,1	6,1	الاستثمار
-4,1	-4,2	-4,9	-5,1	-7,2	-6,6	رصيد الميزانية
64,7	63,7	63,4	61,7	58,2	52,5	الدين العمومي المباشر
81,4	79,9	78,2	73,4	69,5	63,5	إجمالي الدين العمومي

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) المندوبية السامية للتخطيط.

1.5.1 قانون المالية 2016

استهدف قانون المالية لسنة 2016 انخفاض عجز الميزانية من 4,3% إلى 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. أو 36,6 مليار درهم. وذلك على أساس فرضية بلوغ نسبة النمو 3% ونسبة التضخم 1,7% وسعر الصرف 9,5 دراهم للدولار الواحد ومتوسط سعر النفط 61 دولارا للبرميل وغاز البوتان 450 دولارا للطن الواحد.

وتوقع برنامج الميزانية تحسن المداخيل العادية بنسبة 2,4% مقارنة بقانون المالية لسنة 2015. بحيث افترض أن تنمو المداخيل الضريبية بنسبة 3,2%. خاصة مع تزايد مداخيل رسوم التسجيل والتبني بنسبة 16,2% والضريبة على الدخل بنسبة 5,7% والضريبة على الشركات بنسبة 3,4%. مع توقع تراجع عائدات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 1,2%. أما الموارد غير الجبائية. فقد افترض انخفاضها بنسبة 4,3%. نتيجة لتراجع عائدات الاحتكار بنسبة 12,5%. وبلوغ الهبات المتأتية من شركائنا مجلس التعاون الخليجي نفس الحجم المسجل في سنة 2015. أي 13 مليار درهم.

جدول 2.5.1: برمجة الميزانية (بملايين الدراهم)

التغير بالنسبة المئوية	التغير بالقيمة	قانون المالية 2016	قانون المالية 2015	
2,4	5 748	245 945	240 197	الموارد العادية
3,2	6 665	215 484	208 819	الموارد الجبائية ¹
-1,2	-984	79 298	80 281	منها : الضريبة على القيمة المضافة
3,4	1 475	44 255	42 780	الضريبة على الشركات
5,7	2 074	38 614	36 540	الضريبة على الدخل
-4,3	-1 217	27 161	28 378	الموارد غير الجبائية
0,0	0	13 000	13 000	منها : هبات مجلس التعاون الخليجي
10,0	300	3 300	3 000	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
0,5	1 409	288 563	287 154	النفقات الإجمالية
-1,0	-2 485	235 433	237 919	النفقات العادية
1,2	1 267	106 776	105 509	كتلة الأجور
3,7	2 168	61 033	58 865	السلع والخدمات الأخرى
6,5	1 725	28 285	26 560	فوائد الدين
-32,1	-7 350	15 550	22 900	المقاصة
-1,2	-295	23 789	24 084	التحويلات للجماعات الترابية
	8 233	10 512	2 279	الرصيد العادي
7,9	3 895	53 130	49 235	نفقات الاستثمار ²
		6 000	5 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-36 618	-41 957	رصيد الميزانية الإجمالي
		-3,5	-4,3	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ³
		-36 618	-41 957	الحاجة إلى التمويل
		14 409	20 368	التمويل الداخلي
		22 209	21 589	التمويل الخارجي

1 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية

2 التوقعات برسم الإصدارات.

3 نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي كما تنوقعه وزارة الاقتصاد والمالية

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وفي جانب النفقات، توقع قانون المالية أن يؤدي تقلص تكاليف المقاصة والتحكم في نفقات التسيير إلى انخفاض النفقات العادية بنسبة 1%. وعلى وجه الخصوص، فقد افترض أن ينحصر ارتفاع كتلة الأجور وأسعار السلع والخدمات الأخرى في نسبة 1,2% و 3,7% على التوالي، بوتيرة أدنى بكثير من المتوسط التاريخي. وتم تخصيص 53,1 مليار درهم لنفقات الاستثمار، بزيادة بنسبة 7,9%.

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2016

يعد إدراج جدول للأسعار النسبية لاحتساب الضريبة على الشركات من بين التدابير الجبائية الرئيسية التي نص عليها قانون المالية 2016، ومع الحفاظ على نسبة 37% بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، أحدث القانون أربع شرائح لتطبيق الضريبة حسب الربح الصافي الضريبي.

جدول 1.1.5.1: نسب الضريبة على الشركات

الربح الصافي الضريبي	النسبة المطبقة قبل 2016	النسبة المطبقة ابتداء من فاتح يناير 2016
أقل من أو يعادل 300.000 درهم	10%	10%
ما بين 300.001 درهم و 1.000.000 درهم		20%
بين 1.000.001 درهم و 5.000.000 درهم	30%	30%
أكثر من 5.000.000 درهم		31%

وفي ما يخص الضريبة على الدخل، همت التدابير الرئيسية ما يلي:

- تطبيق النظام الجبائي الخاص بمنتوج "المرابحة" على "الإجارة المنتهية بالتمليك"، فبموجب هذا الإجراء، يستفيد الخاضعون للضريبة الذين يبرمون هذا العقد بغية اقتناء عقار مخصص للسكن الرئيسي من الامتيازات التالية:
 - خصم هامش الإيجار من الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة في حدود 10% من هذا الأخير.
 - إعفاء الربح المحصل عليه من تفويت العقار المخصص للسكن الرئيسي، مع اعتبار الخاضع للضريبة في وضعية المالك خلال فترة الكراء؛
 - وأخذ تكلفة الشراء ومبلغ هامش الإيجار بعين الاعتبار عند تحديد الربح العقاري في حالة تفويت العقار.
 - توسيع الاستفادة من خصم 40% لتشمل المداخل الناشئة عن إيجار الممتلكات الزراعية.
 - إدراج التحصيل بواسطة الأداء التلقائي للضريبة على الدخل المهني أو الفلاحي المحددة حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة، وينخرط هذا الإجراء في إطار تعميم إجبارية التصريح والأداء الإلكتروني للضرائب التي ستطبق ابتداء من يناير 2017.
- وبخصوص الضريبة على القيمة المضافة، تتمثل التدابير المعتمدة في ما يلي:
- تطبيق نسبة مخفضة قدرها 10% عوض 20% على هامش الإيجار في إطار اقتناء مسكن شخصي عن طريق "الإجارة المنتهية بالتمليك".
 - توحيد نسبة الضريبة المفروضة على واردات الشعير والذرة في 10%.

جدول 2.1.5.1: نسب الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على استيراد الشعير والذرة

الاستخدام	النسبة المطبقة قبل 2016	النسبة المطبقة ابتداء من فاتح يناير 2016
التغذية البشرية	0%	
صنع التغذية الحيوانية	10%	10%
حالات أخرى	20%	

• إعفاء عمليات استيراد الطائرات وعمليات تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة بعد أن كانت خاضعة لنسبة 20%.

• رفع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات النقل السككي من 14% إلى 20% وإعفاء الواردات من القطارات والمعدات السككية.

• استفادة المساكن الاجتماعية الممولة من طرف البنوك التشاركية من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

• تعميم حق إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على سلع التجهيز. باستثناء تلك المقتناة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما أدرج قانون المالية تدابير جبائية أخرى. من بينها على الخصوص:

• حذف خصم الحد الأدنى من المساهمة بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل برسم السنوات المالية الموالية. مما يكرس مبدأ الضريبة الدنيا المكتسب نهائياً لفائدة الخزينة.

• ابتداءً من فاتح يناير 2017، تعميم إجبارية التصريح والأداء الإلكتروني ليشمل جميع دافعي الضرائب الخاضعين لنظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة. وبالنسبة لسنة 2016، فقد تم تطبيق هذا الإجراء فقط على أرقام المعاملات التي تفوق أو تساوي 10 ملايين درهم.

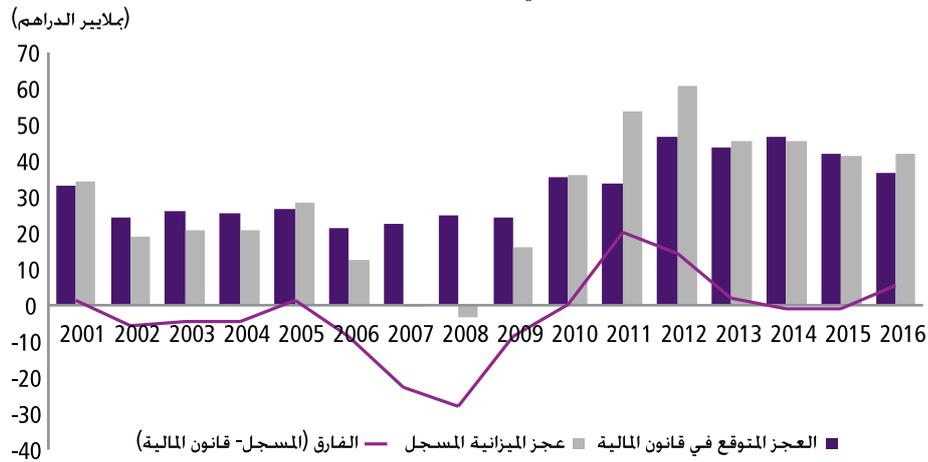
• وأدخلت عدة تعديلات على مستوى الجزاءات. مع التصريح بأنها تهدف إلى ضمان التطبيق المنصف للجزاءات.

2.5.1 تنفيذ الميزانية

أفرز تنفيذ الميزانية برسم سنة 2016 ارتفاع العجز دون احتساب مداخيل الخصوصية بنسبة 2,1% ليصل إلى 42,1 مليار درهم، متجاوزاً بذلك الهدف المحدد في قانون المالية بما قدره 5,5 مليار. ويعزى هذا التزايد إلى نمو الموارد العادية¹ بنسبة 3,2% والنفقات الإجمالية بنسبة 1,7% وإلى تدني رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 3,8 مليار.

¹ بما في ذلك حصة عائد الضريبة على القيمة المضافة الموجهة إلى الجماعات الترابية ودون احتساب مداخيل الخصوصية.

رسم بياني 1.5.1 : رصيد الميزانية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

الموارد العادية

بعد تدنيها بنسبة 0,6% في سنة 2015، ارتفعت الموارد العادية إلى 241,1 مليار درهم، بفضل نمو المداخل الجبائية بنسبة 3,8%. وبلغت هذه الأخيرة، التي تم تنفيذها في حدود 98,6%، 212,4 مليار وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 20,7% إلى 20,9%.

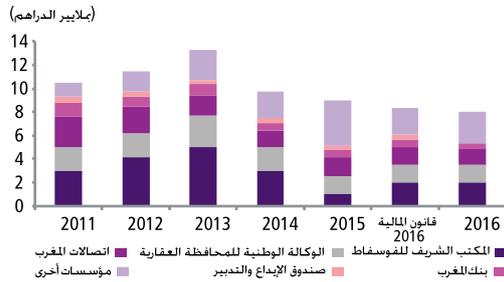
فقد بلغت الضرائب المباشرة، التي نفذت في حدود 99,2%. 84,4 مليار، مرتفعة بنسبة 4,9%. وتزايدت عائدات الضريبة على الشركات بنسبة 5,2% لتصل إلى 43,2 مليار، نتيجة لتحسن نتائج بعض كبار المساهمين في هذه الضريبة. لاسيما المكتب الشريف للفوسفات والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والبنك الشعبي المركزي. كما ارتفعت العائدات برسوم الضريبة على الدخل بنسبة 5,4% إلى 38,7 مليار، خصوصا مع تزايد تلك المتأتية من الأرباح العقارية بنسبة 17,2% إلى 4,3 مليار والضريبة على الدخل المقطعة من أجور الوظيفة العمومية¹ بنسبة 3,1% إلى 9 ملايين.

أما الضرائب غير المباشرة، فقد ارتفعت عائداتها بنسبة 1,9% لتصل إلى 101,9 مليار، وسجلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 1,5% إلى 75,8 مليار، يشمل نمو الضريبة على القيمة المضافة على الواردات بنسبة 4,6% إلى 47,9 مليار وتراجع الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 3,3% إلى 27,9 مليار. ويعزى تطور هذه الأخيرة بالخصوص إلى إرجاع مبالغ هامة من تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة قدرها 8,1 مليار مقابل 5,3 مليار في 2015. ومن جهتها، بلغت عائدات الضريبة الداخلية على الاستهلاك 26,1 مليار، مرتفعة بنسبة 3% نتيجة بالخصوص لنمو عائدات الضريبة على استهلاك التبغ بنسبة 8,6% إلى 9,3 مليار ولتراجع مداخل الضريبة على استهلاك المنتجات الطاقية بنسبة 0,6% إلى 15,2 مليار.

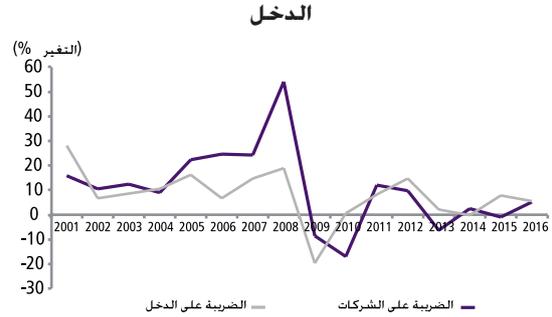
1 يتعلق الأمر بالأجور التي تدفعها مديرية نفقات الموظفين التابعة للخزينة العامة للمملكة والتي تمثل 88,1% من كتلة الأجور.

وفي ما يخص الضرائب والرسوم الأخرى، فقد ارتفعت عائدات الرسوم الجمركية بنسبة 17,6% إلى 9,1 مليار، وهو أهم ارتفاع تشهده منذ 1993، كما نمت عائدات رسوم التسجيل والتنبر بنسبة 3,1% إلى 16,6 مليار لاسيما بفضل التحسن الملموس لعائدات الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات.

رسم بياني 3.5.1: عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة



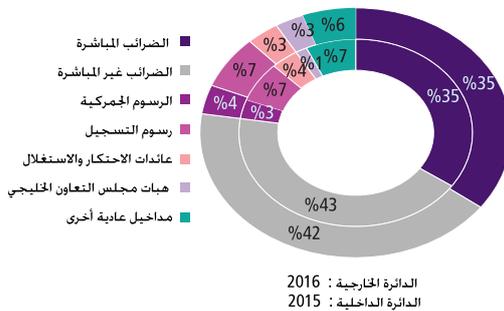
رسم بياني 2.5.1: مداخيل الضريبة على الشركات وعلى



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

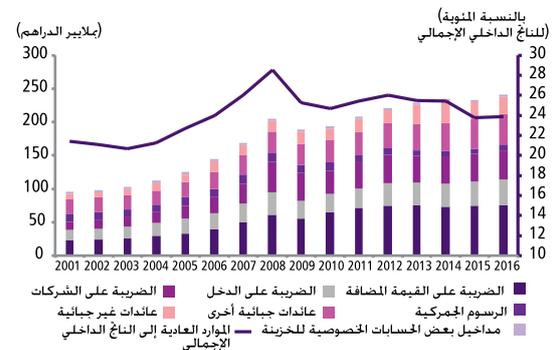
وبعد تراجعها بنسبة 24,1%. ظلت العائدات غير الجبائية شبه مستقرة في مبلغ 25,4 مليار سنة 2016. وبلغت الهبات المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي 7,2 مليار مقابل 3,7 مليار في سنة 2015. وهو مبلغ يقل بكثير عن 13 مليار درهم المتوقعة في قانون المالية. وبالمقابل، تراجع عائد الاحتكار والمساهمات بنسبة 8,6% إلى 8,2 مليار، منها ملياران متأتان من المكتب الشريف للفوسفات و1,5 مليار من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و1,4 مليار من اتصالات المغرب و750 مليون من مرسى المغرب و435 مليون من بنك المغرب. أما الموارد غير الجبائية الأخرى، فقد شهدت انخفاضا إلى 2,2 مليار بالنسبة لصناديق المساعدة، وإلى 1,9 مليار بالنسبة للمداخيل المترتبة عن تخفيف نفقات الدين وإلى مليار واحد بالنسبة للمداخيل المتأتية من عبور أنبوب الغاز.

رسم بياني 5.5.1: بنية الموارد العادية



2016 : الدائرة الخارجية
2015 : الدائرة الداخلية

رسم بياني 4.5.1: الموارد العادية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

جدول 3.5.1: وضعية حمولات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم)

نسبة التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2016	التغيرات %	2016	2015	
98,0	3,2	241 087	233 510	الموارد العادية
98,6	3,8	212 373	204 645	الموارد الجبائية
99,2	4,9	84 795	80 835	الضرائب المباشرة
97,7	5,2	43 242	41 091	الضريبة على الشركات
100,1	5,4	38 660	36 685	الضريبة على الدخل
97,2	1,9	101 914	100 003	الضرائب غير المباشرة
95,6	1,5	75 780	74 637	الضريبة على القيمة المضافة ²
102,5	3,0	26 134	25 366	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
114,8	17,6	9 074	7 715	الرسوم الجمركية
96,0	3,1	16 590	16 092	رسوم التسجيل والتنبر
93,5	-0,4	25 391	25 493	المداخيل غير الجبائية
55,6	94,6	7 233	3 716	هبات مجلس التعاون الخليجي
100,7	-1,5	3 322	3 372	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
99,3	1,7	286 557	281 902	النفقات الإجمالية
94,9	0,0	223 315	223 211	النفقات العادية
95,0	-0,1	159 384	159 552	السلع والخدمات
97,7	1,3	104 320	102 959	الموظفون
90,2	-2,7	55 064	56 593	السلع والخدمات الأخرى
95,8	-0,7	27 100	27 291	فوائد الدين العمومي
96,0	0,1	23 318	23 305	الداخلي
94,9	-5,1	3 782	3 986	الخارجي
90,7	0,9	14 097	13 977	المقاصة
95,6	1,5	22 734	22 391	التحويلات للجماعات الترابية
		17 771	10 299	الرصيد العادي
119,0	7,8	63 242	58 691	نفقات الاستثمار
		3 373	7 181	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-14 997	-13 921	الرصيد الأولي
		-42 097	-41 211	رصيد الميزانية الإجمالي
		5 151	-5 073	تغير متأخرات الأداء
		-36 946	-46 284	الحاجيات التمويلية
		32 618	45 923	التمويل الداخلي
		19 924	44 047	- سوق سندات الخزينة
		12 694	1 876	- عمليات أخرى
		2 794	318	التمويل الخارجي
		10 373	8 687	السحوبات
		-7 579	-8 369	الاستخدامات
		1 535	43	الخصوصية

1 أرقام مراجعة

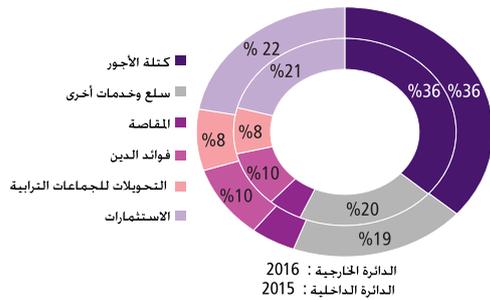
2 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

النفقات الإجمالية

استقرت النفقات العادية، التي تم تنفيذها في حدود 94,9%. في مبلغ 223,3 مليار درهم، لكن مع تسجيل انخفاض طفيف في نفقات التسيير بنسبة 0,1% إلى 159,4 مليار. وارتفعت كتلة الأجور بنسبة 1,3% إلى 104,3 مليار، نتيجة بالخصوص لإحداث صافي لما عدده 6.200 منصب شغل ولتزايد متأخرات الأجور بنسبة 13,2%. غير أن نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي تراجعت من جديد، من 10,4% إلى 10,3%. وانخفضت نفقات باقي السلع والخدمات بنسبة 2,7%. بعد ارتفاعها بنسبة 11,5% خلال سنة 2015. وعرفت التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفاعا بنسبة 12,5% إلى 18 مليار. وتمت المساعدات المقدمة للحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 60,7% إلى 4,5 مليار. وظلت مساهمات الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد دون تغيير في 13,4 مليار وتراجعت باقي المكونات بنسبة 21,8% لتصل إلى 19,2 مليار.

رسم بياني 7.5.1: بنية النفقات الإجمالية

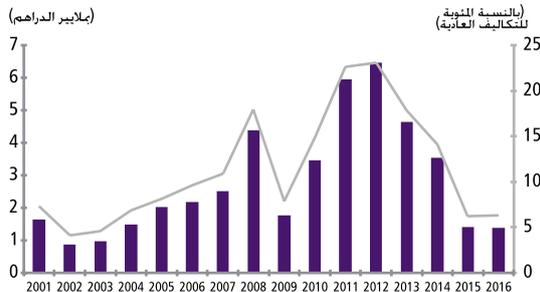


رسم بياني 6.5.1: النفقات الإجمالية للخزينة

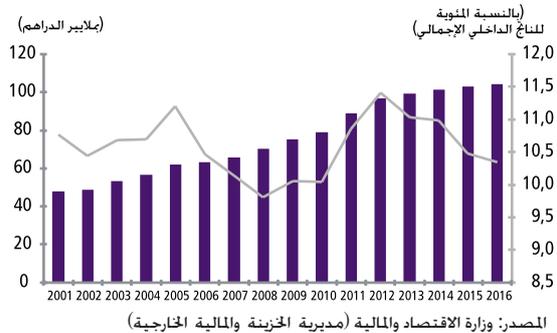


وفي ما يخص نفقات المقاصة، وبعد ثلاث سنوات من الانخفاض، ارتفعت بنسبة 0,9% إلى 14,1 مليار، وتم تخصيص 7,2 مليار من هذا المبلغ لغاز البوتان، ما يعني انخفاضا قدره 16% يرتبط بالخصوص بتدني الأسعار العالمية. وارتفع الدعم المقدم لمادة السكر بنسبة 7,5% إلى 3,7 مليار، بينما تراجع الدعم المخصص لدقيق القمح الطري الوطني بنسبة 25,5% إلى 1,2 مليار.

رسم بياني 9.5.1: تكاليف المقاصة



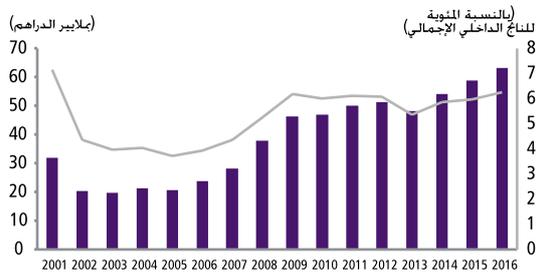
رسم بياني 8.5.1: كتلة الأجور



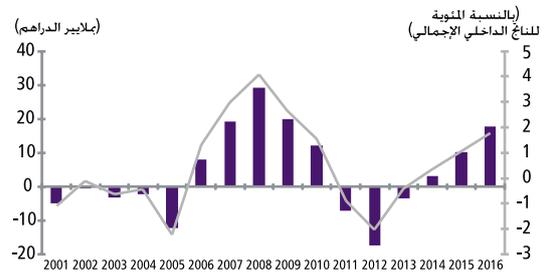
وفي ما يتعلق بتكاليف فوائد الدين. وبعد ارتفاعها بنسبة 10,1% سنة 2015. تراجعت بشكل طفيف بنسبة 0,7% إلى 27,1 مليار. فقد تراجع أداء فوائد الدين الخارجي بنسبة 5,1% إلى 3,8 مليار واستقرت تسديدات فوائد الدين الداخلي في 23,3 مليار.

وفي ظل هذه الظروف. أفرز الرصيد العادي فائضا. حيث ارتفع بمبلغ 7,5 مليار إلى 17,8 مليار. مما مكن من تغطية نفقات الاستثمار في حدود 28,1% مقابل 17,5% في 2015. وتزايدت هذه النفقات بنسبة 7,8% إلى 63,2 مليار. أي بنسبة تنفيذ قدرها 119%. كما ارتفعت نفقات الوزارات بنسبة 14% إلى 41,4 مليار والنفقات المشتركة بنسبة 27,7% إلى 20,3 مليار.

رسم بياني 11.5.1 : نفقات الاستثمار



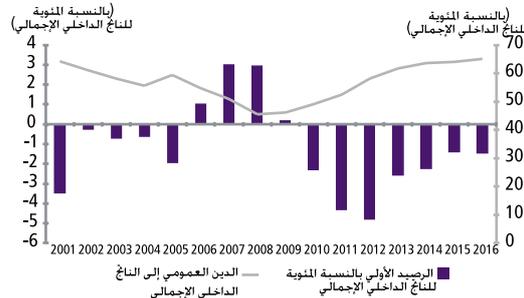
رسم بياني 10.5.1 : الرصيد العادي



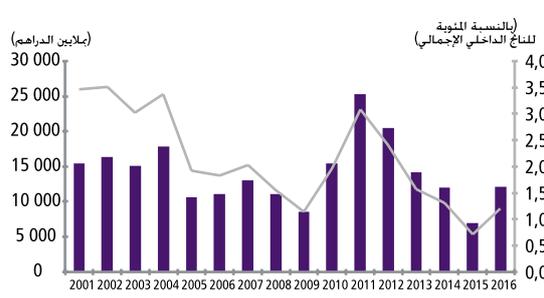
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وفي الجمل. وأخذا بالاعتبار تدني فائض الحسابات الخصوصية للخزينة باستثناء مداخيل الخوصصة إلى 3,4 مليار مقابل 7,2 مليار في 2015. بلغ عجز الميزانية دون احتساب مداخيل الخوصصة 42,1 مليار درهم. وبفعل تشكيل الخزينة لمتأخرات أداء بمبلغ 5,2 مليار في 2016. فقد بلغ عجز الصندوق 36,9 مليار وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20,2%.

رسم بياني 13.5.1 : الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر



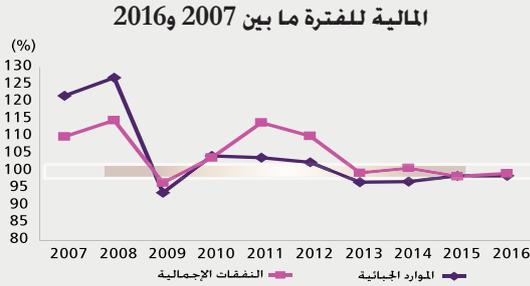
رسم بياني 12.5.1 : مخزون متأخرات الأداء



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) وتقديرات بنك المغرب بشأن مخزون المتأخرات.

إطار 2.5.1 : تطور تنفيذ قانون المالية بين سنوات 2007 و2016

رسم بياني 1.2.5.1 : نسبة التنفيذ إلى توقعات قوانين



يستند إعداد توقعات الميزانية لقانون المالية على إطار ماكرو اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار توجه السياسات العمومية وبعض الفرضيات المتعلقة على الخصوص بالنمو الإجمالي وأسعار استيراد السلع الأساسية وسعر الصرف. وعلى هذا الأساس، تحدد الحكومة بالخصوص عجز الميزانية المستهدف وضمنيا مستوى الدين العمومي.

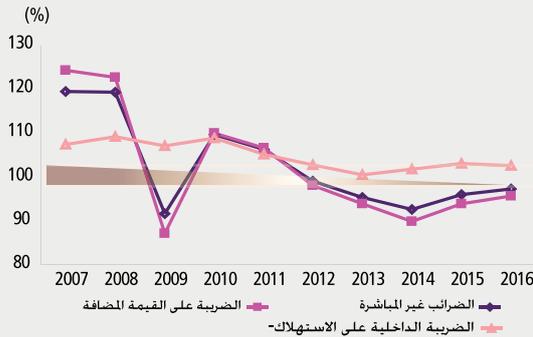
ويتضح من خلال دراسة الإجازات مقارنة بتوقعات الميزانية في الفترة 2007-2016 أن التنفيذ يتجاوز التوقعات كل سنة من أصل سنتين سواء بالنسبة للموارد أو بالنسبة للتنفقات (انظر الرسم البياني 1.2.5.1). غير أنه طيلة السنوات الأربع الأخيرة، بلغ تنفيذ المدخيل الضريبية مستوى أدنى من التوقعات، بينما كان تنفيذ التنفقات متماشيا مع البرنامج المحدد.

1. الموارد

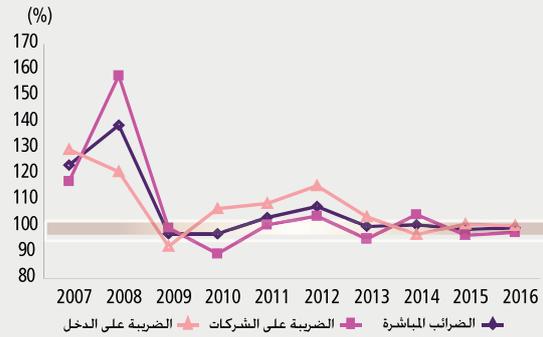
حسب البنود، فاق تنفيذ الضرائب المباشرة بشكل كبير التوقعات في بداية الفترة المعنية، وابتداء من سنة 2013، وصل التنفيذ إلى مستويات مناهزة للتوقعات.

رسم بياني 2.2.5.1 : تطور نسبة التنفيذ إلى توقعات قوانين المالية

ب. الضرائب غير المباشرة

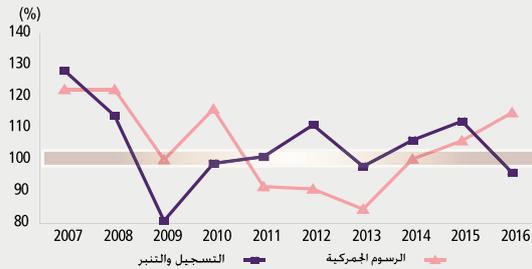


أ. الضرائب المباشرة

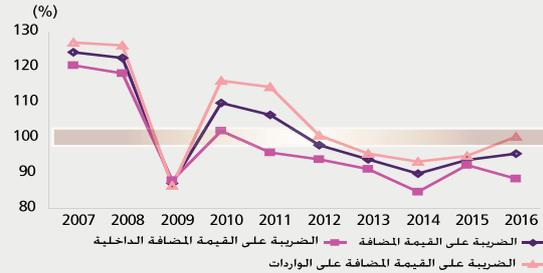


أما في ما يخص الضرائب غير المباشرة، فقد كان تنفيذها أقل من توقعات قانون المالية، خاصة مع فارق هام سُجل في 2009 يرتبط بتأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني. فقد توقع قانون المالية أن يصل النمو غير الفلاحي إلى 6,1% فيما بلغ هذا الأخير 1,6%. وفي ما يتصل بالرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتبني، غالبا ما كان التنفيذ بعيدا عن التوقعات بشكل كبير.

ح. الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل



ت. الضريبة على القيمة المضافة

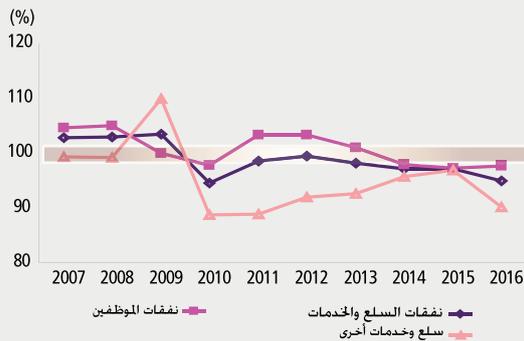


وجاوز تنفيذ الموارد غير الجبائية ما كان مبرمجا في قانون المالية طيلة هذه الفترة. باستثناء سنتي 2015 و2016 حيث لم تصل الهبات الممنوحة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى المبلغ المتوقع.

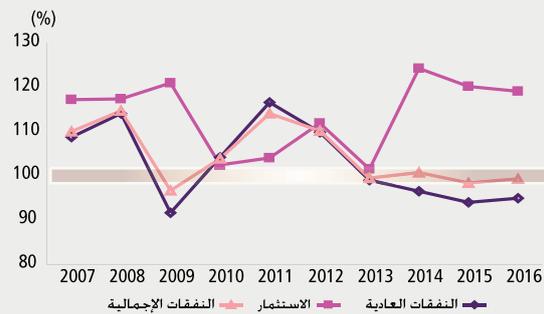
2. النفقات

بعد الفوارق الهامة المسجلة ما بين 2007 و2012، كان تنفيذ النفقات العادية خلال السنوات الثلاث الأخيرة قريبا ما كان مبرمجا وأدنى منه بقليل. ويعكس هذا التطور تدني تكاليف المقاصة مع الإلغاء التدريجي لنظام الدعم المقدم للمنتجات النفطية. مدعوما بهبوط الأسعار الدولية إلى مستويات أدنى مما كان متوقعا. وبالنسبة لنفقات التسيير، وصل تنفيذ كتلة الأجر على العموم إلى مستوى قريب من التوقع، بينما ظل تنفيذ السلع والخدمات الأخرى دون المستوى المتوقع منذ سنة 2010.

رسم بياني 4.2.5.1: تطور تنفيذ مكونات نفقات السلع والخدمات



رسم بياني 3.2.5.1: تطور تنفيذ مكونات النفقات



وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد فاق تنفيذها توقعات قانون المالية طيلة الفترة المعنية، بما فيها سنة 2013 التي قررت فيها الحكومة جُميد تنفيذ 15 مليار درهم.

وبشير تحليل هذه التطورات، عند ربطها بالتوقعات والفرضيات التي استند عليها قانون المالية، إلى أن فارق توقع النمو غير الفلاحي يفسر بدرجة كبيرة نسب تنفيذ عائدات الضريبة على القيمة المضافة، بينما ترتبط نسبة تنفيذ تكلفة المقاصة بالأساس بفارق توقعات أسعار النفط.

جدول 1.2.5.1 : الفوارق المسجلة (بين التنفيذ والتوقع) على مستوى الفرضيات الرئيسية المؤسسة لقانون المالية

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007		
3,0	4,4	4,2	4,5	4,2	5,0	3,5	5,8	6,8	3,5	التوقع	النمو الإجمالي
1,2	4,5	2,4	4,7	3,0	5,2	3,8	4,2	5,9	3,5	التنفيذ	
-1,8	0,1	-1,8	0,2	-1,2	0,2	0,3	-1,6	-0,9	0,0	الفارق	
3,6	4,4	4,8	4,5	4,6	5,6	4,4	6,1	6,1	-	التوقع	النمو غير الفلاحي
2,6	3,4	3,1	3,0	4,7	5,2	4,0	1,6	4,5	7,1	التنفيذ	
-1,0	-1,0	-1,7	-1,5	0,1	-0,4	-0,4	-4,5	-1,6	-	الفارق	
61,0	103,0	104,6	105,1	100,0	75,0	75,0	100,0	75,0	65,0	التوقع	سعر النفط
45,9	52,9	99,2	108,9	112,0	110,9	79,6	61,9	97,6	72,7	التنفيذ	
-15,1	-50,1	-5,4	3,8	12,0	35,9	4,6	-38,1	22,6	7,7	الفارق	
1,12	1,11	1,30	1,30	1,25	1,40	1,30	1,40	1,40	1,40	التوقع	سعر معادلة الأورو/الدولار
1,11	1,11	1,33	1,33	1,29	1,39	1,33	1,39	1,46	1,37	التنفيذ	
-0,01	0,00	0,03	0,03	0,04	-0,01	0,03	-0,01	0,06	-0,03	الفارق	

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) المندوبية السامية للتخطيط.

وفي الجمل. لم يكن رصيد الميزانية موافقا للتوقعات إلا خلال ثلاث سنوات فقط طيلة الفترة المعنية بالدراسة. وعلى وجه الخصوص. تم تسجيل تجاوزات كبيرة في سنة 2011 (160,9%) و2012 (130%) و2016 (112,3%). ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. بلغ عجز الميزانية 6,6% عوض 4% في قانون المالية لسنة 2011. و7,2% بدلا من 5,4% في 2012 و4,1% مقابل 3,5% في 2016.

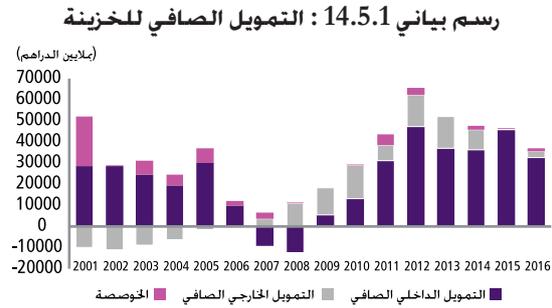
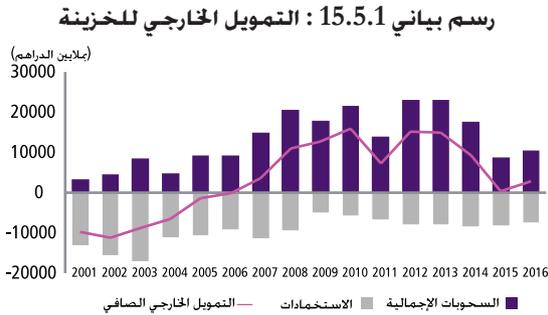
3.5.1 تمويل الخزينة

تمت تغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة بموارد داخلية في حدود 32,6 مليار. وأخرى خارجية بمبلغ صافي قدره 2,8 مليار وبمداخيل الخوصصة التي بلغت 1,5 مليار¹.

وإضافة إلى مبلغ 9 ملايين الذي تمت تعبئته من خلال القنوات الخاصة للخزينة. تم التمويل الداخلي من خلال إصدارات بمبلغ صافي قدره 19,9 مليار درهم. ويشير توزيع هذه الأخيرة حسب المكتتبين إلى أن الاكتتابات الصافية بلغت 21,1 مليار بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. و8,4 مليار بالنسبة للتأمينات ومنظمات الاحتياط الاجتماعي. ومليارين بالنسبة للمقاولات غير المالية و774 مليون بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير. وبالمقابل. تدنت اكتتابات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ 2,5 مليار و9,8 مليار على التوالي.

1 965 مليون محصلة من تفويت مساهمة الدولة في رأسمال مرسى المغرب و570 مليون من تفويت مساهمتها في الشركة المغربية الإماراتية للتنمية.

وفي ما يخص التمويل الخارجي. بلغ مجموع السحوبات الإجمالية 10,4 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 19,4% مقارنة بالسنة الماضية. وحسب الدائنين. فقد ساهم البنك الدولي في حدود 5,5 مليار والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 3,2 مليار واليابان بما قيمته 783 مليون. وبموازاة ذلك. بلغت تسديدات الرأسمال 7,6 مليار. متراجعة بنسبة 9,4% بعد شبه استقرارها سنة من قبل.



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

4.5.1 الدين العمومي

بعد ارتفاعه بنسبة 7,3% سنة 2015. تزايد الدين العمومي المباشر بنسبة 4,5% في 2016 إلى 657,4 مليار درهم. ليمثل 64,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 63,7% سنة من قبل. ويعكس هذا التطور ارتفاع المكون الداخلي بنسبة 5,4% إلى 514,6 مليار أو 50,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. والمكون الخارجي بنسبة 1,4% إلى 142,8 مليار أو 14,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

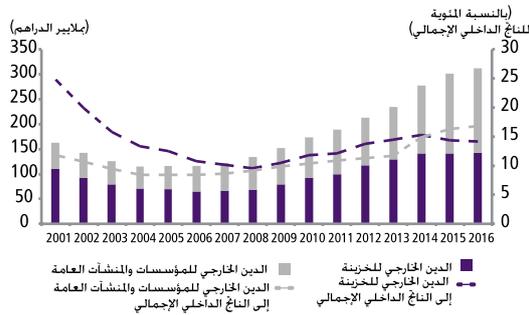
وبالنسبة لخصائص هذا الدين. فقد استمر توسع آجال استحقاق المكون الداخلي. منتقلة من 6,3 سنوات إلى 6,6 سنوات. وتدنّت تكلفته المتوسطة¹ بما قدره 46 نقطة أساسية إلى 4,8% بفضل تراجع أسعار الفائدة المرجحة المطبقة على إصدارات الخزينة في 2016 بما قدره 26 نقطة أساس في المتوسط إلى 2,82%. وبالنسبة للدين الخارجي. انخفضت حصة الأورو من 75,9% إلى 71%. بينما تعززت حصة الدولار من 16,7% إلى 22%. مما يعكس الرغبة في ملاءمة بنيته حسب العملات تدريجيا مع بنية سلة تسعير الدرهم.

وفي ما يخص الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية. وبعد نموه بنسبة 16,9% في 2015. ارتفع بنسبة 5,9% إلى 169,6 مليار درهم. ليصل جاري الدين الخارجي العمومي إلى 312,4 مليار أي ما يعادل 30,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتملك المؤسسات المتعددة الأطراف 45,9% من هذا الدين مقابل 28,9% يحوزها الدائنون الثنائيون و25,2% لدى السوق المالية الدولية والبنوك التجارية. وفي المجموع. بلغ جاري الدين

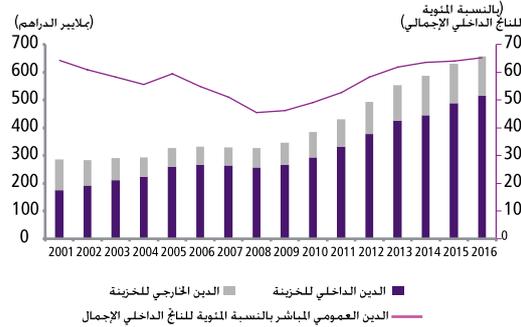
¹ تحسب على أساس نسبة فوئد الدين المؤداة في السنة الجارية إلى مخزون الدين في السنة الماضية.

العمومي¹ 826,9 مليار مرتفعا بنسبة 4,8% وتزايدت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 79,9% إلى 81,4%.

رسم بياني 17.5.1: الدين العمومي



رسم بياني 16.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
514,6	488,4	445,5	424,5	376,8	331,3	292,3	266,4	257,5	I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)
50,6	49,4	48,1	47,3	44,4	40,4	37,2	35,6	35,9	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
490,0	470,1	426,1	413,0	356,7	314,2	277,8	257,9	252,7	1-مناقصات سندات الخزينة
48,2	47,6	46,0	46,0	42,1	38,3	35,4	34,5	35,2	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
24,6	18,3	19,4	11,5	20,1	17,1	14,4	8,5	4,9	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
2,4	1,9	2,1	1,3	2,4	2,1	1,8	1,1	0,7	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
142,8	140,8	141,1	129,8	116,9	99,6	92,4	78,7	68,3	II- الدين الخارجي للخزينة
14,1	14,3	15,2	14,5	13,8	12,1	11,8	10,5	9,5	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
657,4	629,2	586,6	554,3	493,7	430,9	384,6	345,2	325,8	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
64,7	63,7	63,4	61,7	58,2	52,5	49,0	46,1	45,4	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
169,6	160,2	137,0	104,9	95,8	89,5	81,5	73,5	65,3	IV- الدين الخارجي للمؤسسات والمنشآت العامة (المضمون)
16,7	16,2	14,8	11,7	11,3	10,9	10,4	9,8	9,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
312,4	301,0	278,1	234,7	212,7	189,1	173,8	152,3	133,6	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
30,7	30,5	30,0	26,1	25,1	23,1	22,2	20,3	18,6	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
827,0	789,4	723,6	659,2	589,5	520,5	466,1	418,7	391,1	جاري الدين العمومي (IV+ III)
81,4	79,9	78,2	73,4	69,5	63,5	59,4	55,9	54,6	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
1 016,1	988,0	925,4	897,9	847,9	820,1	784,6	748,5	717,0	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والندوبية السامية للتخطيط.

1 لا تشمل هذه المعطيات الدين الداخلي المضمون.

6.1 ميزان الأداءات

بعد ثلاث سنوات من التحسن، سجل ميزان الأداءات تدهورا في 2016 حيث تفاقم عجزه إلى 18,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وارتفعت الواردات بشكل ملموس نتيجة بالأساس للمشتريات من معدات التجهيز فيما سجلت الصادرات تباطؤا ملموسا في وتيرة نموها. وهو ما يعزى في جزء كبير منه إلى تراجع أسعار الفوسفات ومشتقاته في السوق الدولية.

بموازاة ذلك، سجلت عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تحسنا جديدا وبلغت الهبات المستلمة من دول مجلس التعاون الخليجي 7,2 مليار درهم. وبذلك، بلغ عجز الحساب الجاري 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 2,1% سنة من قبل.

وعلى صعيد الحساب المالي، فإن التدفقات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم انخفاضها، ظلت هامة حيث بلغت 33 مليار درهم. وأخذا بعين الاعتبار البنود الأخرى، لا سيما القروض التجارية التي بلغ رصيدها مستوى قياسيا في 19,8 مليار، ارتفعت الاحتياطات الدولية الصافية بنسبة 12,1% إلى 251,9 مليار، مما من شأنه أن يضمن تغطية حوالي 6 أشهر و18 يوما من واردات السلع والخدمات.

جدول 1.6.1: أبرز مكونات ميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

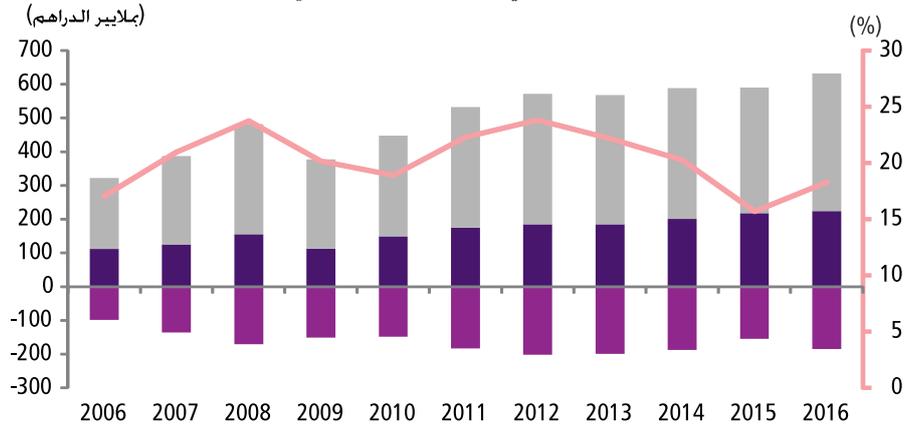
2016	2015	2014	2013	2012	
-4,4	-2,1	-5,7	-7,8	-9,5	الحساب الجاري
-18,2	-15,6	-20,2	-22,2	-23,8	العجز التجاري للسلع
5,0	3,1	3,0	-0,4	-1,8	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
4,0	4,8	-0,8	-1,5	-0,6	عائدات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
0,9	0,5	1,8	0,8	0,2	الهبات
3,6	1,5	5,0	7,1	9,8	الحساب المالي (التدفق الصافي)
2,2	3,2	3,2	3,1	2,8	الاستثمارات المباشرة الأجنبية
1,1	2,2	4,0	3,6	2,7	القروض العمومية
1,9	1,0	0,6	1,6	1,2	القروض التجارية
1,0	-0,6	-0,2	0,5	-0,2	النقد والودائع
6,6	6,7	5,2	4,3	4,0	الاحتياطات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات

المصدر: مكتب الصرف وبنك المغرب.

1.6.1 الميزان التجاري

في سنة 2016، تفاقم العجز التجاري بواقع 30,5 مليار درهم إلى 184,6 مليار، نتيجة نمو الواردات بنسبة 9,8% إلى 408,7 مليار والصادرات بنسبة 2,7% إلى 224 مليار. وانخفضت بذلك نسبة تغطية الواردات بالصادرات بواقع 3,8 نقطة مئوية إلى 54,8%.

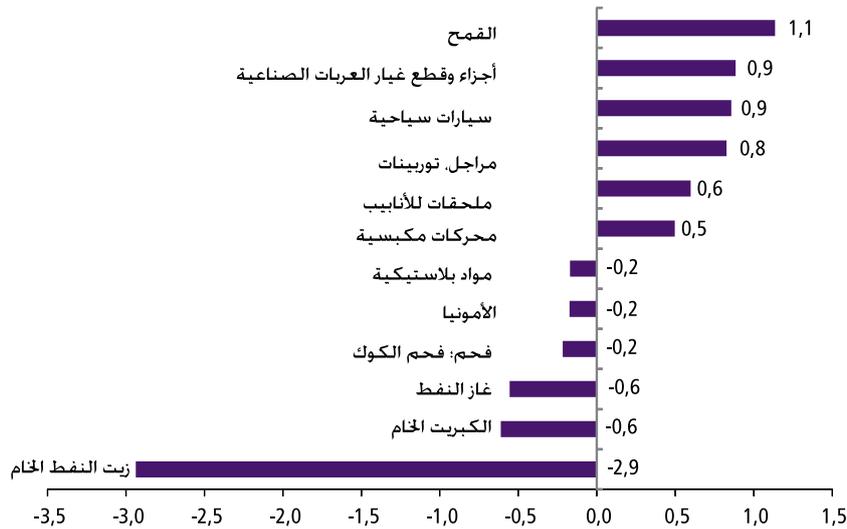
رسم بياني 1.6.1 : الميزان التجاري



المصدر: مكتب الصرف

يعكس ارتفاع الواردات بشكل رئيسي نمو ملموسا بنسبة 27,6% في المشتريات من معدات التجهيز. وبدرجة أقل، واردة سلع الاستهلاك خاصة السيارات الشخصية. بموازاة ذلك، وبالنظر إلى ضعف الموسم الفلاحي، فقد تضاعفت تقريبا الواردات من القمح إلى 12,8 مليار درهم مما جعل مشتريات المواد الغذائية تقفز إلى 44,6 مليار درهم، أي بنسبة نمو تصل إلى 25,2%.

رسم بياني 2.6.1 : مساهمة أبرز المشتريات في تطور الواردات (بالنقط المئوية)



المصدر: مكتب الصرف

بالمقابل. ونظرا لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية، تقلصت مجددا الفاتورة الطاقية إلى 54,4 مليار درهم، منخفضة بنسبة 17,9%. وتدنت مشتريات غاز النفط بنسبة 15,7% بالرغم من ارتفاع الكميات المستوردة منه بنسبة 4,7%. فيما تزايدت واردات "الغازوال والوقود" بنسبة 1% من حيث القيمة و23,6% من حيث الحجم. ارتباطا بتوقف نشاط شركة لاسمير منذ غشت 2015.

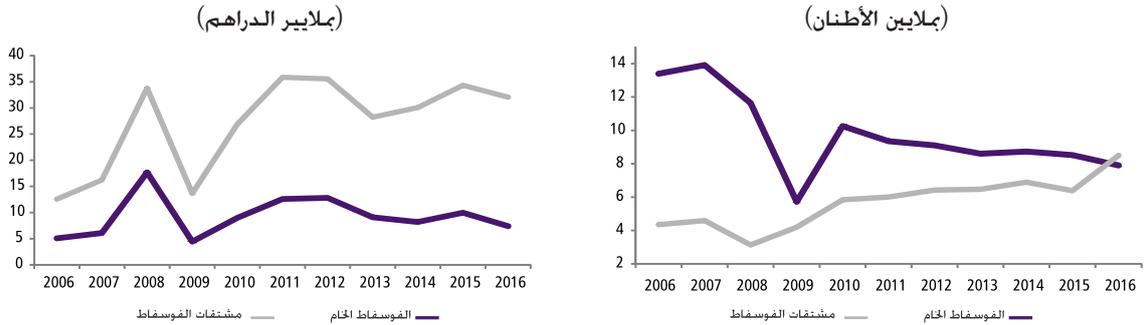
جدول 2.6.1: أبرز الواردات

التغير بالنسبة المئوية		بملايين الدراهم			
2015/2016	2014/2015	2016	2015	2014	
9,8	-4,1	408 659	372 225	388 080	الواردات الإجمالية
27,6	14,2	119 435	93 609	82 001	سلع التجهيز
42,7	54,1	10 997	7 705	4 999	أجزاء وقطع غيار العربات الصناعية
-	-	3 607	532	208	مراجل، توربينات وأجزائها
29,6	30,7	8 097	6 246	4 779	محركات مكبسية؛ محركات أخرى وأجزائها (تجهيزات صناعية)
12,9	29,5	10 097	8 942	6 907	عربات صناعية
15,6	1,3	80 813	69 934	69 037	سلع الاستهلاك
29,5	7,3	13 998	10 809	10 077	سيارات سياحية
25,2	-14,7	44 573	35 615	41 751	مواد غذائية
49,4	-32,9	12 783	8 555	12 749	قمح
6,4	4,6	91 506	85 988	82 219	المنتجات نصف المصنعة
85,3	2,8	4 833	2 608	2 536	لوازم الأنابيب والحدادة
2,2	9,7	9 239	9 041	8 245	مواد كيميائية
-5,3	4,7	11 515	12 153	11 606	مواد بلاستيكية ومنشآت متنوعة من البلاستيك
-14,0	3,5	17 835	20 736	20 036	منتجات خام
-34,1	17,0	4 393	6 671	5 701	الكبريت الخام
-17,9	-28,6	54 416	66 252	92 777	الطاقة وزيوت التشحيم
-	-61,3	0	10 937	28 288	النفط الخام
1,0	-17,9	26 171	25 919	31 563	الغازوال والوقود
-13,5	-1,2	5 207	6 017	6 089	الفحم، فحم الكوك والوقود الصلب المماثل
-15,7	-31,5	11 103	13 169	19 213	غاز النفط

المصدر: مكتب الصرف

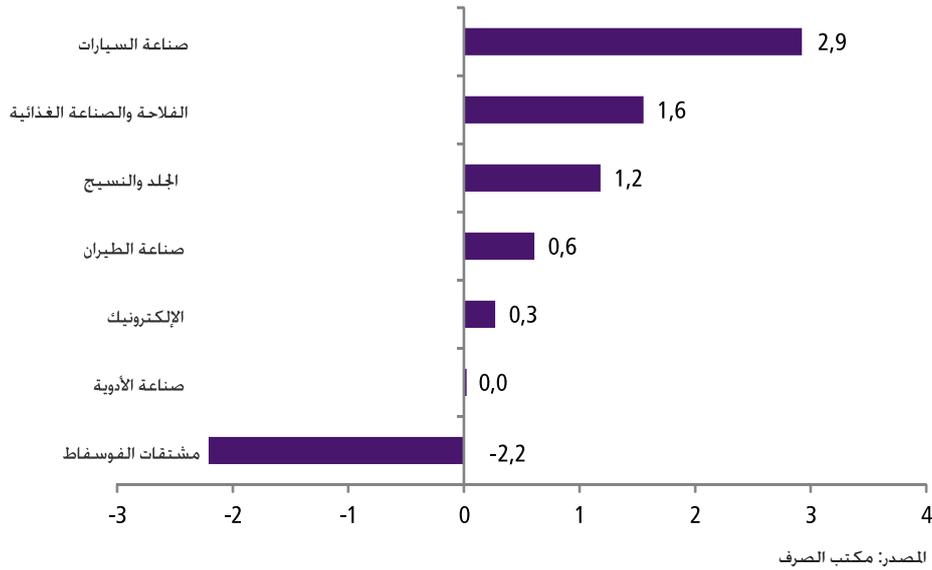
وفيما يتعلق بالصادرات، ورغم ارتفاع حجم الكميات المصدرة، انخفضت مبيعات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 10,9%. وحسب المنتجات، تقلصت عائدات الحامض الفوسفوري بنسبة 30,6%. والفوسفات الخام بنسبة 25,7% فيما ارتفعت مبيعات السماد الطبيعي بنسبة 14,6%.

رسم بياني 3.6.1 : تطور حجم صادرات الفوسفاط ومشتقاته



ودون احتساب الفوسفاط ومشتقاته، ارتفعت الصادرات بنسبة 6,2% مقابل 6,9%. وواصلت صناعة السيارات دينامييتها بارتفاع بنسبة 22,5% فيما سجلت مبيعات الأسلاك استقرارا.

رسم بياني 4.6.1 : المساهمات في تطور الصادرات (بالنقط المئوية)



بدورها، تحسنت مبيعات قطاع "الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية"¹¹ بنسبة 7,4% إلى 49,3 مليار درهم. مع تسجيل نمو بنسبة 6,9% في صادرات الصناعة الغذائية. وعلى نفس المنوال، تزايدت صادرات قطاع "النسيج والجلد" بنسبة 7,8%. بفضل نمو مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 9,6%. والتي تمثل 62,1% منها.

1 بما في ذلك الصيد البحري

جدول 3.6.1 : أبرز قطاعات الصادرات

التغير بالنسبة المئوية		بملايين الدراهم			
2015-2016	2014-2015	2016	2015	2014	
2,7	8,6	224 019	218 040	200 808	صادرات السلع
13,1	21,3	55 194	48 821	40 262	السيارات
-0,4	14,5	19 833	19 906	17 384	الأسلاك
22,5	25,4	30 233	24 680	19 681	صناعة السيارات
-10,9	15,7	39 486	44 304	38 278	الفوسفات ومشتقاته
-25,7	21,7	7 412	9 979	8 203	الفوسفات الخام
-6,6	14,1	32 074	34 325	30 075	مشتقات الفوسفات
7,4	17,7	49 335	45 945	39 029	الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية
6,9	14,7	26 920	25 176	21 951	الصناعة الغذائية
7,8	-1,4	35 626	33 048	33 512	النسيج والجلد
9,6	0,2	22 133	20 201	20 151	الألبسة المصنعة
6,7	-4,9	7 491	7 019	7 379	الملابس المنسوجة
2,2	1,1	2 991	2 928	2 897	الأحذية
7,5	-1,3	8 451	7 860	7 966	الإلكترونيك
4,8	-6,2	4 182	3 991	4 255	المكونات الإلكترونية
16,2	17,8	9 552	8 223	6 979	صناعة الطيران
5,0	6,3	1 100	1 048	986	صناعة الأدوية

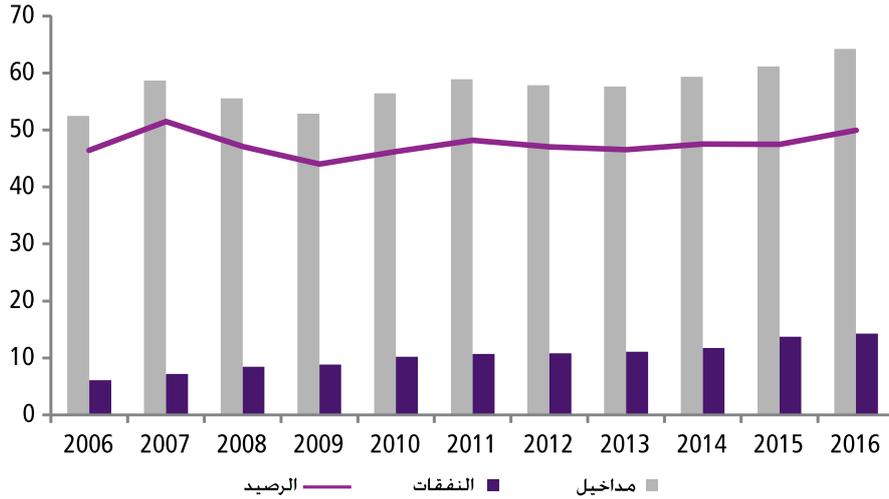
المصدر: مكتب الصرف.

2.6.1 ميزان الخدمات

استقر فائض ميزان الخدمات في 66,4 مليار درهم سنة 2016. وتحسنت حصيله الأسفار بواقع 2,5 مليار درهم. نتيجة بالأساس لارتفاع المداخيل بنسبة 5% إلى 64,2 مليار. أيضا سجلت القيمة المضافة لعمليات إعادة التصدير في إطار نظام الاستيراد المؤقت¹ نموا بنسبة 9,3% إلى 13,4 مليار. بالمقابل. تدهورت حصيله خدمات النقل بواقع 3,5 مليار إلى 6,5 مليار. لتعكس تفاقم العجز التجاري.

1 خدمات التصنيع المقدمة بناء على مدخلات مادية بحوزها أغيار.

رسم بياني 5.6.1 : مداخيل ونفقات الأسفار (بملايير الدراهم)



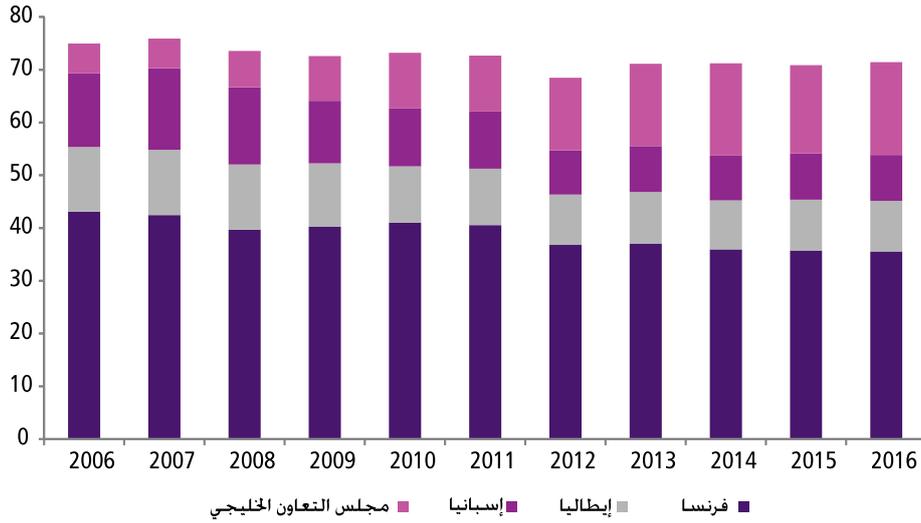
المصدر: مكتب الصرف.

3.6.1 ميزان المداخيل

سجل ميزان المداخيل نمواً بنسبة 11,5% إلى 62,8 مليار درهم. وبعد زيادة بنسبة 4,8% في 2015، تعززت مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4% إلى 62,6 مليار. وتظل تهيمن عليها التحويلات القادمة من فرنسا التي تمثل 35,6% منها مقابل 9,6% لإيطاليا و8,7% لإسبانيا. وما فتئت حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي تتزايد حيث انتقلت من 16,7% إلى 17,6%.

بموازاة ذلك، تضاغت تقريباً التحويلات العمومية حيث بلغت 10 مليار درهم. نتيجة بالأساس لتزايد الهبات المحصلة من البلدان الشريكة في مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 7,2 مليار مقابل 3,8 مليار سنة قبل ذلك. وفيما يتعلق بمداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تزايدت التدفقات نحو الخارج بنسبة 8,8% إلى 15,1 مليار. منها 11,8 مليار. أي ما يعادل 36% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنة. برسم الربحيات. وبدورها، تحسنت التدفقات نحو الداخل لتصل إلى 3,3 مليار مقابل 2,7 مليار في السنة الفارطة.

رسم بياني 6.6.1: بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب بلدان الاستقبال الرئيسية (%)



المصدر: مكتب الصرف.

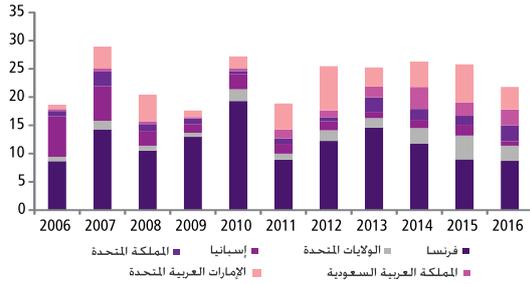
4.6.1 الحساب المالي

أفرز الحساب المالي باستثناء الاحتياطات سنة 2016 فائضا بلغ 63,5 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 11,8%. ويعكس هذا التطور نموا ملموسا في رصيد القروض التجارية الذي بلغ مستوى غير مسبوق في 19,8 مليار ورصيد العمليات برسم النقد والودائع البالغ 10,7 مليار.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم انخفاضها مقارنة بسنة 2015، فقد ظلت تدفقاتها مرتفعة نسبيا حيث بلغت 33 مليار أو 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومثلت فيها المساهمات المتخذة 69,1%. فيما يتشكل الباقي من "قروض بين مقاولات متصلة فيما بينها". وتوجهت هذه الاستثمارات في المقام الأول إلى القطاع العقاري الذي استقطب 40,7% منها. مقابل 22,4% للصناعة و10,8% للتجارة. وحسب بلد المنشأ، تظل فرنسا المستثمر الأول في المغرب بحصة تصل إلى 26,4%. متبوعة بالإمارات العربية المتحدة بنسبة 12,2% والسعودية بحصة 8,4%. وعرفت سنة 2016 نموا هاما في الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من المملكة المتحدة التي انتقلت من 1,6 مليار إلى 2,8 مليار.

وأخذا بعين الاعتبار تفويتات الاستثمارات البالغة 10,3 مليار. منها 5,4 مليار على شكل مساهمات والباقي عبارة عن تسديدات لقروض بين مقاولات متصلة فيما بينها. بلغ التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 22,8 مليار.

رسم بياني 8.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المنشأ (بملايير الدراهم)



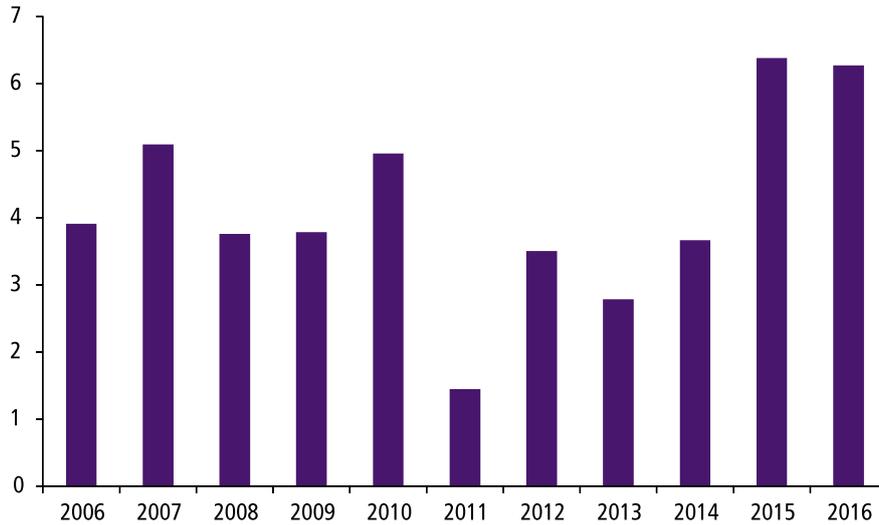
رسم بياني 7.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

بعد الارتفاع الهام المسجل سنة 2015، عرفت الاستثمارات المباشرة في الخارج للمقيمين شبه استقرار في 7,2 مليار. وتم إنجاز 44,8% منها في قطاع الصناعة، و20,3% في قطاع الاتصالات و12,4% في القطاع البنكي. وحسب الجهات، انتقلت حصة إفريقيا من 41,2% إلى 44,4% فيما تحسنت حصة فرنسا بشكل طفيف حيث بلغت 26,5%.

رسم بياني 9.6.1: التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة للمقيمين (بملايير الدراهم)

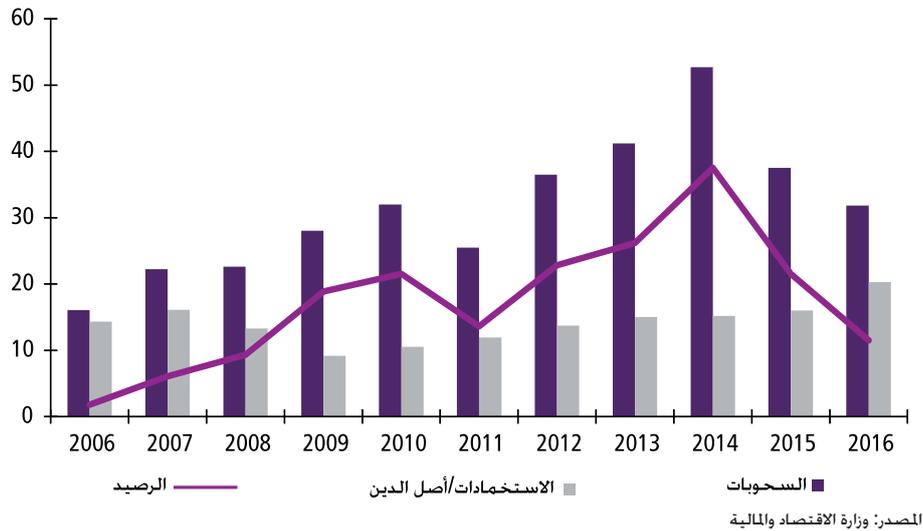


المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يتعلق بالقروض العمومية، تقلص مجددا رصيدها ليصل إلى 11,5 مليار ارتباطا بتراجع التدفقات الصافية برسم ديون المؤسسات العمومية بواقع 12,5 مليار. أما بالنسبة لمديونية الخزينة، فقد ظل تدفقها الصافي محدودا في 2,8 مليار مقابل 308 مليون في 2015 و12,5 مليار في المتوسط ما بين 2010 و2014.

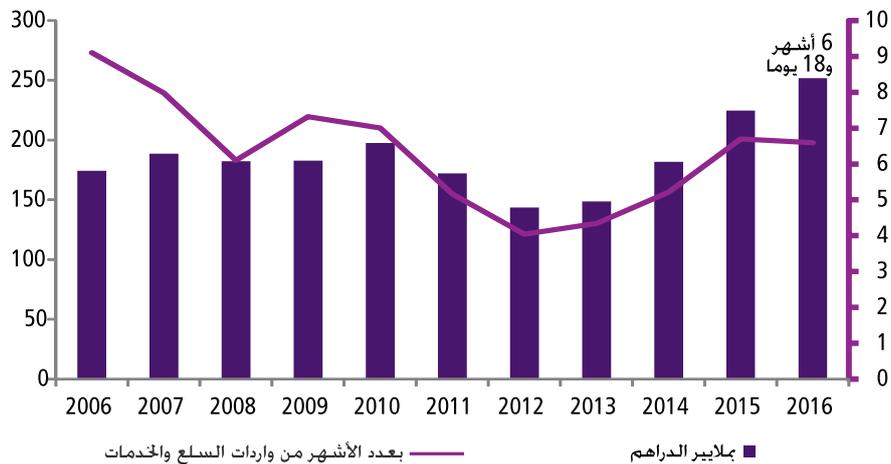
وبالنسبة للقروض الخاصة، ورغم تراجع السحوبات، فقد انتقل تدفقها الصافي من 4,1 مليار إلى 5,2 مليار درهم. ليعكس انخفاضا هاما في التسديدات.

رسم بياني 10.6.1: تدفقات الدين العمومي الخارجي (بملايير الدراهم)



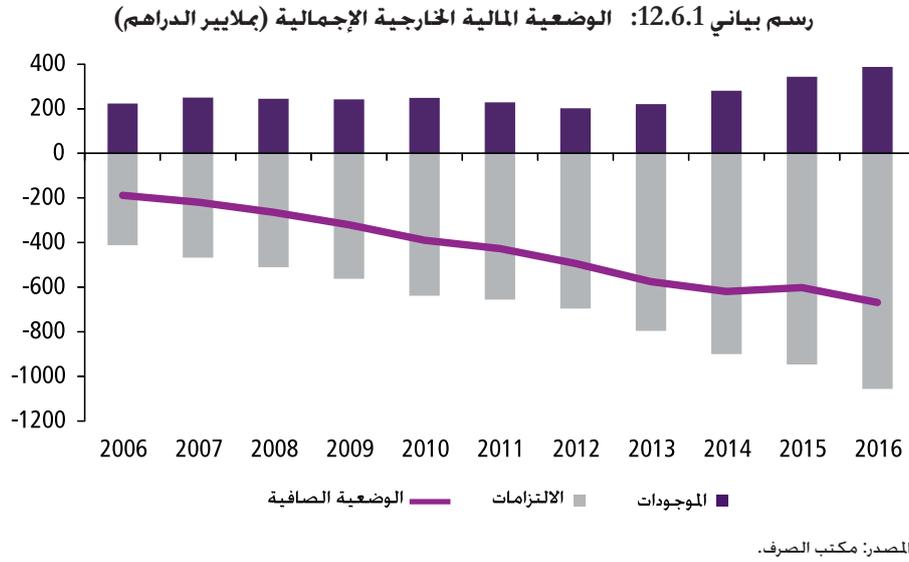
وفي المجموع، تعزز المبلغ الإجمالي للاحتياطيات الدولية الصافية بواقع 27,3 مليار درهم ليصل إلى 251,9 مليار أو ما يعادل 6 أشهر و18 يوما من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 11.6.1: الاحتياطيات الدولية الصافية



5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية للمغرب

بعد التحسن المسجل سنة 2015، تفاقمت الوضعية المالية الخارجية الإجمالية، التي تحدد رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء غير المقيمين، بنسبة 11,1% إلى 668,9 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى تزايد الالتزامات بشكل أكبر من الموجودات.



تزايدت الالتزامات بنسبة 11,7% إلى 1056,8 مليار درهم لتعكس بشكل رئيسي نمو مخزون الاستثمارات المباشرة بنسبة 12,4% إلى 553,1 مليار والمبلغ الجاري للقروض بنسبة 6,6% إلى 263,9 مليار.

في المقابل، تعززت الأصول المالية للمقيمين بنسبة 12,7% إلى 388 مليار. يمثل ثلثها احتياطات الصرف. وعلى نفس المنوال، تزايد المبلغ الجاري للاستثمارات المباشرة للمقيمين بالخارج بنسبة 19,8% إلى 54,1 مليار وجاري استثمارات المحافظ بنسبة 22,8% إلى 17,8 مليار.

جدول 4.6.1: تطور الوضعية المالية الخارجية الإجمالية (بملايير الدراهم)

2016			2015			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-499,0	553,1	54,1	-446,9	492,0	45,1	الاستثمارات المباشرة
-90,5	108,3	17,8	-88,3	102,8	14,5	استثمارات المحفظة
0,0	1,1	1,1	0,6	0,5	1,1	المشتقات المالية
-335,5	394,4	58,9	-295,7	351,2	55,5	الاستثمارات أخرى
-21,6	52,6	31,0	-12,2	44,2	32,0	النقد والودائع
-263,5	263,9	0,4	-247,2	247,6	0,4	القروض
-41,6	67,3	25,7	-29,8	51,7	21,9	القروض التجارية وتسبيقات
256,1	0,0	256,1	227,9	0,0	227,9	الموجودات الاحتياطية
-668,9	1 056,8	388,0	-602,3	946,5	344,2	مجموع الأصول / الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

إطار 1.6.1: كفاية الموجودات الرسمية الاحتياطية

يعد تراكم احتياطات الصرف بشكل عام بمثابة مؤشر عن أداء إيجابي لاقتصاد معين. إلا أنها عندما تتجاوز سقفا معينا، فإن هذه الاحتياطات تكون جدواها أقل حيث أن العائدات التي تدرها قد تكون أدنى مما كان سيكون عليه الحال لو تم تخصيصها لاستثمارات أخرى.

ولتحديد المستوى الملائم للاحتياطات، يعتبر مؤشر تغطيتها لواردات السلع والخدمات حسب الأشهر أحد أكثر المؤشرات استعمالا. وفي 2011، أحدث صندوق النقد الدولي مقارنة جديدة تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على مستوى هذه الاحتياطات، وتستند هذه المقارنة الجديدة التي أطلق عليها "تقييم كفاية الاحتياطات" « Assessing Reserve Adequacy»، إلى أربعة مؤشرات:

أ- الصادرات (E)، للأخذ بالاعتبار مخاطر انخفاض الطلب الخارجي:

ب- الديون القصيرة الأمد (DCT)، التي تمثل التزاما فوريا للبلد بإزاء دائنيه:

ج- الالتزامات الأخرى (AE)، المكونة من استثمارات الحافظة والديون المتوسطة والطويلة الأمد:

د- المجموع م2 (M2)، كمؤشر للإحاطة بمخاطر خروج الرساميل.

ويتم حساب المستوى المرجعي وفق طريقة تقييم ملائمة للاحتياطات على النحو التالي:

$$ARA = \alpha * E + \beta * DCT + \sigma * AE + \theta * M2$$

حيث تمثل α ، β ، σ ، و θ الأوزان المخصصة لمختلف المخاطر.

بناء على تحليل لمعطيات مجموعة من البلدان الصاعدة خلال فترات ضغط على الاحتياطيات، فإن المستوى المرجعي بالنسبة لبلد يعتمد نظام الصرف الثابت، حسب صندوق النقد الدولي، هو الذي من شأنه ضمان تغطية خسارة 10% من الصادرات. وخروج رساميل تعادل 10% من المجمع م2، و30% من الالتزامات القصيرة الأمد و20% من الالتزامات الأخرى. وبالنسبة للبلدان التي تعتمد نظام صرف مرن، فإن المتطلبات تعد نسبيا أقل صرامة حيث أن هذا النوع من أنظمة الصرف يسمح بامتصاص الصدمات الخارجية. ووفقا لهذه المقاربة، فإن مستوى الاحتياطيات يعتبر ملائما عندما تكون نسبته حسب طريقة تقييم كفاية الاحتياطيات تتراوح ما بين 100% و150%.

جدول 1.6.1.1: ترجيح مخاطر طريقة ARA المعيارية (بالنسبة المئوية)

نظام الصرف	الصادرات	الديون قصيرة الأمد	التزامات أخرى	م.2
ثابت	10	30	20	10
مرن	5	30	15	5

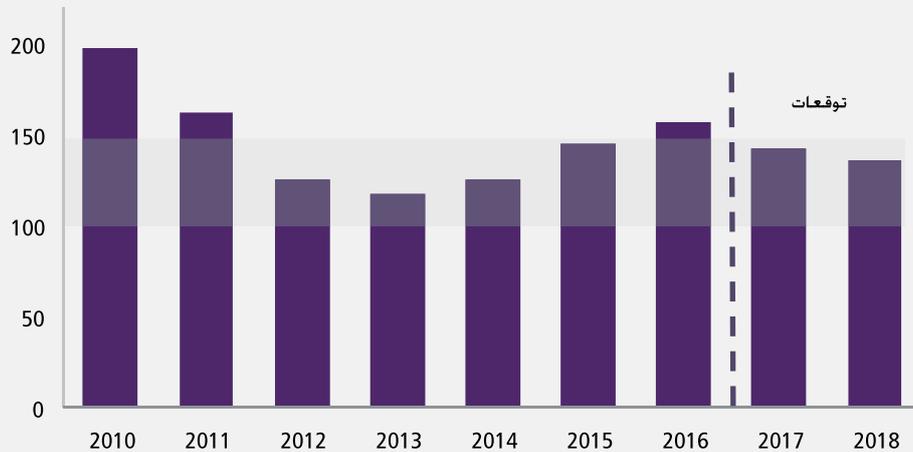
ومن أجل أخذ عمليات مراقبة الرساميل بالاعتبار، يتم تعديل طريقة تقييم كفاية الاحتياطيات من خلال تقليص وزن المخاطر المرتبطة بخروج الرساميل قصيرة الأمد. هكذا، يتم اعتماد معاملات بالنسبة للمبلغ الجاري للمجمع م2، بنسبة 5% في حالة نظام الصرف الثابت و2,5% في نظام الصرف المرن بدلا من 10% و5% تواليا.

جدول 2.6.1.1: ترجيح مخاطر طريقة ARA المعدلة (بالنسبة المئوية)

نظام الصرف	الصادرات	الديون قصيرة الأمد	التزامات أخرى	م.2
ثابت	10	30	20	5
مرن	5	30	15	2,5

وبالنسبة للمغرب، يتم تقييم مستوى الاحتياطيات الدولية اعتمادا على طريقة ARA المعدلة استنادا إلى قاعدة بيانات الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016. وتشير نتائج هذه العملية إجمالا إلى أن مستوى الاحتياطيات الدولية الصافية ظل داخل منطقة الكفاية. مع ملاحظة تجاوز هام سنة 2010 حيث فاق هذا المستوى الحد الأقصى للنطاق بنحو 47 مليار درهم. وفيما يتعلق بالأفاق المستقبلية، وبالنظر إلى التوقعات التي أعدها بنك المغرب شهر يونيو، من المرتقب أن تظل الاحتياطيات الدولية الصافية سنني 2017 و2018 متسقة مع طريقة ARA المعدلة لتستقر في مستويات أدنى بشكل طفيف من الحد الأعلى للنطاق.

رسم بياني 1.6.1.1: كفاية احتياطيات الصرف وفق طريقة ARA المعدلة (بالنسبة المئوية)



■ الاحتياطيات الدولية الصافية المسجلة / الطريقة المعدلة لتقييم كفاية الاحتياطيات

المصدر: حسابات بنك المغرب.

7.1 الأوضاع النقدية

تميزت الأوضاع النقدية في سنة 2016 باستمرار تراجع أسعار الفائدة نتيجة على الخصوص لخفض سعر الفائدة الرئيسي بالإضافة إلى ارتفاع طفيف لسعر الصرف الفعلي الحقيقي بفعل ارتفاع قيمة الدرهم. لاسيما مقابل عملات البلدان المنافسة الرئيسية.

فضلا عن ذلك، سجلت هذه السنة تحسنا ملموسا لوضعية السيولة لدى البنوك. إذ تقلصت حاجة البنوك من السيولة بأزيد من النصف لتصل إلى معدل أسبوعي قدره 14,4 مليار درهم. نتيجة تواصل تعزيز الاحتياطات الدولية الصافية التي تزايدت بنسبة 12,1% بعد ارتفاع بلغ 23,5% في العام السابق.

وفي هذا السياق، تسارعت وتيرة نمو القروض البنكية المقدمة للقطاع الغير المالي من 0,3% إلى 3,9%. مدفوعة بقروض التجهيز الممنوحة للمقاولات العمومية والخاصة. في المقابل، تراجعت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 3,8% بعد ارتفاع بنسبة 3% في السنة السابقة.

وأبرزت هذه التغيرات تباطؤ وتيرة نمو المجمع النقدي م3 من 5,7% إلى 4,7%. إذ تباطأ نمو حجم النقد المتداول والودائع تحت الطلب. في حين سجلت كل من الودائع لأجل وسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية انخفاضا بعد الارتفاع الذي سجلته السنة السابقة.

جدول 1.7.1 : أبرز المؤشرات النقدية

مستوى 2016*	2016	2015	2014	
التغيرات بالنسبة المئوية				المجمعات النقدية (بملايير الدراهم. في نهاية السنة)
1 202,4	4,7	5,7	6,2	مجمع 3
251,9	12,1	23,5	22,4	الاحتياطيات الدولية الصافية
142,4	-3,8	3,0	-3,7	الديون الصافية على الإدارة المركزية
818,1	4,2	2,8	2,2	القروض البنكية
695,4	3,9	0,3	3,9	الديون المقدمة للقطاع غير المالي
التغيرات بالنقط المئوية				سعر الفائدة (% كمعدل سنوي)
2,27	-0,24	-0,44	-0,11	سعر الفائدة ما بين البنوك
5,26	-0,46	-0,27	0,23	سعر الفائدة على القروض
التغيرات بالنسبة المئوية				مؤشر (الأساس 100=2010)
106,9	2,4	0,4	1,7	سعر الصرف الفعلي الاسمي
101,1	2,4	0,1	0,2	سعر الصرف الفعلي الحقيقي

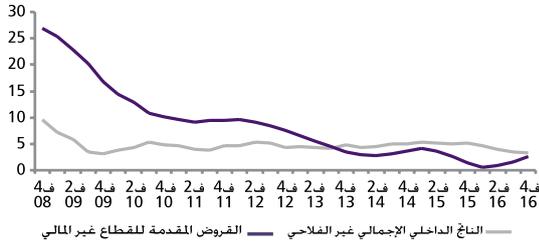
* متم دجنير بالنسبة للمجمعات النقدية.

1.7.1 القروض المقدمة للقطاع غير المالي

في سنة 2016، سجلت القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي ارتفاعا بنسبة 3,9% بعد 0,3% في السنة السابقة. ووفقا لنتائج الاستقصاء الذي أجره بنك المغرب حول شروط منح القروض. يفسر هذا التحسن الذي

هم أساسا المقاولات بارتفاع الطلب على القروض وتخفيف شروط الإقراض على حد سواء. وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع القروض المقدمة للمقاولات المالية بنسبة 6% بعد 20,4% في 2015. عرف الائتمان البنكي تسارعا على العموم من 2,8% إلى 4,2%.

رسم بياني 2.7.1: الائتمان والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (متوسط متحرك على أربع فصول)



رسم بياني 1.7.1: الائتمان البنكي (على أساس سنوي، بالنسبة المئوية)



وسجل جاري القروض المقدمة للمقاولات ارتفاعا بنسبة 4,4% بعد تراجع بلغ 2,2% في 2015. فقد ارتفعت القروض المقدمة للمقاولات العمومية من 7,3% إلى 22,1% نتيجة نمو قروض التجهيز من 2,4% إلى 19,4% وتسبيقات الصندوق من 14,8% إلى 48,5%. كما ارتفعت القروض المقدمة للمقاولات الخاصة بواقع 2,2% بعد انكماش بنسبة 3,2%. نتيجة تزايد قروض التجهيز بنسبة 1,9%. بعد أن عرفت تراجعا بنسبة 4,5%. وتدني وتيرة انخفاض كل من تسبيقات الصندوق من 4,4% إلى 1,5% وقروض الإنعاش العقاري من 9,2% إلى 1,2%.

جدول 2.7.1 : الائتمان البنكي

2016		التغيرات (%)			
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغيرات (%)	2015	2014	2013	
818,1	4,2	2,8	2,2	3,9	القروض البنكية
695,4	3,9	0,3	3,9	1,7	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
370,8	4,4	-2,2	4,1	-3,4	القروض المقدمة للمقاولات
154,5	1,3	-3,5	5,0	-10,0	تسهيلات الخزينة
123,9	6,0	-3,0	5,4	-0,5	قروض التجهيز
42,1	-1,9	-5,6	-2,7	4,5	القروض العقارية
39,8	-1,0	-9,2	-2,7	2,7	بما فيها القروض المقدمة للمنعشين العقاريين
308,7	3,3	3,1	3,5	9,2	القروض المقدمة للأسر
48,7	5,4	4,9	9,2	1,9	قروض الاستهلاك
204,8	3,5	3,4	4,1	4,9	القروض العقارية
188,3	5,0	5,5	6,2	6,3	قروض السكن
-	7,5	7,3	6,9	5,9	القروض المتعلقة الأداء

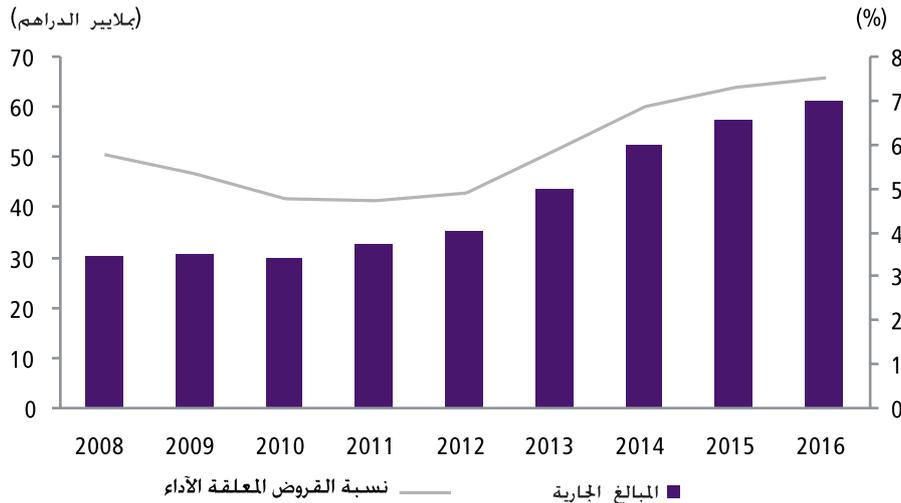
وحسب القطاعات، سجلت القروض المقدمة لقطاعي "التجارة وإصلاح السيارات واللوازم المنزلية" و"البناء والأشغال العمومية" نموا بنسبة 9,4% و 3,7% على التوالي. بعد انخفاض قدره 6% و 5,2% سنة من قبل. وارتفعت كذلك

القروض المقدمة لقطاع "الكهرباء والغاز والماء" بنسبة 2,1%، وهي وتيرة أقل تسارعا من 2015. في حين واصلت القروض الممنوحة لقطاع "الصناعات التحويلية" انخفاضها، لكن بوتيرة أقل حدة نسبيا.

وتزايدت القروض البنكية المقدمة للأسر¹ بنسبة 3,3% بعد 3,1% في 2015. فبالرغم من استمرار انكماش القروض العقارية الممنوحة للمقاولين الأفراد، سجلت القروض المقدمة لهذه الفئة من المقاولين ارتفاعا بنسبة 1,1% بفعل زيادة ملموسة في قروض التجهيز. وعلى العكس من ذلك، عرفت القروض الممنوحة للأفراد تراجعاً في النمو من 5% إلى 4%. إذ تباطأت وتيرة نمو قروض الاستهلاك من 5,4% إلى 4,8% بينما حافظت قروض السكن على وتيرة شبه مستقرة في 4,6%.

ومن جهة أخرى، استمر تباطؤ القروض المعلقة الأداء، لكن مع ارتفاع طفيف لنسبتها إلى مجموع المبلغ الجاري للقروض إلى 7,5%. فقد أدى استمرار الصعوبات التي تواجهها بعض قطاعات النشاط إلى زيادة القروض غير المسددة من طرف المقاولات الخاصة بنسبة 13,8% لتنتقل نسبتها إلى المبلغ الجاري للقروض من 10,6% إلى 11,8%. أما القروض غير المسددة من طرف الأسر، فقد عرفت انخفاضا بنسبة 3,6% وتراجعت نسبتها إلى المبلغ الجاري للقروض من 7,8% إلى 7,2%.

رسم بياني 3.7.1: الدينون المعلقة الأداء



وسجلت القروض الممنوحة للقطاع الغير المالي من طرف الشركات المالية ما عدا البنوك² ارتفاعا بنسبة 6,3% بعد 0,5%. فقد ارتفعت القروض المقدمة للمقاولات بنسبة 7,1% بعد تراجع بنسبة 1,9%. لاسيما نتيجة تسارع وتيرة نمو القروض الموزعة لها من طرف البنوك الحرة بنسبة 30,8% وارتفاع القروض الإيجارية الممنوحة من طرف شركات التمويل من 2,2% إلى 2,9%. أما بالنسبة للأسر، فقد تزايدت القروض الممنوحة لها من طرف

1 الأفراد والمغاربة المقيمون بالخارج والمقاولون الأفراد.
2 شركات التمويل والبنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى.

شركات التمويل بنسبة 5,1% بعد 2,7%. فيما عرفت القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى ارتفاعاً بنسبة 7,7% مقابل 8,6%.

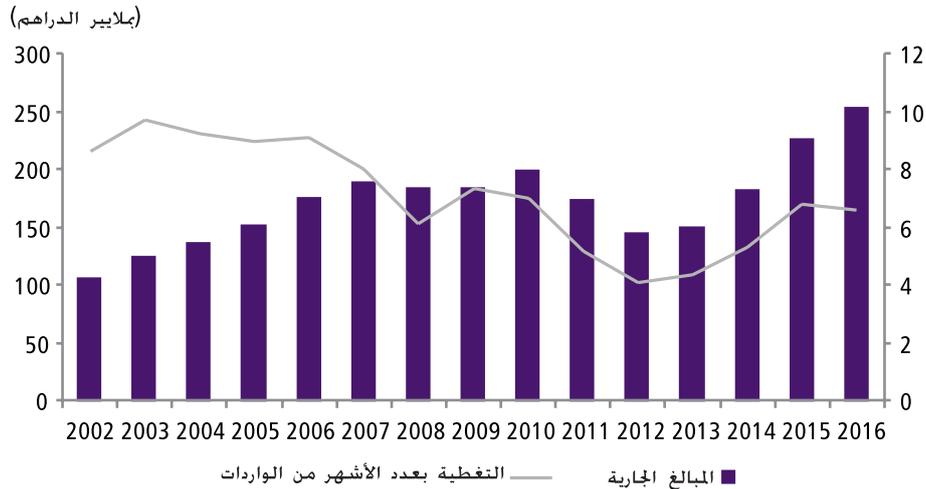
جدول 3.7.1: القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية الأخرى

2016		التغيرات السنوي بالنسبة المئوية		
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغيرات (%)	2015	2014	
-1,0	1,9	3,5	101,4	شركات التمويل
4,3	1,2	2,0	52,1	المقاولات الخاصة
-6,4	2,7	5,1	49,3	الأسر
-6,5	-13,6	30,8	14,0	البنوك الحرة
11,1	8,6	7,7	6,4	جمعيات القروض الصغرى

2.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

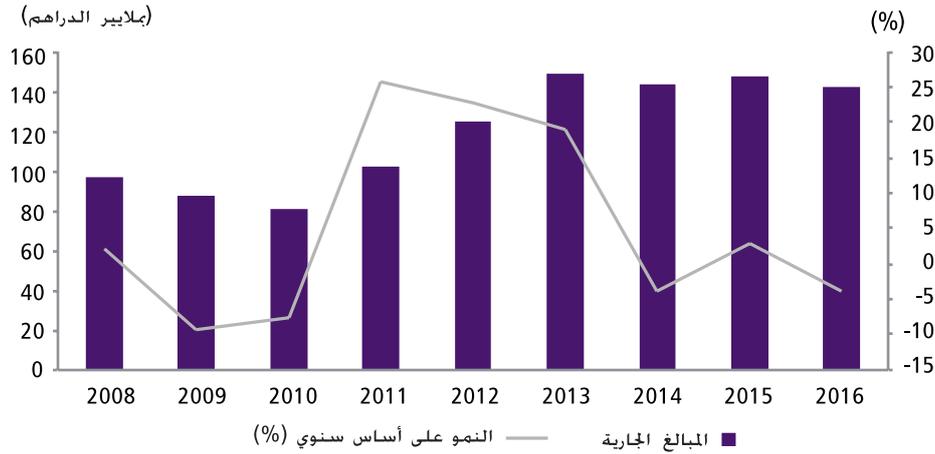
واصلت الاحتياطات الدولية الصافية ارتفاعها وإن بوتيرة أبطأ من السنتين السابقتين. وذلك بفضل تحسن رصيد حساب المعاملات المالية. فقد ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 12,1% ليصل إلى 251,9 مليار درهم. مما مكن من تغطية 6 أشهر و18 يوماً من واردات السلع والخدمات مع نهاية سنة 2016.

رسم بياني 4.7.1: الاحتياطات الدولية الصافية



موازاة مع ذلك، أدى خفض إصدارات الخزينة إلى تراجع الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 3,8% مقابل ارتفاع قدره 3% في السنة السابقة. مع انخفاض اكتتابات البنوك في سندات الخزينة بنسبة 7,6% بعد زيادة بنسبة 0,7% في 2015. فيما ارتفعت اكتتابات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 5,2% بعد نمو قوي بلغ 72,6% سنة من قبل.

رسم بياني 5.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية



3.7.1 مكونات المجموع م3

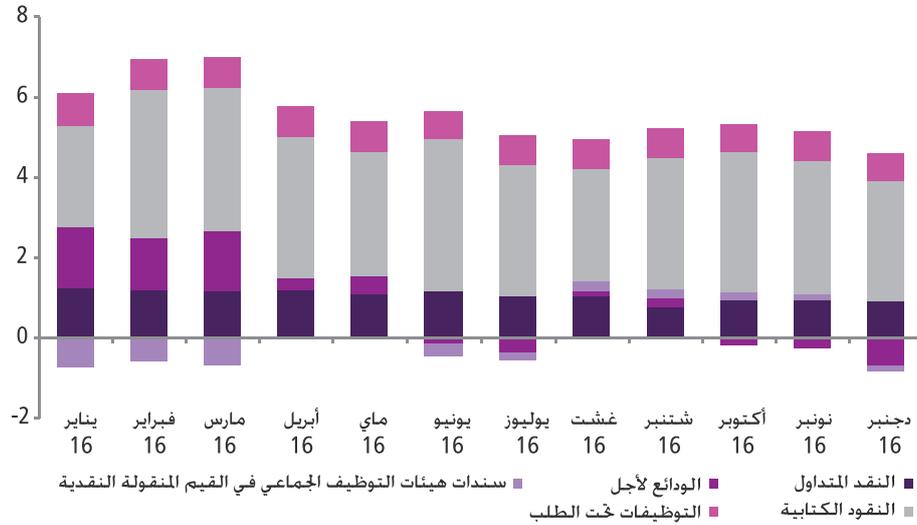
في سنة 2016، تراجعت وتيرة نمو المجموع م3 من 5,7% إلى 4,7%. فقد انخفضت الودائع لأجل بنسبة 4,5% وسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 2,9% بعد أن حقق كل منهما تزايداً قدره 7,4% و1,5% على التوالي في السنة السابقة. وبالنسبة لباقي مكونات المجموع م3، تباطأت وتيرة نمو كل من الودائع تحت الطلب لدى البنوك من 7% إلى 6,7% وحجم النقد المتداول من 7,4% إلى 5,5% وحسابات الادخار من 6,4% إلى 5,6%.

جدول 4.7.1: مكونات المجموع م3

المجموع م3	أصول نقدية أخرى	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بمليار الدراهم)					
992,2	268,7	111,4	448,5	163,6	2012
1 023,2	273,6	120,3	457,6	171,4	2013
1 086,2	295,6	130,0	481,2	179,4	2014
1 148,0	302,6	138,4	514,4	192,6	2015
1 202,4	304,3	146,2	548,6	203,2	2016
الحصة ضمن المجموع م3 بالنسبة المئوية					
100,0	27,1	11,2	45,2	16,5	2012
100,0	26,7	11,8	44,7	16,8	2013
100,0	27,2	12,0	44,3	16,5	2014
100,0	26,4	12,1	44,8	16,8	2015
100,0	25,3	12,2	45,6	16,9	2016
التغيرات على أساس سنوي بالنسبة المئوية					
4,5	3,5	8,2	4,7	3,4	2012
3,1	1,8	8,1	2,0	4,7	2013
6,2	8,1	8,1	5,2	4,7	2014
5,7	2,4	6,4	6,9	7,4	2015
4,7	0,6	5,6	6,7	5,5	2016

وحسب القطاعات المؤسساتية. تباطأ نمو الأصول النقدية للمقاولات الغير المالية الخاصة إلى 4,2% مع انخفاض الودائع لأجل بواقع 11% وارتفاع الودائع تحت الطلب إلى 7,9%. وفي نفس السياق، تراجع نمو الأصول النقدية للأفراد إلى 4,8% نتيجة تدني الودائع لأجل بنسبة 4,9% وارتفاع حسابات الادخار بنسبة 5,6% والودائع تحت الطلب بنسبة 7,8%. كما عرفت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل المملوكة للمقاولين الأفراد تراجعاً بنسبة 8,8% و 21,4% على التوالي.

رسم بياني 6.7.1: تطور مكونات المجموع م3 (بالنقط المئوية)



4.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة

في سياق تميز بتراجع الإصدارات في أسواق الدين السيادي والخاص. تباطأت وتيرة نمو مجتمعات التوظيفات السائلة¹ بشكل ملحوظ في سنة 2016. إذ تراجعت من 13,7% إلى 7,7%. ويعزى هذا التغير أساساً إلى تباطؤ ملموس في إصدارات سندات الخزينة إلى 6,2% وسندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بسندات الاقتراض إلى 8,9%. وعلى العكس من ذلك، ارتفع المبلغ الجاري لسندات هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم والقيم المنقولة المتنوعة بنسبة 27,7% بفضل الأداء الجيد لسوق البورصة في سنة 2016.

¹ تشمل مجتمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية المملوكة للقطاعات المؤسساتية الأخرى غير مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطياً من القدرة الشرائية. لكن لا يتوفر فيها القدر الكافي من السيولة لكي تدرج في الجمع النقدي م3.

جدول 5.7.1: مجتمعات التوظيفات السائلة

2016		2015		
التغير %	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)*	التغير %	المبلغ الجاري (بملايير الدراهم)*	
5,3	363,0	13,0	344,6	مجمع ت.س1
6,2	355,5	13,0	334,6	سندات الخزينة
-29,0	5,0	35,6	7,0	سندات شركات التمويل
-19,3	0,9	-58,3	1,2	أوراق الخزينة
-9,1	1,6	82,6	1,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
8,9	185,4	17,8	170,3	مجمع ت.س2
8,9	185,4	17,8	170,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
27,7	38,7	1,3	30,3	مجمع ت.س3
27,7	38,7	1,3	30,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة
7,7	587,1	13,7	545,2	مجموع التوظيفات السائلة

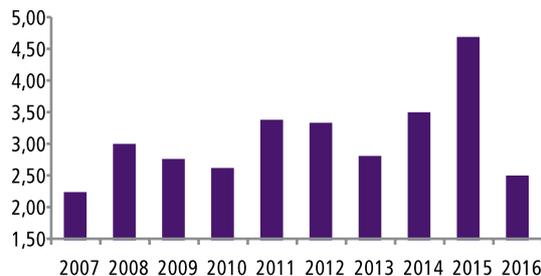
*بملايير الدراهم

5.7.1 أسعار الفائدة

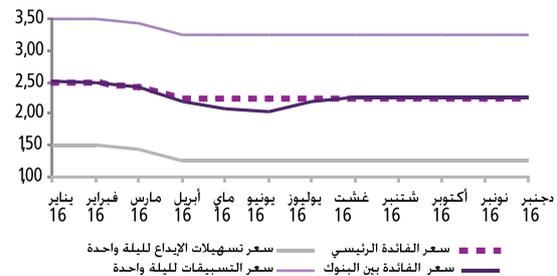
واصلت أسعار الفائدة تدهورها في مختلف الأسواق في سنة 2016. نتيجة بالأساس لخفض سعر الفائدة الرئيسي.

فعلى مستوى السوق القائمة بين البنوك، انحرف متوسط سعر الفائدة المرجح بشكل طفيف عن سعر الفائدة الرئيسي بين أبريل ومنتصف يوليو بفعل تحسن كبير في سيولة البنوك. بعد أن ظل في مستويات جد قريبة منه في الفصل الأول من السنة. وبعد قرار بنك المغرب في شهر يونيو برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. تلازم من جديد متوسط سعر الفائدة المرجح مع سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المتبقية من السنة. وبالنسبة لمجموع السنة، انخفض متوسط سعر الفائدة المرجح إلى 2,27% مقابل 2,51% سنة 2015.

رسم بياني 8.7.1: حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك (بملايير الدراهم)



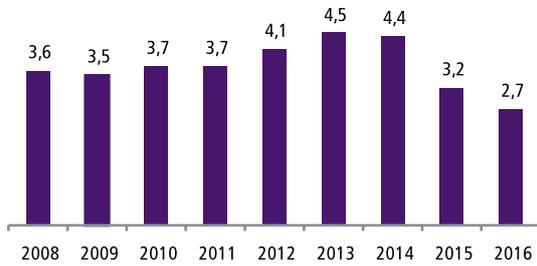
رسم بياني 7.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك (بالنسبة المئوية)



وفي سوق الدين السيادي، واصلت أسعار الفائدة على إصدارات الخزينة توجيهها نحو الانخفاض. مسجلة على الخصوص تراجعاً بواقع 34 نقطة بالنسبة للإصدارات لأجل 52 أسبوعاً و52 نقطة للإصدارات لأجل سنتين و45 نقطة للإصدارات لأجل 5 سنوات. وتراجعت الكلفة المتوسطة للإصدارات من 3,2% إلى 2,7% نتيجة كذلك لانخفاض متوسط أجل الاستحقاق من 6 سنوات و6 أشهر إلى 5 سنوات و7 أشهر.

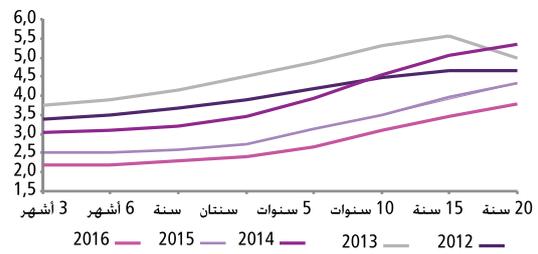
رسم بياني 10.7.1: متوسط الكلفة المرجحة في السوق

(الأولية (%))



رسم بياني 9.7.1: منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية

(%)



وتراجعت أسعار الفائدة على الودائع بواقع 48 نقطة أساس إلى 3,08% بالنسبة للودائع لأجل 6 أشهر و34 نقطة أساس إلى 3,46% بالنسبة للودائع لأجل 12 شهراً. كما سجل سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر، والذي تركز مرجعية حسابه على سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعاً. تراجعاً بواقع 43 نقطة أساس ليبلغ 1,85%.

جدول 6.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر (%)

السنة	2016	2015	2014	2013	2012
الودائع لمدة 6 أشهر	3,08	3,57	3,65	3,56	3,49
الودائع لمدة 12 شهراً	3,46	3,80	3,89	3,91	3,83
الحسابات على الدفتر لدى البنوك	1,85	2,28	3,32	3,51	3,00

وانخفضت أسعار الفائدة على القروض من جديد في سنة 2016. متراجعة من 5,70% إلى 5,24% في المتوسط¹. وقد هم هذا التراجع جميع القطاعات المؤسساتية وجميع أصناف القروض. فبالنسبة للقروض المقدمة للمقاولات، تدنت أسعار الفائدة على تسبيقات الصندوق بواقع 52 نقطة أساس وعلى القروض العقارية بمقدار 45 نقطة وعلى قروض التجهيز بمقدار 12 نقطة. وبالنسبة للقروض المقدمة للأفراد، فقد عرفت النسب المطبقة على قروض الاستهلاك تراجعاً بواقع 46 نقطة أساس وعلى قروض السكن بمقدار 25 نقطة.

1 متوسط أسعار الفائدة المرجح على القروض في الفصول الأربعة للسنة.

جدول 7.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض (بالنسبة المئوية)

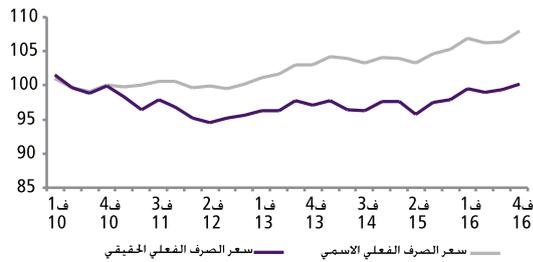
2016	4 ف	3 ف	2 ف	1 ف	2015	2014	
5,18	5,24	4,98	5,16	5,44	5,68	5,97	الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة
4,79	4,43	4,95	4,98	5,54	5,08	5,62	قروض التجهيز
5,39	5,15	5,34	5,44	5,59	5,84	5,98	القروض العقارية
6,70	6,64	6,64	6,63	6,91	7,17	7,33	قروض الاستهلاك
5,24	5,17	5,08	5,25	5,55	5,70	6,00	مجموع القروض البنكية

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

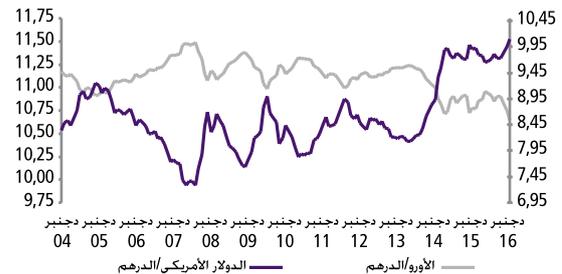
6.7.1 سوق الصرف

نتيجة شبه استقرار سعر تعادل الأورو/الدولار في 2016، لم تشهد قيمة الدرهم أي تغير ملحوظ أمام هاتين العملاتين. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت قيمة العملة الوطنية إزاء عملات باقي أبرز البلدان الشريكة والمنافسة¹. خاصة أمام اليوان الصيني بنسبة 6,2% والجنيه الاسترليني بنسبة 12,9% والليرة التركية بنسبة 10,5% والجنيه المصري بنسبة 29,9%. في خضم هذه الظروف، وباعتبار شبه انعدام فارق التضخم، عرف سعر الصرف الفعلي للدرهم ارتفاعا بنسبة 2,4% بالقيمة الاسمية والحقيقية على حد سواء.

رسم بياني 12.7.1: سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم (الأساس: 100 = سنة 2010)



رسم بياني 11.7.1: سعر الصرف الخاص بالتحويل (متوسط شهري)



¹ البلدان المعتمدة لحساب سعر الصرف الفعلي هي: بيلاروسيا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية ومصر والولايات المتحدة الأمريكية وهنغاريا والهند واليابان وباكستان و بولونيا وجمهورية التشيك ورومانيا وروسيا والسنيغال والسويد وتونس وتركيا وأكرانيا والمملكة المتحدة ومنطقة الأورو.

إطار 1.7.1: تقييم مستوى توازن سعر الصرف

يتم تعريف سعر الصرف التوازني بأنه مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي المنسجم مع أساسيات الاقتصاد.

ففي إطار نظام صرف مرن. تُحدد السوق سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يفترض أن يكون تغيره قريبا من مستوى التوازن مع إمكانية حدوث تفاوت مؤقت بينهما. أما في نظام صرف ثابت، فقد يظل التفاوت متواصلا مما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد. وقد يؤدي رفع قيمة العملة إلى تقلص الصادرات الصافية وتفاقم عجز الحساب الجاري وممارسة ضغوط على احتياطات الصرف. في حين قد ينجم عن خفض قيمة العملة على الخصوص غلاء الواردات وبالتالي حدوث ضغوطات تضخمية.

يكتسي إذن تقييم مستوى توازن سعر الصرف أهمية خاصة، لاسيما في إطار نظام صرف ثابت. في هذا الصدد، تمت بلورة مجموعة من المقاربات لتقدير هذا المستوى والتي قد تؤدي أحيانا لنتائج متباينة.

وبالنسبة للمغرب، أُنجز بنك المغرب دراسة¹ في شهر أكتوبر 2016 على أساس المعطيات التي تشمل المرحلة الممتدة من 2007 إلى 2015 وبعتماد ثلاث مقاربات تقييمية من بين الأكثر استخداما من طرف البنوك المركزية. وهي:

- منهجية سعر الصرف الفعلي الحقيقي (أو ما يصطلح عليه سعر الصرف التوازني السلوكي Behavioural Equilibrium Exchange Rate) التي تتمثل في تقدير العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومحدداته البعيدة المدى. وقد تم اعتماد ثلاثة متغيرات لإحراز هذه الدراسة تتمثل في شروط المبادلة ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الإجمالي وكذا الانفتاح التجاري الذي يحتسب على أساس نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الإجمالي. ثم يتم حساب مستوى انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس الفارق بين المسار الملاحظ والمسار المقدر.

- منهجية رصيد الحساب الجاري (المسماة سعر الصرف التوازني الأساسي Fundamental Equilibrium Exchange Rate) التي يتم وفقها تحديد سعر الصرف عبر مرحلتين:

أ. تقدير الفرق بين الحساب الجاري ومستواه التوازني. بحيث يتم تقييم هذا الأخير عبر تقدير العلاقة بين الحساب الجاري ومحدداته الرئيسية، وتتمثل المتغيرات المعتمدة في الفاتورة الطاقية والوضعية الخارجية الصافية، المحنسة على أساس نسبة احتياطات الصرف إلى الناتج الداخلي الإجمالي، والقروض البنكية ونسبة إنتاجية التشغيل في المغرب إلى إنتاجية التشغيل في البلدان الشريكة بالإضافة إلى شروط المبادلة:

ب. تقييم انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس مرونته إزاء الحساب الجاري.

- منهجية إمكانية استمرار الأداءات الخارجية التي تعتمد على نفس مبدأ منهجية رصيد الحساب الجاري لكن مع الأخذ في الاعتبار مستوى احتياطات الصرف الكافي لضمان استمرارية الحساب الجاري. إذ يتم قياس هذا المستوى في هذه الدراسة اعتمادا على منهجية صندوق النقد الدولي التي تقوم على تقييم كفاية احتياطات الصرف².

1 يتم تقييم موازنة سعر الصرف مع مستوى التوازن كذلك من طرف صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة.

2 يتم حساب هذا المستوى بالصيغة التالية: 30% من الدين لأجل قصير + 30% من الالتزامات + 20% من الكتلة النقدية + 10% من الصادرات.



وعلى مستوى سوق الصرف، بلغت المبيعات الصافية¹ للبنوك التجارية من العملات الأجنبية إلى بنك المغرب 3,2 مليار درهم كمتوسط شهري في سنة 2016 مقابل 4,2 مليار في السنة السابقة. وبشكل خاص، تراجعت المبيعات الصافية للأوراق النقدية الأجنبية مقابل الدرهم من 2,8 مليار إلى 2,5 مليار. في حين ارتفعت مقابل العملات الأجنبية من 75 مليونا إلى 1,4 مليار درهم.

وعلى صعيد المعاملات بين البنوك، تزايد مبلغ المبادلات بالعملات الأجنبية مقابل الدرهم بنسبة 52% ليصل إلى 5,3 مليار درهم كمتوسط شهري. بينما انخفض مبلغ عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية بنسبة 39,7% ليصل إلى 22,5 مليار درهم.

جدول 8.7.1: أبرز العمليات المنجزة في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)

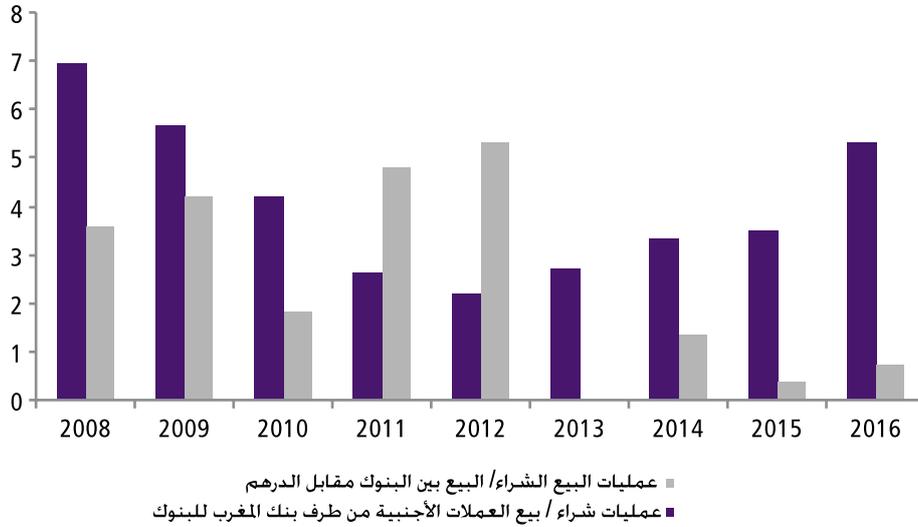
التغيير (%)	2016			2015	2014	
	الحجم	2015	2014			
52	5,3	3,5	3,3			عمليات البيع والشراء بين البنوك مقابل الدرهم
-49,7	52,7	104,7	38,2			عمليات شراء/بيع
-39,7	22,5	37,4	35,2			عمليات شراء/بيع
11,3	9,4	8,4	8,4			عمليات شراء/بيع العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المنجزة مع مراسلين أجنب

1 يشمل صافي المبيعات المعاملات عبر التحويلات البنكية و الأوراق النقدية الأجنبية على حد سواء.

وفيما يتعلق بمعاملات البنوك مع الزبناء، فقد ارتفع حجمها الشهري بنسبة 5,9% ليصل إلى 54 مليار درهم في المتوسط. منها 44,6 مليار درهم برسوم العمليات الناجز و9,4 مليار درهم في شكل عمليات لأجل. وموازة مع ذلك، تراجع مبلغ معاملات البنوك مع مراسليها الأجانب بنسبة 49,7% ليصل إلى 52,7 مليار درهم. كما انخفضت توظيفاتها في الخارج من 8,9 مليار درهم إلى 7,1 مليار.

في ظل هذه الظروف، بلغت الوضعية الصافية للصرف¹ 1,1 مليار درهم في المتوسط مقابل 4,8 مليار في سنة 2015.

رسم بياني 13.7.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف



1 يتم حسابها باعتبارها الفارق بين المبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع للبنوك بالعملات الأجنبية.

8.1 أسواق الأصول

سجلت إصدارات السندات السيادية انكماشاً بنسبة 25% في سنة 2016 لتصل إلى 111,4 مليار درهم. بفعل تقلص حاجة الخزينة إلى التمويل، وإن كان اللجوء إلى التمويلات الخارجية قد شهد تزايداً. كما تراجعت إصدارات المقاولات غير المالية بشكل ملموس على الرغم من استمرار انخفاض أسعار الفائدة، ليصل بذلك مبلغ الاكتتابات في سوق الدين الخاص إلى 50,3 مليار.

وفي سياق تراجع مردودية السندات وارتفاع نتائج الشركات المدرجة، شهدت البورصة ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشرها المرجعي، في حين ظلت سيولتها في مستوى متدني وإن كانت في تحسن.

وعلى صعيد سوق العقار، استمر تطور الأسعار بوتيرة معتدلة وتزايد عدد المعاملات في كافة المدن الرئيسية، باستثناء مراكش وطنجة اللتين شهدتا تراجعاً. وقد اتسم هذا السوق خلال السنة بارتفاع كبير للمبيعات في الفصل الثالث، قبل الشروع في تطبيق التعريف الجديدة لوجبات المحافظة العقارية في شهر نونبر.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	
					سوق الدين
4,2	10,3	3,2	15,8	13,5	المبلغ الجاري لسندات الخزينة
-4,9	-5,7	1,8	-2,0	11,8	المبلغ الجاري للدين الخاص
					سوق البورصة
30,5	-7,2	5,6	-2,6	-15,1	مازي
6,4	5,9	5,8	6,1	6,2	نسبة السيولة (السوق المركزية، %)
58,0	46,0	52,0	50,0	53,0	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
					السوق العقاري (التغير، %)
0,9	1,2	-0,4	1,7	2,0	مؤشر أسعار الأصول العقارية
8,1	-1,3	15,9	-6,2	11,2	عدد المعاملات

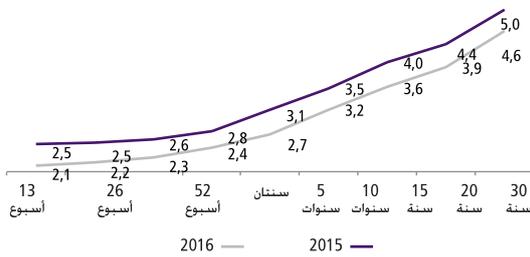
1.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

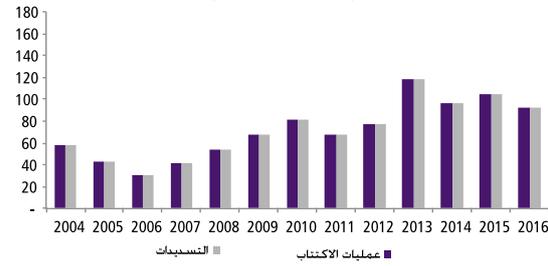
بعد ارتفاعها بنسبة 34,8% سنة 2015، انخفضت إصدارات الخزينة من 148,6 مليار إلى 111,4 مليار درهم. وشهدت بنية هذه الإصدارات تغيراً طفيفاً لصالح السندات الطويلة الأجل التي تنامت حصتها من 25% إلى 28% في حين تراجعت حصة السندات المتوسطة الأجل من 51% إلى 47%. وكانت أسعار الفائدة المطبقة على الاكتتابات أدنى بكثير مما سجل في سنة 2015، إذ تراجعت على الخصوص بواقع 30 نقطة أساس بالنسبة

للسندات لأجل 52 أسبوعا وبمقدار 40 نقطة أساس للسندات لأجل 5 سنوات و10 سنوات. وبالتالي، انخفضت الكلفة المتوسطة للدين، التي يتم حسابها بناء على سعر الفائدة المتوسط للإصدارات، من 3,3% إلى 2,6%. وسعيا منها إلى تحسين حالة مديونيتها والاستفادة من أسعار فائدة منخفضة. أجزت الخزينة عمليات لمبادلة السندات بمبلغ 25,1 مليار درهم مقابل 22,7 مليار سنة 2015.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية حسب الأجل (%)



رسم بياني 1.8.1: اكتتابات وتسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



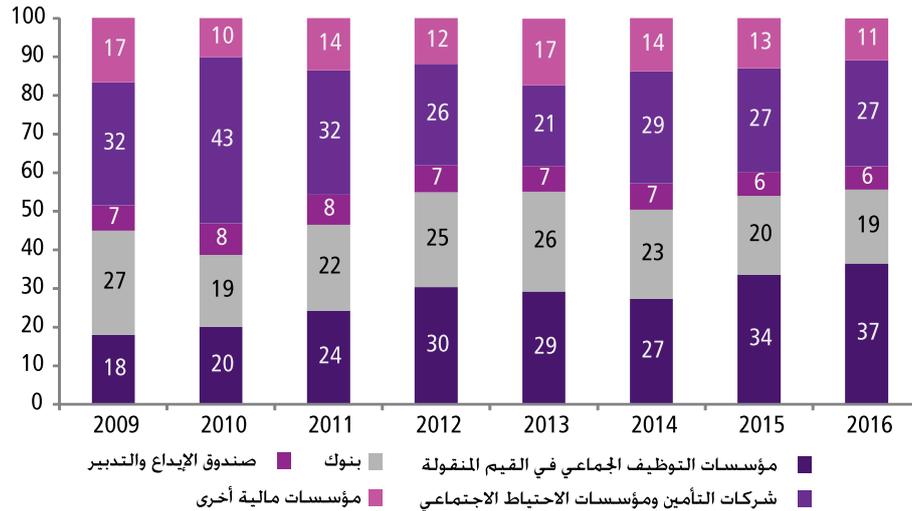
وأخذا في الاعتبار التسديدات البالغة 91,6 مليار درهم، انتقل المبلغ الجاري لسندات الخزينة إلى 490 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 4,2%. في حين ظلت بنيته تتسم بهيمنة السندات الطويلة الأجل بحصة 58% مقابل 38% للسندات المتوسطة الأجل و3,9% للقصيرة الأجل.

جدول 2.8.1: المبلغ الجاري لسندات الخزينة وبنيته (بملايير الدراهم)

	2016		2015		2014	2013	2012	2011	2010	
	المبلغ	البنية %	المبلغ	البنية %						
	100	490,1	100	470,1	426,1	412,97	356,7	314,2	277,4	المبالغ الجارية
	3,9	19,1	5,8	27,5	14,9	33,9	15,7	16,4	33,8	أجل قصير
	38,3	187,9	38,9	182,7	165	177,6	156,8	122,4	81,9	أجل متوسط
	57,8	283,1	55,3	259,9	246,2	201,6	184,3	175,5	161,6	أجل طويل
	100	111,4	100	148,6	110,2	175,2	120,3	103,5	101,1	الاكتتابات
	24,6	27,4	24,6	36,6	14	83,9	42,1	25,4	42,3	أجل قصير
	47	52,4	50,5	75,1	36,1	66,7	57	60,3	47,2	أجل متوسط
	28,4	31,6	24,8	36,9	60,1	24,7	21,2	17,8	11,7	أجل طويل
	100	91,6	100	104,6	97,1	118,9	77,8	67,1	81,6	التسديدات
	39,1	35,8	22,9	23,9	32,9	65,7	42,7	43,3	67,4	أجل قصير
	51,6	47,3	55	57,4	48,6	45,9	22,6	19,8	6,6	أجل متوسط
	9,3	8,5	22,1	23,1	15,5	7,4	12,4	3,9	7,6	أجل طويل

ويشير توزيع المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب المكتتبين إلى أن حصة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفعت مجددا من 34% إلى 37% بينما بقيت حصة شركات التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي مستقرة في 27%. أما البنوك، فقد استمرت حصتها في التراجع، إذ انتقلت من 26% سنة 2013 إلى 19% سنة 2016.

رسم بياني 3.8.1: المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (بنية %)



سندات الدين الخاص

سجلت إصدارات الدين الخاص انخفاضا جديدا بلغ 11,6% مقابل 31,5% السنة السابقة. ويعكس هذا التغير تراجعاً واضحاً لإصدارات الشركات غير المالية إلى 9,4 مليار مقابل 22,8 مليار سنة 2015 و 23,3 مليار سنة 2014. وتدنّى مبلغ الاكتتابات من 15,5 مليار إلى 4,4 مليار بالنسبة لأوراق الخزينة و من 7,3 مليار إلى 5 مليارات بالنسبة للسندات.

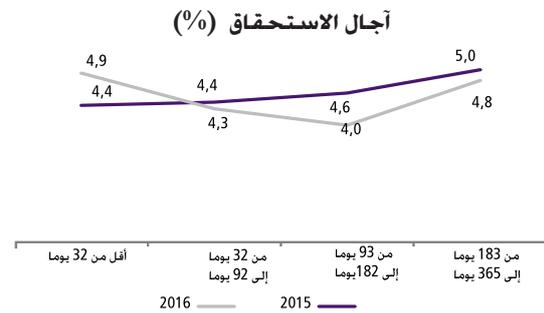
جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2015-2016 %	بالملايين	الإصدارات						
		2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-11,6	-6 579	50 252	56 830	83 006	65 092	78 763	69 973	الإجمالي
19,9	6 766	40 820	34 054	59 660	53 143	57 486	53 172	شركات مالية
30,2	8 536	36 781	28 245	51 698	53 103	47 776	45 463	البنوك
32,6	6 936	28 181	21 245	47 498	50 853	44 526	43 963	شهادات الإيداع
22,9	1 600	8 600	7 000	4 200	2 250	3 250	1 500	سندات الاقتراض
-30,5	-1 770	4 039	5 809	7 962	40	9 711	7 709	شركات مالية أخرى
-21,9	-1 090	3 889	4 979	7 502	40	5 585	7 649	سندات شركات التمويل
-81,9	-680	150	830	460	-	4 126	60	سندات الاقتراض
-58,6	-13 345	9 431	22 776	23 346	11 950	21 277	16 802	شركات غير مالية
-71,6	-11 079	4 385	15 464	11 322	9 700	9 027	5 952	أوراق الخزينة
-31,0	-2 266	5 046	7 312	12 024	2 250	12 250	10 850	سندات الاقتراض

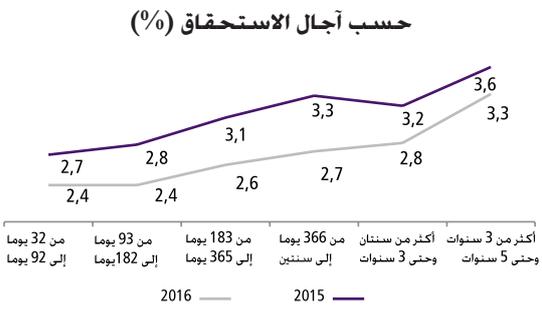
أما الشركات المالية، فقد تنامت إصداراتها بنسبة 20% نتيجة لتزايد إصدارات البنوك بشكل قوي بواقع 30,2%. بعد تدنيها بنسبة 45,5%. وبلغت إصدارات شهادات الإيداع 28,2 مليار درهم، وهو مبلغ يفوق ما تم تسجيله في

2015 لكنه يبقى أقل بكثير مقارنة بالمبالغ المسجلة بين سنتي 2011 و2014. وتمت هذه الإصدارات بأسعار فائدة أقل من 2015. لاسيما بواقع 49 نقطة أساس في المتوسط في الإصدارات لأجل 183 إلى 365 يوما وبواقع 58 نقطة أساس للإصدارات لأجل 366 يوما إلى سنتين. في المقابل، انخفضت من جديد الاكتتابات في سندات شركات التمويل بنسبة 21,9% لتصل إلى 3,9 مليار. وبخصوص سندات الاقتراض، بقيت اكتتابات البنوك في منحها التصاعدي لتبلغ 8,6 مليار في حين لم تتجاوز اكتتابات شركات التمويل 150 مليوناً، مقابل 830 مليوناً سنة من قبل.

رسم بياني 5.8.1: أسعار الفائدة على أوراق الخزينة حسب



رسم بياني 4.8.1: أسعار الفائدة على شهادات الإيداع



وأخذاً في الاعتبار التسديدات، تراجع المبلغ الجاري للدين الخاص بنسبة 4,9% ليصل إلى 151,7 مليار. وتتسم بنيته بهيمنة السندات الصادرة عن البنوك، التي انتقلت حصتها من 46% إلى 54% لاسيما على حساب سندات المقاولات غير المالية التي تدنت من 43% إلى 40%.

جدول 4.8.1: تطور المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2015-2016 %	بالملايين	الإصدارات						
		2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-4,9	-7 869	151 738	159 606	169 173	166 254	169 718	151 738	الإجمالي
4,7	4 268	95 872	91 604	97 373	97 816	104 025	95 477	شركات مالية
11,4	8 359	81 773	73 413	80 391	81 218	81 140	76 788	البنوك
5,7	2 335	43 520	41 184	55 088	58 574	59 068	57 798	شهادات الإيداع
18,7	6 024	38 253	32 229	25 303	22 644	22 072	18 990	سندات الاقتراض
-22,5	-4 091	14 100	18 191	16 982	16 598	22 886	18 689	شركات مالية أخرى
-20,0	-2 891	11 569	14 460	13 486	13 168	18 763	16 889	سندات شركات التمويل
-32,2	-1 200	2 531	3 731	3 496	3 430	4 123	1 800	سندات الاقتراض
-11,7	-7 962	60 040	68 002	71 800	68 439	65 693	56 261	شركات غير مالية
-31,8	-722	1 549	2 271	4 836	3 422	3 467	2 897	أوراق الخزينة
-11,0	-7 240	58 491	65 731	66 964	65 017	62 226	53 364	سندات الاقتراض

إطار 1.8.1: آجال الأداء

يقصد بآجال الأداء المدة التي تفصل بين تاريخ التوصل بالسلعة أو إنجاز الخدمة وتاريخ التسديد الفعلي. وتعتمد آجال الأداء كمؤشر يتم تتبعه على نطاق واسع من أجل تقييم الوضعية المالية للمقاولات. فطول هذه الآجال بشكل كبير قد يعرض المقاولات لمشاكل في السيولة وقد يصبح أيضا عائقا أمام استمرار نشاطها.

وفي إطار مهمتها المرتبطة بالاستقرار المالي، تستعمل البنوك المركزية هذا المؤشر لتقييم مخاطر تخلف المقاولات عن الأداء. التي قد تؤثر بشكل كبير على النسيج الإنتاجي وتنتقل إلى النظام المالي. وفي هذا السياق، عمل بنك المغرب سنة 2013 على إرساء منظومة لحساب آجال أداء المقاولات غير المالية بالمغرب.

على المستوى القانوني، تخضع آجال الأداء بين المقاولات الخاصة في المغرب لمقتضيات القانون رقم 32.10، الذي تم تميمه وتغييره بالقانون الجديد 49.15 المرتقب دخوله حيز التنفيذ في يناير 2018. ويحدد القانون الجديد الأجل الأقصى للأداء في 60 يوما إذا لم يتفق الطرفان على أجل معين، دون أن يتجاوز 90 يوما في حالة إبرام اتفاق بينهما. وفي حالة تجاوز الأجل المحدد، يفرض القانون الجديد تعويضا عن التأخير يطبق على المبلغ الرئيسي للدين بنسبة لا تقل عن سعر الفائدة الرئيسي زائد سبع نقط مئوية.

ولحساب آجال الأداء، يستند بنك المغرب إلى الحصيصة المصرح بها من طرف المقاولات غير المالية، والصادرة بالأساس عن المكتب المغربي للملكية التجارية والصناعية. وقبل استعمال هذه البيانات، يقوم البنك بمراقبة مدى ملاءمتها وتحليل احتماليتها من خلال آلية تم تطويرها لهذا الغرض.

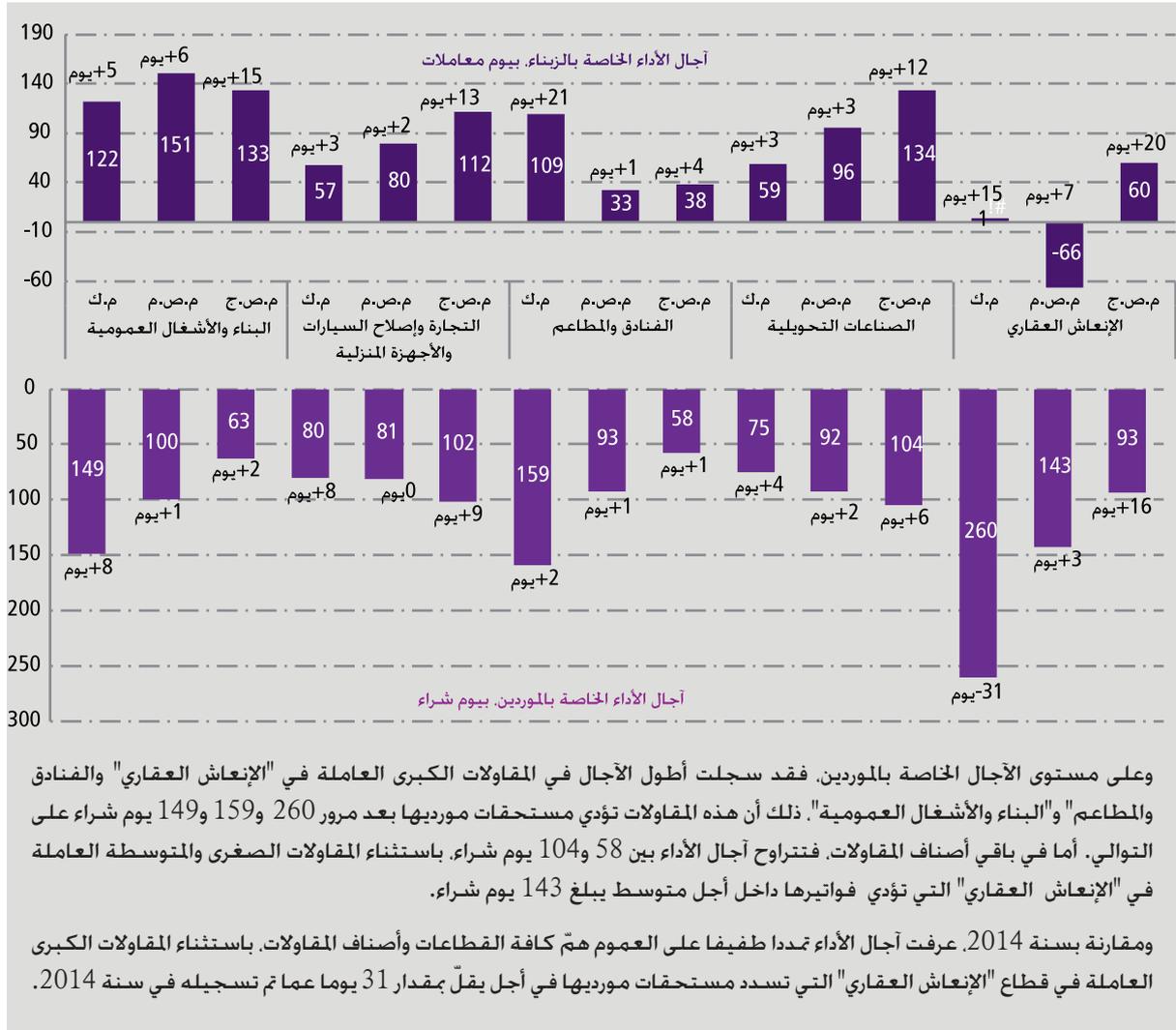
وفيما يلي قواعد الحساب المعتمدة:

$$\frac{\text{ديون الزبناء - تسبيقات الزبناء}}{\text{رقم المبيعات مع احتساب الرسوم}} = \text{الآجال الخاصة بالزبناء}$$

$$\frac{\text{مستحقات الموردين - تسبيقات الموردين}}{\text{المشتريات مع احتساب الرسوم}} = \text{الآجال الخاصة بالموردين}$$

من خلال حساب آجال الأداء لسنة 2015، على أساس عينة تضم 73.953 مقاولات، تبين أن أطول آجال الأداء الخاصة بالزبناء قد سُجلت لدى المقاولات العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية بمقدار يتراوح بين 122 يوم معاملات بالنسبة للمقاولات الكبرى و151 يوم معاملات للمقاولات الصغرى والمتوسطة. أما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، فتسجل أطول الآجال في قطاع "الصناعات التحويلية" حيث تبلغ 134 يوم معاملات. من جهة أخرى، تسجل أقصر آجال الأداء في كافة المقاولات العاملة بقطاع "الإنعاش العقاري" وكذا في المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في قطاع "الفنادق والمطاعم".

ومقارنة بسنة 2014، طالبت آجال الأداء الخاصة بالزبناء في كافة فروع النشاط وكافة أصناف المقاولات. وقد سجلت أطول الآجال على مستوى المقاولات الصغيرة جدا، خاصة تلك التي تعمل في قطاعي "الإنعاش العقاري" و"البناء والأشغال العمومية". وبالنسبة للمقاولات الكبرى، شهدت آجال الأداء امتدادا ملحوظا في فرعي "الفنادق والمطاعم" و"الإنعاش العقاري".



2.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

بالرغم من ضعف مردودية أسواق الدين والارتفاع الملحوظ لأسعار البورصة. شهدت الاكتتابات في هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض تزايدا مهما بلغت نسبته 38,8% لتصل إلى 290,7 مليار. شمل على الخصوص ارتفاع الاكتتابات في السندات لأجل قصير بنسبة 59%. أما في باقي الأصناف. فقد استقرت الاكتتابات في مبلغ 408,9 مليار بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية في حين تراجع بواقع 20% لتصل إلى 4,8 مليار في صناديق التوظيف في الأسهم.

وفي الجمل. تنامت الاكتتابات بنسبة 14,7% لتبلغ 729,1 مليارا. وأخذا في الاعتبار تزايد عمليات إعادة الشراء بنسبة 15,2%. بلغت الاكتتابات الصافية 26,4 مليار. منها 19,8 مليارا لهيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض و3,5 مليار لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية.

وعرف عائد هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا ملحوظا إلى 8,8%. مدعوما على الخصوص بالأداء الجيد لهيئات التوظيف وفي الأسهم والقيم المنقولة المتنوعة. وفي ظل هذه الظروف. ارتفعت الأصول الصافية بنسبة 13,8% لتصل إلى 375,6 مليار درهم. تشمل على الخصوص تناميها بنسبة 16,6% في هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل وبواقع 5,9% في هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل قصير.

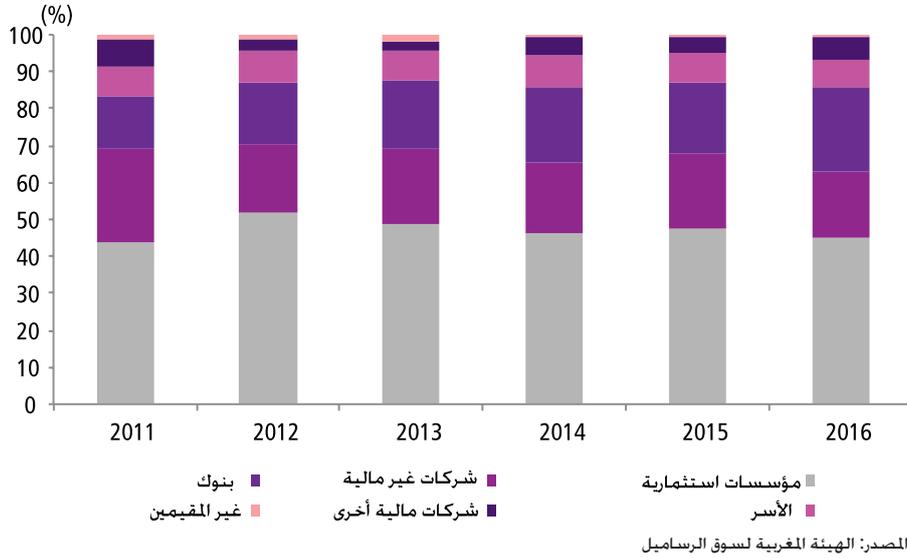
جدول 5.8.1: تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بمليار الدراهم)

2016	2015	2014	2013	2012	
صافي الأصول					
72,8	71,6	73,7	68,0	71,4	النقد
51,2	48,3	43,6	26,4	25,2	السند لأجل قصير
204,1	175,1	149,8	121,4	115,5	السند لأجل متوسط وطويل
26,3	20,4	21,1	20,0	20,7	الأسهم
19,6	12,9	11,3	8,8	7,7	سندات الاقتراض
1,6	1,8	1,0	0,9	1,2	التعاقدية
375,6	330,1	300,5	245,5	241,9	المجموع
الاكتتابات					
408,9	408,9	428,6	373,8	405,3	النقد
145,3	91,6	61,2	38,3	49,3	السند لأجل قصير
145,4	117,8	120,7	99,3	93,9	السند لأجل متوسط وطويل
4,8	6,0	4,3	2,3	3,9	الأسهم
10,9	5,5	4,9	2,2	2,6	سندات الاقتراض
13,8	6,0	1,7	2,2	2,9	التعاقدية
729,1	635,8	621,4	518,1	558,0	المجموع
عمليات إعادة الشراء					
405,4	407,9	425,6	379,6	396,5	النقد
141,8	88,3	45,6	38,0	48,6	السند لأجل قصير
129,1	98,6	106,6	96,5	92,2	السند لأجل متوسط وطويل
4,3	5,7	4,0	2,2	2,7	الأسهم
6,6	4,4	3,5	2,2	3,9	سندات الاقتراض
15,4	5,3	1,7	2,5	3,2	التعاقدية
702,7	610,2	586,9	520,9	547,1	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ويشير توزيع المبلغ الجاري لسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب المكتتبين ارتفاع حصة البنوك من 19% إلى 23%. مع هيمنة سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل بمقدار الثلثين. وتراجعت حصة كل من المستثمرين المؤسساتيين من 48% إلى 45% والشركات غير المالية من 20% إلى 18%.

رسم بياني 6.8.1: المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة (%)

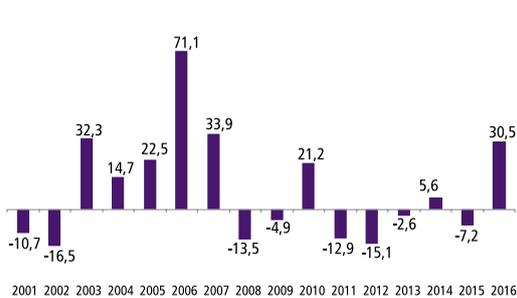


3.8.1 سوق البورصة

سجل المؤشر المرجعي لبورصة الدار البيضاء أعلى ارتفاع له منذ سنة 2007. بنسبة 30,5%. بعد انخفاضه بنسبة 7,2% في 2015. وقد هم هذا التطور معظم القطاعات. خاصة قطاع "البناء ومعدات البناء" بنمو قدره 44,1% و"البنوك" بنسبة 18,5% و"الاتصالات" بنسبة 27,2%.

رسم بياني 8.8.1: التغيرات الشهرية لمؤشر مازي

(بالنسبة المئوية)



رسم بياني 7.8.1: التغير الشهري لمؤشر مازي

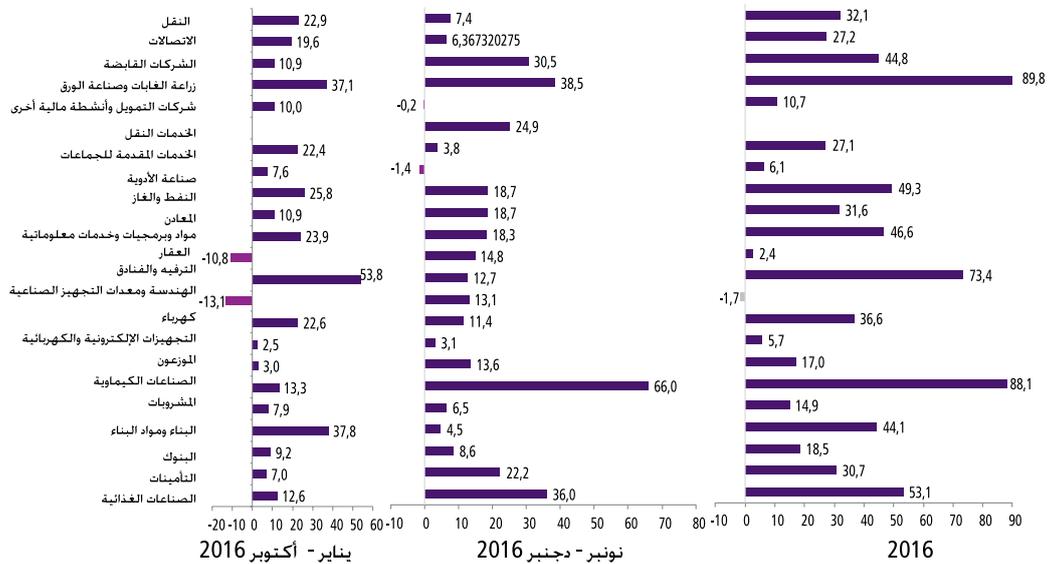
(بالنقط المئوية)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وبتحليل تطور مؤشر مازي خلال السنة، يتبين أنه بعد ارتفاع شهري بلغ في المتوسط 1,7% خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة، تسارعت وتيرة نموه في الشهرين الأخيرين إذ ارتفع بنسبة 5% في المتوسط. ارتباطا بنشر النتائج نصف السنوية التي كانت أفضل من المتوقع.

رسم بياني 9.8.1: التغير السنوي للمؤشرات القطاعية (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

في ظل هذه الظروف، تزايدت نسبة سعر السهم إلى الأرباح بنقطة واحدة لتصل إلى 18,3. بعد تراجعها بمقدار 1,7 نقطة في 2015، ويبقى هذا المستوى مرتفعا إذا قورن بالأسواق الأكثر تمثيلية في صنف "الأسواق المحدودية"¹. علاوة على ذلك، لا تزال بورصة الدار البيضاء تقدم عائدا ربحيا² مهمًا، بلغ 4,3% مقابل 4,5% سنة من قبل.

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق المحدودية» لمؤشر MSCI

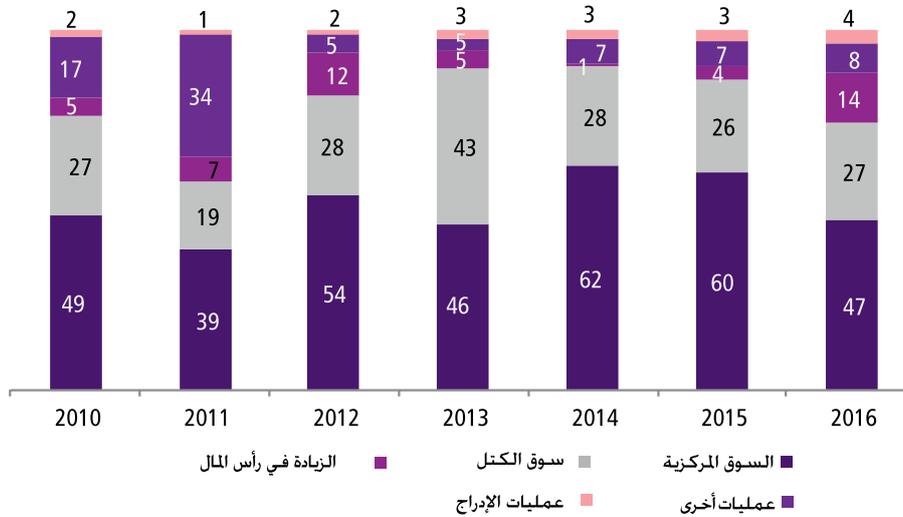
الوزن	نسبة السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
	2015	2016	2015	2016
الكويت	15	13,8	3,9	3,99
نيجيريا	15	18,9	0,7	0,98
الأرجنتين	9,7	12,4	5,5	4,61
باكستان	12,1	16,3	3,5	3,29
المغرب	17,3	18,3	4,5	4,28

المصدر: Datastream

1 الأرجنتين والكويت وباكستان ونيجيريا
2 يمثل العائد الربحي نسبة الربحية الموزعة إلى سعر السهم.

من جهة أخرى. عرف حجم المبادلات تحسنا ملحوظا بحيث وصل إلى 72,7 مليار درهم مقابل 52,1 مليار اسنة 2015 ومبلغا متوسطا قدره 57,7 مليار بين سنتي 2012 و2014. أما العمليات الخاصة بالأسهم. فقد ارتفعت بنسبة 45,5% لتصل إلى 68,2 مليار. منها 32,1 مليار في السوق المركزية و18,4 مليار في سوق الكتل. وفي الأسواق الأخرى. شهدت السنة إدراج شركة استغلال الموانئ - مرسى المغرب عن طريق تفويت 40% من رأسمالها بمبلغ 1,9 مليار درهم. كما شهد سوق البورصة عملية إدماج وضم كبيرة. وهي الأولى منذ سنة 2013. حيث قامت شركة اسمنت لافارج بدمج وضم شركة هولسيم المغرب مقابل مساهمة عينية قدرها 9,1 مليار درهم.

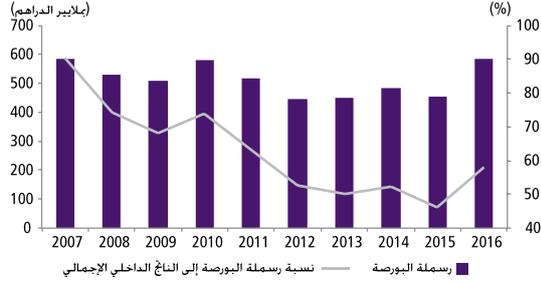
رسم بياني 10.8.1: بنية المبادلات (النسبة المئوية)



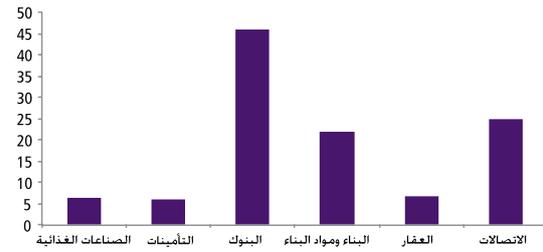
المصدر: بورصة الدار البيضاء

في ظل هذه الظروف. تنامت رسملة البورصة بنسبة 28,7% إلى 583,4 مليار درهم. مدعومة بالأساس بارتفاع رسملة قطاع "البنوك" و"البناء ومعدات البناء" و"الاتصالات". ونتيجة لذلك. توقف المنحى التنازلي لنسبة الرسملة إلى الناتج الداخلي الإجمالي الذي بدأ منذ سنة 2007. لتنتقل هذه النسبة من 46% إلى 58%. كما ارتفعت الرسملة العائمة بنسبة 31% لتبلغ 133,2 مليار. لاسيما بفعل تناميها بواقع 52% في فرع "البناء ومعدات البناء" و19% في فرع "البنوك".

رسم بياني 12.8.1 : رسملة البورصة



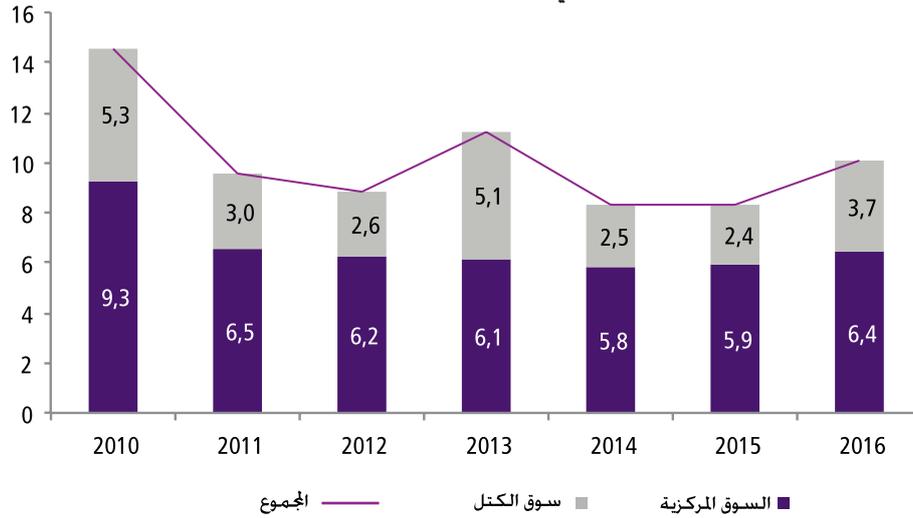
رسم بياني 11.8.1 : الرسملة ومعامل الرأس المال العائم في القطاعات الرئيسية (بملايير الدراهم)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وفي المجمل، تحسن معدل السيولة¹ إلى 6,4% مقابل 5,9% سنة 2015. غير أنه يبقى ضعيفا مقارنة ببعض بلدان "الأسواق الحدودية"، خاصة الكويت (10,7%) والفييتنام (39,1%) أو "الأسواق الصاعدة"² الرئيسية التي تسجل ما متوسطه 127%.

رسم بياني 13.8.1: معدل السيولة (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب

1 يساوي معدل السيولة نسبة مجموع المبادلات بالأسهم إلى متوسط الرسملة خلال السنة.
2 الصين وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل.

جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بمليار الدراهم)

2016	2015	2014	2013	2012	
68 193,4	46 885,0	44 333,8	54 557,8	52 551,6	I- الأسهم
32 082,2	28 758,0	27 594,6	26 449,5	29 728,7	1- السوق المركزية
18 379,4	11 751,0	11 816,1	22 100,6	12 469,8	2- سوق الكتل
50 461,6	40 509,0	39 410,7	48 550,1	42 198,5	مجموع السوق الثانوية (2+1)
1 929,8	893,4	1 127,0	1 000,0	26,6	3- الإدراجات
4 797,9	923,0	2 493,1	644,1	2 062,7	4- إسهامات السندات
440,4	2 407,9	671,9	45,1	177,5	5- عروض مقدمة للعموم
686,8	106,5	206,1	1 116,4	617,4	6- التحويلات
9 876,8	2 045,3	425,1	3 202,1	7 468,9	7- الزيادة في الرأسمال
17 731,8	6 376,0	4 923,1	6 007,7	10 353,1	مجموع الأسواق الأخرى (3+4+5+6+7)
4 543,1	5 206,4	5 475,0	7 584,2	8 482,8	II- السندات
2 120,9	2 689,7	3 355,4	2 170,8	3 204,9	8- السوق المركزية
1 484,1	1 705,6	1 936,1	4 713,4	4 367,6	9- سوق الكتل
3 605,0	4 395,2	5 291,4	6 884,2	7 572,5	مجموع السوق الثانوية (8+9)
938,1	809,7	183,6	700,0	910,3	10- الإدراجات
-	1,5	-	-	-	11- إسهامات السندات
-	0,01	-	0,03	0,1	12- التحويلات
938,1	811,2	183,6	700,0	910,4	مجموع الأسواق الأخرى (10+11+12)
72 736,6	52 091,4	49 808,8	62 142,0	61 034,5	المجموع (I+II)

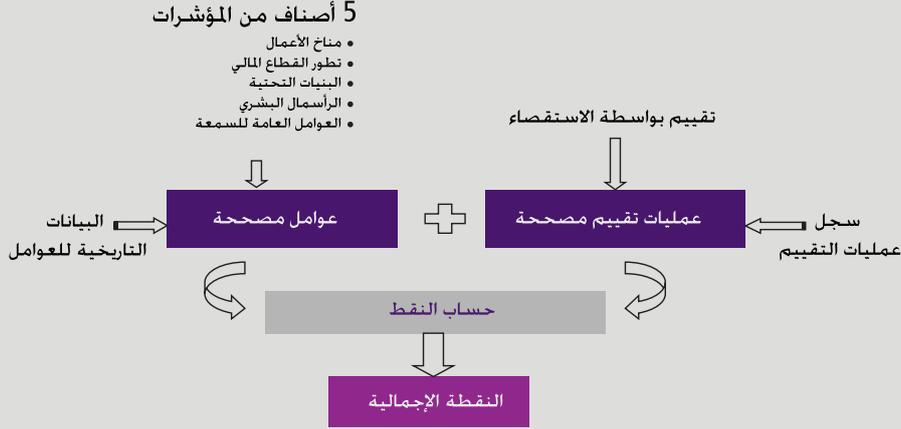
المصدر: بورصة الدار البيضاء

إطار 2.8.1: تصنيف المركز المالي للدار البيضاء.

يقوم مؤشر المراكز المالية العالمية (GFCI) الذي تنشره مجموعة "Z/Yen"¹ مرتين في السنة بتصنيف المراكز المالية عبر العالم. وتتعلق البيانات² المستخدمة بمناخ الأعمال والبنيات التحتية والرأسمال البشري وتطور القطاع المالي وجوانب عامة وأخرى تهم السمعة. وتضم هذه البيانات أيضا نتائج الاستقصاء الذي يشمل عينة من مهنيي القطاع المالي عبر العالم. حيث يُطلب منهم إعطاء رأيهم حول تنافسية المراكز وتحديد المراكز الصاعدة التي تتميز بأفضل الآفاق. ويتم إدراج كافة هاته المعلومات في نموذج يعمل على حساب تنقيط لكل مركز مالي على حدة.

1 Z/Yen هو مركز للبحث والتفكير في لندن أنشئ سنة 1994 من أجل الإسهام في النقاشات حول السياسات العمومية.
2 تم إعداد هذه المعطيات بشكل أخص من طرف البنك الدولي ومركز المعلومات الاقتصادية والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

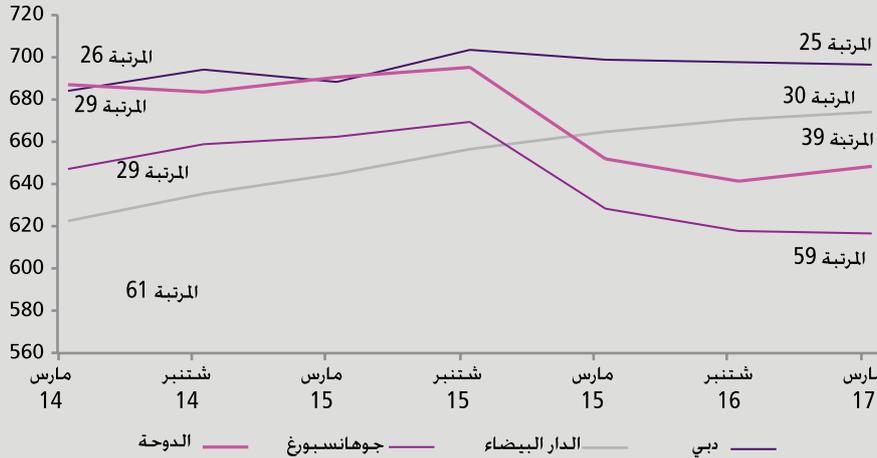
رسم بياني 1.2.8.1: طريقة إعداد مؤشر المراكز المالية العالمية



المصدر: مركز Z/YEN

تم إدراج القطب المالي للدار البيضاء في تصنيف المؤشر في مارس 2014 حيث احتل حينئذ المرتبة 61 من بين 83 مركزا. ومنذ ذلك الحين، تحسّن تصنيف المركز تدريجيا ليصل إلى المرتبة 30 عالميا من بين 88 مركزا في مارس 2017. ليحتل بذلك المرتبة الأولى إفريقيا والثالثة ضمن مراكز إفريقيا والشرق الأوسط. بعد مركزي دبي وأبو ظبي. ويحتل مركز الدار البيضاء اليوم المرتبة السابعة ضمن المراكز المالية ذات المؤهلات القوية. بعد أن احتل المرتبة الأولى في التصنيفين الصادرين في سنة 2014.

رسم بياني 2.2.8.1: تطور تقييم تنقيط وتصنيف المراكز المالية



وبعد 7 سنوات من إنشائه، يحتضن القطب المالي للدار البيضاء اليوم ما يزيد عن 117 مؤسسة³، التي يتشكل أكثر من نصفها من مقدمي الخدمات المهنية وثلاثها من المقرات الإقليمية لشركات متعددة الجنسية في حين يتكون الباقي من مقاولات مالية. علاوة على ذلك، قام القطب المالي للدار البيضاء بتوقيع عدة اتفاقيات شراكة استراتيجية من أجل تقوية ارتباطه بالمراكز المالية الكبرى عبر العالم ولتعزيز تبادل الخبرات.

3 تم حصر هاته المعطيات في 25 يناير 2017.

وبمقارنة أداء القطب المالي للدار البيضاء ببعض المراكز المالية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، خديدا دبي والدوحة وجوهانسبورغ، على أساس المؤشرات الرئيسية التي يتم على أساسها حساب مؤشر المراكز المالية العالمية، يتبين على الخصوص ما يلي:

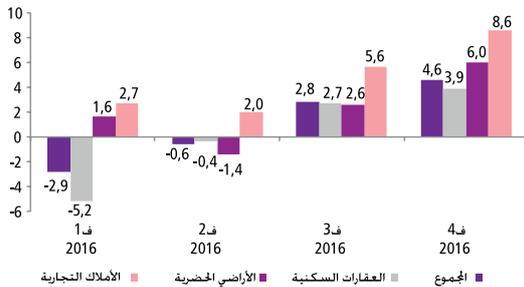
- يشكل مناخ الأعمال في المغرب أحد العوامل التي تؤثر سلبا على تطور مركز الدار البيضاء. فإذا كانت بلادنا قد حصلت على تنقيط جيد نسبيا بخصوص احترام القوانين وانفتاح الحكومة، فإن ترتيبها في مجالات أخرى من قبيل الفساد والحرية الاقتصادية وجماعة الإدارة يبقى متأخرا مقارنة بالبلدان المشمولة في العينة.
- في القطاع المالي، حصل المغرب على تنقيط مرتفع نسبيا، خاصة في ما يتعلق بأهمية القروض في تمويل الاقتصاد. في المقابل، ما زال يعاني من ضيق سوق البورصة والضعف البنوي لسيولتها.
- أما في البنيات التحتية، يسجل المغرب تنقيطا جيدا من حيث الأداء البيئي. إلا أنه يعاني نقصا من حيث البنيات التحتية الطرقية واللوجستية واستعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.
- على مستوى باقي المجالات، يعرف المغرب تأخرا كبيرا في التنافسية والابتكار والموارد البشرية، خاصة في ما يتعلق بالخدمات الصحية.

وفي الجمل، يتوفر المركز المالي للدار البيضاء على مجموعة من نقاط القوة ويمكن من تحقيق العديد من الإنجازات. إلا أن بعض العوامل البنوية المرتبطة بمحيطه الاقتصادي والمؤسسي تعيق تطوره. ومن شأن تعزيز وضعه القانوني وتقوية موارده البشرية والمالية، إلى جانب الجهود التي تبذلها السلطات لتجاوز هذه المعوقات، أن يساهم في تسريع تطوره.

4.8.1 الأصول العقارية

في سوق العقار، تنامت الأسعار بنسبة 0,9%، بعد ارتفاعها بواقع 1,2% سنة 2015. ويعكس هذا التغير بالأساس تزايد أسعار الأراضي الحضرية بنسبة 2,1% والمحلات المهنية بنسبة 4,7%. في حين لم تعرف أسعار الأصول السكنية تغيرا يذكر.

رسم بياني 14.8.1: تغير فصلي لمؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول (%)



جدول 8.8.1: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول (%)

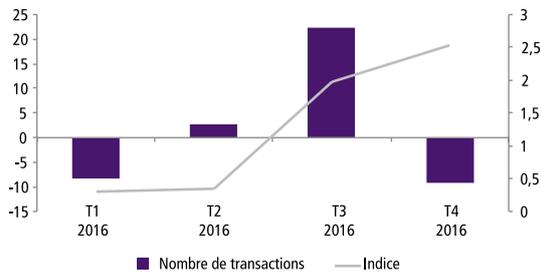
نوع الأصول	2012	2013	2014	2015	2016
الإجمالي	2,0	1,7	-0,4	1,2	0,9
الأموال السكنية	1,4	0,9	-0,2	1,7	0,2
النشقق	1,4	0,7	-0,2	1,8	0,2
الفيلات	1,5	1,9	0,2	1,3	-0,4
المنازل	1,2	-1,0	-1,2	1,2	4,4
الأراضي الحضرية	4,0	4,3	-1,0	1,2	2,1
الأموال التجارية	0,8	0,3	1,7	-2,0	4,7
العقارات التجارية	0,7	0,4	1,4	-1,6	5,6
المكاتب	0,7	-0,4	5,3	-4,5	0,6

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

وشهدت المعاملات نمواً بنسبة 8,1% سنة 2007 بعد تراجعها بواقع 1,3% سنة من قبل. إذ ارتفعت بنسبة 7,9% في العقارات السكنية. بنسب تصل إلى 8% على مستوى الشقق و7,8% في المنازل. أما بالنسبة للقطع الأرضية والمحلّات المهنية، فقد عرفت المبيعات ثالث ارتفاع لها على التوالي. بنسب 9,1% و7,4% على التوالي.

وبتحليل تطور المعاملات خلال السنة، يتضح ارتفاع عددها بشكل ملحوظ خلال الفصل الثالث، قبل دخول التعريف الجديدة لخدمات التحفيظ العقاري حيز التنفيذ¹. وقد صاحب هذا الارتفاع تزايد واضح في الأسعار، خاصة أسعار العقارات السكنية.

رسم بياني 15.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (تغير على أساس فصلي)



جدول 9.8.1: تغير مبلغ المعاملات حسب فئات الأصول (%)

	2016	2015	2014	2013	2012
الإجمالي	8,1	-1,3	15,9	-6,2	11,2
الأماك السكنية	7,9	-1,9	18,6	-4,0	11,2
الشقق	8,0	-1,5	20,8	-3,0	12,0
الفيلات	7,8	-4,7	-5,6	-15,3	1,2
المنازل	6,7	-9,4	12,0	-2,5	21,0
الأراضي الحضرية	9,1	0,5	6,7	-14,4	10,3
الأماك التجارية	7,4	0,6	14,6	-2,1	13,6
العقارات التجارية	7,3	-0,1	14,6	-2,9	14,1
المكاتب	7,9	5,6	14,9	5,1	9,1

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

وفي المدن الرئيسية، وباستثناء الانخفاضات التي سجلت في كل من الدار البيضاء وتطوان، ارتفعت الأسعار بنسبة تتراوح بين 0,7% في مراكش و3,5% في مكناس. وقد همّ تزايد المعاملات العقارية معظم المدن سوى مدينة مراكش التي شهدت تقلصاً كبيراً في مبيعات الأراضي ومدينة طنجة حيث تراجعت عمليات شراء الشقق للسنة الثانية على التوالي.

1 منذ فاتح نونبر 2016، شهدت تعريفه الوجيبات المحافظة العقارية ارتفاعاً بالنسبة لخدماتها، فقد تم رفع وجيبة التقييد في الرسوم العقارية من 1% إلى 1,5% من قيمة العقار وتحديد وجيبة تقييد الرهن في 1,5%. وارتفعت وجيبات قسمة الشركة من 525 إلى 750 درهم والتحديد التكميلي من 300 إلى 500 درهم، وأصبح طلب نسخة من التصميم العقاري يكلف اليوم 100 درهم عوض 60 درهماً في السابق. كما أصبحت وجيبة إدماج العقارات بعضها في بعض محددة في 1000 درهم عن كل عقار يراد إدماجه، عوض 150 درهم لكل عقار زائد 75 درهماً كوجيبة ثابتة.

جدول IO.8.I : تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

المعاملات				مؤشر أسعار الأصول العقارية				
2016	2015	2014	2013	2016	2015	2014	2013	
4,0	-4,3	33,6	1,1	-3,8	3,9	0,5	1,2	الدار البيضاء
-14,5	-5,6	21,2	-21,3	0,7	-3,3	1,9	2,9	مراكش
13,4	-6,3	12,8	-7,4	2,1	0,9	0,8	0,1	فاس
-5,6	-10,6	6,8	16,1	2,3	1,1	0,1	2,3	طنجة
22,5	11,2	30,6	-31,8	3,5	1,7	1,5	-0,8	مكناس
34,1	6,0	-8,5	29,6	0,6	3,0	-14,6	12,7	برشيد
5,9	0,4	15,7	-6,9	3,8	0,9	-1,8	8,2	وجدة
13,6	6,0	15,2	-3,3	3,4	2,8	-0,6	0,9	القنيطرة
13,9	36,0	-1,5	2,7	1,0	-1,8	-4,4	0,5	الجديدة
3,8	59,9	3,8	-40,5	2,6	0,5	2,8	-0,8	سلا
6,0	-0,3	26,8	-24,1	2,9	2,2	-1,2	-7,5	تمارة
49,4	-12,1	54,4	1,1	2,7	-2,9	2,4	0,4	المحمدية
21,4	-19,8	-10,3	-2,6	2,0	1,5	2,2	1,2	أكادير
27,4	-10,1	4,1	-10,5	2,1	1,4	1,4	-0,3	الرباط
52,5	-0,2	13,2	9,5	-1,7	-6,3	5,8	3,7	تطوان
8,1	-1,3	15,9	-6,2	0,9	1,2	-0,4	1,7	الإجمالي

المصادر: معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

في الدار البيضاء. تراجعت الأسعار بنسبة 3,8% بعد ارتفاعها بواقع 3,9% سنة 2015. وذلك بفعل تدني أسعار الشقق بنسبة 5,5%. للمرة الأولى منذ سنة 2011. أما أسعار الأراضي. فقد عادت لتتنامي من جديد بنسبة 2,6% كما ارتفعت أسعار المحلات المهنية بواقع 0,8%. موازاة مع ذلك. نمت المبيعات بنسب 31,6% و 1,4% و 12,2% في الأراضي و الشقق والمحلات التجارية على التوالي.

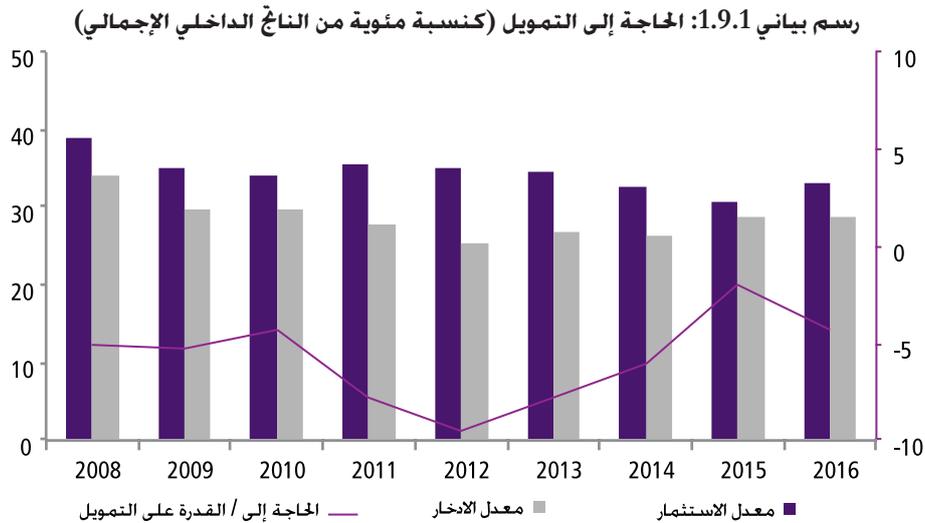
أما في مدينة الرباط. فقد استمرت الأسعار في الارتفاع بوتيرة معتدلة. لنتزايد بواقع 2,1% مقابل 1,4% في السنة السابقة. وقد بلغت نسب الارتفاع 6,2% للأراضي الحضرية و 4,8% للمحلات المهنية و 1,8% للعقارات السكنية. وعلى مستوى المعاملات. سجلت المدينة ارتفاعا ملحوظا بلغ 27,4%. مدعومة بارتفاع المعاملات على الشقق بنسبة 40%.

وفي مراكش. تنامت الأسعار بنسبة 0,7% بعد انخفاضها بواقع 3,3%. وقد همّ هذا الارتفاع كلا من الشقق بنسبة 2,2% والمحلات المهنية بواقع 9,3%. في حين تراجعت أسعار الأراضي الحضرية بنسبة 1,9%. من جهة أخرى. عادت المعاملات لتتقلص بنسب بلغت 9% للشقق و 22% للمحلات المهنية و 31% للأراضي .

وفي طنجة. تزايدت الأسعار بواقع 2,3%. مقابل 1,1% سنة من قبل. إذ ارتفعت بنسب 5,7% و 1,4% و 10,4% في الشقق والأراضي والمحلات المهنية على التوالي. كما عادت المعاملات لتتسجل تراجعا جديدا بلغت نسبته 6%. تغطي تدني أسعار الشقق بواقع 7% والمحلات المهنية بنسبة 1%. في حين تنامت مبيعات الأراضي بنسبة 1%.

9.1 تمويل الاقتصاد

بالأسعار الجارية، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح سنة 2016 ما قدره 1077 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 3,2%. وأخذا في الاعتبار تحسن الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,4% ليصل إلى 784,2 مليار. عرف الادخار الوطني ارتفاعا بنسبة 2,8% ليبلغ 292,7 مليار. أي ما يعادل 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما ارتفعت نفقات الاستثمار بنسبة 10,4% لتصل إلى 335,9 مليار. أو 33,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. نتيجة لذلك، بلغت حاجيات الاقتصاد من التمويل 43,2 مليار. لتبلغ نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي¹ 4,3% مقابل 2% سنة 2015.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وحسب القطاعات المؤسساتية، تزايدت بشكل ملموس الحاجيات التمويلية للشركات غير المالية. وقد تمت تغطية 50,2 مليار من هذه الحاجيات بواسطة التمويلات الخارجية و12,1 مليار منها بالتعهدات² تجاه القطاعات المقيمة. أما الإدارات العمومية³، فقد تراجعت حاجياتها من التمويل خاصة إثر تقلص حاجيات الخزينة. إذ تدنت الإصدارات الصافية لهذه الأخيرة في السوق الداخلية من 44,1 مليار إلى 19,9 مليار. في حين بلغت الاقتراضات التي عبئت في الخارج 10,4 مليار مقابل 8,7 مليار. وبخصوص الأسر⁴، تراجعت قدرتها على التمويل نتيجة بالأساس لتدني التدفقات الصافية لودائعها من 40,4 مليار إلى 28,9 مليار درهم.

1 حسب أرقام مكتب الصرف. بلغت هذه النسبة 4,4% سنة 2016 و2,1% سنة 2015.

2 باستثناء الأسهم والقروض التجارية.

3 تشمل الإدارات العمومية الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومنظمات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.

4 تشمل الأسر - كلا من الخواص والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية.

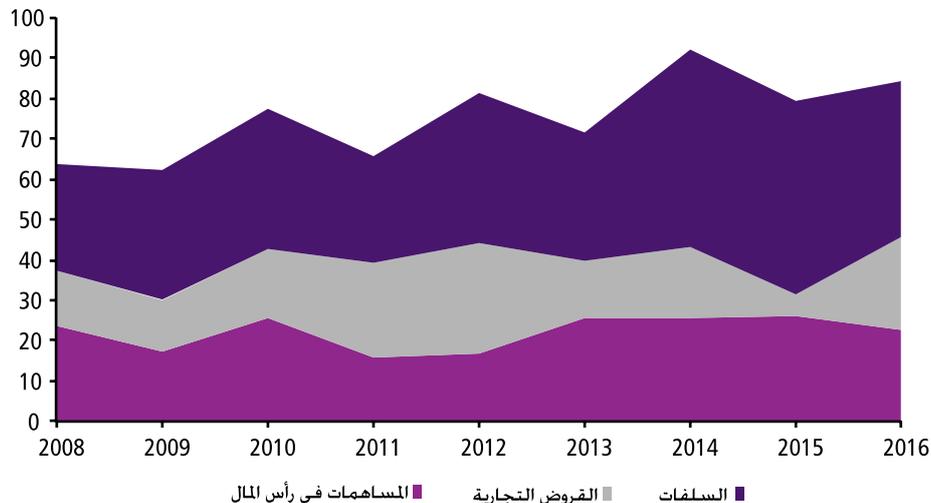
1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

شكلت القروض التجارية أهم مصدر للتمويل الخارجي بمبلغ 22,7 مليار درهم. في حين بلغت حصة الاقتراضات 22,4 مليار. مقابل 5,9 مليار و25,2 مليار على التوالي في العام السابق. من جهة أخرى. تدنت المساهمات في رؤوس أموال المقاولات المقيمة من 23,9 مليار إلى 15,2 مليار.

وحسب القطاعات المؤسسية. تراجعت التعهدات الصافية للشركات غير المالية بواقع 14,4 مليار لتصل إلى 50,2 مليار. مع تنامي اللجوء إلى القروض التجارية. أما بخصوص الأسهم وبقية سندات المساهمات. فقد تدنت تدفقاتها الصافية إلى 15,1 مليار. إذ ساهمت فرنسا بنسبة 26,4% منها والإمارات العربية المتحدة بنسبة 12,2% والمملكة العربية السعودية بنسبة 8,4%. ولم تتجاوز اقتراضاتها الصافية 9,5 مليار مقابل 26,8 مليار سنة 2015. في حين لم يسجل أي تغيير في الإصدارات الصافية لسندات الدين بعد أن سجلت تدفقا صافيا إيجابيا بلغ 10 ملايين درهم.

على مستوى الإدارات العمومية. انتقلت التعهدات الصافية من 0,3 مليار إلى 11,7 مليار. نتيجة على الخصوص لتنامي قروض الخزينة المعبأة في الخارج. وبلغت السحوبات الخارجية لهذه الأخيرة ما مجموعه 10,4 مليار درهم. تشمل تحصيلات بمقدار 5,5 مليار لدى البنك الدولي.

رسم بياني 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسسية في سنة 2016 (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف

وارتفعت الأصول المالية المملوكة بالخارج من طرف المقيمين بواقع 32,5 مليار مقابل 44,5 مليار سنة 2015. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى تنامي سندات الدين التي في حوزة الشركات المالية المقيمة، والتي تتكون بالأساس من موجودات بنك المغرب. بواقع 29 مليار. بدلا من 39,4 مليار. موازاة مع ذلك. ظلت المساهمات في رأس المال شبه مستقرة في حدود 6,1 مليار. وتم تنفيذ 44,4% منها في إفريقيا.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بمليار الدراهم)

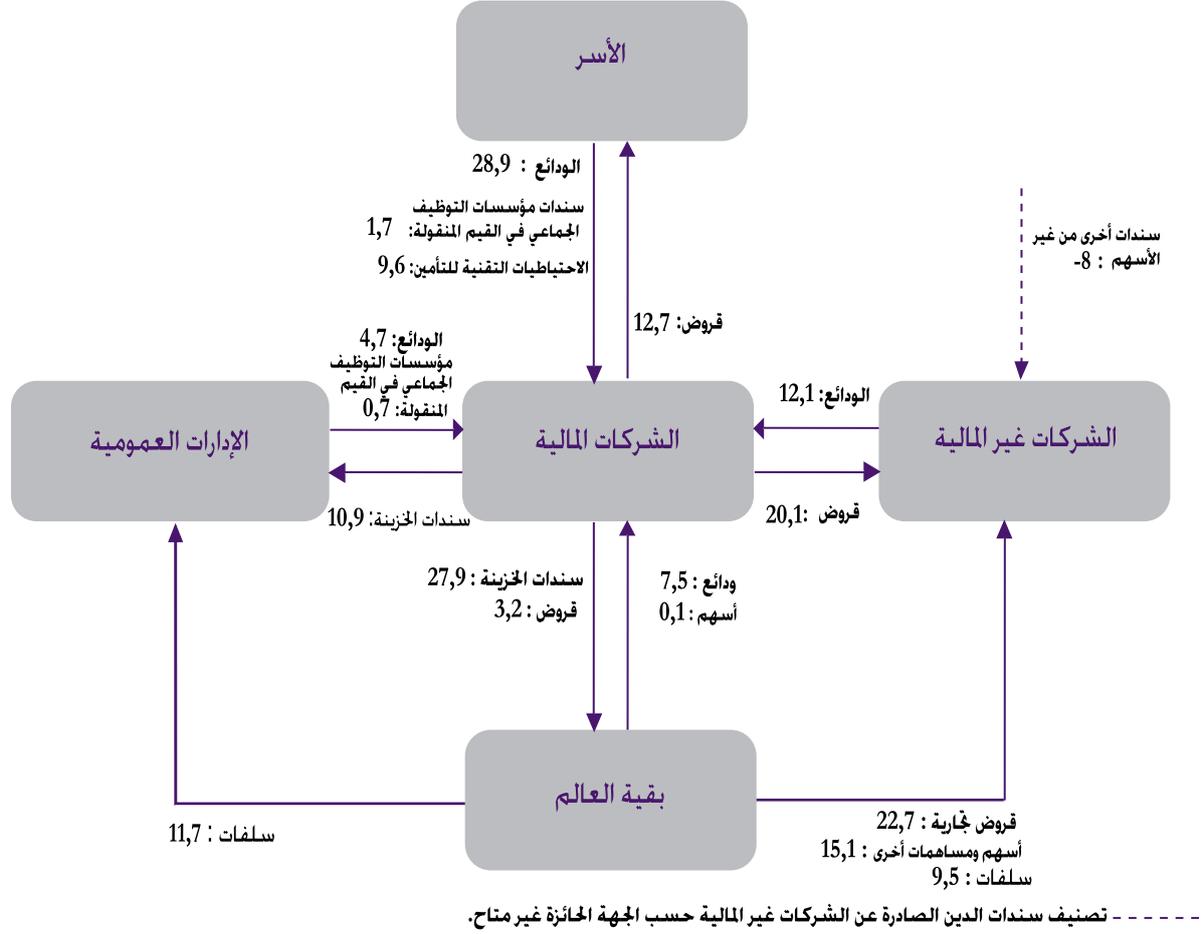
2016			2015			الجموع	الحاجة إلى التمويل
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية		
			43,2			19,7	
23,0	11,8	-2,3	32,5	49,2	-2,8	-2,0	44,5
-0,1			-0,1	0,2			0,2
-6,5	2,8		-3,7	6,4	-1,4		5
0,3	5,8		6,1	2,2	4,1		6,3
27,8	0,6	0,6	29	39,2	0,1	0,1	39,4
3,3		-2,9	0,4	1,7		-2,1	-0,4
	2,9		2,9		-3,2		-3,2
0,3	-0,3			-0,5			-0,5
-2,0			-2		-2,4		-2,4
7,9	50,2	11,7	69,9	-6,5	64,6	0,3	58,4
8,4			8,4	-3,7			-3,7
-0,1			-0,1	-0,8	10	0	9,2
0,1	15,1		15,2		23,9		23,9
0,2			0,2	-0,3			-0,3
1,2	9,5	11,7	22,4	-1,9	26,8	0,3	25,2
-1,9			-1,9		-1,9		-1,9
0,0	22,7		22,7		5,9		5,9
0,1	3,0		3,1				

أدون اعتبار حالات الخطأ أو السهو.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة سنة 2016 بتباطؤ ودائع الأسر وبالإرتفاع الملحوظ للتدفقات الصافية للقروض الموجهة للشركات غير المالية. أما الإصدارات الصافية للخرزينة. فقد سجلت تراجعاً ملحوظاً. مما يعكس تدني حاجياتها إلى التمويل وتنامي اللجوء إلى التمويلات الخارجية.

شكل بياني 1.9.1: بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)



1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

بتحليل أبرز التدفقات المالية للإدارات العمومية، يتضح أن تمويلات هاته الأخيرة قد تراجعت في السوق الداخلية، إذ تقلصت التدفقات الصافية للتعهدات بواقع 15 مليار لتصل إلى 26,5 مليار. ويعكس هذا التراجع على الخصوص الانخفاض القوي للإصدارات الصافية لسندات الخزينة بواقع 24 مليار لتبلغ 19,9 مليار. في المقابل، ارتفعت الودائع لدى الخزينة بمقدار 5 مليارات لتصل إلى 57,6 مليار. متنامية بواقع 10,1% بالنسبة للمقاولات و3,9% للأسر.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

2016	2015	
7,6	15,0	الحاجة إلى التمويل ¹
17,4	26,3	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
4,7	8,9	الودائع
-0,2	-0,8	سندات الدين القابلة للتداول
9,0	-0,2	سندات الخزينة
0,8	18,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
26,5	41,4	التدفقات الصافية للتعهدات
5,0	2,6	ودائع لدى الخزينة
19,9	44,1	سندات الخزينة
3,3	-0,2	قروض
5,2	-5,1	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

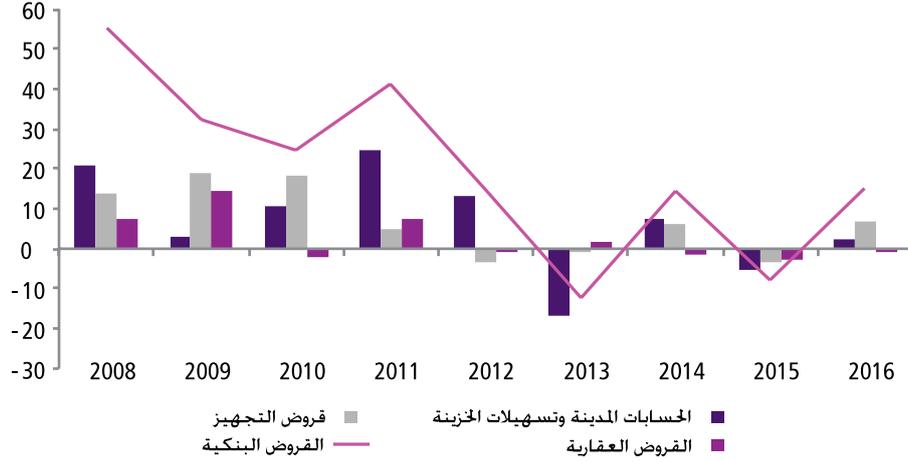
¹ تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى مستوى الأصول المالية للإدارات العمومية، والتي تتكون أساسا من توظيفات مؤسسات الاحتياط ذات النظام الإلزامي، فقد تراجعت التدفقات الصافية من 26,3 إلى 17,4 مليار. كما تنامي المبلغ الجاري لودائعها بواقع 4,7 مليار بدلا من 8,9 مليار. في حين لم يتجاوز ارتفاع سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها ما قدره 0,8 مليار مقابل 18,3 مليار سنة من قبل. من جهة أخرى، ارتفعت محافظها من سندات الخزينة بواقع 9 ملايين. بعد تراجعها الطفيف بمقدار 0,2 مليار سنة 2015.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)

عرف تمويل الشركات غير المالية بواسطة القروض ارتفاعا ملحوظا سنة 2016. فبعد انخفاضه بواقع 7,8 مليار درهم، تنامي المبلغ الجاري للقروض البنكية بمقدار 15,4 مليار. منها 7 ملايين موجهة للتجهيز. كما ارتفعت التدفقات الصافية للقروض التي توزعها الشركات المالية الأخرى بواقع 4,6 مليار، مما يعكس بالأساس تنامي قروض البنوك الحرة بواقع 3,3 مليار. أما إصدارات السندات، فقد تراجعت للسنة الثانية على التوالي، إذ تدنى مبلغها الجاري بواقع 8 ملايين درهم مقابل 3,8 مليار سنة 2015.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية



وفيما يخص أصول الشركات غير المالية، فقد تراجعت تدفقاتها الصافية من 29,3 مليار إلى 13,1 مليار. ويعكس هذا التغير بالأساس تدني سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها بمقدار 0,4 مليار. بعد ارتفاعها بواقع 10,6 مليار. وكذا تنامي ودائعها بواقع 12,1 مليار مقابل 16,6 مليار. إلى جانب ذلك، ارتفع المبلغ الجاري للسندات باستثناء الأسهم بمقدار لم يتجاوز 0,9 مليار مقابل 2,1 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

2016	2015	
62,4	31,8	الحاجة إلى التمويل ¹
13,1	29,3	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
12,1	16,6	النقد والودائع
0,9	2,1	سندات أخرى من غير الأسهم
-0,4	10,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,5	0	احتياطات تقنية للتأمين
12,1	-9,7	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
-8,0	-3,8	سندات أخرى من غير الأسهم
20	-5,9	قروض المؤسسات المالية

1 تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الصادر عن الندوبية السامية للتخطيط.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر (باستثناء القروض التجارية والأسهم)

تراجعت التدفقات الصافية لمقتنيات الأسر¹ من الأصول المالية بواقع 7,1 مليار درهم لتصل إلى 39,9 مليار. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى تنامي المبلغ الجاري لودائعها بواقع 28,9 مليار مقابل 40,4 مليار بفعل التقلص الواضح للودائع لأجل. كما تدنت التدفقات الصافية لاكتتابات الأسر في منتجات التأمين إلى 9,6 مليار مقابل 10,3 مليار سنة 2015. في حين تنامي المبلغ الجاري لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها بواقع 1,7 مليار بعد تراجعها بمقدار 0,8 مليار سنة من قبل.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

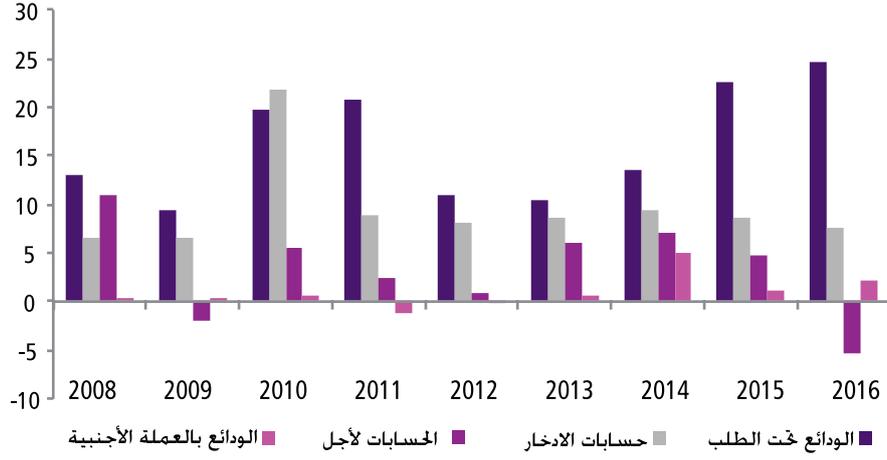
2016	2015	
11,4	13,3	القدرة على التمويل ¹
39,9	47,1	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
28,9	40,4	ودائع
-0,2	-2,8	سندات الدين القابلة للتداول
1,7	-0,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
9,6	10,3	احتياطات تقنية للتأمين
12,7	10,4	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)
12,7	10,4	قروض

1 تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط.

وفي ما يتعلق بالتعهدات، فقد انتقلت التدفقات الصافية للقروض من 10,4 مليار سنة 2015 إلى 12,7 مليار متنامية بواقع 9,3 مليار في المبلغ الجاري للقروض البنكية الممنوحة للخواص. بعد ارتفاعها بواقع 13,2 مليار سنة 2015.

1 باستثناء القروض التجارية والأسهم.

رسم بياني 4.9.1: التدفقات الصافية لودائع الأيسر لدى البنوك (بملايير الدراهم)



الجزء 2

إجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

في ظرفية اقتصادية صعبة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، واصل بنك المغرب إنجاز مهامه ومشاريعه الكبرى، مع العمل على ملائمة تنظيمه وعملياته من أجل تعزيز فعاليته وتحقيق التسيير الأمثل لأنشطته. فعلى المستوى القانوني، تميزت سنة 2016، أولى سنوات تنفيذ المخطط الاستراتيجي الثلاثي، بإتمام مشروع القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب، الذي يعزز استقلالية المؤسسة ويرسخ مسؤولياتها الجديدة، لاسيما في مجال الاستقرار المالي والإدماج المالي. وعلى المستوى التنظيمي، تم إحداث ثلاثة أقسام جديدة، يتولى أولها المراقبة الاحترازية الكلية، ويتكلف الثاني بدراسة التراخيص ومراقبة البنات التحتية للأسواق المالية ووسائل الأداء إلى جانب استراتيجية الإدماج المالي فيما يختص الثالث بتدبير التعاون الدولي والعلاقات مع المؤسسات الوطنية. وهنّ التنظيم الجديد أيضا نقل تدبير أنشطة العملة الائتمانية من دار السكة إلى مديرية شبكة البنك والمصالح المركزية للمعلومات، حتى تركز دار السكة على مهمتها الأساسية المتمثلة في صنع القطع والأوراق النقدية وعلى مشروع تحويلها إلى مركز مدر للربح. كما تم خفض عدد لجان الحكامة مع مراجعة اختصاصاتها بإحداث لجنة التنسيق والتدبير الداخلي التي تتولى دراسة جميع القضايا المتعلقة بمجالات النشاط المرتبطة بتنظيم وسير البنك، وبغية الملائمة مع التنظيم الإداري الجديد للمملكة، قرر البنك إحداث ثلاث وكالات جديدة.

وعلى صعيد المشاريع الكبرى، تميزت هذه السنة باتخاذ قرار الشروع في الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة واستهداف التضخم. وقد بدأ البنك الاستعداد لهذا الانتقال منذ عدة سنوات، وقام في هذه السنة على الخصوص بتعبئة جميع الأطراف المعنية، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وبدعم من صندوق النقد الدولي، من أجل إعداد ورقة طريق واضحة وملائمة، تحدد مختلف مراحل الانتقال وكيفية تنفيذه واستراتيجية التواصل المناسبة.

وبموازاة ذلك، استمر تنفيذ القانون البنكي الجديد، لاسيما على مستوى المالية التشاركية ودراسة طلبات الاعتماد الأولى التي خلصت إلى منح الاعتماد لخمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية.

وفي إطار تنظيم الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيير المناخي الذي أبرز اعتراف المغرب لعب دور رئيسي في سياق الجهود الدولية الهادفة إلى الحد من التغير المناخي، بادر البنك بتنسيق مع القطاع المالي إلى إعداد خريطة طريق تتعلق بالجوانب المالية المرتبطة بالتغير المناخي .

وعلى مستوى تنفيذ مهامه الرئيسية، أبقى بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية خلال سنة 2016، فقام خلال شهر مارس بتقليص سعر فائده الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس إلى 2,25%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق. كما واصل جهوده الرامية إلى تشجيع القروض البنكية، لاسيما من خلال تفعيل برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وفي مجال الإشراف البنكي، ظل البنك مهتما

بتأثيرات الظرفية الاقتصادية على حصيلة البنوك وواصل مراقبته عن كثب لمخاطر الائتمان والتمركز وتلك العابرة للحدود. كما واصل أنشطته الرامية إلى تشجيع الإدماج المالي وعزز عملياته الخاصة بمراقبة أنظمة ووسائل الأداء. وفي ما يخص نشاط العملة الائتمانية، جاوز الإنتاج للمرة الأولى في تاريخه سقف مليار ورقة نقدية مع تعزيز توقع البنك في السوق الدولية لإنتاج الأوراق النقدية وتوسيع نطاق الوثائق المؤمنة على الصعيد الوطني.

وقام البنك أيضا بتحسين الشفافية المتعلقة بطرق عمله وعملية اتخاذ قراراته. فقد قام على الخصوص بتحديث موقعه الإلكتروني وعزز وجوده في مواقع التواصل الاجتماعي. كما واصل تعزيز إشعاعه على الصعيد الدولي من خلال تمكين التعاون مع شركائه التقليديين. لاسيما البنوك المركزية في إفريقيا والدول العربية. وتوسيع نطاق التعاون ليشمل بلدانا أخرى مثل الصين وإسبانيا.

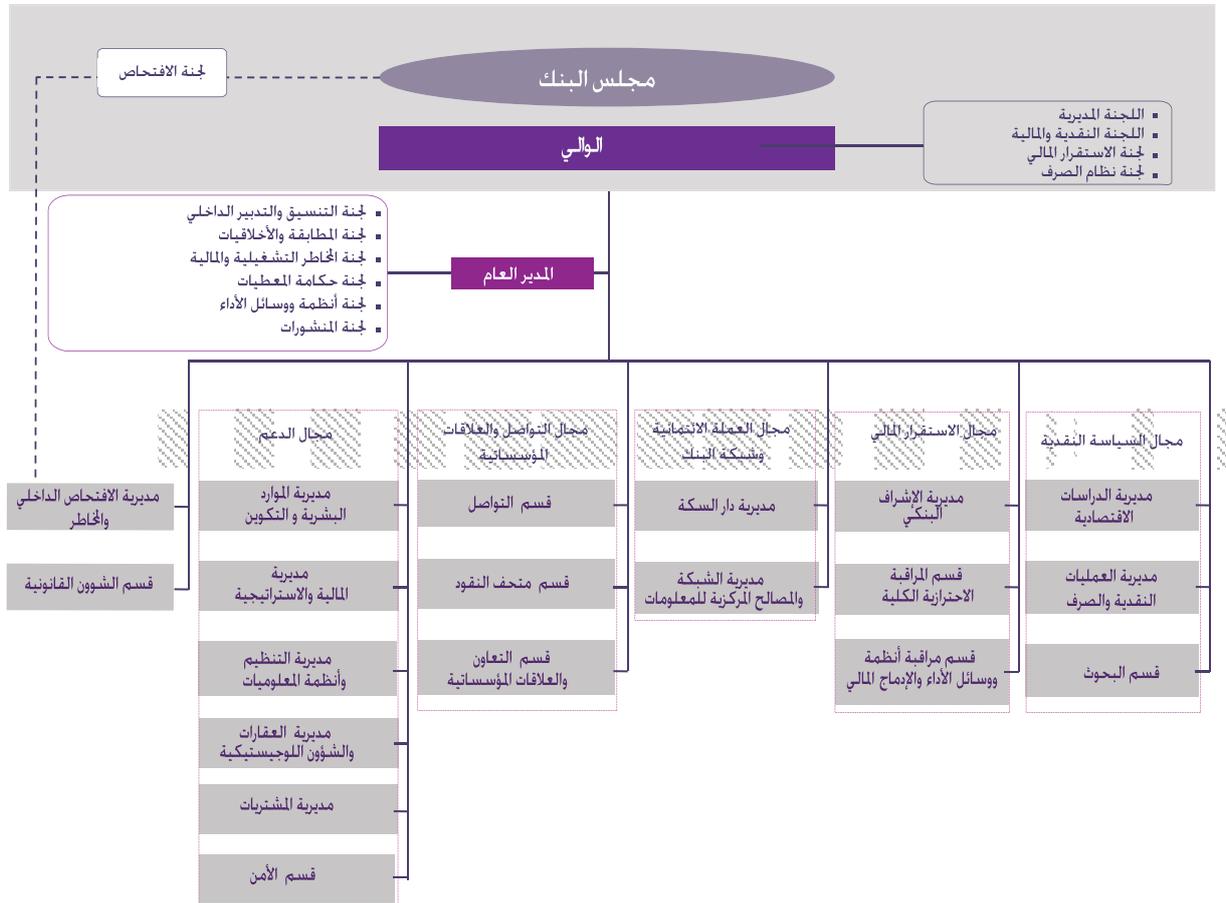
وفي إطار مساهماته في مختلف المشاريع وطنيا، واصل البنك عمله بشكل نشط في أشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وخاصة في الجوانب المرتبطة بالحكامة وتمويل التعليم.

1.2 الحوكمة والاستراتيجية

1.1.2 الهيكل التنظيمية والحوكمة

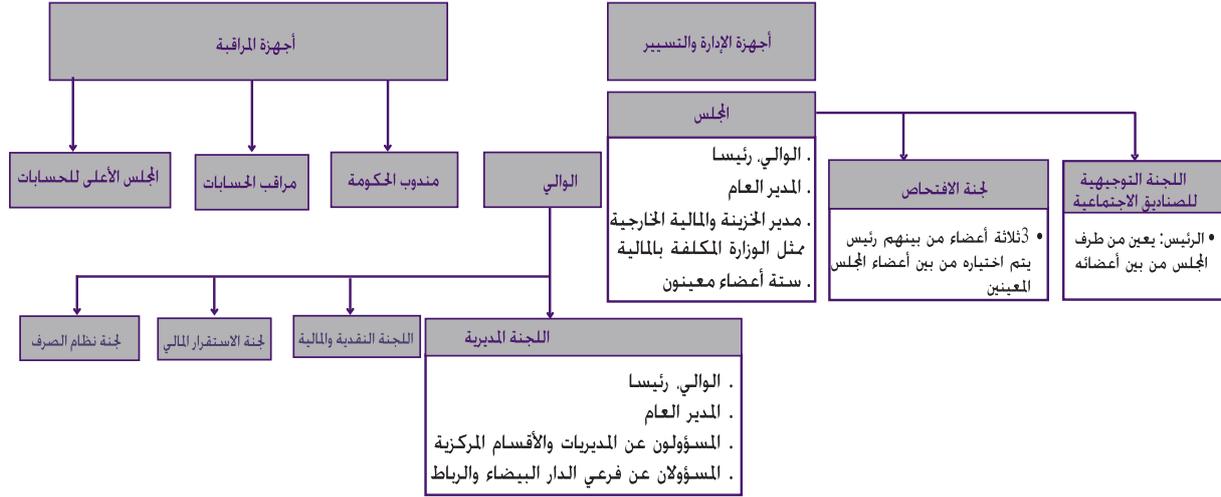
تعتمد الهيكل التنظيمية للبنك على 19 وحدة و10 هيئات دائمة مكلفة بالحوكمة. تعمل كل واحدة منها في مجال أو عدة مجالات.

الهيكل التنظيمي لبنك المغرب ابتداء من فاتح يناير 2016



تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. ويتولى مراقبة البنك ثلاث أجهزة. وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

أجهزة الحكامة بنك المغرب



1.1.1.2. أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي رئيسا، والمدير العام إضافة إلى ستة أشخاص يتم تعيينهم لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي، وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي، في حين يعين الثلاثة الآخرون بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس، دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس، الذي يعقد اجتماعات فصلية حسب برنامج يوضع مسبقا ويتم نشره للعموم، الأهداف الكمية للسياسة النقدية. ويملك المجلس صلاحية تحديد ميزات الأوراق والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول. ويحدد القواعد العامة المنظمة لسير احتياطات الصرف. كما يتولى إدارة البنك، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسة العامة، والتدبير المالي والحاسبة وكذا التنظيم.

وتم إحداث لجنتين منبثقتين عن المجلس:

- لجنة الافتتاح التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات الحاسوبية والافتتاح الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء الرأي بشأنها. وتتكون من ثلاثة أعضاء، يتم تعيينهم ضمن أعضاء المجلس الستة. وتجتمع أربع مرات في السنة، وذلك 10 أيام قبل اجتماعات المجلس. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس، أدوار لجنة الافتتاح والمسؤوليات المنوطة بها وكيفية سيرها.

• وتتولى لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية، من جهتها، تسيير الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الطبية بالبنك وضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويترأسها أحد أعضاء المجلس. وتتكون من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي، وتدبير الموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف. إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كيمييات سير هذه اللجنة.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة، يقوم مجلس البنك بإجاز تقييم ذاتي لطريقة عمله مرة كل سنتين. فبعد التقييم الأول المنجز في 2014، قام البنك بإجراء تقييم ذاتي ثاني في نونبر 2016. وعلى إثر هذه العملية، اعتبرت طريقة عمل المجلس مرضية مع الإشارة إلى بعض تدابير التحسين التي تم تنفيذها.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. تتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام والمدراء ومسؤولي الأقسام التابعين للإدارة المركزية ومدراء وكالتي الرباط والدار البيضاء. وتعد اجتماعاتها كل شهر بحضور مسؤولي الوكالات كل حسب دوره.

كما يتلقى الوالي المساعدة من:

• اللجنة المالية والنقدية في المجالات المرتبطة بالسياسة النقدية، وتدبير احتياطات الصرف، والإشراف البنكي وأنظمة ووسائل الأداء. وتجتمع شهريا حسب برنامج محدد مسبقا، وقبل اجتماع هذه اللجنة، ينعقد اجتماع تحضيرى يهدف إلى مناقشة التوقعات الماكرواقتصادية المنجزة من طرف مصالح البنك والمصادقة عليها:

• لجنة الاستقرار المالي المكلفة بتقييم المخاطر والتهديدات المحيطة بالاستقرار المالي ودراسة التدابير الكفيلة بالحد منها. وتجتمع كل ستة أشهر:

• لجنة نظام الصرف المكلفة بالاستراتيجية العامة لإصلاح نظام الصرف وتدارس الأشغال المتعلقة بالإطار التنفيذي والقانوني للإصلاح واستراتيجية التواصل بشأنه وتتبع تنفيذ القرارات المتخذة.

وبموازاة ذلك، يملك البنك لجانا يترأسها المدير العام وتتدخل في مجالات نشاط محددة:

• لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: تتولى مناقشة جميع القضايا المتصلة بالتنسيق والتدبير الداخلي لبنك، لاسيما في المجالات التالية: الاستراتيجية، والميزانية، والتنظيم، ونظام التدبير المندمج، وأنظمة المعلومات، والتكوين، والتواصل، والتعاون، والمعلومات المالية، واللوجستيك، والأمن، والمشتريات:

- لجنة المطابقة والأخلاقيات: تتكلف بتوفير رؤية شاملة حول إطار الأخلاقيات والمطابقة داخل البنك والمخاطر المرتبطة بها؛
- لجنة المخاطر التنفيذية والمالية: تتولى تقييم الوضعية الإجمالية للمخاطر وتقدم نظرة واضحة تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتقييم المخاطر وقبولها؛
- لجنة حكامه المعطيات: تتكون من منتجي بيانات البنك ومستعمليها من أجل ضمان تقاسم واستغلال أفضل لهذه المعطيات؛
- لجنة أنظمة ووسائل الأداء: مكلفة بدراسة التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بأنظمة ووسائل الأداء والمصادقة عليها وإبداء الرأي بشأن طلبات الاعتماد المقدمة بغية ممارسة الأنشطة المرتبطة بالبنية التحتية للأسواق؛
- لجنة الإصدارات: تقوم بإبداء الرأي بشأن استراتيجية إصدار وثائق العمل داخل البنك وتقتراح التدابير الهادفة إلى تشجيع إصدارات البنك.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن هذه الأخيرة وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة، لاسيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب الحسابات. يقوم هذا الأخير بالمصادقة على القوائم التركيبية للمؤسسة كما يقيم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بها. ويقدم تقريره للمجلس. وتولى مراقبة الحسابات، برسم سنة 2016، مكتب Mazars الذي تم تعيينه في 2015، لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد. وذلك طبقاً للقوانين المعتمدة من طرف البنك في ما يخص انتقاء مراقبي الحسابات.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية للبنك ولهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك وفقاً للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.2.1.2 لجنة الافتحاص

خلال سنة 2016، تدارست لجنة الافتحاص الحسابات السنوية للبنك المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2015 ودعت مجلس البنك إلى المصادقة عليها، كما استعرضت مخطط تدخل مراقب الحسابات برسم السنة المالية 2016.

واطلعت اللجنة أيضا على الخلاصات الرئيسية للتقرير حول نظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2015. لاسيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

واستعرضت اللجنة أيضا نتائج منظومات التحكم في المخاطر التنفيذية والمالية والاستراتيجية برسم سنة 2016 وأبدت رأيها بشأن برنامج الافتحاص الداخلي لسنة 2017.

وتعرض كافة هذه العناصر على مجلس البنك من أجل المصادقة عليها.

2.1.2 الاستراتيجية

يعتمد البنك على مخططات استراتيجية ثلاثية توجه عمله وتحدد رؤيته طيلة الفترة التي تغطيها في مجالات عمل المؤسسة كما تقسم رؤيته الاستراتيجية إلى فروع. ويطمح المخطط الاستراتيجي 2016-2018 إلى جعل بنك المغرب "بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا". وتتفرع هذه الرؤية إلى توجيهين استراتيجيين اثنتين هما: "تعزيز قدراتنا من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم قدرة النظام المالي على الصمود"، و"ترشيد استخدام مواردنا داخل إطار عملٍ معاصرٍ يشجع على الأداء الجماعي".

وفي سياق هذه التوجهات، يعمل البنك على إصلاح نظام الصرف وملاءمة إطار سياسته النقدية، والحفاظ على الاستقرار المالي وتشجيع الإدماج المالي. ويعتزم أيضا، في إطار الجهوية، السهر على تحقيق تموقع أفضل لشبكة بنوكه على الصعيد الجهوي وتحويل دار السكة إلى مركز مدر للربح. بالنظر إلى تطور أنشطتها الموجهة إلى التصدير واتساع نشاطها الخاص بإنتاج الوثائق المؤمنة. وعلى الصعيد الداخلي، يعتزم البنك تعزيز إطار حكامته ومهن الدعم، من خلال ملاءمة تنظيمه، وتطوير قدرات رأسماله البشري مع أخذ معيار الجنس بعين الاعتبار، وكذا من خلال تحديث نظام معلوماته وتعزيز سلامته. كما سيواصل التزامه لتحقيق وفورات من خلال السهر على التحكم بشكل أفضل في نفقاته، وإعطاء الأولوية القصوى لاستثماراته وتطوير مصادر جديدة للدخل.

1.2.1.2 تتبع تنفيذ الاستراتيجية

للتحقق من التنفيذ الفعلي لهذه الاستراتيجية، قام البنك بإعادة التفكير في كفاءات وأدوات تتبع المشاريع حتى يتسنى له تقييم التقدم المحرز وتحديد العراقيل وسبل تفاديها في الوقت المناسب. وإضافة إلى مراجعة التسيير الاستراتيجي للجنة التنسيق والتدبير الداخلي المكلفة بالاستراتيجية، أسس البنك مراجعات تحضيرية للتسيير في مجالات النشاط الاستراتيجية وحسن أدوات التسيير.

مراجعات التسيير الاستراتيجي



2.2.1.2 تقييم الأهداف بنهاية سنة 2016

يشير تقييم الأهداف الاستراتيجية للمخطط 2016-2018 بنهاية 2016 إلى أن المشاريع الكبرى المنجزة. سواء على صعيد المهن أو الدعم. لم تفرز أي تحذير هام. ورغم أن بعض الأهداف مرفقة بعلامة برتقالية اللون بسبب بعض الصعوبات المواجهة. فإن تحقيقها يظل ممكنا.

الرؤية: حتى يصبح بنك المغرب "بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتضاء ببلدنا"

التوجه الاستراتيجي الثاني

ترشيد استخدام مواردنا داخل إطار عمل معاصر يشجع على الأداء الجماعي

- تحسين الولوج إلى بيانات البنك واستخدامها في إطار للحكامة يستجيب لأفضل الممارسات.
- تعزيز منظومة السلامة المادية والأمن المعلوماتي لمواجهة المخاطر والتحديات الجديدة.
- التكيف مع التحولات التي تفرضها الثورة الرقمية سواء على مستوى البنك أو القطاع البنكي.
- تحويل دار السكة إلى مركز مدبر للربح مع تعزيز شروط السلامة والجودة والأداء الجيد.
- ترسيخ ثقافة التعاون داخل البنك والممارسات التدييرية الجيدة بوصفها عاملا من عوامل تحسين الأداء.
- التحكم في تطور نفقات البنك لحصره في حوالي 4% خلال السنوات الثلاث القادمة وتطوير مصادر جديدة للدخل.

التوجه الاستراتيجي الأول

تعزيز قدراتنا من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم قدرة النظام المالي على الصمود

- العمل على إحداث إطار تحليلي وتنفيذي للسياسة النقدية يتماشى مع نظام صرف أكثر مرونة ومع استهداف التضخم.
- تعزيز حكامه وأدوات السياسة الماكرو احترازية وتقوية قدرة البنيات التحتية للأسواق المالية على الصمود.
- اكتساب القدرات الضرورية لضمان الإشراف على المؤسسات التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك والخدمات والمخاطر الجديدة وإحداث وظيفة حل الأزمات البنكية.
- العمل على وضع استراتيجية شاملة للإدماج المالي مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية.
- تكيف دور شبكة البنك في ضوء السياسة الجديدة للجهوية الموسعة.

● غياب صعوبات محددة ● بعض الصعوبات المواجهة ● صعوبات هامة

ويعرض الجدول التالي الإنجازات الرئيسية برسم السنة الأولى من تنفيذ المخطط 2016-2018:

جدول 1.2.1.2: الإنجازات الرئيسية 2016

الإشراف البنكي والاستقرار المالي	السياسة النقدية
<ul style="list-style-type: none"> اعتماد خمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية. إتمام مناشير تطبيق القانون البنكي المتعلقة بمؤسسات الائتمان. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتمكين البنك من القيام بوظيفة حل الأزمات. تعزيز منظومة تقنين ومراقبة الممارسات التجارية لمؤسسات الائتمان. إعداد مشروع مرسوم يحدد تشكيلة لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية وكيفية سيرها. تعزيز إطار تحديد وتقييم المخاطر النظامية من خلال إدماج المخاطر الناجمة عن التعرضات العابرة للحدود والترابطات ما بين البنوك وشركات التأمين. قيام الشركة المالية الدولية بتشخيص مسبق في إطار التحضير لإحداث المصلحة المركزية للمخاطر الداخلية للبنك. تقييم مخططات استمرارية النشاط الخاصة بتجمع النظام لمغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك والوديع المركزي ماروكليير. وذلك في أفق إنجاز مخطط استمرارية النشاط للقطاع ككل. إعداد خطة عمل خاصة بالإدماج المالي تتضمن: <ul style="list-style-type: none"> - إحداث بنية للحكامة والتنسيق على الصعيد الوطني; - القيام بتشخيص للوضعية الحالية للعرض والطلب; - صياغة الاستراتيجية استنادا إلى المشاورات; - تنفيذ الاستراتيجية، وتتبع الأشغال وتقييم التأثيرات. إطلاق الأشغال الهادفة إلى تطوير حل وطني للأداء عبر الهاتف المحمول. وذلك باتفاق مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الإطار التحليلي للسياسة النقدية، خاصة من خلال تطبيق المنظومة المتكاملة الجديدة للتوقعات ومحاكاة السياسات. إنجاز العديد من الأبحاث المتعلقة بإصلاح نظام الصرف واستراتيجية السياسة النقدية. وضع إطار للحكامة خاص بإصلاح نظام الصرف. يقضي بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> خارجيا، إحداث لجنة التنسيق بين الأطراف المشاركة، برئاسة مشتركة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب; داخليا، إحداث لجنة نظام الصرف. مكلفة بالخصوص بدراسة الأنشطة المقيدة بخريطة طريق الإصلاح. إعداد إطار مرجعي متعلق بسير سوق الصرف. يحدد بالخصوص النظام الجديد للتسعير وكيفية تحديد الأسعار المرجعية. وكذا نظام المزايدة الخاص بالعملة. إعداد استراتيجية للتواصل حول إصلاح نظام الصرف. حدد الفئات المستهدفة والرسائل وقنوات التواصل الملائمة بالنسبة لكل مرحلة. مواصلة ملائمة أدوات التواصل الخاصة بالسياسة النقدية مع استهداف التضخم.
الحكامة	شبكة البنك، والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة
<ul style="list-style-type: none"> إحداث لجنة حكامة المعطيات، مكلفة بتقنين أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة، وتحديد المعايير المشتركة لتحصيل ومعالجة ونشر البيانات، وبضمان تدبير حق الاطلاع على البيانات ومنح السلط. إعداد إطار معياري يحدد القواعد والمساطر في مجال مراقبة جودة البيانات، وتدبير دورة حياتها، وكذا تبادلها وولوجيتها وسلامتها. تحديد إطار مرجعي في مجال الأمن الإلكتروني. يقن بالخصوص اختصاصات المتدخلين. وعملية اليقظة ومبادئ المراقبة على المستوى الأول والثاني والثالث. إعداد مشروع سياسة الأمن/السلامة. يحدد طرق العمل في مجال حماية الأشخاص، والسلع والقيم. تحديد التصميم المديرى الجديد لأنظمة الأمن والسلامة بعد المهمة الدراسية والاستشارية التي تم إنجازها وإعداد طلبات العروض المتعلقة بالمشاريع المرتقبة. 	<ul style="list-style-type: none"> الشروع في الأشغال التحضيرية لإحداث شبكة البنك بمدن الداخلية والراشيدية وكلميم. إنجاز دراسة حدد مخطط إعادة هيكلة الفروع حسب مجالات «الفرز»، و«الأنشطة الائتمانية»، و«التنظيم» و«الأنشطة ذات الصلة». مساهمة شبكة البنك في الأنشطة التنشيطية الجهوية من خلال النهوض بالإدماج المالي وتطوير التثقيف المالي. إطلاق ورشات تهدف إلى تحسين مردودية الأنشطة التجارية لدار السكة. وضع إطار يمكن من قياس النتائج المالية وأداء دار السكة. مع منح هذه المؤسسة بعض الاستقلالية في تدبير مواردها.

الموارد

- تطوير ممارسات مديرية تركز على تدبير الخلف وتعزيز التعاون في العمل وروح التعاون داخل الوحدات وفيما بينها.
- اعتماد ميثاق التعاون في العمل وتقنين الالتزامات ذات الصلة.
- برمجة وحدات تكوينية ذات بعد سلوكي قوي تركز بالخصوص على انسجام الفريق والإصغاء النشط.
- تنظيم أنشطة «بناء الفريق» لفائدة أعضاء اللجنة المديرية، ونواب مسؤولي الوحدات ومسؤولي الأقسام.
- التنفيذ قيد الإنجاز لبرنامج التحويل الرقمي للبنك وتنظيم ندوة دولية خصصت لتقاسم التجارب بشكل أفضل في هذا المجال.
- تطوير أنشطة تواصلية للبنك من خلال حساب المؤسسة على تويتر وصفحة المتحف على فيسبوك .
- مواصلة الأنشطة الهادفة إلى التسيير الأمثل للنفقات وترشيدها. مع العمل على تطوير مصادر دخل جديدة بغية تحسين النتيجة المالية للبنك.

3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات

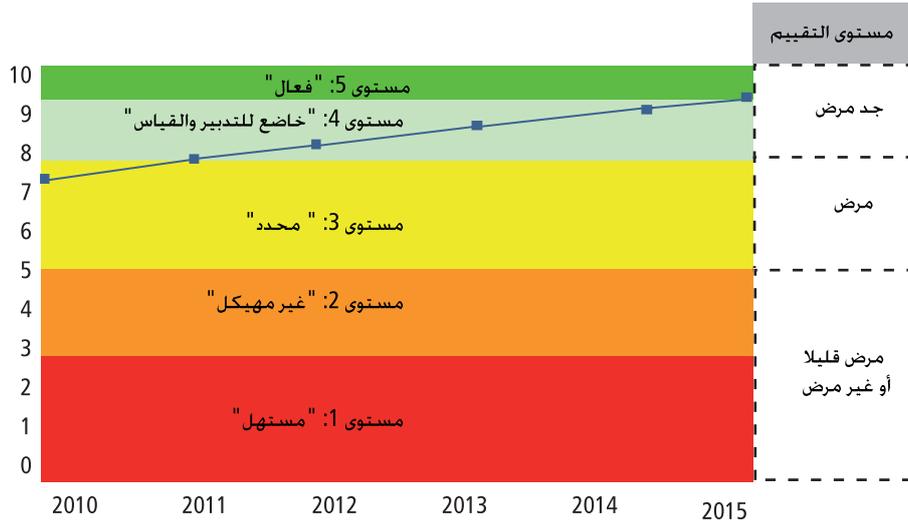
1.3.1.2 نظام المراقبة الداخلية

تم إعداد حصيلة سنوية لنظام المراقبة الداخلية للبنك الذي يعتمد على الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريداوي (COSO). تشمل جميع مكوناته (محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل والتسيير). وتستند هذه الحصيلة، التي تعرض على مجلس البنك، إلى نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لمنظومة المراقبة الخاصة بها، والخريطة الشاملة للمخاطر التنفيذية وخلصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

وركزت الحصيلة المنجزة سنة 2016 بشكل خاص على منظومات المراقبة الخاصة بخدمات البنك المسندة إلى متعهدين خارجيين. نظرا بالخصوص للأهمية التي توليها نسخة 2013 من الإطار المرجعي الدولي للجنة COSO لهذه المراقبات .

ووصل نضج نظام المراقبة الداخلية، الذي يتم تقييمه على أساس سلم مكون من خمس مستويات ومستوحى من مرجعية أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها (COBIT) إلى بداية نطاق المستوى 5 (فعال). بالنظر إلى مجموع الإنجازات المسجلة، لاسيما في ما يخص تعزيز محيط المراقبة، ومنظومات تدبير المخاطر والمراقبة والتسيير.

تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



2.3.1.2 الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا يهدف إلى منح أصحاب المصلحة الرئيسيين (مجلس البنك، ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه، من خلال اعتماد مقارنة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المتعلقة بالتحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية وحكامة المقولة.

ولهذا الغرض، يقوم بالتخطيط للمهام وينفذها وفق مقارنة مبنية على المخاطر تشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، الرهانات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات الأطراف المشاركة. وتهدف مهام الافتحاص بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والمساطر الجاري بها العمل، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وسلامة المعلومات المتعلقة بها.

جدول 1.3.1.2: أهم العمليات التي غطتها مهام الافتحاص خلال سنة 2016

العمليات المتعلقة "بالمهين"	العمليات المتعلقة "بالدعم"
<ul style="list-style-type: none"> • الأنشطة الائتمانية: • فرز نوعي للأوراق النقدية/إلغاء الطابع المادي للعملة الائتمانية • الأوراق والقطع النقدية: • نظام تتبع العملة الائتمانية • الصرف وتدابير الاحتياطيات: • تدبير الأوراق النقدية الأجنبية / تدبير احتياطيات الصرف / عمليات / المشتريات: • التحويل نحو الخارج 	<ul style="list-style-type: none"> • أنظمة المعلومات • النظام المعلوماتي الاحتياطي / مشروع إصلاح نظام المعلومات الخاص بتدبير احتياطيات الصرف / التطبيق المتعلق بتدبير بعثات المراقبة الميدانية في إطار الإشراف المالي • الموارد البشرية: • عملية أداء الأجور/تدبير الأنشطة التكوينية • المشتريات: • مطابقة الصفقات العمومية / عمليات الشراء • البنى التحتية وأدوات العمل: • مشروع إعادة تهيئة مقر الإدارة المركزية للبنك • التواصل: • منظومة المراقبة الداخلية

يخضع الافتحاص الداخلي منذ سنة 2009 إلى برنامج تأمين وتحسين الجودة مبني على تقييمات خارجية ثلاثية تماشى مع الدورة الاستراتيجية للبنك. ويقوم بإجهاز هذه التقييمات مكاتب متخصصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية. وأكدت عمليات التقييم الخارجية المنجزة في 2009 و 2013 مطابقة الافتحاص الداخلي للمعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية والتي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA).

3.3.1.2 تدبير المخاطر

حكمة تدبير المخاطر

في 2016، اعتمد بنك المغرب سياسة شاملة لتدبير المخاطر، وذلك في إطار تطبيق ميثاق حكمة البنك. وترسخ هذه السياسة المبادئ الأساسية المنظمة لتدبير المخاطر سواء كانت استراتيجية، أو تنفيذية أو مالية. كما حدد بالخصوص الأهداف ونطاق تدبير المخاطر وكذا أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين وهيئات الحكامة المعنيين.

إضافة إلى ذلك، تم توسيع مهام لجنة المخاطر التنفيذية، المحدثة في 2005، لتشمل دراسة المؤشرات الرئيسية لخطر وأداء المخاطر المالية، إلى جانب المخاطر التنفيذية. وتعكس تسميتها الجديدة "لجنة المخاطر التنفيذية والمالية" المهمة الجديدة الموكولة إليها، وبرئاسة المدير العام، تدارس هذه اللجنة السياسة العامة لتدبير مخاطر البنك

وتصادق على خريطة المخاطر التنفيذية. وذلك قبل مصادقة والي البنك عليها وقبل عرضها على مجلس البنك. كما تعمل على تتبع تنفيذ الأنشطة الخاصة بالتحكم في المخاطر وجمع. لهذا الغرض، على الأقل أربع مرات سنويا.

المخاطر الاستراتيجية

يقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخططات الثلاثية للبنك. نتيجة لعوامل خارجية، أو مخاطر تنفيذية مهمة أو تقسيم غير ملائم لهذه الأهداف.

وخلال سنة 2016، تم تحديد المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بالمخطط الثلاثي 2016-2018 وإعداد مؤشرات رئيسية من أجل قياس مدى تطور مستوى التحكم في هذه المخاطر ومخططات العمل التي تمكن من تخفيفها. وذلك طيلة تقدم تنفيذ المخطط. وتم تدارس الخريطة المجمعدة للمخاطر الاستراتيجية من طرف لجنة التنسيق والتدبير الداخلي في إطار مراجعات التسيير الاستراتيجي، قبل المصادقة عليها من طرف الوالي وعرضها على مجلس البنك.

المخاطر التنفيذية

يتم تدبير المخاطر التنفيذية حسب مقارنة تميز المخاطر الإنسانية والتنظيمية والعملية. وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية.

ومن أجل ترسيخ ثقافة المخاطر داخل مختلف البنيات، قام البنك بتعيين مدير للمخاطر داخل كل مديرية. يكون مكلفاً بتقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة والعمليات التي تتم في الوحدة التي ينتمي إليها وبالتأكد من تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التحكم فيها، وتتولى هيئة مركزية لتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية. إلى جانب دورها في المراقبة وإعداد التقارير المجمعدة حول المخاطر.

وبرسم سنة 2016، تم إعداد الخريطة الثانية عشر للمخاطر التنفيذية استناداً إلى المخاطر القائمة المحيطة (ناجمة عن خريطة 2015). وتأخذ هذه الخريطة بعين الاعتبار بالخصوص إتمام خطط العمل، وتعزيز منظومة المراقبة وتحليل الحوادث الخطيرة التي سجلت خلال السنة. وتم إغناء هذه الخريطة أيضاً بالمخاطر الجديدة التي رصدت على إثر التغييرات التنظيمية الأخيرة التي شهدتها البنك وأشغال الملاءمة مع المخاطر الناجمة عن مختلف الورشات الأخرى (مشروع تعزيز فعالية وجماعة منظومات المراقبة الداخلية، وتدبير التأمينات، ونظام تدبير الصحة/السلامة في العمل والبيئة، وتدبير سلامة المعلومات).

وبموازاة ذلك، وفي 2016، تم إتمام مشروع تعزيز فعالية وجماعة منظومات المراقبة الداخلية. المنطلق في 2005، بغية التحكم بشكل أفضل في المخاطر العملية المحددة على مستوى مجموع مساطر البنك.

المخاطر المالية

في مجال المخاطر المالية، أطلق البنك سنة 2016 ورشا لتعزيز تتبع هذه المخاطر. ويحدد هذا الورش نطاق الأنشطة المعرضة للمخاطر. والفاعلين المعنيين وكذا مؤشرات التتبع المعتمدة. وتتمثل هذه المخاطر في ما يلي:

- مخاطر الائتمان. والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- خطر السوق المرتبط بتغير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملة التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

وفي ما يتعلق بالخصوص بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف، عمل البنك على إعداد إطار حكمة مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال. ألا وهي السلامة والسيولة. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية بإصدار توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول. قبل تقديمها لمجلس البنك. وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما تخلق تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر التنفيذية والمالية واللجنة النقدية والمالية.

4.3.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

تتولى لجنة المخاطر التنفيذية والمالية التسيير الاستراتيجي لاستمرارية النشاط بالبنك. أما التسيير اليومي لهذه الآلية، فتشرف عليه خلية مركزية توجد داخل الوحدة المكلفة بتدبير المخاطر التابعة لمديرية الافتتاح الداخلي والمخاطر. أما وحدات البنك، فكل واحدة منها مسؤولة عن تدبير المخاطر المرتبطة باستمرارية الأنشطة وتنفيذ الإجراءات الوقائية الضرورية.

وفي سنة 2016، تمت مواصلة تمارين الانسحاب التي تتمثل في القيام بالأنشطة الأكثر أهمية انطلاقا من مواقع العمل البديلة. وبالتالي، تم إنجاز تمارين الانسحاب ما بين الفروع بمشاركة الفاعلين الخارجيين المعنيين بالفرع الائتماني للبنك، مثل مراكز الفرز الخاصة، والحاسبون العموميون والمؤسسات البنكية بالمنطقة المغطاة.

وفي ما يتصل بسلامة المعلومات، تميزت سنة 2016 بأشغال الحفاظ على مطابقة نظام تسيير سلامة المعلومات بالبنك، لمعيار ISO 27001، وذلك بعد حصولها على شهادة الجودة بالنسبة لهذا المعيار في دجنبر 2015. كما تم تعزيز مرافقة وحدات البنك في مجال سلامة المعلومات، خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى. وقام البنك أيضا بتعزيز الأنشطة التكوينية والتحسيسية بالتهديدات والمخاطر المرتبطة بعمليات الهجوم الإلكتروني وكذا بالنهج

الذي يجب اتباعه للوقاية من هذه التهديدات خاصة من خلال إصدار نشرة إخبارية موضوعاتية وتنظيم أنشطة تكوينية.

وعلى صعيد آخر، تم الشروع في أشغال التنسيق والتعاون مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني خلال هذه السنة.

5.3.1.2 الأخلاقيات

باعتباره بنكا مركزيا، أدرج بنك المغرب البعد الأخلاقي ضمن قيمه ورؤيته الاستراتيجية، وذلك طبقا لأفضل الممارسات في هذا المجال.

ففي 2005، أحدث البنك منظومة أخلاقية مبنية على مقاربة تشاركية، وتتكون من ميثاق الأخلاقيات المطبق على ولاية البنك وعلى مجموع مستخدمي البنك، وميثاق خاص بأعضاء المجلس، ونصوص خاصة ببعض الوظائف الحساسة (لأسيما الأشخاص المتدخلين في عملية "الشراء"، والمفتحين الداخليين، ومتعهدي الخدمات، والمؤمنين). إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة التحذير الأخلاقي المستخدمين من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، بأية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك، وفي سنة 2016، تمت مراجعة التعليمات المتعلقة بهذه المنظومة لتأخذ بعين الاعتبار المقتضيات التنظيمية المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، لاسيما تلك التي تنص عليها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

علاوة على ذلك، يتم تنظيم أنشطة تحسيسية دائمة يستفيد منها مجموع المتعاونين بغية ترسيخ القيم الأخلاقية للبنك لدى كافة المستخدمين، وعلى هذا الأساس، وخلال سنة 2016، تم تنظيم أنشطة تكوينية حول موضوع "الأخلاقيات وحماية المعلومات"، إلى جانب حملة تواصلية وتحسيسية بشأن التعديلات التي أدخلت على الصيغة الجديدة لميثاق الأخلاقيات المعتمدة سنة 2015، لاسيما على مستوى الجوانب المرتبطة بتدبير حالات تعارض المصالح.

وفي ما يخص عملية "الشراء"، تم تنظيم أنشطة تحسيسية موجهة للأشخاص المتدخلين في تفويت وتنفيذ صفقات البنك، على شكل "عمليات تذكيرية" بالمعايير الأخلاقية التي تطبق بالخصوص على هؤلاء الأشخاص، وتنبثق هذه المعايير عن المبادئ العامة المعتمدة في ميثاق الأخلاقيات وتهدف بالأساس إلى ضمان احترام مبادئ المنافسة الشريفة، والمساواة في المعاملة والشفافية وفقا للقوانين المعمول بها، ويتم تخيين خريطة المخاطر المرتبطة بمختلف مراحل عمليات الشراء سنويا، مع إدماج منظومات المراقبة التي تمكن من التحكم في هذه المخاطر.

ومن جهة أخرى، يقوم بنك المغرب بعمليات مراقبة المطابقة بانتظام وفق مقاربة مبنية على المخاطر، وذلك بهدف ضمان التنفيذ الفعلي لمنظومته الأخلاقية على مستوى مجموع مكوناته وضمان فعاليتها.

4.1.2 المطابقة القانونية

خلال سنة 2016، استمر البنك في تطبيق عملية المراقبة القبلية لشروط مطابقة مجموع الحلول المعلوماتية التي تم اقتناؤها للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

واستعدادا لإحداث منظومة وطنية للولوج إلى المعلومات، تم تحديد لائحة التدابير القانونية والتنظيمية والتقنية من أجل ضمان المطابقة مع مقتضيات القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وتميزت هذه السنة أيضا بإطلاق عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار برنامج المساعدة التقنية المتفق عليه بين الحكومة المغربية والبنك الدولي. وتأتي هذه العملية قبل تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أساس التوصيات المراجعة والمنهجية الجديدة لمجموعة العمل المالي.

ومن المرتقب أن تؤدي نتائج هذه العملية إلى إعداد استراتيجيات وطنية في هذا المجال. وبهذا الصدد، تم إحداث لجنة للتنسيق الوطني¹ ترأسها وحدة معالجة المعلومات المالية. وفي هذا الإطار، تم إنشاء أربع مجموعات عمل تشتغل على المواضيع التالية: التهديدات ومواطن الضعف المرتبطة بغسل الأموال، وتلك المتعلقة بتمويل الإرهاب، ومواطن ضعف القطاع غير المالي والقطاع المالي والإدماج المالي.

إطار 1.1.2: الإجراءات التي يجب اتخاذها عند تحديد هوية الزبناء

في ما يتصل بتعزيز قدرات الخاضعين لرقابته، نظم البنك خلال سنة 2016، وبشراكة مع الجمعية المهنية لشركات التمويل والسلطات المكلفة بتطبيق القانون، ورشة عمل حول "التدابير التي يجب اتخاذها عند تحديد هوية الزبناء"، لفائدة المكلفين بالمطابقة والزبناء لدى شركات التمويل وتحويل الأموال.

وتمثلت المواضيع الرئيسية المعالجة خلال هذه التظاهرة في ما يلي:

– الكيفيات الفعلية لرصد أي استعمال تدلّيسي لوثائق الهوية (البطاقات الوطنية للهوية الإلكترونية، وبطاقات التسجيل والإقامة بالنسبة للمقيمين الأجانب وجوازات السفر بالنسبة للأجانب غير المقيمين)؛

• التدابير التي يجب اتخاذها في حالة رصد التزوير واستعمال وثائق مزورة بالنسبة لوثائق الهوية؛

• تطور معايير مجموعة العمل المالي الدولية والإطار المعياري في ما يخص تحديد هوية الزبناء؛

• الكيفيات الفعلية لتحديد هوية زبناء البنوك.

¹ تتكون لجنة التنسيق المكلفة بالتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ممثلي الإدارات والهيئات الحكومية التالية: وزارة العدل والخريات، ووزارة الداخلية (بما فيها المديرية العامة للأمن الوطني)، والقيادة العليا للدرك الملكي، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الاقتصاد والمالية (المديرية العامة للضرائب؛ إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، مكتب الصرف؛ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي)، ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ووزارة السكنى وسياسة المدينة، ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزارة الشؤون الخارجية والحكامة، ووحدة معالجة المعلومات المالية، وبنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، والهيئة المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، والمسح العقاري والخرائطية.

2.2 السياسة النقدية

في سياق اتسم بغياب الضغوط التضخمية، استمر بنك المغرب في نهج سياسة نقدية تيسيرية بهدف دعم النشاط الاقتصادي. فبالإضافة إلى جهوده الرامية إلى تعزيز عرض القروض، لا سيما من خلال مواصلة تنفيذ برنامج دعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي في مارس 2016 بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,25%.

علاوة على ذلك، ونظرا للتحسن الكبير في السيولة لدى البنوك، قرر مجلس البنك زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 2% إلى 5%¹ كحد أقصى لضبط السيولة في السوق القائمة ما بين البنوك بطريقة هيكليّة. إلا أنه وبغرض الحفاظ على التوجه التيسيري لسياسته النقدية، شرع البنك في منح فوائد على هذا الاحتياطي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض.

موازاة مع ذلك، واصل البنك ملاءمة حجم المبالغ التي يضخها مع تطور السيولة لدى البنوك، فقد قلص تدريجيا المتوسط الأسبوعي لمبلغ تدخلاته من 17,4 مليارا في يناير إلى 6 مليارات خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يونيو، قبل أن يرفعه إلى 20,3 مليارا خلال بقية السنة، مما مكن من ضمان المواءمة بين سعر الفائدة بين البنوك، الذي يعتبر الهدف التنفيذي للسياسة النقدية، وسعر الفائدة الرئيسي.

1.2.2 قرارات السياسة النقدية

أشارت التوقعات التي أعدتها مصالح البنك بمناسبة الاجتماع الأول لمجلس بنك المغرب إلى ضعف مستوى التضخم في المتوسط على مدى أفق التوقع². مع تسجيل ارتفاع تدريجي إلى 1,7% في الفصل الرابع من سنة 2017، وتم توقع تراجع في معدل النمو إلى 1% في سنة 2016، بسبب انكماش القيمة المضافة الفلاحية واستمرار ضعف الأنشطة غير الفلاحية. وبالنسبة لسنة 2017، ومع افتراض موسم فلاحى متوسط، تم ارتقاب انتعاش النمو مع تحسن الأنشطة غير الفلاحية.

في ما يخص القروض البنكية، وعلى الرغم من المنحى التنازلي لأسعار الفائدة على القروض، أشارت التوقعات إلى نموها بوتيرة بطيئة تناهز 2,5% في 2016 و4% في 2017. في المقابل، تم توقع استمرار تحسن التوازنات الماكرواقتصادية، بحيث ارتقب أن يتقلص عجز الحساب الجاري، لاسيما بفضل المستوى المنخفض لأسعار النفط واستمرار حيوية الصادرات والتدفقات الكبيرة من هبات شركاء المغرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وارتقبت

¹ تم رفع هذه النسبة إلى 4% ابتداء من 23 يونيو 2016.
² يمتد أفق التوقع لثمانية أسابيع.

مصالح البنك أن تستمر بالتالي الاحتياطيات الدولية الصافية في الارتفاع على مدى أفق التوقع. وأن تتواصل عملية ضبط أوضاع الميزانية. مع توقع تقلص في العجز المالي إلى 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2017. في هذا السياق. قرر المجلس خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,25% بهدف دعم النشاط الاقتصادي.

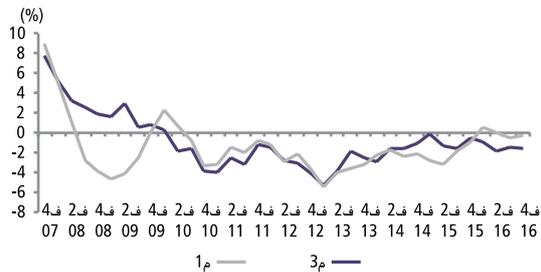
جدول 1.2.2 : توقعات التضخم (%)

اجتماعات المجلس				
20 دجنبر	27 شتنبر	21 يونيو	22 مارس	
1,3	1,3	1,4	0,9	متوسط التضخم في أفق 8 فصول
1,6	1,4	1,8	1,7	التضخم في نهاية أفق التوقع
1,6	1,6	1,6	0,5	متوسط التضخم في سنة 2016

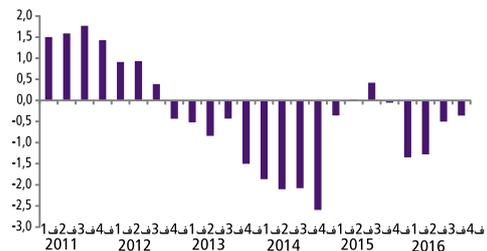
وبمناسبة الاجتماع الثاني للمجلس. خضعت توقعات التضخم بالنسبة لسنة 2016 لمراجعة كبيرة نحو الارتفاع. ويفسر هذا التعديل أساسا بتعرض أسعار المواد الغذائية ذات الأثمنة المتقلبة لصدمة مستمرة. وخلال أفق التوقع. توقعت مصالح البنك أن يكون التضخم معتدلا في نسبة 1,4% في المتوسط. وبالنسبة للمتغيرات الأخرى. أشارت التوقعات إلى أنها لن تعرف تغيرات ملحوظة على المدى المتوسط مقارنة بما تم توقعه في شهر مارس. مع ترقب تحسن أكبر في رصيد الحساب الجاري. الأمر الذي أدى إلى مراجعة ملموسة للتوقعات الخاصة بمستويات السيولة لدى البنوك.

وبناء على هذه العناصر. اعتبر المجلس أن سعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% يظل ملائما وأبقى عليه دون تغيير. كما قرر رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى حد أقصى قدره 5% لضبط السيولة في السوق القائمة ما بين البنوك بطريقة هيكلية. مع إقرار فوائد على هذا الاحتياطي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض.

رسم بياني 2.2.2: الفارق النقدي* بالقيمة الحقيقية (%)



رسم بياني 1.2.2: فجوة الناتج غير الفلاحي (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

* الفارق النقدي هو الفارق بين مستوى مخزون النقد المسجل ومستواه التوازني. ويتم تحديد هذا الأخير على أساس المعادلة الكمية للنقود ويساوي النسبة الحقيقية لتطور النشاط الاقتصادي المحتمل. ناقص متوسط وتيرة تراجع سرعة تداول النقود.

وبالنسبة للاجتماعين الأخيرين للمجلس برسم سنة 2016، تم إعداد توقعات بنك المغرب في سياق اتسم بشكوك قوية مرتبطة بكيفيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ونتائج الانتخابات في بعض البلدان الشريكة والاتجاه المستقبلي لسياسة الولايات المتحدة. كما تميز السياق بزيادة كبيرة في أسعار النفط، خاصة بعد الاتفاق على خفض الإنتاج في نونبر. وإن كان تطورها يظل رهينا بمدى تنفيذ بنود ذلك الاتفاق.

ونظرا لذلك، قام البنك بتعديل توقعاته للنمو برسم سنة 2016 بشكل طفيف وواصل توقع حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي ابتداء من 2017، مع توجه ميزان المخاطر المحيطة بالتوقعات إلى جانب التراجع. وتم الإبقاء على توقعات التضخم دون تغيير تقريبا عند 1,6% في 2016 و1% في 2017.

وأخذا في الاعتبار كذلك مراجعة توقعات أسعار النفط والارتفاع الهام في واردات سلع التجهيز والانخفاض الملموس في مبيعات الفوسفات، توقعت مصالح البنك أن يكون عجز رصيد الحساب الجاري أكثر بكثير مما تم ترقيبه في الاجتماعين الأولين من السنة. وبالتالي، تم توقع استمرار تحسن الاحتياطيات الدولية الصافية ولكن بوتيرة أبطأ. كما تمت مراجعة توقعات تغطيتها لواردات السلع والخدمات إلى ممت سنة 2017 من 8 أشهر و6 أيام في يونيو إلى 7 أشهر و20 يوما في شتنبر ثم إلى 7 أشهر في دجنبر.

وفي ما يتعلق بالأوضاع النقدية، أدى قرار رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المتخذ في يونيو إلى عودة سعر الفائدة بين البنوك إلى مستويات قريبة جدا من سعر الفائدة الرئيسي بعد أن حاد عنه مؤقتا بشكل طفيف. وسجلت أسعار الفائدة على القروض مزيدا من الانخفاض بمقدار 17 نقطة أساس في الفصل الثالث. ليصل تراجعها منذ بداية السنة إلى 47 نقطة أساس. في ظل تلك الظروف، استمر التحسن التدريجي للقروض الممنوحة للقطاع غير المالي، نتيجة بالخصوص لتسارع القروض المقدمة للمقاولات. وتم توقع ارتفاعها بوتيرة أسرع في المدى المتوسط. بفضل الانتعاش المنتظر للنمو غير الفلاحي واستمرار الأوضاع النقدية التيسيرية، وبناء على كل هذه العناصر، اعتبر المجلس في اجتماعه خلال شهري شتنبر ودجنبر أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال يوفر ظروفًا نقدية ملائمة، وقرر بالتالي الإبقاء عليه دون تغيير.

جدول 3.2.2 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010

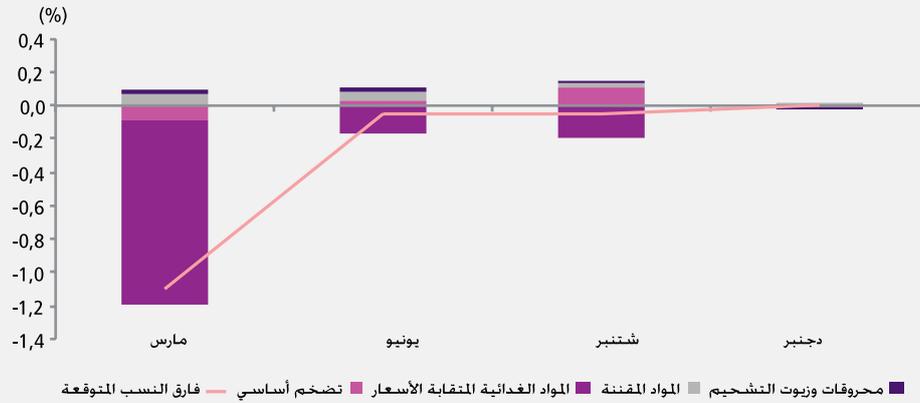
تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
01 أبريل 2010		خفض من 8% إلى 6%	
13 أبريل 2011			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملاءمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي.
20 شتنبر 2011			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3,0%		إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى 4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومستوى تنزيل قرارات خفض سعر الفائدة التي يتخذها بنك المغرب
مارس 2016	خفض من 2,50% إلى 2,25%		
يونيو 2016		رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	إقرار فوائد على الاحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض

إطار 1.2.2: تقييم التوقعات الماكرو اقتصادية لبنك المغرب في سنة 2016

شهدت سنة 2016 إنشاء منظومة جديدة للتحاليل والتوقعات المتوسطة الأجل. وتستند هذه المنظومة على نموذج مركزي للسياسة النقدية يتم إغناؤه وتتميمه بنماذج تابعة بغرض إعداد توقعات مندمجة بخصوص المجمعات الرئيسية للاقتصاد الكلي. ويشمل التقييم توقعات التضخم والنمو ويرتكز بالنسبة لهذه السنة التي تم فيها بدء العمل بهذه المنظومة على التوقعات التي تم نشرها في التقارير الفصلية حول السياسة النقدية برسم سنة 2016.

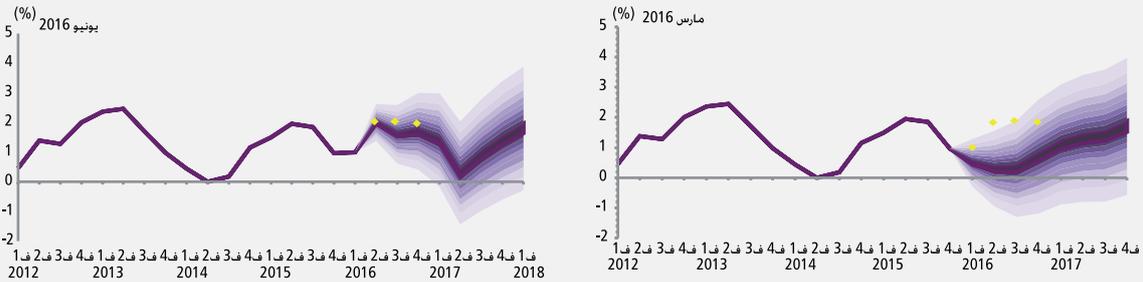
ويستخلص من هذا التقييم أن التوقعات كانت عموما متناسقة مع ما تم تسجيله في الواقع. باستثناء فارق كبير في توقعات التضخم الصادرة في مارس يعزى إلى صدمة في العرض. فقد بلغ متوسط توقعات التضخم لعام 2016 الصادرة في التقارير الفصلية الأربعة 1,3% مقابل 1,6% في الواقع. ويرجع هذا الفارق بشكل حصري إلى توقعات مارس التي ارتقت نسبة 0,5% ويفسر بحدوث صدمات على أسعار السلع الغذائية المتقلبة الأثمنة التي ارتفعت بنسبة 6,2% في الفصل الثاني. وهي أعلى زيادة منذ الفصل الرابع من سنة 2011.

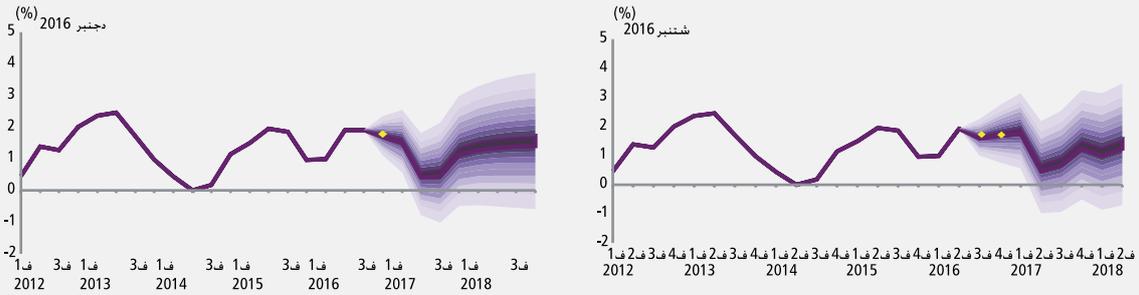
رسم بياني 1.1.2.2: مساهمة مكونات مؤشر أسعار المستهلك في فارق التوقع (بالنقط المئوية)



ويتم تقييم جودة التوقعات كذلك من خلال قياس توقعات التضخم الفصلية. ويشير تحليل عدد المرات التي كانت فيها نسبة التضخم المسجلة فعليا داخل نطاق الرسم المروحي إلى أنه باستثناء الفصل الثاني الذي جاءت فيه النسبة الفعلية خارج نطاق التوقع الصادر في مارس. فقد كانت جميع النسب المسجلة داخل الرسم المروحي.

رسم بياني 2.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم بالنسبة للفصول الأربعة لسنة 2016

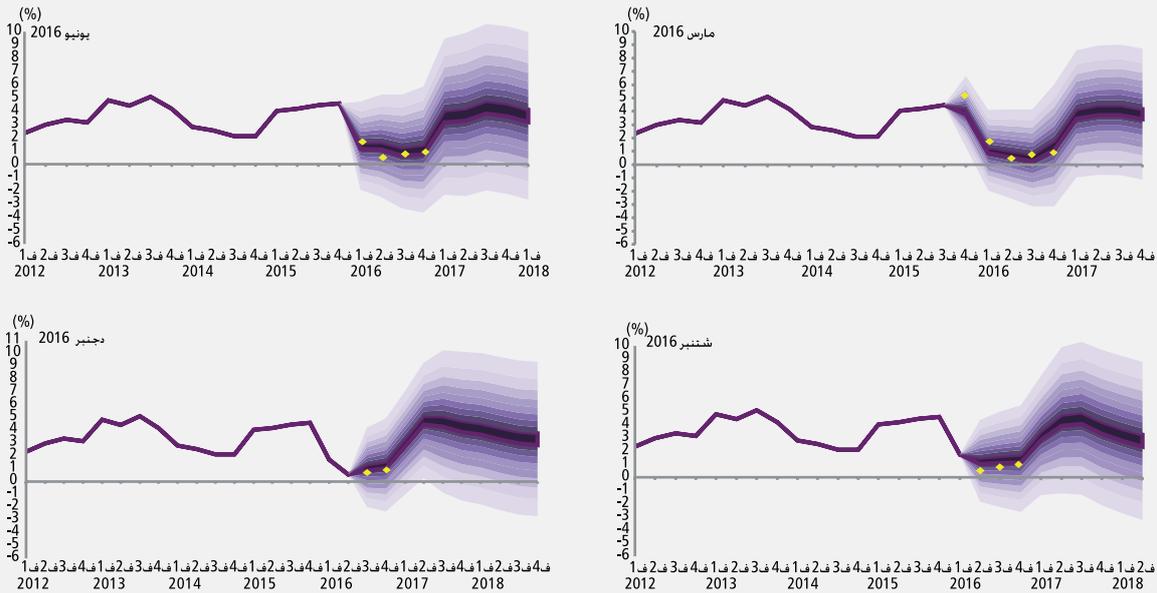




* تشير النقط الموجودة على الرسم البياني المروحي إلى نسب التضخم المسجلة.

وبالنسبة للتضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الرئيسي لتطور الأسعار، جاءت التوقعات التي تم نشرها في التقارير الفصلية الأربعة قريبة من النسب المسجلة فعليا. فقد بلغ التوقع الخاص بسنة 2016 في المتوسط 0,8%. وهو نفس المستوى المسجل في الواقع. لكن مع وجود نطاق يمتد من حد أدنى يصل إلى 0,6% المتوقعة في يونيو إلى حد أقصى نسبته 0,9% المتوقعة في شتنبر. وفي ما يتعلق بالنمو، بلغت توقعات 2016 في المتوسط 1,2%. وهي نفس النسبة المسجلة. مع حد أدنى قدره 1% في شهر مارس وحد أقصى نسبته 1,4% في شتنبر. وتعزى هذه المراجعات أساسا إلى تقلب النمو خلال السنة. وعلى مستوى التوقعات الفصلية، فقد جاءت النسب المسجلة فعليا داخل نطاق الرسوم المروحية.

رسم بياني 3.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو بالنسبة للفصول الأربعة لسنة 2016

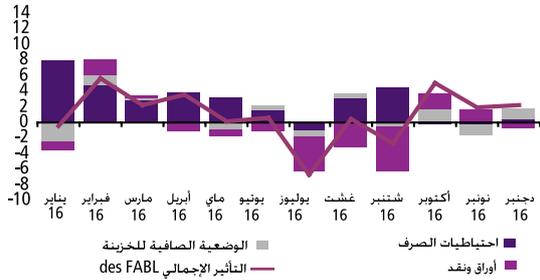


وحسب المكونات، كانت التنبؤات الخاصة بالنمو غير الفلاحي الصادرة في التقارير الفصلية الأربعة من سنة 2016 أقل بقليل من النسب المسجلة. حيث بلغ هذا النمو 3,1% بينما أشارت التوقعات إلى نسبة 2,8% في المتوسط. ومن فصل لآخر لم تشهد التوقعات تغييرات مهمة. إذ بلغت النسبة الأدنى المتوقعة 2,6% في دجنبر والنسبة الأقصى 2,9% في مارس وشتنبر. أما بالنسبة للنمو الفلاحي، عادة ما تكون المراجعات الأهم بين شهري مارس ويونيو بما أن نتائج الموسم الفلاحي لا تتضح نسبيا إلا ابتداء من أبريل. فقد تمت مراجعة التوقع الخاص بسنة 2016 من 13,8% في مارس إلى -9,2% في المتوسط في الفصول الثلاثة الأخيرة من السنة. وبلغ متوسط التوقعات الأربعة 10,4%- بينما سجل النمو الفلاحي في الواقع 12,8%-.

2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

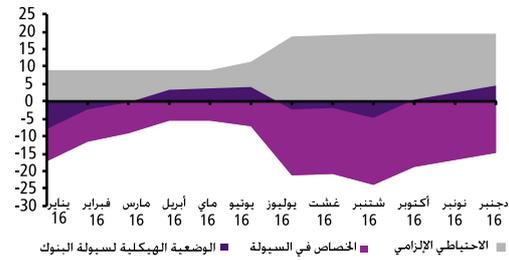
شهد تطور وضعية السيولة لدى البنوك منحى عكسيا خلال السنة. ففي الأشهر الستة الأولى، تقلصت الحاجة إلى السيولة بشكل كبير بفعل ارتفاع احتياطات الصرف. ما جعل البنك يخفض المبلغ الإجمالي لتدخلاته من متوسط أسبوعي قدره 17,4 مليار درهم في يناير إلى 6 مليارات خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من يونيو. وقد تمت هذه التدخلات جميعها بواسطة قروض مضمونة لأجل سنة واحدة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

رسم بياني 4.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية* بملايير الدراهم (متوسط نهاية الأسبوع)



* الوضعية الهيكلية للسيولة = حاجيات البنوك من السيولة + الاحتياطات الإلزامية.

رسم بياني 3.2.2: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

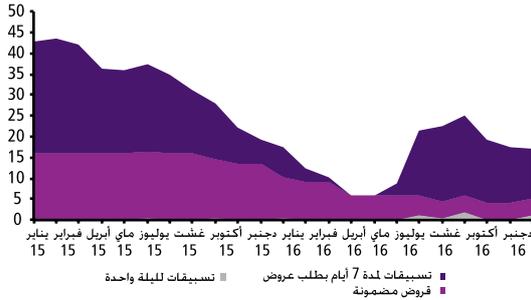


وابتداء من الأسبوع الرابع من يونيو، تزايد المتوسط الأسبوعي لحاجة البنوك من السيولة¹ إلى 19,3 مليار درهم. نتيجة قرار رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى جانب تزايد كمية النقد المتداول. بحيث كان تأثير ذلك القرار أقوى من التأثير التوسعي لاحتياطات الصرف. وأمام هذه الوضعية، رفع البنك حجم المبالغ التي يضخها إلى 20,3 مليار، منها 15,3 مليار من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام و4,3 مليار بواسطة عمليات القروض المضمونة و776 مليون في شكل تسبيقات لمدة 24 ساعة.

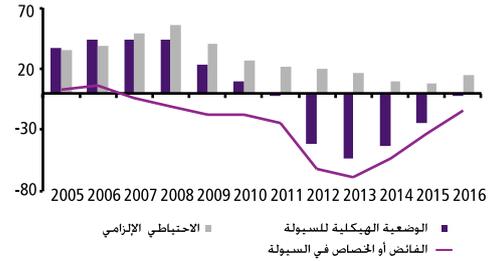
وبالنسبة لمجموع السنة، تقلص المتوسط الأسبوعي لحاجة البنوك من السيولة¹ إلى 14,4 مليار درهم، مقابل 33,2 مليار في 2015 و52,8 مليار في 2014.

1 حاجة البنوك من السيولة = احتياطات بنك المغرب من الصرف + الوضعية الصافية للخرزينة - كمية النقد المتداول + عوامل أخرى - الاحتياطي الإلزامي

رسم بياني 6.2.2: تدخلات بنك المغرب
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



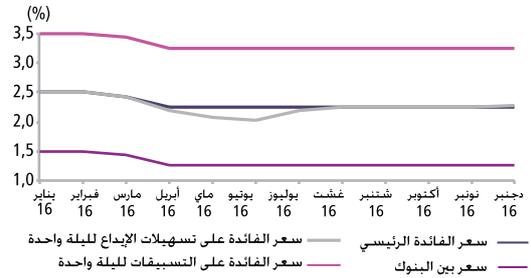
رسم بياني 5.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ
الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



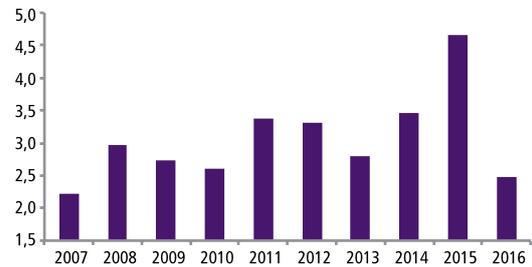
وقد رافق هذا التحسن في وضعية السيولة لدى البنوك انخفاض ملموس في حجم المبادلات في السوق القائمة ما بين البنوك. وخاصة خلال شهري مايو ويونيو. بحيث تراجع في المتوسط من 4,7 مليار درهم في 2015 إلى 2,5 مليار في 2016.

في ظل هذه الظروف. ظل سعر الفائدة بين البنوك متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي على مدار السنة باستثناء الفترة الممتدة من بداية أبريل إلى منتصف يوليو حيث حاد عنه قليلا. وفي المتوسط. فقد بلغ 2,27% مقابل 2,31% لسعر الفائدة الرئيسي.

رسم بياني 8.2.2: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما
بين البنوك (متوسط شهري)



رسم بياني 7.2.2: تطور متوسط الحجم اليومي للعمليات
في السوق ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



إطار 2.2.2: سعر الفائدة الطبيعي في المغرب

يُعرّف سعر الفائدة الطبيعي، الذي يسمى أيضا سعر الفائدة التوازني، بأنه سعر الفائدة الحقيقي المتوافق مع إنتاج قريب من المستوى الممكن ومع استقرار الأسعار. ويتيح تقييم توجه السياسة النقدية، حيث تعتبر هذه الأخيرة تقييدية عندما يكون سعر الفائدة أعلى من السعر الطبيعي وتوسعية في الحالة العكسية.

وبسبب طبيعته المجردة، ليس هناك إجماع على طريقة معينة لتقديره. فقد استخدمت الأعمال التجريبية عدة منهجيات تستند بشكل عام على نماذج هيكلية من نوع نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE¹) أو شبه هيكلية² أو هيكلية من نوع نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR³.

في حالة المغرب، أجزى بنك المغرب دراسة على أساس نموذج شبه هيكلية تستخدمه العديد من البنوك المركزية. ويستند هذا النموذج على معادلات مجمعة للعرض والطلب ويعتمد طريقة الاحتمال الأقصى وتقنية مصفاة كالمثل المتعددة المتغيرات لتقدير المحددات والمتغيرات غير القابلة للرصد. وهي سعر الفائدة الطبيعي والنمو الممكن.

وترتكز معادلة العرض على منحني فيليبس وتربط التضخم الأساسي بفجوة الناتج وبالتضخم في منطقة الأورو كعامل خارجي:

$$(1) \quad \pi_t = \mathbf{B}_\pi(L) \pi_{t-1} + \mathbf{B}_y(L) \tilde{y}_{t-1} + \mathbf{B}_\chi(L) \pi_{\chi,t} + \mathbf{e}_{\pi,t}$$

حيث تمثل \tilde{y}_t الفرق بين الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي y_t ومستواه الممكن y_t^* وتمثل π_t التضخم الأساسي و $\pi_{\chi,t}$ التضخم في منطقة الأورو و L عامل التأخر.

أما بالنسبة لمعادلة الطلب، فيتم إدراجها في النموذج من خلال شكل مختزل لمنحني الاستثمار/الإدخار (IS). وتحدد العلاقة بين فجوة الناتج غير الفلاحي والفرق بين سعر الفائدة الحقيقي r_t ومستواه التوازني r_t^* :

$$(2) \quad y_t = \mathbf{A}_y(L) y_{t-1} + \mathbf{A}_r(L) (r_{t-1} - r_{t-1}^*) + \mathbf{e}_{y,t}$$

يتم تحديد سعر الفائدة الحقيقي r_t من خلال الفرق بين سعر الفائدة الاسمي وتوقعات التضخم التي تقاس بمتوسط متحرك للتضخم الأساسي من درجة⁴.

وتستكمل هذه المعادلات بأربع معادلات أخرى ترصد التوجه القصير المدى لسعر الفائدة الطبيعي والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الممكن.

$$(3) \quad \Gamma_t^- = g_t + z_t$$

حيث تمثل G_t الاتجاه التاريخي لمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي وتمثل Z_t تفضيلات

$$(4) \quad Z_t = Z_{t-1} + e_{z,t}$$

الأسر من حيث الوقت.

$$(5) \quad y_t^- = y_{t-1}^* + g_{t-1} + e_{y,t}$$

ويفترض أن الأخطاء $e_{z,t}, e_{y,t}, e_{g,t}$ هي موزعة بشكل طبيعي وغير مترابطة.

$$(6) \quad g_t = g_{t-1} + e_{g,t}$$

¹ "The Zero Bound on Interest Rates and Optimal Monetary Policy" Brookings Papers on Economic Activity 1, ص. 139-211, 2003.

² "Measuring the Natural Rate of Interest" 2, توماس لوباك وجون ويليامز، منشورات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، نونبر 2001.

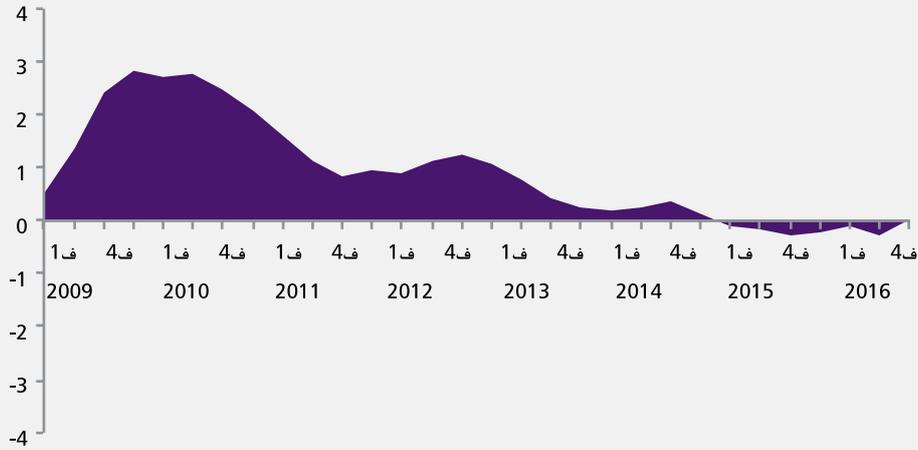
³ "The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances" 3, اوليفيه بلانشار وداني كواه، ورقة العمل رقم 2737، المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية، أكتوبر 1988.

وتغطي البيانات المستخدمة لتقدير النموذج الفترة الممتدة من الربع الأول من سنة 2005 إلى الربع الثالث من 2016⁴. وتبقى المحددات التي تم تقديرها ذات أهمية على العموم وجاءت علاماتها منسجمة مع النظرية الاقتصادية.

ويستخلص من النتائج المتحصل عليها أنه في السنوات الأخيرة. ظل سعر الفائدة الحقيقي أقل بقليل من مستواه التوازني. وتعكس هذه الوضعية السياسة النقدية التيسيرية التي نهجها بنك المغرب. حيث خفض سعر الفائدة الرئيسي لعدة مرات. من 3% في شتنبر 2014 إلى 2,25% في مارس 2016. من أجل دعم النشاط الاقتصادي في ظرفية اتسمت بغياب الضغوط التضخمية.

وبين عامي 2009 و2013، ارتفع سعر الفائدة إلى مستويات أعلى من المستوى التوازني. لكن الأوضاع النقدية كانت عموما تيسيرية ارتباطا بانحراف سلبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

رسم بياني 1.2.2.2: الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الطبيعي بالنقط المئوية



⁴ تم اختيار هذه الفترة نظرا لتوفر البيانات ذات الوتيرة الربع سنوية.

3.2.2 إغناء وتعزيز محتوى الإحصائيات النقدية من المعلومات

شهدت سنة 2016 إدراج صناديق التقاعد (الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين) في الإحصائيات النقدية، مما مكن من ضمان تغطية شبيهة كاملة للشركات المالية بالمغرب. وقد أتاح هذا الإدماج الذي لم يؤثر على الكتلة النقدية (م3) ومقابلاتها، إغناء الوضعية المالية للوحدات الاقتصادية غير المالية، خاصة الأسر، تجاه الشركات المالية.

وتواصل مشروع توسيع نطاق الإحصائيات النقدية ليشمل هيئات التوظيف الجماعي في التسييد وهيئات التوظيف الجماعي في الرأسمال.

علاوة على ذلك، تم إرساء منظومة لحساب وتتبع آجال الأداء، الخاصة بالزبناء والموردين، على أساس التصريحات المحاسبية للمقاولات. وأعدت منهجية الحساب طبقا للممارسات المعمول بها في هذا المجال. وتمت مناقشتها مع خبراء تابعين لبنوك مركزية أخرى، خاصة من فرنسا والبرتغال. وعُرضت النتائج المؤقتة على لجنة حكامه المعطيات لتدارسها.

3.2 البحوث

خلال سنة 2016، تناولت الأبحاث محورين رئيسيين. هما تعزيز منظومة محاكاة تأثير السياسات العمومية ونشر أوراق للعمل.

وتمحورت الأبحاث حول موضوع تعزيز الإطار التحليلي للسياسة النقدية للبنك عبر إرساء آلية محاكاة التأثير على المدى المتوسط والطويل. تم إعدادها بشراكة مع صندوق النقد الدولي. في هذا الصدد، تم إتمام النسخة التشغيلية لنموذج تحليل السياسات (PAM) أخذاً في الاعتبار خاصيات الاقتصاد المغربي. وتتجلى الغاية النهائية لهذا النموذج في حل إشكاليات مختلفة تتعلق بتحليل السياسة النقدية، خاصة في إطار إصلاح نظام الصرف. لهذا، تمت محاكاة العديد من الأنظمة النقدية بغية تقييم آثارها المحتملة على الاقتصاد المغربي (اعتماد سعر الصرف كنقطة ارتكاز للسياسة النقدية واستهداف التضخم مع أو بدون قيود على حساب الرأسمال). وتمكن آلية المحاكاة هاته، التي تم استخدامها على الخصوص لتقييم تأثير إصلاح نظام التقاعد على المجمعات الماكرو اقتصادية، من تقديم إيضاحات بشأن الأثر المحتمل للإصلاحات المرتبطة بالميزانية. أما استراتيجية نشر أوراق العمل، فإنها تندرج ضمن سياسة دعم وتطوير البحث وتعزيز انفتاح البنك على الوسط الأكاديمي.

وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج للأبحاث يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، ويغطي مواضيع مهمة تتعلق بتنفيذ المهام الأساسية للبنك، كالتحولات المتعلقة بعملية الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة واعتماد استراتيجية للسياسة النقدية تركز على استهداف التضخم وتبني، ومقاربات تحليل اختلالات الأسواق، وتداخلات السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة النقدية، والتحديات التي يواجهها نظام التربية والتكوين وسوق الشغل في المغرب.

وفي نفس السياق، عمل بنك المغرب على نشر ورقتي عمل على موقعه الإلكتروني¹. وتتمحور الوثيقة الأولى حول تحليل قنوات انتقال السياسة النقدية في المغرب. أما الوثيقة الثانية، فتقدم ملخصاً للأبحاث التي تم إنجازها حول المهام الجديدة للبنوك المركزية في ما يخص الاستقرار المالي، مع التركيز على السياسة الاحترازية الكلية وأهدافها وآلياتها وتنظيمها المؤسسي.

4.2 تدبير الاحتياطات

في سياق دولي يتسم بمواصلة نهج سياسات نقدية تيسيرية واستمرار تطبيق أسعار فائدة سلبية في منطقة الأورو، واصل البنك تدبير احتياطات الصرف من مقارنة تتوخى تقليل تأثير أسعار الفائدة السلبية وتوخي الحذر إزاء

¹ يتم إعداد أوراق العمل من طرف أطر قسم البحوث وتخضع لتقييم خارجي قبل نشرها.

تطور أسعار الفائدة الأمريكية ومراعاة متطلبات السلامة والسيولة. كما واصل البنك، بالنظر إلى الظرفية، تحسين مردودية احتياطات الصرف.

ونتيجة لذلك، استمر ارتفاع حصيلة تدبير احتياطات الصرف في سنة 2016، بفضل التأثير الإيجابي للمخزون ارتباطا بالتوظيفات التي تم إنجازها منذ سنة 2015 بالإضافة إلى مواصلة تعزيز احتياطات الصرف وتحسين مردودية الأصول المحررة بالدولار.

5.2 الإشراف البنكي

سنة بعد دخول القانون البنكي الجديد حيز التنفيذ، شرع بنك المغرب في إعداد النصوص التطبيقية، لا سيما تلك المتعلقة بتأطير أنشطة المالية التشاركية. وعلى غرار السنوات السابقة، ظل البنك يقظا إزاء تداعيات الظرفية الاقتصادية على حصيلات البنوك واستمر في ممارسة مراقبة عن كثب لمخاطر الائتمان، ومخاطر تركيز القروض والمخاطر العابرة للحدود. وعلى مستوى حماية زبناء مؤسسات الائتمان، واصل البنك تعزيز آلياته سواء منها القانونية أو التشغيلية.

1.5.2 التشريع البنكي

خلال سنة 2016، اعتمدت لجنة مؤسسات الائتمان العديد من النصوص التطبيقية للقانون البنكي التي تغطي المجالات المتعلقة بالمالية التشاركية ومؤسسات الأداء والقوانين الاحترازية وحماية الزبناء.

وفيما يتعلق بالمالية التشاركية، تعباً البنك من أجل تسريع مشروع إطلاق هذه الصناعة الجديدة، فقد تمت دراسة الطلبات الموجهة من لدن المؤسسات المتقدمة بطلبات، فيما قامت لجنة مؤسسات الائتمان، ضمن تشكيلتها المصغرة، خلال اجتماعها بتاريخ 29 نونبر بإعطاء رأيها المؤيد للترخيص لحمسة بنوك وثلاث نوافذ تشاركية.

كما تركزت الجهود على استكمال المناشير الخاصة بوظيفة المطابقة لآراء المجلس العلمي الأعلى، والمواصفات التقنية لمنتجات المالية التشاركية، وللودائع الاستثمارية ولممارسة النشاط المصرفي التشاركي من لدن البنوك التقليدية في إطار نوافذ.

وامتدادا لهذه الأنشطة، تم الانتهاء من مواءمة المخطط المحاسبي لمؤسسات الائتمان مع أنشطة البنوك والنوافذ التشاركية قبل أن يكون موضوع مشاورات كبرى مع المهنيين البنكيين ومراقبي الحسابات. وبعد دراسته من لدن لجنة مؤسسات الائتمان، سيخضع هذا المخطط لرأي المجلس الوطني للمحاسبة خلال النصف الأول من سنة 2017، بموازاة ذلك، يتم حاليا استكمال الأشغال المتعلقة بوضع إطار احترازي خاص بالبنوك التشاركية.

واستمر البنك إلى جانب الأطراف المعنية في توفير المتطلبات الأخرى الضرورية لانطلاقه المالية التشاركية، خاصة على المستوى الجبائي، وإصدار شهادات الصكوك وتطوير عرض ضمان للتمويلات التشاركية يكون متطابقا مع الشريعة.

وفيما يتعلق بالقوانين الاحترازية، وضع البنك أحكاما منظمة لهامش الأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية، وقام بتعديل المعالجة المطبقة على وضعيات التسديد وفق مستوى المخاطر ومراجعة قواعد اتخاذ المساهمات من طرف مؤسسات الائتمان في المفاوضات التي تمارس نشاطها أو الموجودة قيد الإنشاء، انسجاما مع معايير بازل.

وفي إطار مواصلة الأشغال المنجزة لتأطير المخاطر في القطاع البنكي، نشر البنك تعليمة تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية للمجموعات الكبرى من المفاوضات إزاء مؤسسات الائتمان المقرضة. وتحدد هذه التعليمة عناصر المعلومات الواجب جمعها من لدن مؤسسات الائتمان في إطار دراسة ملفات القروض للأطراف المقابلة التابعة لمجموعات، والتي في غيابها سيتم طلب تقديم متطلب إضافي من الأموال الذاتية كتغطية للتعرضات إزاء هذه الأطراف المقابلة.

وشرع البنك أيضا في تعديل منشوره حول تصنيف الديون الذي يشمل تعريفا بالمعايير الموحدة من أجل إحصاء الديون المسماة "حساسة" والتي ينبغي على مؤسسات الائتمان مراقبتها عن كثب، والقواعد المنظمة لمعالجة الديون المعاد هيكلتها وتوسعة معايير التخلف عن الأداء انسجاما مع المعايير الدولية. ويخضع نص هذا المشروع حاليا للتشاور مع المهنيين وكذا لدراسات الأثر.

ومن أجل إعطاء الانطلاقة لأنشطة خدمات الأداء الإلكتروني من لدن مؤسسات الأداء، قام البنك بالمصادقة على الأحكام القانونية المنظمة للرأسمال الأدنى، وشروط ممارسة نشاط هذه المؤسسات وكيفية تقديم هذه الخدمات.

وبالنظر لتزايد مخاطر الجريمة الإلكترونية، قام بنك المغرب بنشر تعليمة تحدد القواعد الدنيا التي ينبغي على مؤسسات الائتمان مراعاتها من أجل إنجاز اختبارات الاختراق لأنظمتها المعلوماتية. من ناحية أخرى، تم إعداد مشروع لبروتوكول تبادل وتعاون بين بنك المغرب والمديرية العامة لسلامة أنظمة المعلومات، التابعة لإدارة الدفاع الوطني، والتي تهدف إلى تعزيز سلامة البنيات التحتية المعلوماتية المصنفة "حيوية" في القطاع البنكي.

بالإضافة إلى ذلك، استمر البنك في العمل على معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان، خاصة المؤسسات ذات البعد النظامي. ويتم حاليا إعطاء الانطلاقة لدراسة قانونية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تحديد الإصلاحات القانونية الضرورية لوضع نظام لتسوية مشاكل مؤسسات الائتمان ينسجم مع المعايير الدولية، وتزامنا مع ذلك، انتهى البنك من إعداد مشروع منشور من شأنه تأطير عملية إعداد البنوك ذات البعد النظامي لمخطط تعافي من أزمة داخلية. وتهدف هذه المخططات، في حالة تخلف إحدى المؤسسات عن الأداء، إلى تحديد الحلول التي يتوجب على هذه البنوك تطبيقها من أجل تصحيح وضعيتها على نحو يقلص من تأثيرها على النظام المالي ولا تتحمل فيه الدولة أو الملزمون بالضريبة أي تكاليف إضافية.

2.5.2 أنشطة الإشراف البنكي

في سنة 2016، شمل مجال مراقبة بنك المغرب 83 مؤسسة ائتمان وهيئة معتمدة في حكمها، منها 19 بنكا، و33 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية قروض صغرى و10 مؤسسات أداء متخصصة في مجال نقل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي. وتستند عملية الإشراف البنكي إلى مراقبة مستندية ومراقبة في عين المكان.

وعلى مستوى المراقبة على الوثائق، تميزت السنة على الصعيد التنظيمي بإحداث قسم مكلف بمراقبة البنوك ذات الأهمية النظامية وإحداث مصلحة داخله متخصصة في تتبع المخاطر العابرة للحدود وذلك من أجل ضمان إشراف عن قرب على هذه المؤسسات.

وفيما يتعلق بالمراقبة في عين المكان، وانسجاما مع المخطط المعد سلفا، قام البنك خلال هذه السنة بست مهام ذات طابع عام، و21 مهمة موضوعاتية ومهمة واحدة لمراقبة وتتبع تنفيذ توصيات مهمة سابقة. وتطرق المهام الموضوعاتية المنجزة لدى سبعة بنوك إلى مراجعة جودة التقارير التنظيمية والاحترافية، وجودة محفظة القروض وحكامة المخاطر وكذا تقييم آلية تدبير مخاطر السوق وتدبير الأصول والخصوم بالعملية الأجنبية، وذلك في أفق الانتقال نحو نظام صرف مرن. وشملت أيضا تقييم آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا مراقبة مطابقة البنوك للإطار القانوني المنظم لحماية المستهلك وإغلاق حسابات الزبناء. وشارك البنك في الأخير في مهمة مراقبة مشتركة مع اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا شملت أمدن البنوك المغربية العاملة في السنغال.

وبنهاية هذه العمليات الرقابية، تم إعداد خطط عمل تصحيحية من لدن المؤسسات المعنية قصد تنفيذ توصيات البنك. كما فرضت عقوبات نقدية وتأديبية في حق بعض المؤسسات المخالفة للأحكام القانونية والتنظيمية.

وفي سياق ظرفية اقتصادية لا تزال صعبة، دعا البنك إلى مراقبة وثيقة لجودة محافظ قروض مؤسسات الائتمان وطالب بتغطيتها بمؤونة ملائمة، مع السهر على التخفيف من مخاطر التركيز لدى النظام البنكي. في هذا الإطار، وبالنظر إلى اتخاذ بعض المخاطر الهامة، قام البنك بالتنبيه إلى ضرورة السهر على الاحترام الصارم للمبادئ الرئيسية للتدبير الجيد للمخاطر الخاصة بمنح القروض لفائدة مجموعات الأعمال الكبرى وكيفية معالجتها، مع التركيز بشكل خاص على وجوب إشراك هيئات الحكامة لدى البنوك منذ البداية وعلى الدور الذي يتحتم أن تلعبه وظيفة تدبير المخاطر في هذا الصدد. كما دعا البنوك من خلال الاتفاق فيما بينها إلى تبني قواعد لتجميع القروض المشتركة المقدمة إلى بعض المقاولات عند تجاوزها لسقف معين.

وفي سياق يتميز بأسعار فائدة متدنية، قام البنك بتحسيس مؤسسات الائتمان بشأن تعرض الحصيلات البنكية المتزايد لمخاطر أسعار الفائدة وتدابيراتها غير المواتية على هوامش الربح البنكية وعلى القيمة الاقتصادية للبنوك على المدينين المتوسط والطويل.

وفيما يتعلق بالمخاطر العابرة للحدود، فقد تم تعزيز الآلية المعتمدة من البنك في مراقبة المجموعات البنكية الإفريقية من خلال وضع سياسة مضبوطة للمراقبة عبر الحدود، مبنية على المخاطر. في هذا السياق، قام البنك بتطبيق مقارنة تعتمد على تنقيط المؤسسات التابعة لهذه المجموعات في إفريقيا من أجل ترشيد عملية متابعتها وبرمجة عمليات المراقبة في عين المكان بالتشارك مع سلطات الرقابة المحلية المكلفة بالإشراف المباشر على هذه المؤسسات.

بموازاة ذلك، تم إثراء التعاون مع الجهات المشرفة الأجنبية من خلال إبرام اتفاقيتي تعاون جديدتين، الأولى مع البنك المركزي لمدغشقر والثانية مع اللجنة البنكية الصينية. كما تمت مراجعة اتفاقيتين أخريين، كانت أبرمتا سابقا مع سلطات الرقابة للمنطقتين النقديتين لغرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى، وتوسعة نطاقهما ليشمل المجال المتعلق بصعوبات مؤسسات الائتمان الخاضعة لمراقبتها، وللجنة الثالثة على التوالي، انعقدت مؤتمرات المشرفين على المجموعات البنكية المغربية الثلاث المتواجدة بالخارج من أجل تدارس الوضع المالي والاحترازي لهذه المجموعات، واستراتيجيتها وكيفية تدبيرها للمخاطر.

ولتتبع تطور الأوضاع المالية الكلية في بلدان الاستقبال والوقوف على تواجد المجموعات البنكية المغربية على الصعيد القاري، قامت لجنة إفريقيا، المكونة من بنك المغرب والمجموعات الإفريقية الثلاث بعقد اجتماعها الثالث من نوعه منذ إنشائها سنة 2014، هذه اللجنة، الملتزمة بميثاق تعاون وحسن سلوك في مجال فتح فروع بالخارج، والذي اعتمده تلك المجموعات بمبادرة من بنك المغرب، تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز النمو السليم والمنسق في القارة الإفريقية.

3.5.2 حماية مستهلكي الخدمات البنكية

شرع البنك سنة 2006 في إنجاز عدة أنشطة من أجل تعزيز الآلية التنظيمية والرقابية للممارسات التجارية لمؤسسات الائتمان. فإلى جانب إصدار المناشير المتعلقة بمعالجة الشكايات لدى مؤسسات الائتمان، وآلية الوساطة ونموذج اتفاقية الحساب بمجرد الاطلاع، قام بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بإطلاق الأشغال الرامية إلى ضمان التجانس في تطبيق أحكام القانون رقم 08-31 المتعلق بتدابير حماية المستهلك.

وعلى مستوى العمليات، أحدث البنك وظيفة مسؤول عن مهمة المراقبة في عين المكان بهدف مراقبة المطابقة مع الإطار القانوني والتنظيمي لحماية الزبناء، علاوة على ذلك، قام بتخصيص حيز هام لهذا الموضوع في إطار خطط المهام في عين المكان. كما واصل البنك العمل من أجل تنظيم أفضل لنشاط معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان وطلبات التوصل بالحسابات، من خلال إطلاق مشروع المعالجة الآلية لعملية التدبير وتواصل أفضل مع العموم.

وفي مجال المنافسة البنكية، وقع التجمع المهني لبنوك المغرب بتاريخ 14 يوليوز 2016، وبتشجيع من بنك المغرب، على مدونة أخلاقية تتعلق بالحركية البنكية والتي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2017.

4.5.2 مساهمة البنك في تشجيع التمويل المستدام

بمناسبة ترؤس المغرب للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف COP 22، تم تكليف بنك المغرب بتنسيق إعداد خارطة طريق القطاع المالي المغربي من أجل المناخ، والتي ساهمت فيها كافة السلطات الإشرافية والمهنيين، وتهدف خارطة الطريق إلى تطوير تنمية مستدامة قادرة على دعم ومواكبة المملكة في تحولها نحو اقتصاد بانبعاثات كاربون منخفضة.

تبعاً لذلك، تم تحديد خمسة محاور رئيسية لتمكين القطاع المالي من مواكبة انخراط بلدنا في الجهود العالمية لمحاربة تغير المناخ، وهي:

- توسعة حكامه المخاطر الاجتماعية والبيئية؛
- تطوير أدوات ومنتجات مالية مستدامة؛
- تشجيع الاندماج المالي كأحد ركائز التنمية المستدامة؛
- تشجيع القدرات في مجال التنمية المستدامة؛
- شفافية وانضباط السوق.

والتزم البنك بتقديم دعم حاسم لهذا التغيير نحو النموذج الجديد، وطلب في هذا الصدد من البنوك إدراج عوامل للاستدامة ضمن آلية الحكامة وتدبير المخاطر، وذلك على نحو يمكن من أخذ المخاطر البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار في مرحلة أولية سابقة لكل تمويل و/أو استثمار.

وعلى الصعيد الإفريقي، وفي إطار جهود المغرب الرامية لتعزيز التعاون الإقليمي جنوب-جنوب، التزم البنك بالعمل، بتشاور مع مجموع المهنيين الماليين المغاربة، على انبثاق مالية خضراء على الصعيد القاري.

5.5.2 المراقبة الاحترافية الكلية

في إطار توليه لمهمة سكرتارية لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، المحدثة بموجب القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، عمل بنك المغرب ومديرية الخزينة والمالية الخارجية على إعداد مشروع مرسوم يحدد تركيبة وكيفية عمل هذه اللجنة، ويتعاون وثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والسلطات المكلفة بمراقبة التأمينات وسوق الرساميل، تم الانتهاء من هذا المشروع وإدراجه ضمن المسار المعتمد للمصادقة

عليه. وتم أيضا إعداد نظام داخلي يحدد كفاءات السير الجيد لأعمال هذه اللجنة. وتمكن هذه الإنجازات من تزويد لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية بآليات الحكامة الضرورية لممارسة اختصاصاتها.

وعقدت اللجنة اجتماعين في 2016 خصصا لاعتماد خارطة الطريق بين السلطات. والأنشطة والإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي خلال الفترة 2016-2018. وتقييم المخاطر المحدقة بالنظام المالي والموافقة على مسودة العدد الثالث من التقرير السنوي حول الاستقرار المالي. ويقدم هذا التقرير تحليلا للتطورات الماكرواقتصادية على الصعيد الوطني والدولي. واستدانة الوحدات غير المالية. ومتانة المؤسسات المالية وكذا لتطور أسواق الرساميل والبنيات التحتية للسوق.

من ناحية أخرى. واصل البنك أنشطته الهادفة إلى تعزيز آلية تحليل المراقبة الاحترازية الكلية التي شملت على الخصوص تحليل التداخلات مع السياسة النقدية. ومراجعة وتعزيز أدوات اختبارات الضغط الكلية للنظام البنكي. وتطوير نماذج وتحليل من شأنها أن تمكن من ضبط الأدوات الاحترازية الكلية وكذا تقوية الإطار التحليلي للروابط على مستوى القطاع المالي وتدقيق الإطار الخاص بتقييم مخاطر انتقال العدوى عبر الحدود انطلاقا من فروع البنوك المغربية المستقرة في إفريقيا.

وفيما يتعلق بالتواصل. وبالإضافة إلى إصدار التقرير السنوي حول الاستقرار المالي برسم سنة 2015. قام البنك. بتشاور مع الأعضاء الآخرين في لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. بتحديد سياسة التواصل في مجال الاستقرار المالي. في هذا السياق. وللمرة الأولى. تم إصدار بيانات صحفية تلقي الضوء على أبرز القضايا التي تطرقت إليها اللجنة. وذلك مع نهاية اجتماعاتها. وفي نفس الإطار. نظم البنك مؤتمرا إعلاميا وتحسيسيا حول الاستقرار المالي لفائدة الأطر التابعة للسلطات الأعضاء في لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية ولوزارة الاقتصاد والمالية.

بدورها عقدت لجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب اجتماعاتها نصف السنوية تحضيرا لاجتماعات لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. وخصصت هذه الاجتماعات الداخلية لتتبع تنفيذ توصيات سابقة. واستعراض التقدم المحرز في خارطة طريق الاستقرار المالي وكذا دراسة مؤشرات المخاطر النظامية ومواطن الضعف لدى القطاع المالي.

6.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.6.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

تمحورت الأنشطة الرئيسية المتعلقة بممارسة مراقبة وسائل الأداء سنة 2016 حول تنفيذ مهمات لدى البنوك. وتقييم مطابقة الشيكات للمتطلبات الدنيا للسلامة وتطوير حل لمراقبة وسائل الأداء. ويعتبر هذا الأخير بمثابة مرجع إقليمي في ما يتعلق ب "Reg Tech".

وبالنسبة لمراقبة أنشطة البنيات التحتية للأسواق المالية. تم إنجاز مهمتين للتقييم في عين المكان لدى تجمع النظام لمغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك والوديع المركزي ماروكليز. وتهدف هاتين العمليتين إلى تقييم قواعد الحكامة الجيدة، والشفافية والسلامة والتحكم في المخاطر ووثوقية العمليات واستمرارية النشاط. بالنظر على الخصوص للمبادئ الجديدة الخاصة بالبنيات التحتية للأسواق المالية كما وضعها بنك التسويات الدولي.

وعلى نفس المنوال. وفي إطار العمليات التشغيلية الخاصة بالمحولات (switchs) النقدية. واصل بنك المغرب في 2016 تشغيل تنفيذ المخطط الهادف إلى ضمان قابلية التشغيل المتبادل لعمليات الأداء. وفي ضوء بعثة البنك الدولي للمساعدة التقنية. وبعد التشاور مع مختلف الفاعلين. اتخذ قرار اعتماد مخطط ربط المحولات الذي يمكن من ضمان تنافسية أنشطة الشراء والإصدار في ذات الآن.

من ناحية أخرى. تم البدء في مشروع لإحداث أداة للمساعدة على تنقيط البنيات التحتية للأسواق المالية مع اعتماد منهجية جديدة للمراقبة تمكن من وضع آلية لقياس وتتبع مختلف المخاطر. وتهدف هذه الآلية. المعتمدة على النموذج الأمريكي « Risk-Based Planning Tool » للاحتياطي الفدرالي. إلى ملاءمة المراقبة مع المخاطر المحدقة مع تمكين فهم أفضل لنوعية المخاطر المحدقة بكل بنية تحتية.

بموازاة ذلك. قام بنك المغرب بالشروع في إعداد مسودة قانون خاص يتعلق بمراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية وجهات إصدار أدوات الأداء. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز وإيضاح كفاءات مراقبة أنظمة ووسائل الأداء. انسجاما مع المعايير الدولية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بتعزيز صلابة البنيات التحتية للأسواق المالية. يتم حاليا إعداد مشروع لاستمرارية النشاط. يمتد على ثلاث سنوات (2016-2018). ويهدف المشروع إلى إعداد "تمرين لاستمرارية النشاط" يهدف إلى مراقبة قابلية التشغيل المتزامنة لخطط استمرارية النشاط الفردية للبنيات التحتية للأسواق المالية ارتباطا بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

2.6.2 الإدماج المالي

خلال سنة 2016، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى تعزيز الإدماج المالي في المغرب، خاصة من خلال التحضير لتطبيق استراتيجية وطنية للإدماج المالي، وإعداد خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع أهداف التنمية المستدامة وتقوية القدرات المالية للساكنة.

وتواصل المبادرات المتخذة من بنك المغرب منذ عدة سنوات بإشراك البنوك في تحقيق نتائج ملموسة، حيث بلغت نسبة تعميم الاستفادة من الخدمات البنكية 69% مع نهاية 2016 مقابل 63% في 2014. ومن بين الإنجازات الرئيسية في هذا الإطار سنة 2016، نشير إلى وضع 6 خدمات مجانية جديدة رهن إشارة الزبائن، بما في ذلك الولوج إلى البنك الرقمي.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أكد بنك المغرب التزامه بتشجيع انبثاق مالية مدمجة ومستدامة من خلال تطوير الإدماج المالي الرقمي، وتقليص الفوارق بين الجنسين وتشجيع الإدماج المالي للنساء والإعداد لاستراتيجية وطنية للإدماج المالي.

وفي إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، تميزت سنة 2016 بتشكيل مجموعة عمل ما بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب من أجل تحديد نموذج بنية الحكامة والمحاور ذات الأولوية ضمن الاستراتيجية. في هذا الإطار، قام البنك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية بإطلاق مشروع جديد مع البنوك قصد تدقيق معطياته، ويتطلع بالتعاون مع البنك الدولي إلى القيام سنة 2017 باستقصاء جديد للمؤشر العالمي للشمول المالي "FINDEX"، الذي سيمكن من الحصول على معلومات حول الطلب على الخدمات المالية، وستستخدم هذه المعلومات كقاعدة لإجراء تشخيص معمق وتحديد الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي 2017-2019.

من ناحية أخرى، عقدت المؤسسة المغربية للتربية المالية في مارس 2016، بالتعاون مع شركائها، النسخة الخامسة لأسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب، ونظمت زيارات تربية إلى وكالات ومتحف بنك المغرب، ودار السكة، وبورصة الدار البيضاء، والوكالات البنكية وشركات التأمين لفائدة نحو 150 000 تلميذ، 30% منهم من العالم القروي.

وفي نفس السياق، نظم البنك في أكتوبر 2016، وبالتعاون مع صندوق النقد العربي، مؤتمراً عالي المستوى حول "التربية المالية في العالم العربي: الاستراتيجيات والتطبيق والتأثير"، وشاركت في هذا المؤتمر جهات حكومية عليا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبنوك المركزية، وسلطات الأسواق المالية وكذا باحثين وخبراء من القطاع الخاص.

وفي نفس السياق، أعلن مجلس محافظي البنوك المركزية العربية، المجتمع في 22 شتنبر 2016، يوم 27 أبريل يوما عربيا للإدماج المالي. ويتوخى إقرار هذا اليوم تعزيز الوعي لدى الفاعلين بالقطاع المالي بأهمية الإدماج المالي، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 وتحسين ولوج السكان إلى الخدمات المالية.

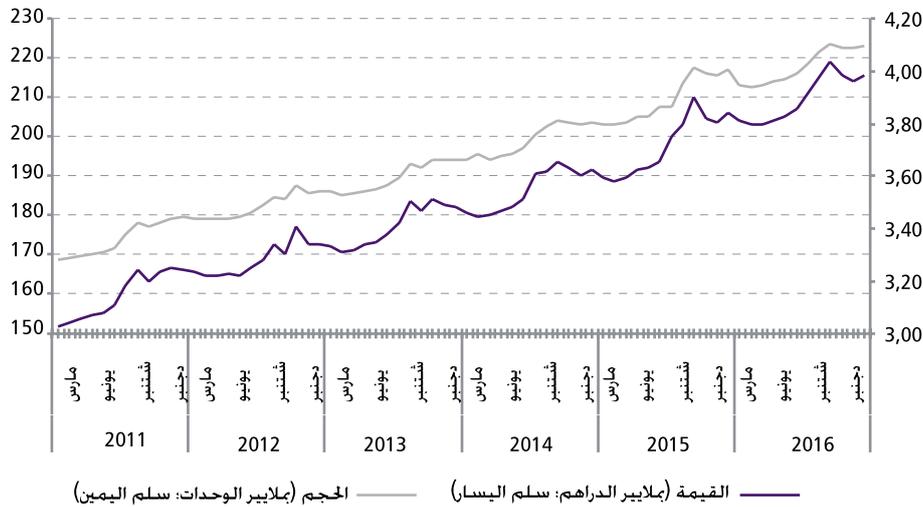
ولتطوير استخدام الأدوات الإلكترونية وتشجيع الإدماج المالي، يتم التفكير حاليا من لدن البنك، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات والبنوك والفاعلين في مجال الاتصالات، في وضع حل وطني منخفض التكلفة للأداء عبر الهاتف المحمول، قادر على منافسة النقود العينية وتقليص استخدامها.

وفي هذه المرحلة، تم تحديد ستة تدفقات لمعاملات هامة كأهداف ذات أولوية. يتعلق الأمر بالخدمات الاجتماعية بمبالغ صغيرة، والتحويلات الوطنية بين الأفراد بمبالغ صغيرة، ومشترىات الأفراد في التجارة بالتقسيط، وأداء فواتير الخدمات عبر الشبكة، وشراء التبعثات الهاتفية وأداء ما بذمة التجار بالتقسيط إزاء الموردين.

7.2 العملة الائتمانية

بنهاية 2016، بلغ الطلب على الأوراق والقطع النقدية المتداولة 216 مليار درهم، أي ما يعادل 1,5 مليار من الأوراق و2,6 مليار من القطع النقدية. وسجلت وتيرة نموه تباطؤا من 7,4% إلى 4,8% من حيث القيمة ومن 5,3% إلى 2,2% من حيث الحجم في سياق تميز بتباطؤ النشاط الاقتصادي.

رسم بياني 1.7.2: تطور التداول الائتماني من حيث العدد والقيمة



تظل العملة الائتمانية إحدى وسائل الأداء المفضلة في الاقتصاد المغربي، حيث بلغت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي 21%. وهي أعلى مستوى مسجل لها خلال السنوات الخمس الأخيرة. وحسب الفرد، تمثل من حيث الحجم 43 ورقة و73 قطعة نقدية بقيمة تصل إلى حوالي 6300 درهم.

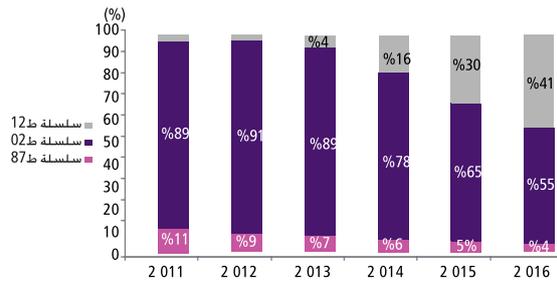
1.7.2 القطع والأوراق النقدية المتداولة

بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة في سنة 2016 ما يعادل 216 مليار درهم، منخفضة بنسبة 4,8% من حيث القيمة و4,5% من حيث الحجم. ورغم هذا التراجع، سجل متوسط التداول من الأوراق النقدية، من حيث العدد والقيمة، نسبة نمو ماثلة لسنة 2015، أي حوالي 6%.

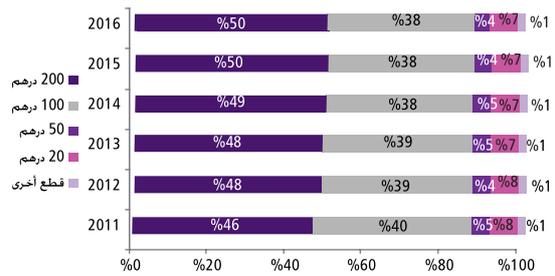
وظلت بنية الأوراق النقدية من حيث عدد الأوراق المتداولة مشابهة لتلك المسجلة في 2015، مع تسجيل غلبة لفئة 200 درهم التي تمثل نصف هذا الحجم. وتؤكد هذه الحصة الأفضلية الممنوحة لهذه الفئة التي تمثل في ذات الآن وسيلة للأداء واحتياطيا للقيمة.

وانتقلت حصة تداول الأوراق من سلسلة 2012 من 4% إلى 41% ما بين 2013 و2016، فيما سجل تداول الأوراق المطبوعة في 1987 و2002 تراجعاً ملحوظاً لتصل على التوالي إلى 4% و55% مع نهاية 2016.

رسم بياني 3.7.2: توزيع الأوراق المتداولة حسب فئات السلسلة



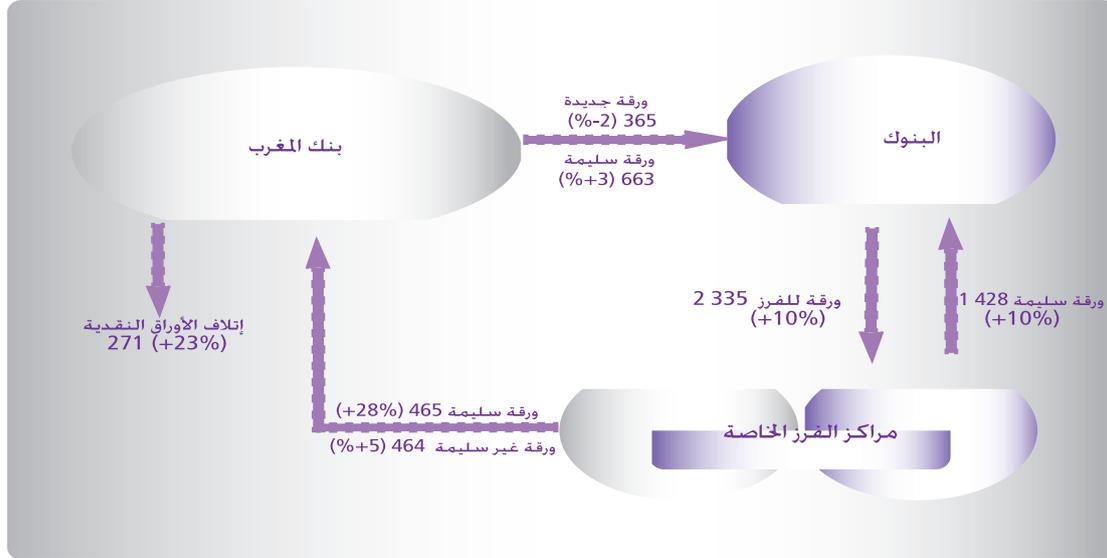
رسم بياني 2.7.2: توزيع الأوراق المتداولة حسب الفئات



بدورها، سجلت القطع النقدية المتداولة، البالغة حوالي 3 مليار درهم، ارتفاعاً بلغ 5,2% من حيث القيمة و1% من حيث الحجم. وظلت بنية القطع النقدية المتداولة تهيمن عليها القطع من فئة 1 درهم التي تزايدت حصتها من 24% إلى 27% والقطع النقدية من فئة 10 سنتيمات بحصة بلغت 20% مقابل 19%. وتراجعت أحجام القطع من فئة نصف درهم و5 دراهم من 15% إلى 12% ومن 6% إلى 5% على التوالي. أما بالنسبة للقطع من فئة 10 دراهم و20 سنتيماً، فقد ظلت حصتها دون تغيير في 4% و16%.

2.7.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق النقدية

دورة الأوراق النقدية المغربية في 2016 (بالملايين)



تلبية لاحتياجات الاقتصاد الوطني. بلغ حجم التزويد الإجمالي من الأوراق النقدية المغربية 2,5 مليار ورقة. مرتفعا بنسبة 6,4% مقارنة بسنة 2015. وسهر بنك المغرب على توفير 42% من هذا التزويد الإجمالي بفضل السحوبات من شبابيكه التي بلغت 1 مليار ورقة. ويتكون هذا الحجم في 36% منه من الأوراق النقدية الجديدة. و20% من الأوراق السليمة الصادرة عن الفرز الآلي لبنك المغرب و44% من الأوراق السليمة المسلمة من لدن المراكز الخاصة للفرز إلى بنك المغرب كفوائض للبنوك التجارية. ونتيجة لذلك، تراجعت المساهمة المباشرة لبنك المغرب في تزويد الاقتصاد الوطني بالأوراق النقدية من 50% إلى 23% ما بين 2011 و2016.

أما ما تبقى من الأوراق النقدية، والبالغة 1,4 مليار ورقة، فقد تم تسليمها مباشرة من طرف المراكز الخاصة للفرز في إطار التفويض الممنوح لها من بنك المغرب. وبذلك انتقلت مساهمتها، التي ما فتئت تتزايد، من 50% إلى 77% ما بين 2011 و2016.

جدول 1.2.7.2: مساهمة بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة في التزويد الإجمالي بالأوراق النقدية (بملايين الأوراق)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1 428	1 294	1 105	944	925	671	أوراق سليمة تمت معالجتها مباشرة من لدن مراكز الفرز الخاصة
453	362	336	335	336	186	مراكز الفرز الخاصة أوراق سليمة تمت معالجتها بشكل غير مباشر من لدن مراكز الفرز الخاصة (شبابيك بنك المغرب)
365	372	365	384	358	423	أوراق بنكية جديدة مسلمة من بنك المغرب
210	280	311	297	283	434	أوراق سليمة منتجة ومسلمة من بنك المغرب
2456	2308	2117	1960	1902	1714	الطلب الإجمالي

ساهم تطور دور المراكز الخاصة للفرز في استقرار حركية الأوراق النقدية لدى شبابيك بنك المغرب. وبذلك، ظلت تدفقات السحوبات والإيداعات من الأوراق النقدية في حجم يقارب مليار ورقة سنويا.

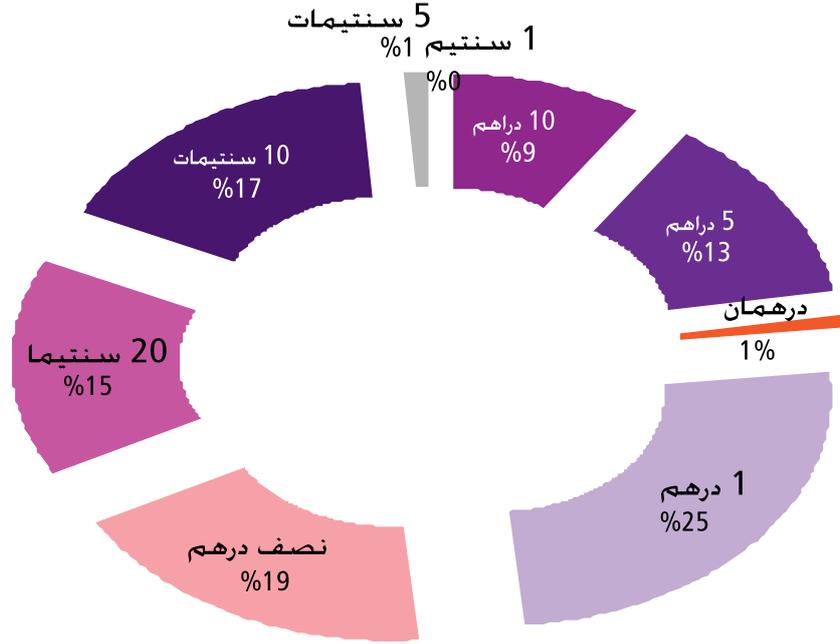
وتزايدت الإيداعات لدى شبابيك بنك المغرب بنسبة 5% لتصل إلى 962 مليون ورقة في 2016، منها 465 مليون ورقة سليمة من المراكز الخاصة للفرز. وانتقلت حصة هذه الأخيرة، الآخذة في الارتفاع، من 18% إلى 48% ما بين 2011 و2016.

رسم بياني 4.7.2: تطور الإيداعات الإجمالية للأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب (بملايين الأوراق)



في سنة 2016، بلغ الحجم الإجمالي لما تم تزويد الاقتصاد به من قطع نقدية 537 مليون وحدة، منخفضا بنسبة 3% مقارنة بسنة 2015. وأجّز 84% من هذا الحجم بفضل المراكز الخاصة للفرز من خلال عمليات إعادة التدوير المباشرة. وضح بنك المغرب باقي المبلغ بحجم يصل إلى 85 مليون درهم، منخفضا بنسبة 18%. أما بالنسبة للإيداعات لدى شبابيك بنك المغرب، فقد بلغت 8 مليون قطعة، منخفضة بنسبة 28%.

رسم بياني 5.7.2: بنية سحبوات القطع النقدية من شبابيك بنك المغرب



3.7.2 أنشطة مديرية دار السكة

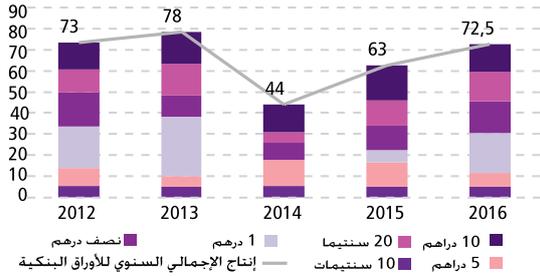
تميزت سنة 2016 بتطبيق تنظيم إداري جديد لدى مديرية دار السكة يهدف إلى إعادة تركيز عملها على أنشطة الإنتاج. خاصة إنتاج الأوراق والقطع النقدية والوثائق المؤمنة. وتم إسناد تدبير الأنشطة المتعلقة بالعملة الائتمانية إلى مديرية الشبكة والمصالح المركزية للمعلومات. ويمكن هذا التنظيم الجديد من إسناد مسؤوليات أكبر وإدارة أفضل للأنشطة الصناعية لمديرية دار السكة بالنظر إلى توقعها في الأسواق الدولية لإنتاج الأوراق النقدية وكبر محفظتها من المنتجات المؤمنة على الصعيد الوطني.

ومن الناحية التشغيلية، تجاوزت أنشطة إنتاج الأوراق النقدية للمرة الأولى في تاريخها عتبة المليار ورقة، لتسجل بذلك نمواً بنسبة 15% مقارنة بسنة 2015. ويعكس هذا النمو ارتفاع الإنتاج من الأوراق النقدية الموجهة للتصدير التي بلغت 513 مليون وحدة، أي بنمو بنسبة 31% مقارنة بالسنة السابقة.

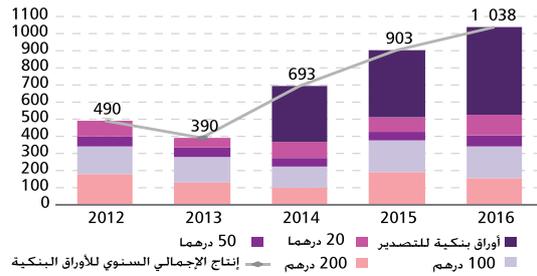
بموازاة ذلك، تمت تلبية إجمالي الطلب على جوازات السفر البيومترية الذي بلغ 1,5 مليون وحدة، ما يعادل نمواً بنسبة 12,7%.

وفيما يتعلق بالقطع النقدية الجديدة، تزايد الإنتاج سنة 2016 بنسبة 15% مقارنة بسنة 2015، ليصل إلى 72,5 مليون وحدة.

رسم بياني 7.2.7: إنتاج القطع النقدية (بملايين الوحدات)



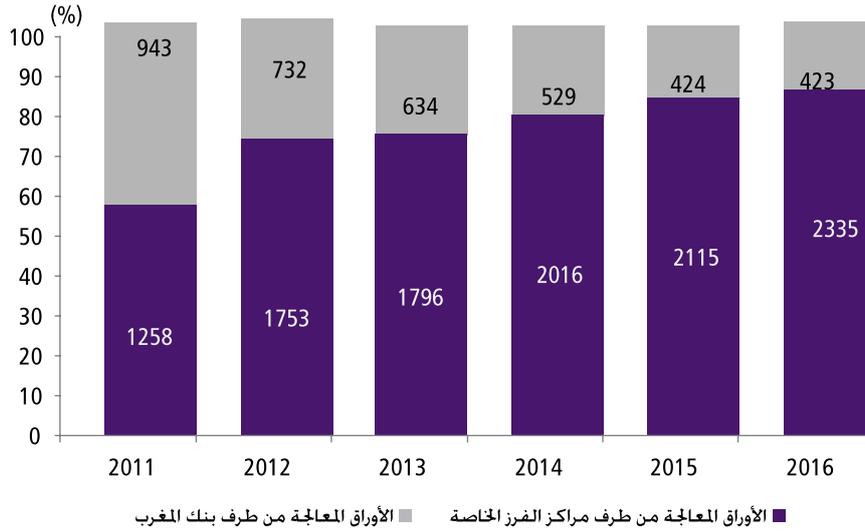
رسم بياني 6.7.2: إنتاج الأوراق البنكية (بملايين الأوراق)



4.7.2 جودة الأوراق النقدية المتداولة

بفضل التفويض الممنوح لها من بنك المغرب، تلعب المراكز الخاصة للفرز دورا هاما حيث أصبحت تشكل فاعلا رئيسيا في مجال معالجة وإعادة تدوير العملة الائتمانية.

رسم بياني 8.7.2: تطور الحجم الإجمالي للأوراق النقدية المعالجة (بملايين الأوراق)

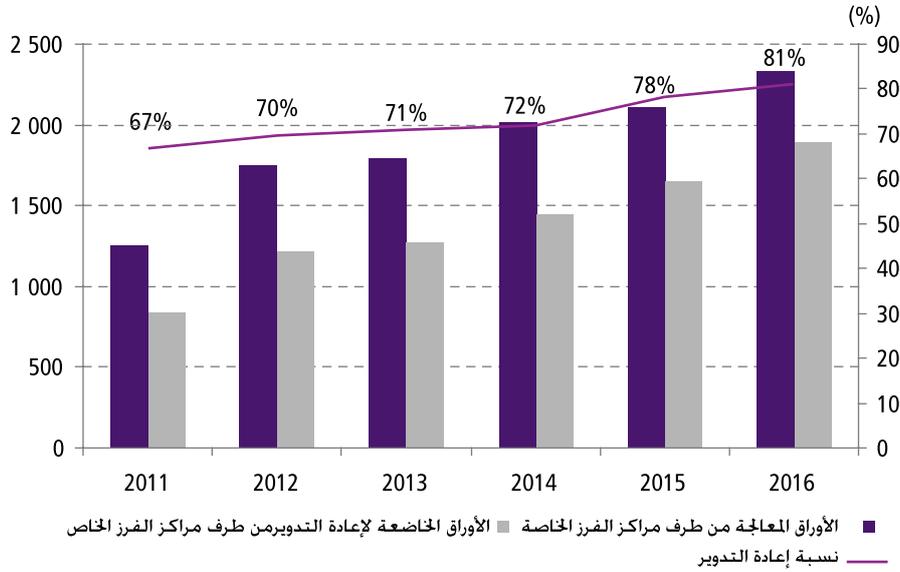


ارتفعت نسبة المعالجة الإجمالية للأوراق النقدية المغربية التي أجزها بنك المغرب والمراكز الخاصة للفرز بواقع 9%، وشملت حجما يصل إلى 2,8 مليار ورقة. من ناحية أخرى، قام معهد الإصدار بإتلاف 271 مليون ورقة، بنسبة نمو بلغت 23% مقارنة بسنة 2015.

وفي سنة 2016، وصل حجم المبالغ المعالجة من بنك المغرب إلى 423 مليون ورقة. ومكنت هذه العملية، التي شملت في الغالب الأوراق من فئتي 200 درهم و100 درهم، من الاستيعاب الكامل للمخزون وللأوراق المودعة للفرز من هذه الفئات. وبلغ الإنتاج من الأوراق السليمة 204 مليون، مرتفعا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2015.

ومن جهتها، تولت المراكز الخاصة للفرز 85% من المعالجة الإجمالية بما يعادل 2,3 مليار ورقة، أي بارتفاع بنسبة 10%. وشكلت الفئات النقدية الكبرى النسبة الغالبة لهذه المعالجة بحصة بلغت 93%. وبفضل عمليات المعالجة، قامت المراكز الخاصة للفرز بإعادة تدوير 1,4 مليار ورقة سليمة لفائدة البنوك مقابل 1,3 مليار سنة 2015، وإيداع 465 مليون ورقة سليمة لدى بنك المغرب بدلا من 326 مليون ورقة سنة من قبل. وانتقلت نسبة إعادة التدوير من 67% سنة 2011 إلى 81% في 2016.

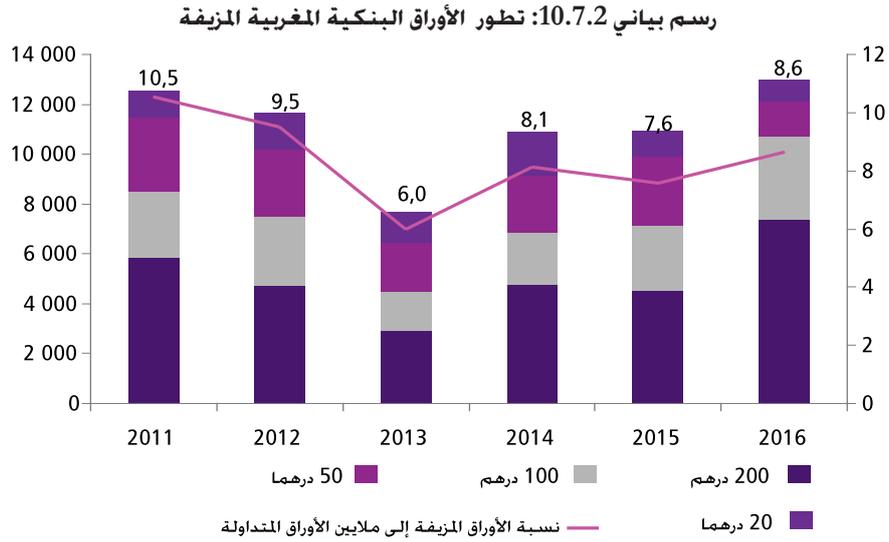
رسم بياني 9.7.2: تطور حجم الأوراق المعالجة والأوراق التي تمت إعادة تدويرها من طرف مراكز الفرز الخاصة (بملايين الأوراق)



في إطار مهمة الإشراف على إعادة تدوير العملة الائتمانية، أجز البنك 47 مهمة لدى 12 مركزا خاصا للفرز. وبلغت نسبة تصحيح الفوارق المسجلة بالنسبة للمراكز الخاصة للفرز حوالي 83%. وشملت عمليات المراقبة في عين المكان للبنوك 231 وكالة بنكية بدلا من 215 وكالة سنة من قبل. وتشير النتائج الرئيسية لهذه العمليات إلى أن 96% من الوكالات تتوفر على معدات تستجيب لاختبارات الصلاحية التي ينجزها بنك المغرب.

5.7.2 تطور العملة المزيفة ومكافحة تزيف العملة

بلغ عدد الأوراق النقدية المغربية المزورة 12 992 ورقة بقيمة تصل إلى 1,9 مليون درهم، أي بارتفاع بلغ على التوالي 19% من حيث العدد و43% من حيث القيمة. وتعتبر الأوراق النقدية من فئة 200 درهم و100 درهم هي المستهدفة بشكل أكبر من هذا التزوير بنسب تصل على التوالي إلى 57% و26%. وظل هذا العدد محدودا، أخذا بعين الاعتبار عدد الأوراق النقدية المتداولة، حيث تصل نسبة التزوير إلى 8,6 ورقة مزورة لكل مليون ورقة متداولة.

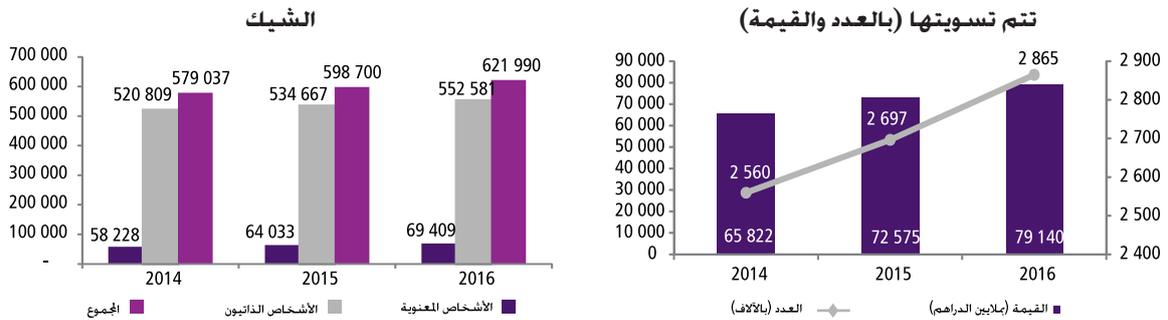


6.7.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

واصل بنك المغرب في سنة 2016 أنشطته المتعلقة برصد وجمع البيانات المتعلقة بعوارض الأداء. وذلك من خلال المصالح المركزية للمعلومات الخاصة به.

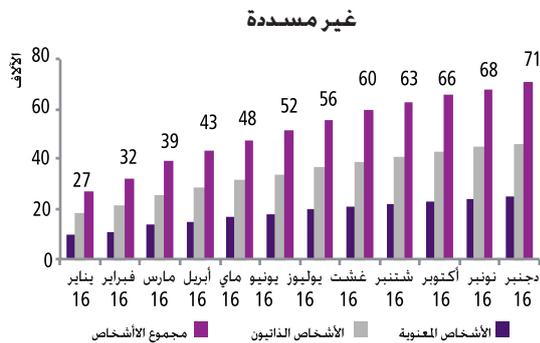
وفيما يتعلق بعوارض الأداء المتعلقة بالشيك، تشير حصيلة البيانات إلى أن مجموع عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها بعد مع نهاية 2016 بلغ 2,9 مليون حالة، بمبلغ جاري يتجاوز 79 مليار درهم. ويظهر توزيع المبلغ الجاري المشار إليه حسب فئة الزبائن هيمنة الأشخاص الذاتيين بحصة 79% مقابل 21% بالنسبة للأشخاص المعنويين. بدوره، انتقل عدد الممنوعين من إصدار الشيكات إلى 621 990 شخصا، مرتفعا بنسبة 3,9%. وتظل نسبة الأشخاص الذاتيين هي الغالبة ضمن هذا المجموع، حيث تصل إلى 88,8%.

رسم بياني 11.7.2: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها (بالعدد والقيمة)

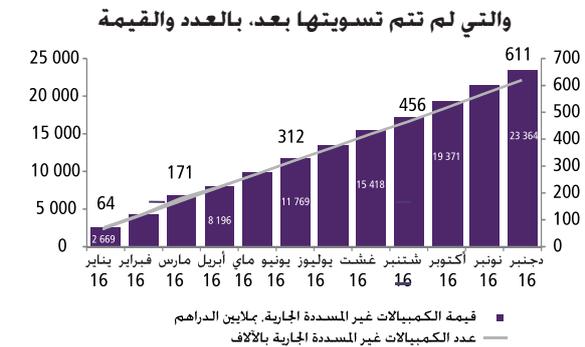


في سنة 2016، وهي السنة التي انطلق فيها العمل فعليا بالملصحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالات. بلغ مجموع عوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالة الموحدة والتي لم تتم تسويتها 863,610 حالة. بمبلغ جاري يصل إلى 23 مليار درهم. ويظهر توزيع هذا المبلغ الجاري حسب فئة الزبائن هيمنة الأشخاص الذاتيين بحصة 61% مقابل 39% بالنسبة للأشخاص المعنويين.

رسم بياني 13.7.2: التطور الشهري للكمبيالات غير المسددة

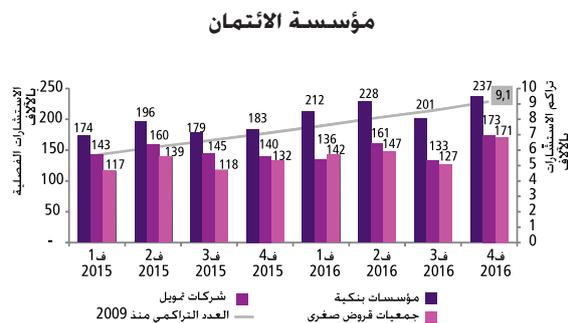


رسم بياني 15.7.2: الحجم السنوي لاستشارات مكتب

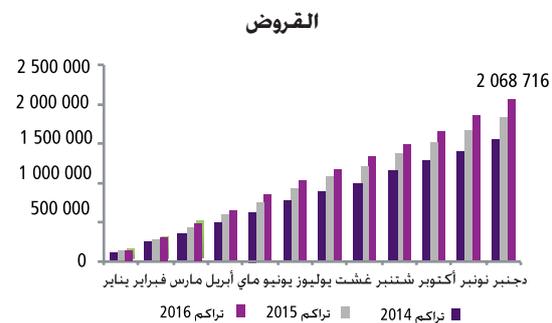


موازية مع ذلك، واصل نشاط مكتب القروض سنة 2016 منحاه التصاعدي، مسجلا نوا في كل من عدد العقود التي تم تحميلها في قاعدة المعطيات واستشارات تقارير الملاءة. فقد وصل العدد المتراكم للعقود المحملة منذ إنشاء مكتب القروض في سنة 2009 إلى 15,1 مليون عقد. بمبلغ جاري يصل إلى 845,3 مليار درهم، وذلك بزيادة نسبتها 12,2%. أما عدد الاستشارات فقد بلغ 2,1 مليون استشارة، مرتفعا بنسبة 13,3%. ليصل بذلك العدد المتراكم للاستشارات منذ 2009 إلى 9,1 مليون استشارة.

رسم بياني 16.7.2: العدد الفصلي للاستشارات حسب نوع



رسم بياني 16.7.2: العدد الفصلي للاستشارات حسب نوع



وخلال السنة الماضية، قام بنك المغرب بمواكبة الفاعل الدولي الثاني "Dun & Bradstreet Maroc" في عملية بدء أنشطته بالمغرب. بموازية ذلك، أنهى مكتب القروض الأول "Creditinfo Maroc"، وهو الفاعل الدولي الذي افتنى حصص شركة "Experian" في المغرب، العملية الانتقالية وشرع في تسويق خدماته بالتسمية الجديدة.

وبعد إدخال خدمة "تنقيط مكتب القروض"، احتل المغرب المرتبة 7 من أصل 8 بالنسبة لمؤشر "عمق المعلومات الائتمانية" وذلك في النسخة 2017 لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي تم نشره في أكتوبر 2016. ويصنف هذا التقرير الاقتصاد المغربي من بين الاقتصادات الأكثر تطورا في مجال نظم تبادل المعلومات الائتمانية، مما ساهم في تحسين الترتيب العام المتعلق بمعيار "منح القروض".

8.2 تواصل البنك وإشعاعه

1.8.2 التواصل

استمر البنك سنة 2016 في تحسين وتنويع قنوات التواصل مع عموم الجمهور بهدف تعزيز شفافيته.

وعلى غرار السنوات السابقة، انصبت الجهود على تعزيز التواصل مع وسائل الإعلام، كونها الشريك الأساسي للبنك في إيصال رسائله. لاسيما ما يتعلق بقرارات السياسة النقدية. وتميزت هذه الشراكة بالمزيد من الانفتاح على وسائل الإعلام الإلكترونية، نظرا لأهميتها المتزايدة على مستوى الساحة الإعلامية. فبالإضافة إلى اللقاءات الصحفية الربع سنوية التي يعقدها والي بنك المغرب في ختام اجتماع مجلس البنك، نظم البنك للمرة الأولى ندوة صحفية حول مشروع المالية التشاركية. كما تم إشراك وسائل الإعلام في أنشطة مختلفة نظمتها البنك، من بينها الاجتماع السنوي لمخافضي البنوك المركزية العربية وندوة رفيعة المستوى حول التثقيف المالي نظمت بشراكة مع صندوق النقد العربي.

1.1.8.2 التواصل بشأن قرارات السياسة النقدية

لقد أضحت اليوم العملية التواصلية بشأن القرارات المرتبطة بالسياسة النقدية منظومة راسخة، فعقب كل اجتماع من اجتماعات مجلس البنك، يتم إصدار بلاغ صحفي يتضمن قرارات السياسة النقدية وتعميمه على وكالات الأنباء وعلى بوابة البنك الإلكترونية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. وفي الآن نفسه، يتم نشر مضامين البلاغ على شبكات التواصل الاجتماعي. وعلى الساعة الرابعة بعد الزوال، ينطلق اللقاء الصحفي للسيد الوالي ويتم نشر أبرز مضامينه مباشرة بواسطة تغريدات حية على حساب البنك بموقع تويتر باللغات الثلاث. ويقوم البنك أيضا بعد هذا اللقاء بنشر تقرير السياسة النقدية.

وما فتئت هذه العملية تخضع لتحسن مستمر، حيث عرفت سنة 2016 إجراء مراجعة شاملة لأدوات التواصل بشأن السياسة النقدية بغية تحقيق الشفافية والوضوح. فقد تمت مراجعة كيفية صياغة البلاغ الصحفي المتعلق بقرارات السياسة النقدية التي يتخذها مجلس البنك من أجل إبراز المعلومات ذات الطابع الاستراتيجي. كما عرف تقرير السياسة النقدية تعديلا محتواه وهيكله، مع إدراج فصل جديد مخصص لتوقعات الاقتصاد الكلي.

2.1.8.2 إعادة تصميم البوابة الإلكترونية للبنك

وسعيًا منه لتعزيز الانفتاح والشفافية، قام البنك بإعادة تصميم بوابته الإلكترونية بشكل كامل. ويتيح التصميم الجديد إبحارًا سهلاً ومريحاً وواضحاً ويمكن من الولوج إلى المعلومات بشكل سريع. وتوفر البوابة الجديدة رؤية أفضل للمستجدات وتزخر بالمعلومات المتعلقة بمهام البنك بفضل أقسام مخصصة للسياسة النقدية والإشراف البنكي وأنظمة ووسائل الأداء والاستقرار المالي والأسواق النقدية وأسواق سندات الاقتراض وإصدار الأوراق والقطع النقدية.



لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي أدوات تواصل لا محيد عنها بالنسبة للبنك، كما يشهد على ذلك الارتفاع المضطرب "المتبعي" حساباته على موقع تويتر والذين بلغ عددهم 4245 مع نهاية 2016. وحصل هذا الحساب على شهادة الاعتماد في 31 مارس 2016، وهي شهادة تمنح للحسابات الأكثر مصداقية.

3.1.8.2 التواصل التثقيفي

شهدت سنة 2016 إصدار موقع إلكتروني تعليمي مصغر يتم الولوج إليه عبر البوابة الجديدة للبنك. ويهدف هذا الفضاء بالأساس إلى التعريف بمهام البنك المركزي من خلال مجموعة متنوعة من الدعامات التعليمية، كما يحتوي على أدوات خاصة بالمدرسين تتعلق بمهام البنك وموضوعات راهنة أخرى. كما يحتوي هذا الموقع على فضاء مخصص للأطفال يتناول بشكل مبسط دور البنك المركزي وبعض المفاهيم المالية الأساسية مثل تاريخ النقود، والدخل والادخار ووسائل الأداء، وعملية صنع القطع والأوراق النقدية. ويضم الموقع أيضا قسما خاصا بعموم الجمهور يوضح من خلال فيديوهات وقصص مصورة دور ومهام البنك المركزي. وسيتم إثراء هذا الموقع تدريجيا بهدف توفير مجموعة واسعة من الدعامات التعليمية للجمهور تمكنه من تحسين فهمه لدور البنك المركزي في الاقتصاد وتأثيره على المواطن.

ماذا يقصد باستقرار الأسعار؟
فيديو متوفر على الموقع التربوي للبنك
www.bkam.ma/pédagogique



4.1.8.2 التواصل بشأن إصلاح نظام الصرف وإطار السياسة النقدية

تميزت سنة 2016 بالتحضير لإصلاح نظام الصرف، حيث أولى البنك، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، أهمية كبرى للتواصل حول هذا المشروع نظرا لتأثيره على الاقتصاد الوطني والمواطن. فقد عمل على إعداد استراتيجية للتواصل تحدد الفئات المستهدفة والرسائل وقنوات التواصل المناسبة في كل مرحلة من مراحل الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة. كما تم الشروع في عقد سلسلة من اللقاءات الإخبارية والتحسيسية مع القطاع البنكي والفاعلين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص.

5.1.8.2 التواصل الداخلي

واصل البنك نهج سياسة التواصل عن قرب مع مستخدمي البنك حول جميع أنشطته. فالآلية المحورية التي يركز عليها التواصل الداخلي هي البلاغ الصحفي الذي ينشر على الشبكة الداخلية (الأنترانت) بعد انعقاد الاجتماعات الشهرية للجنة المديرية. ويمكن البلاغ المذكور، الذي ينشر باللغتين العربية والفرنسية ويوزع على كافة مرافق البنك على الصعيد الوطني، من إبلاغ الموظفين بالتقدم المحرز في المشاريع والورشات الاستراتيجية للبنك وإعلامهم بعمل هيئات الحكامة والتسيير. ويعد تواجد البنك في وسائل الإعلام بمثابة قيمة مضافة جديدة تثري هذه الدعامات

لإبقاء الموظفين على اطلاع. كون هذا القسم يتناول المواضيع المتعلقة بالبنك الأكثر تغطية من قبل وسائل الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي.

وكما جرت العادة، تم عقد لقاء الأطر لهذه السنة في 20 يناير 2017، وشارك فيه 900 إطار من الإدارة المركزية وشبكة البنك وتمحور حول موضوعي «المسؤولية المجتمعية للمقاومات» و«المالية التشاركية».

2.8.2 متحف بنك المغرب

سعى متحف بنك المغرب في سنة 2016 من خلال أنشطته إلى تعزيز الانفتاح والعمل التعاوني. معتمدا دينامية ثقافية مكثفة ومفتوحة أمام الجميع وبرامج متاحة على الصعيد الجهوي والوطني. وشملت هذه البرمجة التنظيم المشترك لبعض المعارض وتنظيم معارض خارجية وتيسير الولوج إلى المجموعات الفنية للبنك.

كما نظم المتحف دورتين فنيتين ونقديتين: الأولى سلطت الضوء على أحد أبرز رواد الفن التشكيلي المغربي المعاصر، المكي مغارة، فيما خصصت الثانية "للقود والأسعار والرواتب في المغرب: من العهد القديم إلى فترة الحماية".

وبموازاة هذه الدورات، وكما جرت العادة في السنوات السابقة، نظم المتحف عدة أيام للأبواب المفتوحة على هامش مناسبات مهمة مثل أسبوع التثقيف المالي واليوم الدولي للمتاحف وأيام التراث بالرباط وسلا وليلة الأروقة.

وبالإضافة إلى برنامجه السنوي، قام المتحف هذه السنة بتوسيع نطاق عروضه الثقافية من خلال الإنتاج المشترك للمعارض بشراكة مع مؤسسات كبرى. فقد استضاف معرضا فنيا في مارس 2016، بعنوان "عتبات الجسد. عتبات الروح... آفاق فنية متعددة". نظم بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط-القنيطرة. كما نظم المتحف، بشراكة مع وزارة الثقافة، معرضا بمراكش عن العملة الصادرة في عهد جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني. وشارك كذلك في الدورة التاسعة للقاء أطفال المدينة المنظم تحت شعار "الأطفال والبنك" بالدار البيضاء، وكذا في المعرض الدولي للثقافات الذي نظمه عمودية مدريد.

وفي إطار إبراز إشعاع بنك المغرب في مجال المتاحف، اعتمد المتحف هوية بصرية جديدة مميزة ونظم معارض خارجية، وفي هذا الصدد، اشتمل برنامج التنشيط الجهوي على معرضين دائمين حول العملة في وكالتي فاس ومراكش.

3.8.2 التعاون الدولي والعلاقات المؤسسية

ساهم البنك في تنظيم العديد من التظاهرات في سنة 2016، من بينها على الخصوص:

- الدورة الأربعون لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي انعقد في 22 شتنبر في الرباط. وتميزت هذه الدورة برسالة ملكية موجهة للمشاركين تلاها والي بنك المغرب؛

- المؤتمر الإقليمي للتثقيف المالي، الذي عقد في 21 أكتوبر في الصخيرات، بتعاون مع صندوق النقد العربي ووزارة الاقتصاد والمالية والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والجمعية المغربية للثقافة المالية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي :
- اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى، في نونبر بالرباط، مع وفود من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا ومصرف قطر المركزي :
- وموازة مع ذلك، واصل البنك مساهمته في أشغال مختلف الهيئات الإقليمية والدولية النقدية والمالية، حيث شارك في:
- اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي :
- الاجتماع السنوي الثالث والعشرون لمحافظة البنوك المركزية للدول الناطقة باللغة الفرنسية الذي نظمته بنك دول وسط إفريقيا في الفترة من 11 إلى 13 ماي في غينيا الاستوائية حول موضوع "البنوك المركزية والصدمات الخارجية" :
- وخلال هذا الاجتماع، قدم بنك المغرب مداخلته حول "دور البنوك المركزية في تنفيذ البرامج مع صندوق النقد الدولي" :
- مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ (COP22)، يومي 14 و15 نونبر بمراكش.
- أما بخصوص التعاون الدولي، فقد شهدت سنة 2016 ارتفاعا في عدد أنشطة التعاون واتساع نطاقها لتشمل بلدان أخرى كالصين وإسبانيا والبرتغال ومدغشقر وسريلانكا. فقد تم تنظيم 34 نشاطا للتعاون على النحو التالي:
- 18 زيارة دراسية لفائدة 40 إطارا من 10 بنوك مركزية ومؤسسات أخرى و8 زيارات لفائدة 15 إطارا من بنك المغرب :
- 6 بعثات للمساعدة التقنية لفائدة وحدات من بنك المغرب حول مواضيع مثل الأمن الحاسوبي واختبارات اقتحام الأنظمة المعلوماتية واستمرارية النشاط:
- بعثتان لتبادل التجارب أشرف عليهما أطر من مؤسستنا، الأولى باللجنة المصرفية لوسط إفريقيا حول نشر تعليمات المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا، والثانية بالمصرف المركزي لدول غرب إفريقيا حول افتتاح عملية "السياسة النقدية".

9.2 الموارد وبيئة العمل

1.9.2 الموارد البشرية

يوصل البنك وضع رأسماله البشري في قلب أولوياته، حيث تركزت جهوده سنة 2016 بالخصوص على التطوير المهني للمستخدمين، وتحسين ظروف عملهم وترسيخ روح التعاون ورفع جودة التأطير الإداري.

استقر عدد مستخدمي البنك بشكل طفيف سنة 2016 بعدما كان في تراجع منذ سنة 2005، وذلك بفضل سياسات الارتقاء والتخصص التي تم نهجها في إطار مواكبة تطور المهام الأساسية للبنك. وفي سنة 2016، بلغ عدد العاملين بالبنك 2281 مستخدماً، 60% منهم يشتغلون في المهن الأساسية و21% منهم من فئة الأطر. وعلاوة على ذلك، واصل البنك جهوده في مجال المساواة بين الجنسين، حيث وصلت نسبة النساء المستخدمات بالبنك إلى 39,5%، 37% منهن تشغلن مناصب مسؤولة.

وحرصاً منه على جذب المهارات والخبرات اللازمة لدعم تطوير وتوسيع مهامه الأساسية، قام البنك خلال العام الماضي بتوظيف 336 مستخدماً من داخل البنك ومن خارجه. وعلى غرار السنوات الماضية، مكنت الحركة الانتقالية الداخلية من ملء 60% من الوظائف الشاغرة، 80% منها مخصصة للوحدات المنشأة حديثاً، ومن إعادة تنظيم بعض الأنشطة ودعم مشاريع البنك الجديدة. وبذلك، مكن التوظيف الداخلي من توفير فرص قيمة من شأنها تعزيز المسار المهني لحوالي تسعين مستخدماً.

رسم بياني 1.9.2: بنك المغرب حسب الجنس والسن

النسبة من مجموع المستخدمين	نساء	رجال
سنة 55-50 %26,44	%40,96	%59,04
سنة 45-50 %15,74	%40,95	%59,05
سنة 40-45 %17,27	%35,28	%64,72
سنة 40-35 %17,45	%35,18	%64,82
سنة 35-30 %12,76	%42,27	%57,73
سنة 30-20 %10,35	%44,49	%55,51

ونظرا لمساهمته في إثراء الرأس مال البشري للبنك ومواكبة تحقيق أهدافه التشغيلية والاستراتيجية، يحظى التكوين بأهمية كبيرة في مسلسل التطوير المهني. ففي سنة 2016، غطى التكوين مجموع العمليات التي يقوم بها البنك وكذا كافة الفئات المهنية، حيث تم تسجيل ما يفوق 2250 مشاركة، استفاد منها 46% من العاملين بالبنك. كما ساعد التكوين أيضا في تلبية الاحتياجات الخاصة في تنمية المهارات من خلال تنظيم العديد من الدورات التكوينية المتخصصة لفائدة أكثر من 200 إطار. وفي الوقت نفسه، واصل البنك تعزيز تموقعه كقطب للتكوين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال تنظيمه لأربع ندوات استفاد منها أطر مغاربية وأجانب، وذلك بشراكة مع بنك فرنسا وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي.

واستكمالا للتقدم المحرز على مستوى تطوير الممارسات الإدارية وتعزيز التعاون في العمل، تم القيام بالعديد من التدابير في سنة 2016 من بينها إصدار ميثاق التعاون في العمل، الذي يحدد المبادئ والقيم التي يتبناها البنك في هذا الصدد، والذي تم توزيعه على جميع العاملين بالبنك وتوقيعه من قبلهم. كما استفاد زهاء 140 مستخدما من دورات تكوينية في مجال السلوك المهني، تتعلق بالأساس بانسجام الفريق وفن الإصغاء. وفي نفس السياق، نظم البنك أنشطة "بناء روح الفريق" لفائدة مسؤولين من المستوى العالي والمتوسط. ويتمثل الهدف المتوخى من هذه المبادرات في تعزيز السلوكيات الأساسية التي تحفز التعاون بين الوحدات وداخل كل منها.

وبخصوص تطوير أفضل للممارسات الجيدة في مجال التسيير، فقد استفادت فئة الأطر الإدارية بالبنك من العديد من الدورات التكوينية، حيث استفادوا من ورشات عمل تحسيسية ومن دورة في إطار التكوين المستمر في هذا المجال، فضلا عن دورات تكوينية خاصة، وذلك بغية تصحيح النواقص ذات الأولوية. وبعد أن بلغ معدل تطبيق الممارسات الجيدة في مجال التسيير من طرف الأطر الإدارية حوالي 90%، شرع البنك سنة 2016 في العمل على توسيع نطاق تقييمه ليشمل ممارسات جيدة جديدة في مجال التسيير.

كما واصل البنك تعزيز وتحسين سياسته الاجتماعية التي تركز على أربعة محاور: التغطية الصحية والتقاعد والدعم المالي والأنشطة الترفيهية، أما من حيث الصحة، قام البنك بمضاعفة جهوده لاسيما من خلال تنظيم حملات التلقيح لفائدة ما يفوق 1500 مستخدم، كما تم تقديم حوالي 6300 استشارة طبية تم إجراؤها داخل إطار منظومة المساعدة الطبية وشبه الطبية المتوفرة لدى البنك. أما من حيث حوادث الشغل، فقد سجل انخفاض ملحوظ بنسبة 31% في الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016.

2.9.2 بيئة العمل

من أجل تقييم فعالية سياسة إسناد الخدمات إلى متعهدين خارجيين التي أطلقت منذ عدة سنوات، قام البنك خلال سنة 2016 بالعديد من العمليات البعدية للمراجعة والتقييم. وفي نفس السياق، أجرى البنك مراجعة لسياسة الصيانة المتبعة بغية تحسين العقود ذات الصلة.

وبخصوص تنفيذ المشاريع العقارية، واصل البنك إنجاز المشاريع التي شرع في تنفيذها، لا سيما مشروع إصلاح المقر الرئيسي للبنك ووكالة طنجة، وكذا إطلاق مشاريع عقارية جديدة لتلبية المتطلبات الوظيفية، مثل التشييد الذي يتم بموقع دار السكة للمبنى الذي سيخصص لصنع بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية. كما يتم حالياً بناء ثلاث وكالات جديدة لتلبية للحاجة الماسة إلى تعزيز حضور البنك، أخذا بعين الاعتبار إعادة الهيكلة الإدارية الجديدة للمملكة.

أما على مستوى المشتريات، تميزت هذه السنة بإطلاق مشروع يهدف إلى تعديل الإطار القانوني والإجرائي، ويرمي إلى تزويد مؤسستنا بآلية تنظيمية مبسطة تتلاءم وخصوصيات البنك، مع احترام المبادئ الأساسية لإبرام الصفقات العمومية.

وفيما يتعلق بالأمن، ولواجهة المخاطر والتحديات الجديدة، تم تعزيز الإجراءات الرئيسية من خلال إعداد سياسة السلامة والأمن لبنك المغرب، وتنفيذ مخطط التعاون مع المديرية العامة للوقاية المدنية واعتماد العديد من التدابير لتعزيز البنية التحتية التقنية لأمن البنك.

3.9.2 أنظمة المعلومات

تماشياً مع توجهاته الاستراتيجية، واصل البنك العمل على تعزيز أنظمتها المعلوماتية. وقد همت إنجازات سنة 2016 بالخصوص:

- وضع برنامج التحول الرقمي للبنك ؛
- بلورة الإطار المعياري لحكامة المعلومات من أجل ضمان تسيير أفضل للمعدات المعلوماتية للبنك ؛
- إدخال المصلحة المركزية للحسابات البنكية حيز التنفيذ ؛

أما من حيث تعزيز آلية السلامة البدنية وأمن الفضاء الإلكتروني، شرع البنك في تحديد إطار مرجعي في هذا المجال، وإنشاء قاعدة جديدة لحفظ المعطيات كجزء من أمن الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى إطلاق دراسة لإعادة تصميم مراكز بياناته الحالية.

4.9.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير

في المجال المحاسبي، تميزت سنة 2016 بمواصلة تحديث نظام المعلومات المحاسبية للبنك، والذي تجسد في إعادة تشكيل الحل المعلوماتي لإدارة عمليات قاعة التداول وكذا قاعة عمليات السياسة النقدية.

وفيما يتعلق بتدبير احتياطات الصرف، وقع اختيار بنك المغرب على حل معلوماتي خاص ومتكامل لتدبير محفظة المكتب الأمامي والمحاسبة (MUREX)، بهدف توفير تحكم أفضل في المخاطر التشغيلية، مع التسيير الآلي للمعاملات المحاسبية.

وبشأن عمليات السياسة النقدية، تم تطوير واجهة محاسبية تمكن من الانتقال إلى عمليات محاسبية يومية بدلا من شهرية وتحسين التغطية الوظيفية لأدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك.

ومن حيث آلية مراقبة التدبير، أجرى البنك مراجعة لميثاق عملية ميزانيته في إطار نهج تشاركي. وفي ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال، مكن هذا الميثاق الجديد من تحسين آلية حكمة هذه العملية وجعل قواعد التدبير المتعلقة بها أكثر دقة، وكذا توضيح أدوار ومسؤوليات المتدخلين.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أحكام مشروع النظام الأساسي الجديد المتعلقة بفوترة بعض الخدمات، أجرى البنك مراجعة لقائمة الأسعار المعمول بها منذ سنة 2012، وذلك فيما يخص جميع العمليات البنكية.

وفي إطار تعزيز المكتسبات في مجال الحكامة والتدبير التقني والمالي لصناديقه الاجتماعية، قام البنك سنة 2016 بإعداد حصيلة اكتوارية لنظام التقاعد وكذلك أول حصيلة اكتوارية لنظام التغطية الصحية، وهما نظامان أبانا عن استدامتهما على المدى البعيد.

الجزء 3

البيانات المالية للبنك

بنك المغرب
بنك المغرب



في هذا الجزء من التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن الجاميع والجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المكوّنة لها. استُقيت المعطيات الماكرو اقتصادية من مختلف الإصدارات الاقتصادية والنقدية والمالية.

3-1 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2016⁽¹⁾

أبرز أحداث السنة

- 22 مارس 2016: قرار مجلس بنك المغرب خفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 2,25%.
- 21 يونيو 2016: قرار مجلس بنك المغرب رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 5% وبدء تطبيق فائدة على هذا الاحتياطي لصالح البنوك التي تبذل المزيد من الجهود على صعيد منح القروض.
- استمرار تزايد الاحتياطيات الدولية الصافية لتصل إلى 251,9 مليار درهم.
- تقلص الخصاص في السيولة لدى البنوك من متوسط أسبوعي قدره 16,5 مليار درهم في 2015 إلى 14,7 مليار درهم ما في 2016.
- تمديد البنك المركزي الأوروبي لدورة التيسير النقدي. من خلال قراره في مارس 2016 تخفيض سعر فائدته الرئيسي وسعر الفائدة المطبق على تسهيلات الودائع إلى 0% و0,4% على التوالي. وتعزيز برنامجه الخاص بشراء الأصول.
- استمرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في إعادة السياسة النقدية إلى مسارها العادي تدريجيا من خلال رفع النطاق المستهدف لأسعار فائدته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس.
- تباين تطور أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو:
 - ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ابتداء من النصف الثاني من السنة بعد تسجيل انخفاض في النصف الأول منها:
 - انخفاض جميع أسعار الفائدة ومستويات سلبية لنسب مردودية السندات التي تصل مدة استحقاقها إلى 8 سنوات في البلدان التي تتمتع بائتمان ذي نوعية جيدة.

جدول 1-1-3: أرقام رئيسية

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
	259 700 786	284 346 407	مجموع الحصيلة
9%			استخدام الأموال الذاتية
4%	57%	59%	مجموع العائدات
29%	4 141 195	5 340 854	مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)
19%	3 590 715	4 283 261	النتيجة الصافية
92%	550 481	1 057 593	متوسط جاري تدخلات بنك المغرب
56%	35 164 514	15 607 727	معامل الاستغلال
5%	63%	60%	

3-1-1-3 الحصيلة

جدول 2-1-3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
			منها
			التداول النقدي
5%	205 884 204	215 746 812	عمليات مع الخارج (منها)
13%	-203 000 047	-229 359 725	موجودات وتوظيفات بالذهب
11%	7 473 485	8 314 084	موجودات وتوظيفات بالعملة الأجنبية
13%	210 208 009	238 033 323	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
-1%	7 663 483	7 549 635	حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف
1%	9 158 425	9 208 822	عمليات مع الدولة (منها)
17%	3 809 894	3 161 581	الحساب الجاري للخرزينة العامة
15%	3 276 541	2 782 845	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
>100%	-9 685 821	6 250 570	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية
18%	23 261 213	19 158 436	ودائع والتزامات جَاه البنوك المغربية
87%	13 575 392	25 409 006	

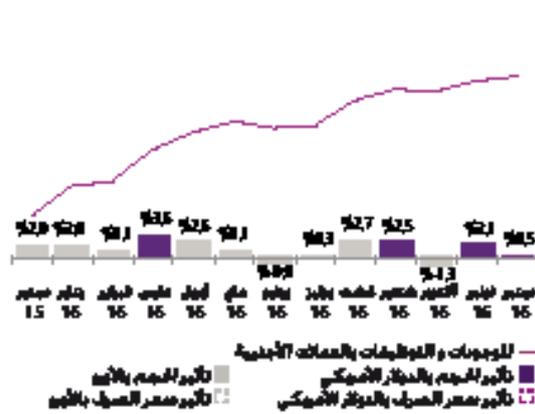
خصوص-أصول

⁽¹⁾ ترد بالإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية تفاصيل أوفى عن تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف. ولأغراض التحليل. تم في هذا الجزء من التقرير تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

مع متم السنة المالية 2016، سجل **مجموع الحصيلة** رصيذا قدره 284 346 407 ألف درهم، أي بزيادة بنسبة 9% مقارنة بسنة 2015. ويعزى هذا التطور، على مستوى الأصول، أساسا إلى تنامي الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، وما اقترن به من تراجع في القروض الممنوحة للبنوك في إطار تطبيق السياسة النقدية. وعلى مستوى الخصوم، يرجع هذا التطور إلى زيادة في الحجم المتداول من الأوراق البنكية والقطع النقدية وفي الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك المغربية.

وفي ظل سياق ماكرو اقتصادي اتسم بتباطؤ حاد لنمو الاقتصاد الوطني، وصل **حجم النقد المتداول** إلى 215 746 812 ألف درهم، أي ما يمثل زيادة بنسبة 5% مقابل 8% في سنة 2015. وتراجعت حصته في الحصيلة من 79% إلى 76% من سنة لأخرى.

رسم بياني 1-3 تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)



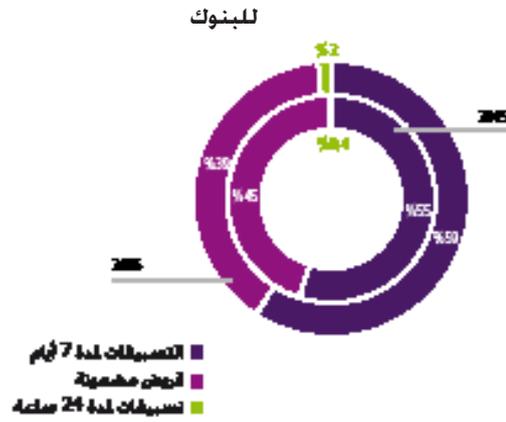
وبلغت **العمليات مع الخارج** 229 359 725 ألف درهم، مسجلة للسنة الرابعة على التوالي نموا وصلت نسبته في 2016 إلى 13%. ارتباطا باستمرار تحسن الاحتياطات الدولية الصافية، وسجلت هذه الأخيرة نموا بنسبة 12,1%، بعد متوسط سنوي بلغ 23% في 2014 و 2015. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تفاقم العجز التجاري نتيجة نمو الواردات بوتيرة أكبر من وتيرة نمو الصادرات، وإن كانت حدة تأثيره قد تقلصت بفضل ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+4,0%) وعائدات الأسفار (+5,0%) من جهة، وتدفقات العملات الأجنبية

لاسيما برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (33 مليار درهم) والقروض التجارية التي بلغ رصيدها مستوى قياسيا وصل إلى 19,8 مليار وهبات بلدان مجلس التعاون الخليجي (2,7 مليار درهم) من جهة أخرى.

وبذلك وصلت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية، التي تشكل المكون الرئيسي للعمليات مع الخارج، إلى 238 033 323 ألف درهم (+13%). أما الموجودات والتوظيفات من الذهب فقد نمت بنسبة 11% لتصل إلى 8 314 084 ألف درهم، متأثرة بارتفاع سعر الذهب بنسبة 9% حيث بلغت أوقية الذهب 1 159,1 دولارا أمريكيا في متم دجنبر 2016.

وبلغ رصيـد **العمليات مع الدولة** 3 161 581 ألف درهم، متراجعا بنسبة 17% مقارنة بسنة 2015، نتيجة بالأساس لانخفاض موجودات الحساب الجاري للخزينة (-15%).

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



ونتيجة تقلص تقلص عجز السيولة البنكية. وما اقترن به من رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 4% ابتداء من 23 يونيو 2016، أي ما يعادل سحب مقدار 9,3 مليار درهم من السيولة. تأثرت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان. وبلغ رصيد هذه الأخيرة 6 250 570 ألف درهم في متم 2016 مقابل 9 685 821 ألف درهم في العام الذي سبقه، وكانت هذه المرة الأولى منذ سنوات عديدة تتجاوز فيها الالتزامات تجاه البنوك المغربية ما عليها من ديون. وذلك في ارتباط بما يلي:

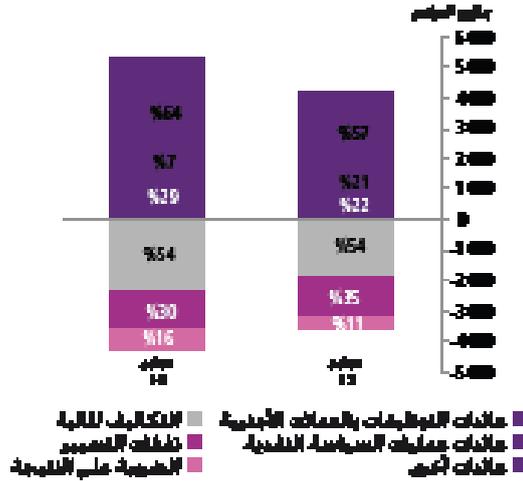
- انخفاض إلى 19 102 446 ألف درهم (-17%) في حجم السيولة الممنوحة للبنوك. إثر تحسن السيولة لدى البنوك:
- النمو القوي (+87%) لودائع البنوك لدى بنك المغرب التي وصلت إلى 25 409 006 ألف درهم. إثر ارتفاع المبلغ الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي.

3-1-2 النتيجة

جدول 3-1-3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
63%	1 044 607	1 704 791	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
-60%	880 414	355 265	نتيجة عمليات السياسة النقدية
3%	691 814	714 934	نتيجة العمليات الأخرى
6%	2 616 835	2 774 989	نتيجة الأنشطة
1%	-1 658 233	-1 667 779	التكاليف العامة للاستغلال
16%	958 601	1 107 211	النتيجة الإجمالية للاستغلال
>100%	-13 786	634 132	نتيجة غير جارية
73%	-394 335	-683 750	ضريبة على النتيجة
92%	550 481	1 057 593	نتيجة صافية

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف



في سياق اتسم بارتفاع الموجودات من العملات الأجنبية وتحسن شروط التوظيفات بالدولار وتراجع حدة الضغوط على سيولة البنوك. وصلت النتيجة الصافية للبنك إلى 1 057 593 ألف درهم مقابل 550 481 ألف درهم في 2015. أي بزيادة بنسبة 92%.

وتشمل هذه النتيجة، على مستوى عائدات السنوات السابقة، تسوية هامش الوساطة في عمليات صرف الأوراق البنكية الأجنبية بمبلغ 618 874 ألف درهم، برسم الفترة الممتدة من يونيو 2012 إلى دجنبر 2014.

وعند إعادة معالجة النتيجة الصافية دون احتساب هذه التسوية، تكون النتيجة الصافية لسنة 2016 قد سجلت زيادة بنسبة 21% بفعل ارتفاع نتيجة عمليات التوظيفات بالعملات الأجنبية وانخفاض نتيجة عمليات السياسة النقدية.

وفي 2016، واصلت نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف منحها التصاعدي مسجلة نموا صافيا بنسبة 63% حيث وصلت إلى 1 704 791 ألف درهم. واستفاد هذا الأداء من تأثير الخزون الموائم المرتبط بالاستثمارات المنجزة منذ 2015، من جهة، ومن استمرار تعزز احتياطات الصرف وتحسن معدلات توظيفات الأصول الحرة بالدولار، من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف، وصلت عائدات التوظيفات بالعملات الأجنبية إلى 3 400 815 ألف درهم في متم 2016، مسجلة زيادة سنوية بمقدار 1 031 091 ألف درهم، منه 929 307 ألف درهم برسم الفوائد على سندات الاقتراض. وبالإضافة إلى تعزيز البنك للتوظيفات في شريحة «الاستثمار»، مستفيدا من تعزز احتياطات الصرف، فإن هذا التطور يعزى إلى تحسن متوسط أداء فوائد محفظة السندات بفعل مواعمة شروط سعر الفائدة على الدولار.

وبذلك اكتسب متوسط نسب ربحية التوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية 19 نقطة أساس، حيث انتقل من 0,52% في 2015 إلى 0,71% في 2016.

وبلغ مجموع تكاليف تدبير احتياطات الصرف 1 696 024 ألف درهم. ويعزى نموها بمقدار 370 907 ألف درهم بالأساس إلى زيادة بمقدار 399 025 ألف درهم في التوزيع الزمني للمكافآت عن سندات الاستثمار، ارتباطا باقتناء سندات في 2016 بعائدات اسمية تفوق مردوديتها في السوق. بالإضافة إلى السندات المقتناة خلال 2015 التي شملت تكلفة توزيعها الزمني سنة كاملة.

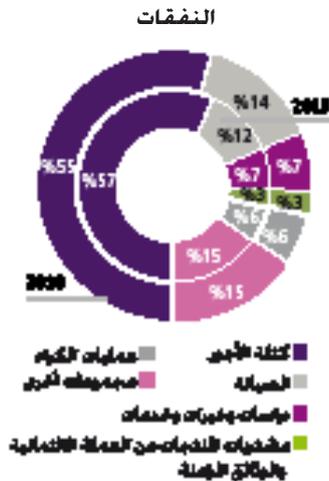
و قد تأثرت سنة 2016 بالقرارين اللذين اتخذا على مستوى تطبيق السياسة النقدية، وهما: (1) خفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس. في 23 مارس 2016؛ و(2) رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4% مع الشروع في منح فائدة على هذا الاحتياطي اعتباراً من 23 يونيو 2016، بالإضافة إلى تحسين وضعية السيولة البنكية. ونتيجة لذلك، سجلت نتيجة عمليات السياسة النقدية انخفاضا جديدا بنسبة 60% بعد انخفاضها بنسبة 46% في 2015 و19% في 2014، متراجعة إلى 355 265 ألف درهم.

وانخفضت بذلك الفوائد المترتبة على إعادة تمويل البنوك بمقدار يزيد عن النصف (59-%) لتصل إلى 361 462 ألف درهم. في ظل تراجع عمليات ضخ السيولة التي انتقل متوسط مبلغها الجاري من 35 164 514 ألف درهم إلى 15 607 727 ألف درهم (56-%). وإثر التقلص الملموس الذي شهدته عجز السيولة خلال النصف الأول من السنة، عمل البنك تدريجيا على خفض حجم تسبيقاته لمدة 7 أيام، علما أنه تم تعليق هذه التسبيقات في الفترة الممتدة ما بين نهاية مارس ونهاية يونيو، قبل استئنافها نتيجة رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. وبالموازاة مع ذلك، ترتبت عن إرساء فائدة على الاحتياطي الإلزامي تكلفة بمقدار 6 197 ألف درهم.

وتشمل نتيجة باقي العمليات بالخصوص العمولات التي يحصلها البنك برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة. وقد وصلت هذه النتيجة إلى 714 934 ألف درهم، أي بزيادة 3% مقارنة بسنة 2015. وبلغت عمولات الصرف 582 738 ألف درهم، أي بزيادة بمقدار 59 083 ألف درهم مقارنة بسنة 2015، وذلك ارتباطا بنمو حجم المعاملات. وتزايدت مبيعات الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للخارج بنسبة 9% و12% على التوالي. ووصل مجموع مداخيلها إلى 235 939 ألف درهم.

وبخصوص التكاليف العامة للاستغلال، التي تتكون من التكاليف الخاصة بالموظفين ومشتريات المواد والأدوات والمصاريف العامة والمخصصات الصافية للاستخدامات والمؤونات، فقد بلغت 1 667 779 ألف درهم، أي بزيادة طفيفة بنسبة 1% مقارنة مع 2015.

رسم بياني 3-1-5: بنية إنجازات الميزانية حسب مجموعة



رسم بياني 3-1-4: معاميل الاستغلال



3-2 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

3-2-1 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1 : الأصول في 31 دجنبر 2016

2015	2016	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
7 473 485	8 314 084	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
210 208 009	238 033 323	2	موجودات وتوظيفات بالعملة الأجنبية
13 386 160	12 103 752		موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
193 157 881	219 909 914		سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
3 663 968	6 019 656		موجودات أخرى بالعملة الأجنبية
9 168 578	10 104 122	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 168 843	2 195 742		اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7 663 483	7 549 635		موجودات من حقوق السحب الخاصة
336 252	358 744		اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		تسبيقات تعاقدية
-	-		تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		مساعادات مالية أخرى
23 261 213	19 158 436	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
-	-		قيم مستحقة
23 016 982	19 102 446		تسبيقات للبنوك
244 231	55 990		ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
6 453 419	5 470 646	5	أصول أخرى
3 136 081	3 265 796	6	قيم ثابتة
259 700 786	284 346 407		مجموع الأصول

3-2-2- الحصة (الخصوم)

جدول 3-2-2 : الخصوم في 31 دجنبر 2016

2015	2016	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
205 884 204	215 746 812	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
202 940 760	212 678 862		- أوراق بنكية متداولة
2 943 444	3 067 949		- قطع نقدية متداولة
6 767 584	10 049 885	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
6 767 584	10 049 885		- التزامات بالعملات الأجنبية
217 586	213 277	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
208 220	206 858		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
9 366	6 419		- التزامات أخرى
23 165 311	33 779 848	10	ودائع والتزامات بالدرهم
3 276 541	2 782 845		الحساب الجاري للخبزينة العامة
13 575 392	25 409 006		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
13 575 392	25 409 006		- حسابات جارية
-	-		- حسابات سحب السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
2 571 885	2 097 777		- وداائع الإدارات والمؤسسات العمومية
3 741 493	3 490 221		- حسابات أخرى
9 876 385	10 348 126	11	خصوم أخرى
7 706 430	7 619 820	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 532 805	5 531 046	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطات
25 066	25 547		- مرهل من جديد
6 398	4 158		- رساميل ذاتية أخرى
550 481	1 057 593		نتيجة صافية للسنة المالية
259 700 786	284 346 407		مجموع الخصوم

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2016

2015	2016	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
-	-		العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
-	-		الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
-	-		العملات المتوقعة خصيلها لأجل
-	-		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
5 820 953	1 064 500	13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
80 714	1 677 200		العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها
80 669	1 668 994		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		14	التزامات على السندات
17 604 798	18 647 940		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
15 425 600	12 159 100		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
6 633 500	1 584 898		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	-		تسبيقات من المتوقع منحها
12 868 068	716 804		سندات أجنبية متوقع خصيلها
8 460 222	202 467		سندات أجنبية متوقع تسليمها
		15	التزامات أخرى
53 158	66 173		ضمانات محصلة على الصفقات
736 090	934 239		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
39 673	36 569		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

3-2-4 حساب العائدات والتكاليف

جدول 3-2-4 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2016

2015	2016	إيضاحات	بآلاف الدراهم
4 141 195	5 340 854		العائدات
1 981 270	2 935 852	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
880 708	361 654	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
9 977	10 813	18	فوائد محصلة أخرى
613 598	1 272 479	19	عمولات محصلة
115 263	153 418	20	عائدات مالية أخرى
205 819	228 188	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
37 326	26 195	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدمات
293 809	335 105	23	مؤونات مسترجعة
3 426	17 150	24	عائدات غير جارية
3 590 715	4 283 261		التكاليف
5 316	19 428	25	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
166 054	207 998	26	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
17 104	18 800	27	عمولات منوحة
958 008	1 340 239	28	تكاليف مالية أخرى
726 640	727 835	29	تكاليف خاصة بالموظفين
208 112	233 182	30	شراء المواد والأدوات
307 245	307 197	31	تكاليف خارجية أخرى
795 989	738 480	32	مخصصات للاستخدمات والمؤونات
11 911	6 352	33	تكاليف غير جارية
394 335	683 750	34	ضريبة على النتيجة
550 481	1 057 593		نتيجة صافية

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها من الأصول الثابتة، ويطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع عملياته الخاصة.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بالناجز ولأجل. سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييم هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للافتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف، حسب الغرض من حيازتها. ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها بسعر شرائها. مع احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة غير المؤداة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة. في متم سنة 2016، لم يكن بنك المغرب يملك في محفظته أي سند معاملات.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. وبشترها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء. دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء. دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وفي المقابل، لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أن البنك أحدث، منذ أكتوبر 2008، فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به. وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها. مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات على أساس يومي.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبيا حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها بسعر شرائها. دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييد نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2016. لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقَيّد هذه السندات حسب قيمتها في السوق. ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتفيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر. بعد افتتاحها والإبلاغ بها قانوناً من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-2-5: آجال استخدام الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكنتي

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد والأدوات القابلة للاستهلاك؛
 - المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
 - المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج)؛
 - والقطع النقدية التذكارية.
- وتُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.
- وتفيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.
- وتفيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

3-2-6 منظومة تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطاتي الصرف في ما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
 - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناتجة عن عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته
 - ومن جهة أخرى، خطر انخفاض قيمة الأصول بسبب تدني الجدارة الائتمانية لجهة الإصدار، وبالتالي تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.
- **خطر السوق**، ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق. ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمل، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.
- **وخطر السيولة** الذي يمثل احتمال عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، حتى من خلال تعبئة الأصول أو على الأقل بخسارة هامة في الرأس المال.

ويتم تأطير هذه المخاطر وفقاً للتعليمات المتعلقة بالاستثمار التي تحدد توجيهات عامة لسياسة التوظيف. وتحدد هذه التعليمات نطاق الاستثمار وحدود التعرض للمخاطر المرخص بها، وبالإضافة إلى ذلك، تستكمل منظومة تدبير المخاطر بمتابعة معايير القبول بالنسبة لجهات الإصدار وحدود التعرض للمخاطر بالنسبة للأطراف المقابلة.

إطار الحكامة

يرتكز تنفيذ منظومة تدبير المخاطر على إطار حكمة يتمحور حول اللجان التالية:

- **اللجنة النقدية والمالية:** تتولى هذه اللجنة التي يرأسها السيد الوالي المصادقة على استراتيجية تدبير احتياطات الصرف، وعلى التوجهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول.
- **لجنة المخاطر التشغيلية والمالية:** تقوم هذه اللجنة التي يرأسها المدير العام، مرة كل ثلاثة أشهر بدراسة مؤشرات الأداء الرئيسية والمخاطر المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف؛
- **لجنتان تدبرهما على المستوى الداخلي الهيئة المكلفة بتدبير احتياطات الصرف:**
 - **لجنة الاستثمار:** تتمثل اختصاصاتها الرئيسية في تنفيذ سياسة التوظيف التي يحددها مجلس البنك، وتقديم اقتراح للجنة النقدية والمالية بشأن استراتيجية التدبير وتبع تطبيقها؛
 - **لجنة المخاطر:** تشمل اختصاصاتها تقديم اقتراحات بشأن التخصيص الاستراتيجي للأصول والمؤشرات المرجعية والتعليمات الصادرة حول الاستثمار، والمصادقة على قائمة جهات الإصدار والأطراف المقابلة والحدود الخاصة بها. وتتولى أيضا دراسة حالات الإنحراف عن التقيد بقواعد التدبير وتقتح التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها.

ومن الناحية التشغيلية، تخضع جميع تعرضات البنك بالعملات الأجنبية لمراقبة وإشراف على أساس يومي، بغية تحقيق المطابقة مع أحكام التعلية المتعلقة بالاستثمار. ويتم إنجاز التبع من خلال أنظمة معلومات البنك التي تمكن من مركزة جميع الوضعيات والتحقق من مطابقتها للقواعد المفروضة.

وفي هذا الإطار، يتم إعداد خاليل وتقارير خال على الأطراف المعنية من أجل إطلاعها باستمرار على تعرضات البنك في الأسواق المالية الدولية.

ويتم توجيه إشعار بشأن أي حالة مخالفة للقواعد بغية اتخاذ القرار بخصوص التدابير الواجب اتخاذها. كما يتم تسجيل هذه المخالفة في التقرير الموجه للجنة النقدية والمالية.

وبهذا يسهر البنك على تتبع المخاطر وعمليات المراقبة من خلال:

- **التقرير الشهري الخاص بالمخاطر والأداء (وثيقة موجهة للجنة النقدية والمالية):** يوجه هذا التقرير للجنة النقدية والمالية ويقدم نظرة شاملة حول التعرضات من حيث خطر السوق والائتمان؛
- **التقرير اليومي الخاص بالمخاطر والأداء:** يتم إعداده يوميا، ويقدم بطريقة موجزة التعرضات حسب شريحة الاحتياطات وحسب جهات الإصدار وكذا مؤشرات المخاطر والأداء (القيمة المعرضة للخطر، والمدة وخطر الصرف)؛
- **التقرير الخاص بتتبع التعلية المتعلقة بالاستثمار:** يتيح إنجاز مراقبة يومية لاحترام الحدود الواردة في التعلية المتعلقة بالاستثمار. ويتضمن أيضا مراقبة احترام التخصيص الاستراتيجي المعتمد وحدود المدة حسب شريحة الاحتياطات؛
- **التقرير المتعلق بتتبع تفويض التدبير:** يتم إعداده أسبوعيا، ويتضمن المؤشرات الرئيسية للمخاطر والأداء وتتبع قواعد التدبير التي يجب على المفوض احترامها.

تدبير المخاطر المالية

خطر الائتمان

يتم تدبير خطر الائتمان استنادا إلى تحديد حدود التعرض على مستوى التعلّمة المتعلقة بالاستثمار التي تتناول بوجه خاص ما يلي:

- حدود التركيز بحسب تصنيف الائتمان لكل شريحة من الاحتياطات؛
- حدود البلد بحسب الشريحة استنادا إلى تصنيف ائتمان البلد؛
- حدود التركيز بحسب فئة الأصول؛
- الحدود بحسب جهة الإصدار استنادا إلى تصنيف الائتمان؛
- حدود التصنيف الأدنى؛
- حدود آجال الاستحقاق القصوى؛
- حدود الطرف المقابل البنكي.

ويتم تتبع ومراقبة حدود الائتمانات المذكورة على أساس يومي.

وبالإضافة إلى الآليات المذكورة وبغية إجاز تقييم أفضل للتعرض الإجمالي للخطر الائتمان على صعيد احتياطات الصرف. يتم يوميا حساب وتتبع مؤشر موجز لقياس هذا الخطر (يوافق التصنيف الخاص بخطر الائتمان). وتتمثل المقاربة المتبعة في اعتماد تصنيفات وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية (S&P, Moody's et Fitch). التي تخصص لها نقط مشفرة بنظام لمعادلة النقطة /التصنيف بالنسبة لكل مستوى من التنقيط. هكذا. يتم حساب متوسط النقطة الذي يمكن من تقييم الخطر سواء أحاديا أو إجماليا.

مخاطر السوق

يتم قياس تعرض البنك لمخاطر السوق من خلال مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة وكذا إكراهات التدبير من حيث التعرض التي تم وضعها.

3-2-7 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

جدول 3-2-6 : الموجودات والتوظيفات بالذهب

2015	2016	
10 522	11 702	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
710 250	710 467	الكمية بأوقية الذهب
7 473 485	8 314 084	القيمة السوقية ⁽²⁾
22	22	مخزون الذهب (بالطن)

⁽¹⁾ سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

⁽²⁾ بالآلاف الدراهم.

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنيين. وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها بين بنك المغرب والدولة.

وسجل مقابل قيمة الموجودات والتوظيفات بالذهب ارتفاعا بنسبة 11% يعزى بالأساس إلى ارتفاع قيمة سعر أوقية الذهب بنسبة 9% ليصل إلى 1 159,1 دولار أمريكي في نهاية دجنبر 2016. وظل مخزون الذهب الذي يحوزه بنك المغرب تقريبا بدون تغيير عند 710 467 أوقية (أي ما يعادل 22 طنا).

وفي عام 2016، واصل البنك عملياته المتعلقة بإقراض الذهب استنادا إلى مستوى تعويضها بالمقارنة مع الودائع النقدية. وفي متم هذه السنة، وصلت كمية الذهب الموظفة 100 000 أوقية مقابل 680 000 أوقية في متم 2015.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

بموجب المادة 8 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية. ويتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الخصبة	2015	الخصبة	2016	بآلاف الدراهم
%1	976 853	%1	554 835	حسابات تحت الطلب
%4	7 745 835	%4	10 095 667	حسابات لأجل
%91 {	%34 72 760 557	%92 {	%25 58 652 034	سندات التوظيف (1)
	%57 120 397 324		%67 161 257 880	سندات الاستثمار
%4	8 327 440	%3	7 472 906	موجودات وتوظيفات أخرى (2)
%100	210 208 009	%100	238 033 323	المجموع

(1) بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

سجلت الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية ارتفاعاً للسنة الرابعة على التوالي. بنسبة بلغت 13%. وبالتالي، انتقلت حصتها في الحصيلة من 81% إلى 84%. من سنة إلى أخرى.

جدول 3-2-8: التوزيع حسب المدة المتبقية (3)

2015	2016	
%23	%16	أقل من أو تساوي سنة
%77	%84	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

(3) المحافظ التي يتم تدبيرها داخلياً.

ويشير توزيع هذه الموجودات إلى استمرار هيمنة التوظيفات في سندات الاقتراض. حيث مثلت نسبة 92% من هذا البند. وتهيمن على هذه التوظيفات السندات الاستثمارية التي شكلت زهاء ثلاثة أرباع من التوظيفات مقابل 62% في سنة 2015.

ويعكس هذا التطور توجه استراتيجي تدبير احتياطات الصرف نحو تعزيز شريحة «الاستثمار» من خلال تقليص محفظة «التوظيفات» التي تراجعت بنسبة 19%. لاسيما مكون «الأورو» الذي انخفض من 48 407 661 ألف درهم إلى 36 324 883 ألف درهم.

وفي القسم النقدي، ومن أجل الحد من تأثير أسعار الفائدة السلبية في منطقة الأورو، واصل البنك عمليات الإيداعات النقدية، خاصة بالأورو، لدى البنوك التجارية المغربية بأسعار فائدة جد إيجابية.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

سجل هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نمواً بنسبة 10% ليصل إلى 10 104 122 ألف درهم، ارتباطاً على الخصوص بتزايد الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (1,18%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل:

جدول 3-2-9: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي			
التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
			الأصول
88%	1 168 843	2 195 742	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
-1%	7 663 483	7 549 635	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
10%	8 832 326	9 745 378	المجموع
			الخصوم
-1%	7 706 430	7 619 820	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-1%	201 747	200 553	حسابات رقم 1 و 2
-1%	7 908 177	7 820 372	المجموع

- الجزء القابل للتصرف: ويمثل مساهمة بنك

المغرب بالعملة الأجنبية في صندوق النقد الدولي. ويُحتسب هذا الدين. الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة. ضمن الأصول الرسمية لمؤسستنا.

وقد انتقل مبلغ هذه الشريحة ما بين عامي 2015 و 2016 من 70,46 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة إلى 147,01 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة

(1 995 310 ألف درهم). إثر أداء البنك في فبراير 2016 لمبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة الذي يمثل حصته (25%) من زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص المساهمة في هذه الهيئة.

- الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,70 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (200 433 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

- الموجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن. فيتم تسجيل أداء العملات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014. بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. و انتقل مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة من 7 663 483 ألف درهم في 2015 إلى 7 549 635 ألف درهم في 2016. ودفع البنك خلال هذه السنة مبلغ 2 213 160 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 30 245 ألف درهم). برسم عمولة الالتزام المتعلقة بخط الوقاية والسيولة.

ويوجد. على مستوى خصوم الحصيلة، بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق قيمة مخصصات حقوق السحب الخاصة التي يمنحها صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سُجِّل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، مثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) التي يمنحها صندوق النقد الدولي لفائدة البلدان الأعضاء.

ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات. وقد ظل مستوى هذه الأخيرة بدون تغيير في الفترة ما بين 2015 و2016، أي 561,42 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، بينما انخفض مقابل قيمتها بالدرهم بنسبة 1% نتيجة انخفاض قيمة حقوق السحب الخاصة بنسبة 3%.

وفي إطار مراجعة سلة حقوق السحب الخاصة التي يجريها صندوق النقد الدولي مرة كل خمس سنوات، تمت إضافة العملة الصينية (اليوان) إلى هذه السلة. اعتبارا من 1 أكتوبر 2016، لتصبح العملة الخامسة إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين والجنيه الاسترليني. وتعكس الطريقة الجديدة لحساب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة هذه السلة الجديدة وتشمل سعر فائدة تمثيلي لليوان.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 38,57 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب، ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (6 177 ألف درهم)؛
- 18,93 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية، منها 8,81 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (358 744 ألف درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قام، في شهر مارس 2016، بأداء الشريحة الثالثة (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المرتقب أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018:

- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان و مثيلائها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

وفي 2016، انكمش على العموم عجز السيولة بنسبة 11% مقارنة بسنة 2015، مع تسجيل تغيرات متباينة خلال السنة:

- فقد شهد النصف الأول من السنة تراجعاً ملموساً في حاجة البنوك إلى السيولة مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2015، نتيجة استمرار تعزز احتياطات الصرف. وخلال تلك الفترة، قلص البنك تدريجياً مبلغ تسبيقاته لمدة 7 أيام التي سجلت انخفاضاً شديداً خلال الفصل الأول (1 000 238 ألف درهم في 23 مارس 2016 مقابل 7 000 831 ألف درهم في نهاية دجنبر 2015). قبل أن يعلقها إلى غاية 23 يونيو، أي تاريخ بدء سريان رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2% إلى 4%. وبذلك وصل مبلغ التسبيقات لمدة 7 أيام، في متم يونيو 2016، إلى 12 000 900 ألف درهم؛
- وانطلاقاً من هذا القرار الذي كان وراء سحب 9,3 مليار درهم والارتفاع الموسمي في النقد المتداول الذي بلغ ذروته في شتنبر (الدخول المدرسي وعيد الأضحى). تفاقم عجز السيولة خلال الفصل الثالث، وانتقلت بذلك التسبيقات لمدة 7 أيام إلى 18 002 602 ألف درهم في هذا الفصل.
- وفي الفصل الأخير من السنة، سجلت سيولة البنوك تحسناً ملموساً، نتيجة سحب كميات من النقد المتداول والتأثير التوسعي لعمليات التخزين. مما دفع البنك إلى إدخال تعديل بخفض عملياته الخاصة بإعادة التمويل عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام.

وتمت تغطية حاجة البنوك إلى السيولة من خلال العمليات التالية:

جدول 3-2-10 : بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2015	2016	بالآف الدراهم
%58	9 516 982	15 002 446	عمليات إعادة الشراء
%57	7 000 831	11 001 599	التسبيقات لمدة 7 أيام
%59	2 516 151	4 000 847	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-	-	-	عمليات إعادة الشراء
%-70	13 500 000	4 100 000	القروض المضمونة
%-17	23 016 982	19 102 446	المجموع

- عمليات رئيسية اتخذت شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ هذه العمليات الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية، ومع نهاية سنة 2016، بلغت هذه التسبيقات 11 001 599 ألف درهم؛

• أربع عمليات همت منح قروض مضمونة بمبلغ إجمالي قدره 4 100 000 ألف درهم، برسم التجديد الجزئي للعمليات الأربع التي تم إطلاقها في 2015، والتي حان أجل استحقاقها خلال 2016. وتندرج هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تم وضعه في دجنبر 2013، وتمديده لمدة لا تقل عن سنتين، ابتداء من دجنبر 2015، وتمنح وفق متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة.

• تسبيقات ظرفية لمدة 24 ساعة، يتم منحها بسعر الفائدة الرئيسي زائد 100 نقطة أساس. وقد بلغت في نهاية السنة 847 4 000 ألف درهم.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد سجل هذا البند تراجعاً بنسبة 15% من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 6 453 419 ألف درهم إلى 5 470 646 ألف درهم.

إيضاح رقم 6: الأصول الثابتة

جدول 3-2-11 : الأصول الثابتة

النغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
2%	712 422	727 061	قروض ثابتة
>100%	103 322	439 755	سندات المساهمة و استخدامات ماثلة
2%	6 181 211	6 286 208	أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة
7%	6 996 955	7 453 023	الأصول الثابتة الإجمالية
8%	3 860 874	4 187 227	الاستخدامات والمخصصات
4%	3 136 081	3 265 796	الأصول الثابتة الصافية

سجلت القيمة الصافية للأصول الثابتة للبنك زيادة بنسبة 4% لتصل إلى 3 265 796 ألف درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الأصول الثابتة المالية وانخفاض القيمة الصافية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة. ارتباطاً بالخصوص بارتفاع القيمة التراكمية للاستخدامات نتيجة تقيد مخصصات الاستخدامات المتعلقة بسنة 2016 بمبلغ 334 658 ألف درهم.

سندات المساهمة و استخدامات ماثلة

بناء على موافقة من مجلس البنك المنعقد في 22 دجنبر 2015، شارك البنك في غشت 2016 في عملية رفع رأسمال شركتين منبثقتين عن صندوق إفريقيا 50 هما: شركة إفريقيا 50 لتمويل المشاريع (AF50 - FP) وشركة إفريقيا 50 لتطوير المشاريع (AF50 - DP). ووصل المبلغ الإجمالي لاكتتابه في رفع رأسمال هذا الصندوق إلى 20 مليون دولار أمريكي، منها 90% مخصصة لشركة AF50 - FP و 10% لشركة AF50 - DP (انظر الإطار).

وعلاوة على ذلك، منح بنك المغرب لهيئة القطب المالي للدار البيضاء، في غشت 2016، تسبيقا للحسابات الجارية للمساهمين بمبلغ 141 549 ألف درهم، وذلك بناء على قرار اتخذه مجلس البنك في اجتماعه في يونيو 2016.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة و استخدامات ماثلة

النغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
>100%	56 824	198 373	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية و استخدامات ماثلة (منها)
-	1 265	1 265	دار الضمان
-	4 000	4 000	الوديع المركزي (ماروك لير)
-	50 000	50 000	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-	59	59	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
-	-	141 549	ديون متعلقة بمساهمات
>100%	46 499	241 382	السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	23 228	يوباك كيراساو Ubac Curaçao
-	519	519	سويفت Swift
5%	5 895	6 177	صندوق النقد العربي
-	16 856	16 856	برنامج تمويل التجارة العربية
-	-	175 142	- إفريقيا 50 لتمويل المشاريع (AF50-FP)
-	-	19 460	- إفريقيا 50 لتطوير المشاريع (AF50-DP)
>100%	103 322	439 755	إجمالي سندات المساهمة و استخدامات ماثلة

إطار 3-2-1: صندوق إفريقيا 50

إفريقيا 50 هو صندوق استثماري في البنية التحتية أنشأه ويشرف عليه البنك الإفريقي للتنمية لمواجهة التحدي المتمثل في تطوير البنية التحتية في إفريقيا والمساهمة بالتالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في القارة الإفريقية.

أنشئ الصندوق على الأراضي المغربية في شتنبر 2014. كشركة مجهولة الاسم برأس مال قدره 300 ألف درهم. ملوك مناصفة للبنك الإفريقي للتنمية والمملكة المغربية.

وعقب انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية في 29 يوليوز 2015، تمت هيكلة صندوق إفريقيا 50 في كيانين منفصلين قانونيا: صندوق إفريقيا 50 لتمويل المشاريع وصندوق إفريقيا 50 لتطوير المشاريع. وإلى جانب البنك الإفريقي للتنمية، اكتتب عشرون بلدا إفريقيا، من ضمنها المغرب، لزيادة رأس المال هاتين الشركتين التي قررتها الجمعية العمومية المذكورة.

ووفقا للاستراتيجية التي وضعها صندوق إفريقيا 50، صادقت الجمعية العمومية العادية والاستثنائية بتاريخ 21 يوليوز 2016 على زيادة ثانية في رأسمال هاتين الشركتين، لفائدة بلدان إفريقية أخرى ومؤسسات مالية (من بينها بنك المغرب). وبعد هذه العملية، وصل رأس المال المكتتب فيه لهاذين الكيانين على التوالي إلى 712 مليون دولار أمريكي و83 مليون دولار.

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2015	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2016
مباني تشغيلية	1 795 027	3 678	-	1 798 706
منقولات ومعدات تشغيلية	2 317 511	26 618	12 372	2 331 758
أصول مجسدة تشغيلية أخرى	716 755	32 186	5 150	743 792
أصول مجسدة غير تشغيلية	758 911	24 243	130	783 024
أصول غير مجسدة	593 006	35 923	-	628 929
المجموع	6 181 211	312 792	195 028	6 181 211

في متم سنة 2016، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 286 208 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 104 997 ألف درهم مقارنة بسنة 2015. ووصل مبلغ الاستثمارات إلى 122 649 ألف درهم، يوزع بالأساس على النحو التالي:

- 29% تتعلق بالاستثمارات التي تنخرط في إطار مشروع البنية التحتية والنظام المعلوماتي. وتهم على الخصوص إصلاح التطبيق الخاص بقاعة التداول «المكتب الأمامي والخلفي». وإنشاء بوابة جديدة للبنك على الإنترنت، وتحديث منصة IPDI (Centre de Personnalisation des Documents Identitaires) وشراء برامج حاسوبية:
- 33% للاستثمارات العقارية المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال. وتهم على الخصوص. شراء الأملاك العقارية ومشروع تهيئة الإدارة المركزية ووكالة طنجة:
- 23% للاستثمارات المتعلقة بشراء الأثاث والتجهيزات المتكررة. لاسيما تجديد المعدات المعلوماتية وآلات معالجة النقود الائتمانية:
- تخصيص نسبة 13% بالأساس لتعزيز المعدات الأمنية وتأهيل المعدات الكهربائية وعمليات التهيئة على مستوى مختلف مواقع البنك.

أما التخفيضات التي وصل مقدارها إلى 17 652 ألف درهم فقد همت بالأساس عمليات تفويت أملاك عقارية وأثاث ومعدات بالإضافة إلى هبات.

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب. بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي. امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته. وسجّل حجم النقد المتداول. الذي يظل المكون الرئيسي للخصوم (76%). ارتفاعا بنسبة 5% ليصل إلى 215 746 812 ألف درهم في نهاية 2016. وعلى أساس شهري. شهد التداول النقدي تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي. مسجلا مستويات قياسية. خاصة خلال الفصل الثالث من هذه السنة. تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والاحتفال بعيد الفطر والأضحى.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات الأجنبية. وقد وصل مقدارها إلى 10 049 885 ألف درهم. أي ما يمثل نموا بما يناهز النصف. ارتباطا بتزايد التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9: الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

جدول 3-2-14 : التزامات بالدرهم القابل للتحويل			
التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
-1%	208 220	206 858	الالتزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
2%	2 723	2 764	الالتزامات تجاه البنوك الأجنبية
-1%	205 497	204 094	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
-31%	9 366	6 419	الالتزامات أخرى
-2%	217 586	213 277	المجموع

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين. ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبنهاية سنة 2016، بلغت الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، التي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة، ما مجموعه 200 553 ألف درهم.

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

جدول 3-2-15 : لودائع والالتزامات بالدرهم			
التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
-15%	3 276 541	2 782 845	الحساب الجاري للخرزينة العامة
87%	13 575 392	25 409 006	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الودائع
-18%	2 571 885	2 097 777	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
-7%	3 741 493	3 490 221	حسابات أخرى
46%	23 165 311	33 779 848	المجموع

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخرزينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي. وتؤدي عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:
 - بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
 - أما الشريحة التي تفوق ملياري درهم ولا تتعدى 3 ملايين درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
 - ولا يؤدي أي سعر فائدة على الشريحة التي تتجاوز 3 ملايين درهم.
- حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المُحدَث وفق المادة 25 من القانون الأساسي المذكور. وقد تم رفع نسبة هذا الاحتياطي من 2% إلى 4% بناء على قرار مجلس البنك في يونيو 2016. نظرا للتحسن الهيكلي في السيولة البنكية، ويجب التقيد بالمبلغ الأدنى الإلزامي لهذا الاحتياطي في المتوسط خلال فترة الملاحظة.
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق فائض السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا:

- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.
- تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

وقد سجلت الودائع والالتزامات بالدرهم ارتفاعا بنسبة 87% لتصل إلى 848 33 779 ألف درهم، ارتباطا بالخصوص بنمو مهم بمقدار 613 11 833 ألف درهم في حسابات البنوك المغربية نتيجة رفع نسبة الاحتياطي النقدي.

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى خصوصا ما يلي:

جدول 3-2-16 : خصوم أخرى			
التغير %	2015	2016	بالآلاف الدراهم
-67%	1 086	361	عمليات أخرى على السندات
55%	384 904	598 022	دائنون مختلفون
17%	178 917	209 654	حسابات التسوية
>100%	19 128	142 834	مستوجبات بعد التحصيل
41%	133 926	188 434	مؤونات عن المخاطر والتكاليف
1%	9 158 425	9 208 822	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف
5%	9 876 385	10 348 126	المجموع

- الدائنون المختلفون، ويشمل هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية. وقد بلغ رصيد هذا البند في متم 2016 ما مجموعه 598 022 ألف درهم؛

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية؛
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحقيقها. وقد تزايدت هذه المؤونات لتصل إلى 188 434 ألف درهم، إثر قيام البنك، للسنة الثالثة على التوالي، بتخصيص مبلغ تكميلي قدره 50 000 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية، في إطار سياسة التموين التدريجي للشريحة غير المغطاة من الالتزامات الخاصة بالتقاعد، التي انتقلت من 166- مليون درهم في 2015 إلى 23- مليون درهم في 2016.
- حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

وتحدد هذه الاتفاقية كليات تطبيق المادة 24 من القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتقييم الدوري للموجودات من الذهب والعملات الأجنبية. وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثلائها

2015	2016	بآلاف الدراهم	بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تجوزه الدولة كاملا. ويمكن أن يزداد في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاستماع إلى مندوب الحكومة، مع مراعاة الموافقة على ذلك بمقتضى نص تنظيمي.
500 000	500 000	الرأسمال	وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، طبقا للمادة 56 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.
5 001 340	5 001 340	الاحتياطيات	
500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات	
4 501 340	4 501 340	صندوق الاحتياطيات الخاصة	
6 398	4 158	رساميل ذاتية أخرى	
25 066	25 547	مرحل من جديد	
5 532 805	5 531 046	المجموع	

3-2-8 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام بحلول أجل الاستحقاق أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

جدول 3-2-18: عمليات الصرف

2015	2016	بآلاف الدراهم
5 820 953	1 064 500	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
80 714	1 677 200	عملات أجنبية متوقع تحصيلها
80 669	1 668 994	عملات أجنبية متوقع تسليمها

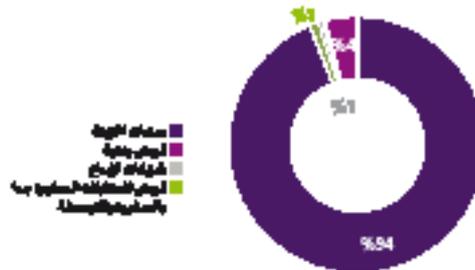
إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة على مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الاقتراض الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الاقتراض القابلة للتداول، والديون الخاصة، وغيرها).

جدول 3-2-19: التزامات على السندات

2015	2016	بآلاف الدراهم
17 604 798	18 647 940	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
15 425 600	12 159 100	سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
6 633 500	1 584 898	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	-	تسبيقات من المتوقع منحها
12 868 068	716 804	سندات أجنبية متوقع خصيلها
8 460 222	202 467	سندات أجنبية متوقع تسليمها

رسم بياني 3-2-1: بنية الإلتزامات على السندات



(*) ضمان متوصل به برسم التسبيقات التي يمنحها البنك في إطار عمليات السياسة النقدية

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 3-2-20: التزامات أخرى

2015	2016	بآلاف الدراهم
53 158	66 173	ضمانات محصلة على الصفقات
736 090	934 239	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
39 673	36 569	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

3-2-9 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف):
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة):
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي:
- قروض سندات الخزينة الأجنبية:
- وقروض الذهب.

جدول 3-2-21 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
-21%	23 560	18 556	التوظيفات بالذهب
48%	1 932 865	2 862 171	سندات الخزينة الأجنبية
>100%	14 610	39 025	موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية (*)
83%	4 079	7 451	ديون على صندوق النقد الدولي
40%	6 156	8 649	فوائد أخرى
48%	1 981 270	2 935 852	المجموع

تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية وعلى الموجودات

بلغت عائدات توظيفات احتياطات الصرف 2 935 852 ألف درهم، للسنة الثانية على التوالي، مسجلة نموا صافيا في 2016 بمقدار 954 582 ألف درهم (+48%). وبلغت الفوائد المترتبة عن محفظة سندات الاقتراض التي تمثل نسبة 97% منها 2 862 171 ألف درهم، نتيجة استمرار تعزز التوظيفات في سندات الاقتراض مستفيدة من تعزز الموجودات من العملات الأجنبية وتحسن مردودها المتوسط إثر الارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة الأمريكية.

وشهدت الفوائد المترتبة عن الفئة النقدية بدورها ارتفاعا، من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 14 610 ألف درهم إلى 39 025 ألف درهم. ويعزى هذا التطور القوي إلى ارتفاع معدل المردود المتوسط الذي استفاد من رفع سعر

الفائدة الرئيسي للفدرالي الأمريكي وتنفيذ البنك. في 2016. لبعض عمليات الإيداع لدى البنوك التجارية المغربية بأسعار فائدة تتجاوز نظيراتها المطبقة في البنوك الأجنبية.

وفيما يتعلق بالفوائد المترتبة عن عمليات إقراض الذهب. فقد انخفض مبلغها بنسبة 21%. ارتباطا بقيام البنك بتخفيض متوسط المبلغ الجاري لهذا النوع من التوظيفات.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

واستمر انخفاض هذه الفوائد. حيث تراجعت بنسبة 59% في 2016. ويرتبط هذا التطور بتقليص البنك لحجم السيولة التي يضحها. نظرا لتحسن سيولة البنوك. على غرار السنتين الماضيتين.

جدول 22-2-3 : فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

التغير %	2015	2016	بالآلاف الدراهم (منها)
-56%	483 306	210 366	تسبيقات لمدة 7 أيام
-	-	-	عمليات إعادة الشراء
58%	5 072	8 022	تسبيقات لمدة 24 ساعة
-64%	392 036	143 074	قروض مضمونة
-59%	880 708	361 654	المجموع

وتقدم في ما يلي تفاصيل إضافية عن هذه الفوائد بحسب كل أداة رئيسية:

- ولدت التسبيقات لمدة 7 أيام فوائد بمبلغ 210 366 ألف درهم (أي أنها تراجعت بنسبة 56% مقارنة بسنة 2015). نتيجة تدني متوسط مبلغها الجاري بنسبة 52% إلى 9 237 247 ألف درهم؛
- تراجع متوسط المبلغ الجاري لعمليات القروض المضمونة من 15 687 361 ألف درهم إلى

6 125 278 ألف درهم (-61%). مما أفضى إلى انخفاض في الفوائد المرتبطة بهذه العمليات بمقدار 248 962 ألف درهم (-64%).

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك. وقد بلغت هذه

الفوائد بنهاية سنة 2016 ما مجموعه 10 813 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 8% مقارنة بمستواها المسجل في 2015.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وفي سنة 2016، سجلت هذه العمولات ارتفاعا ملموسا بمقدار 658 881 ألف درهم يعزى بالأساس إلى تسوية مبلغ 618 874 ألف درهم الذي يمثل هامش الوساطة في عمليات صرف الأوراق البنكية الأجنبية في الفترة الممتدة من يونيو 2012 إلى دجنبر 2014.

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
>100%	523 655	1 201 612	عمولات عن عمليات الصرف
-26%	70 386	52 413	تدبير سندات الخزينة
-6%	19 558	18 455	عمولات أخرى
>100%	613 598	1 272 479	المجموع

أما العمولات التي اقتطعها البنك برسم مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة، فقد تراجعت بنسبة 26% إلى 52 413 ألف درهم، نتيجة تراجع لجوء الخزينة، خلال 2016، إلى السوق الأولية لتمويل عجزها. فقد بلغت تمويلاتها الإجمالية هذه السنة 86 مليار درهم، مقابل 126 مليار درهم في سنة 2015.

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية. ووصل مبلغ هذه العائدات في متم سنة 2016 إلى 153 418 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 38 155 (+33%)، نتيجة زيادة توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية بمقدار (27 249+ ألف درهم) مقارنة بسنة 2015، بحكم طبيعة السندات التي شملتها محفظة «الاستثمار».

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
-34%	43 709	28 921	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
80%	33 918	61 168	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
39%	31 219	43 254	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
>100%	6 417	20 074	عائدات أخرى
33%	115 263	153 418	المجموع

وسجلت فوائض القيمة المحققة من عمليات تفويت سندات التوظيف انخفاضا بنسبة 34% في 2016، وذلك بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته في 2015 (+84%). ارتباطا بتفويت السندات بالأورو في تلك السنة في إطار تطبيق الترتيحات الجديدة لسلة تسعير الدرهم التي بدأ سريانها في أبريل 2015.

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة. بما فيها جواز السفر البيومتري، والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للخارج. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك، وتسجل في هذا البند كذلك تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

و بنهاية سنة 2016، ارتفع رصيد هذا البند إلى 228 188 ألف درهم، أي بزيادة بمقدار 22 369 ألف درهم مقارنة بسنة 2015، وذلك ارتباطا بكل من:

- مبيعات الوثائق المؤمنة التي انتقلت إلى 183 723 ألف درهم، منها 163 987 ألف درهم برسم جوازات السفر البيومترية؛
- مبيعات الأوراق البنكية الموجهة للخارج التي بلغ مجموعها 52 612 ألف درهم.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة مساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 26 195 ألف درهم، أي ما يمثل تراجعاً سنوياً بمقدار 11 132 ألف درهم.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

بلغ رصيد هذا البند في هذه السنة 335 105 ألف درهم، منها 314 608 ألف درهم عن عمليات استرجاع المؤونات التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-31 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة التي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية.

وفي الفترة ما بين 2015 و 2016، انتقلت هذه العائدات من 3 426 ألف درهم إلى 17 150 ألف درهم، ارتباطا بتقييد عائد تفويت بمقدار 14 600 ألف درهم نتيجة عملية تفويت ملك عقاري للبنك بعد موافقة مجلس البنك

عليها في مارس 2016.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يعكس ارتفاع رصيد هذا البند من 5 316 ألف درهم إلى 19 428 ألف درهم، من سنة إلى أخرى. زيادة الفوائد المؤداة عن الودائع النقدية بالأورو المجرأة بأسعار فائدة سلبية (11 009+ ألف درهم) التي تعزى إلى ارتفاع المبالغ الجارية للتوظيفات وتطبيق أسعار فائدة أكثر سلبية مقارنة بسنة 2005؛ وقد تأثرت هذه الأخيرة بقرار البنك المركزي الأوروبي، في مارس 2016، تخفيض سعر فائدة تسهيلات الإيداع بمقدار 10 نقاط أساس إلى 0,40%.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخرزينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد. انظر الإيضاح رقم 10 في الحويلة). وكذلك برسم الاحتياطي الإلزامي الذي أحدثت فائدة خاصة به بموجب قرار مجلس البنك في يونيو 2016.

ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 3-2-25 : فوائد على الالتزامات بالدرهم			
التغير %	2015	2016	بالآلاف الدراهم (منها)
-	-	6 197	حسابات الاحتياطي النقدي
21%	151 625	182 848	حسابات أخرى (منها)
13%-	52 003	45 415	الحساب الجاري للخرزينة العامة
25%	166 054	207 998	المجموع

وقد وصل مبلغ الفوائد المؤداة عن الاحتياطي الإلزامي إلى 6 197 ألف درهم في 2016. واحتسب مبلغ هذه الفوائد استنادا إلى سعر الفائدة بنسبة 0,75% المطبق على الاحتياطي الإلزامي الإضافي للبنوك التي تجاوزت مبالغ القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية خلال النصف الثاني من عام 2016 متوسط مجموع القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك.

ومن جهتها تراجعت الفوائد الممنوحة على موجودات الحساب الجاري للخرزينة العامة بنسبة 13% إلى 45 415 ألف درهم، ارتباطا بانخفاض متوسط سعر أداء الفوائد، إثر قرار البنك تخفيض سعر فائدته الرئيسي.

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

تؤدي هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك، وقد بلغت 18 800 ألف درهم في 2016، أي بزيادة 10% مقارنة بسنة 2015، نتيجة ارتفاع توظيفات سندات الاقتراض التي سجلت تكاليف حفظها زيادة بنسبة 36%

إلى 13 490 ألف درهم.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت في العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، بما فيها نواقص القيمة عن عمليات تفويت سندات التوظيف (نظرا لطبيعة السندات التي تتكون منها المحفظة) والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

جدول 3-2-26 : تكاليف مالية أخرى			
التغير %	2015	2016	بالآف الدراهم
-3%	381 256	369 123	نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف
73%	546 955	945 980	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
10%	18 186	19 969	نواقص القيمة على تفويضات التدبير
-56%	11 612	5 167	تكاليف أخرى
40%	958 008	1 340 239	المجموع

وسجلت هذه التكاليف ارتفاعا سنويا بمقدار 382 231 ألف درهم (+40%)، حيث انتقلت في متم 2016 إلى 1 340 239 ألف درهم. وقد تأثرت إلى حد كبير بتزايد التوزيعات الزمنية لمكافآت سندات الاستثمار (399 025 ألف درهم)، الذي نتج عن اقتناء سندات بعائدات اسمية تفوق تلك المطبقة في السوق، بالإضافة إلى السندات التي اقتنيت في 2015 والتي شمل توزيعها الزمني السنة بكاملها.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلا عن مختلف أقساط التأمين وتكاليف التكوين المهني.

جدول 3-2-27 : تكاليف خاصة بالموظفين			
التغير %	2015	2016	بالآف الدراهم
0,2%	705 680	707 085	رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية
13%	6 046	6 838	تكاليف التكوين
-7%	14 914	13 912	تحميلات أخرى
0,2%	726 640	727 835	المجموع

وظلت تكاليف الموظفين شبه مستقرة، من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى 727 835 ألف درهم، نتيجة بالأساس للارتفاع المتحكم فيه لكتلة الأجور.

إيضاح رقم 30: شراء المواد واللوازم

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتفيد في هذا البند أيضا تغيرات مخزون

المواد الأولية واللوازم والتخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تزايد هذا البند بنسبة 12% إلى 233 182 ألف درهم بالأساس إلى ما يلي:

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
7%	157 924	168 555	مشتريات المواد الأولية
9%	26 684	29 105	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
51%	23 503	35 522	مشتريات أخرى
12%	208 112	233 182	المجموع

• ارتفاع بمقدار 53 013 ألف درهم في مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والوثائق المؤمنة. نتيجة ترحيل الصفقات التي كانت مبرمجة في 2015 إلى 2016. ويلاحظ مع ذلك انخفاض في نفقات المداد واللوازم المرتبطة به لاسيما مع تخفيض توقعات الكميات وعمليات ترشيد الاستهلاك وتسوية المخزونات القائمة.

• انخفاض تغير مخزونات المواد واللوازم إلى 6 838 ألف درهم مقابل 34 781 ألف درهم في سنة 2015.

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
-13%	94 740	82 405	نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة
-2%	36 617	35 772	إيجارات
34%	19 862	26 554	نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات
-3%	27 897	27 142	نفقات البريد والاتصالات
7%	15 853	16 901	ضرائب ورسوم
5%	112 275	118 424	نفقات أخرى
0,02%	307 245	307 197	المجموع

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم.

وقد استقرت التكاليف الخارجية الأخرى عند مستواها المسجل في 2015، حيث بلغت 307 197 ألف درهم، تشمل بالأساس ارتفاعا في مصاريف استهلاك الكهرباء ارتباطا بزيادة الإنتاج الإجمالي لدار السكة وتسعيرة الكيلوواط الواحد في الساعة.

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 30-2-3: مخصصات للاستخدامات

التغير %	2015	2016	بآلاف الدراهم
-6%	354 611	334 658	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
-4%	115 255	110 828	المباني ⁽¹⁾
-1%	173 630	171 810	الأثاث والمعدات
-74%	48	13	أصول ثابتة أخرى مجسدة
-21%	65 678	52 008	أصول ثابتة غير مجسدة
5%	5 490	5 742	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات
-64%	10 844	3 874	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
-7%	370 944	344 275 ⁽²⁾	المجموع

(1) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 31-2-3: المؤونات

المبلغ الجاري 2016/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2015/12/31	بآلاف الدراهم
					مؤونات عن نقصان القيمة
428 966	148	314 608	321 715	421 711	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
6 333		8 915	6 333	8 915	قيم ومخزونات مختلفة
8 300		1 000		9 300	سندات مساهمة مغربية
1 180			1 180		سندات مساهمة أجنبية
3 125		682	569	3 238	مؤونات أخرى
					مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم
188 045		9 900	64 408	133 538	مؤونات عن المخاطر والتحملات
389				389	مؤونات أخرى
		335 105	394 205 ⁽²⁾		المجموع

يصل مجموعها إلى 738 480 ألف درهم وهو ما يعادل مبلغ بند «مخصصات الاستخدامات والمؤونات» في حساب العائدات والتكاليف

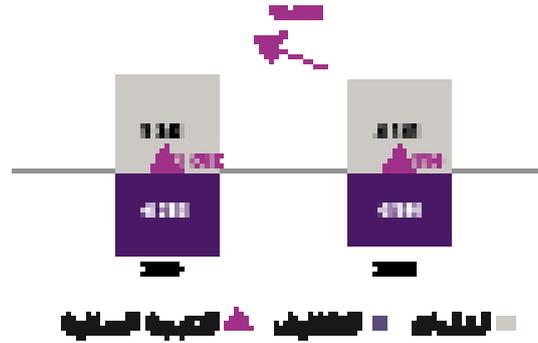
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

تراجعت التكاليف غير الجارية بنسبة 47% من 11 911 ألف درهم إلى 6 352 ألف درهم. ارتباطا بعدم القيام في 2016 بتجديد مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح (11 234 ألف درهم في 2015).

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة، من سنة إلى أخرى، من 394 335 ألف درهم إلى 683 750 ألف درهم.

رسم بياني 2-2-3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

(نعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط)

بنك المغرب
التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2016

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2016 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ. و طبقا لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 531 046 ألف درهم مغربي و ربح صافي بمبلغ 1 057 593 ألف درهم مغربي خلال السنة المالية 2016.

مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبية وذلك طبقا للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس ، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مراقب الحسابات :

نقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استنادا إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات. و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و تتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و مزيدة للمبالغ والمعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر ، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بإعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملائمة، و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييما لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

و نحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

إبداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2016 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

و دون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علماً بأنه تم اعتماد المبادئ المفصلة في القائمة (A1) من قائمة المعلومات التكميلية، قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 21 مارس 2017

مراقب الحسابات

Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Bd. Abdelmoumen
20 360 CASABLANCA
Tél. : 0522 423 423 (L.G)
Fax : 0522 423 400

المسيد عبده مولاي ديوب
شريك مسير

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 21 مارس 2017. وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2016.

الملحقات الإحصائية



جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

*2016	2015	2014	
الاقتصاد العالمي			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
3,1	3,4	3,5	العالم
1,7	2,0	1,2	منطقة الأورو
1,6	2,6	2,4	الولايات المتحدة الأمريكية
1,8	2,2	3,1	بريطانيا
3,6-	3,8-	0,5	البرازيل
6,7	6,9	7,3	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
2,8	2,8	3,2	العالم
0,2	0,0	0,4	منطقة الأورو
1,3	0,1	1,6	الولايات المتحدة الأمريكية
0,6	0,1	1,5	بريطانيا
8,7	9,0	6,3	البرازيل
2,0	1,4	2,0	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
10,0	10,9	11,6	منطقة الأورو
4,9	5,3	6,2	الولايات المتحدة الأمريكية
4,9	5,4	6,2	بريطانيا
11,3	8,3	6,8	البرازيل
4,0	4,1	4,1	الصين
الاقتصاد الوطني			
الحسابات الوطنية			
1,2	4,5	2,7	نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالاسعار المتسلسلة (التغير بالنسبة المئوية)
1.016,1	988,0	925,4	الناتج الداخلي الإجمالي (بالاسعار الجارية)
804,7	780,8	753,2	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (بالاسعار المتسلسلة)
683,2	668,2	656,4	القيمة المضافة غير الفلاحية (بالاسعار المتسلسلة)
129,2	119,1	100,8	الضرائب علي المنتجات صافية من الدعم (بالاسعار المتسلسلة)
1.077,0	1.043,4	985,1	الدخل الوطني الاجمالي المتاح
28,8	28,8	26,5	الا دخال الوطني الاجمالي (النسبة الي الناتج الداخلي الاجمالي)
33,1	30,8	32,5	نسبة الاستثمار (النسبة الي الناتج الداخلي الاجمالي)
43,2-	19,7-	56,0-	الحاجة/القدرة التحويلية (بملايير الدراهم) ^(*)
4,3-	2-	6,1-	الحاجة/القدرة التحويلية (نسبة الي الناتج الداخلي الاجمالي) ^(**)

(*) أرقام مؤقتة
(**) حسب أرقام مكتب الصرف. بلغت هذه النسبة 4,4% سنة 2016 و 2,1% سنة 2015 و 5,7% سنة 2014.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

(المبالغ بملايير الدراهم)

*2016	2015	2014	
			الاقتصاد الوطني
46,4	47,4	48,0	معدل النشاط (%)
9,4	9,7	9,9	معدل البطالة (%)
			الأسعار
1,6	1,6	0,4	التضخم
0,8	1,3	1,2	التضخم الأساسي
			الحسابات الخارجية
224,0	218,0	200,8	الصادرات الإجمالية (فوب)
408,7	372,2	388,1	الواردات الإجمالية (كاف)
18,2-	15,6-	20,2-	الميزان التجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
5,0	3,1	3,0	مداخيل الأسفار \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
4,0	4,8	0,8-	التحويلات الجارية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
4,4-	2,1-	5,7-	رصيد الحساب الجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
3,6	1,5	5,01	رصيد حساب الراسمال \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
33,01	39,91	36,6	عائدات الاستثمارات الاجنبية المباشرة
			المالية العمومية (1)
4,10-	4,17-	4,90-	رصيد الميزانية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
64,70	63,70	63,40	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة (الدين المباشر)
50,60	49,40	48,1	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
30,74	30,46	30,0	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
			النقد والظروف النقدية
14,4-	33,2-	52,8-	السيولات البنكية
251,9	224,6	181,9	الإحتياطيات الدولية
818,1	785,0	763,4	القروض البنكية
695,4	669,2	667,2	القروض البنكية للوحدات غير المالية
61,36	57,43	52,53	الديون معلقة الأداء
5,26	5,73	6,00	أسعار الفائدة الرئيسي (2)
2,25	2,25	2,50	سعر الفائدة الرئيسي
2,27	2,51	2,95	سعر الفائدة ما بين البنوك (2)
1.202,40	1.148,00	1.086,22	الكتلة النقدية (م3)

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 2007)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

(الأسعار المتسلسلة)

2016**	2015*	2014	2013	2012	
1,2	4,5	2,7	4,5	3,0	الناتج الداخلي الإجمالي
11,3-	11,6	2,3-	17,8	7,8-	القطاع الأولي
12,8-	11,9	2,2-	17,2	-9,1	الزراعة
5,4	8,3	4,0-	26,8	9,7	الصيد البحري
1,2	1,8	3,5	0,6	0,8	القطاع الثانوي
2,2	2,1-	3,0	1,2-	2,1-	الصناعات الاستخراجية
0,8	2,3	4,1	0,7-	1,8	الصناعات التحويلية
2,5	6,2	1,3	14,9	6,7-	الماء والكهرباء
1,7	0,7	2,6	1,6	2,2	البناء والأشغال العمومية
2,7	1,7	2,3	1,9	6,3	القطاع الثالثي
4,2	0,5	1,6	2,0-	4,1	التجارة
3,6	1,3-	2,2	4,7	2,6	الفنادق والمطاعم
2,2	3,2	3,6	1,0	2,4	المواصلات
4,9	2,8	5,2	2,9	29,5	البريد والاتصالات
2,7	2,5	2,1	2,5	5,2	خدمات أخرى ⁽¹⁾
0,9	0,5	2,5	3,7	5,1	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
0,3	3,0	2,0	3,7	2,7	القيمة المضافة الإجمالية
8,5	18,1	9,7	14,6	6,8	ضرائب على المنتجات الصافية من الدعم

(1) أنشطة مالية وتأمينات، عقارات، إيجار وخدمات ممنوحة للمقاولات، تعليم، صحة وعمل اجتماعي، خدمات أخرى غير مالية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

2016**	2015*	2014	2013	2012	
1.016.119	988.021	925.376	897.923	847.881	الناتج الداخلي الإجمالي
122.187	124.799	107.905	120.228	104.540	القطاع الأولي
110.741	114.841	99.167	112.195	97.582	الزراعة
11.446	9.958	8.738	8.033	6.958	الصيد البحري
264.729	257.795	245.138	234.973	223.903	القطاع الثانوي
21.145	22.692	22.691	30.027	33.420	الصناعات الاستخراجية
160.428	159.424	152.599	139.296	129.146	الصناعات التحويلية
24.908	21.095	16.272	15.269	12.657	الماء والكهرباء
58.248	54.584	53.576	50.381	48.680	البناء والأشغال العمومية
509.078	491.456	477.665	463.212	453.370	القطاع الثالثي
80.561	76.996	77.157	75.832	77.133	التجارة
22.471	21.175	20.998	19.728	18.326	الفنادق والمطاعم
37.836	36.294	32.679	30.524	29.453	المواصلات
20.511	21.298	22.203	23.017	26.373	البريد والاتصالات
254.788	245.063	236.590	229.911	222.654	خدمات أخرى ⁽¹⁾
92.911	90.630	88.038	84.200	79.431	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
895.994	874.050	830.708	818.413	781.813	القيمة المضافة بسعر الأساس
120.125	113.971	94.668	79.510	66.068	ضرائب على المنتجات الصافية من الدعم

(1) أنشطة مالية وتأمينات، عقارات، إيجار وخدمات ممنوحة للمقاولات، تعليم، صحة وعمل اجتماعي، خدمات أخرى غير مالية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

التغير %	2016 2015	2015 2014	2016**	2015*	2014	2013	2012	
2,8	6,8		1.016.119	988.021	925.376	897.923	847.881	الموارد
								الناتج الداخلي الإجمالي
10,0	4,0-		460.613	418.871	436.221	424.205	425.597	واردات السلع والخدمات
								الاستعمالات
3,5	2,2		582.809	562.868	550.793	533.903	508.124	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
2,7	3,3		195.598	190.450	184.303	178.309	168.190	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
7,7	10,2		5.842	5.424	4.923	4.242	4.083	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
9,5	1,5		306.910	280.271	276.237	276.496	276.390	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
20,5	3,2-		29.014	24.072	24.861	34.860	20.530	التغير في المخزونات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: التتائج الأولية السنوية للنشاط، التشغيل، البطالة، المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

التغير %	2016 2015	2015 2014	2016**	2015*	2014	2013	2012	
3,2	5,9		1.076.975	1.043.370	985.064	958.628	896.669	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
2,8	6,8		1.016.119	988.021	925.376	897.923	847.881	الناتج الداخلي الإجمالي
2,0-	12,8-		18.516 -	18.895 -	21.677 -	12.243 -	17.119-	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
2,9	7,2		997.603	969.126	903.699	885.680	830.762	الدخل الوطني الإجمالي
6,9	8,8-		79.372	74.244	81.365	72.948	65.907	التحويلات الجارية المتأتية من الخارج
3,2	5,9		1.076.975	1.043.370	985.064	958.628	896.669	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,4	2,5		784.249	758.742	740.019	716.454	680.397	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
3,5	2,2		582.809	562.868	550.793	533.903	508.124	الإدارات العمومية
2,7	3,3		195.598	190.450	184.303	178.309	168.190	المؤسسات غير الربحية
7,7	10,2		5.842	5.424	4.923	4.242	4.083	التوفير الوطني الإجمالي
2,8	16,2		292.726	284.628	245.045	242.174	216.272	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

(بملايين الدراهم)		(بالأسعار الجارية)					
% التغير		2016**	2015*	2014	2013	2012	
2016 2015	2015 2014						
2,8	16,2	292.726	284.628	245.045	242.174	216.272	الموارد
0,0	52,6-	9	9	19	1-	1	التوفير الوطني الإجمالي تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
9,5	1,5	306.910	280.271	276.237	276.496	276.390	الاستعمالات
20,5	3,2-	29.014	24.072	24.861	34.860	20.530	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت التغير في المخزونات
119,2	64,8-	43.189-	19.706-	56.034-	69.183-	80.647-	قدرة\ حاجيات التمويل

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالألف هكتار / الإنتاج بالألف قنطار)

الموسم الفلاحي 2016 - 2015			الموسم الفلاحي 2015 - 2014			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
9,3	33,5	2,3.621	21,8	114,7	5.274,0	الحبوب الرئيسية
11,8	18,6	1.576,8	24,9	56,7	2.275,3	القمح الطري
10,4	8,7	838,0	24,1	24,1	999,0	القمح الصلب
5,1	6,2	1.208,0	16,9	33,9	2.000,2	الشعير
4,8	1,0	210,0	7,4	2,7	366,8	القطاني
300,7	65,7	218,5	294,7	77,9	264,3	زراعات الخضار

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

جدول م 7.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	**2016	*2015	
	1.383	1.289	الصيد الساحلي
	323	380	استهلاك المنتجات الطرية
	1.059	908	التحويل
	232	193	المصبرات
	172	147	دقيق وزيت السمك
	656	568	التجميد

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 8.2 إنتاج الطاقة

(بملايين جيكاواط الساعة)

النغير % 2016 2015	**2016	*2015	2014	2013	
2,9	30.126	29.275	27.519	26.485	الإنتاج المحلي الصافي ⁽¹⁾
2,4	25.652	25.048	23.988	22.483	الطاقة الحرارية
27,1-	1.662	2.282	2.033	2.990	الطاقة المائية
20,1	2.858	2.380	1.774	1.215	الطاقة الريحية
2,9	5.289	5.138	6.010	5.400	الواردات

(1) يتم حساب الفارق بين الإنتاج المحلي الصافي ومجموع الإنتاج حسب المصدر عن طريق مقاصة مساهمة الأطراف الوطنية الأخرى من جهة، والطاقة الكهربائية التي تستعملها محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ وملحقات محطات الضخ التابعة لشبكات توزيع الطاقة ذات الجهد العالي والجهد العالي جدا، من جهة أخرى.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 10.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100:2010)

التغير % 2016 2015	2016	2015	
2,4	101,9	99,5	الصناعات الاستخراجية
1,1	105,6	104,4	المعادن الحديدية
2,4	101,7	99,3	صناعات استخراجية أخرى
1,4	110,7	109,2	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط
1,2	117,4	116,0	صناعات غذائية
0,2	111,7	111,5	صناعة التبغ
1,9-	95,1	96,9	صناعة النسيج
4,0	108,6	104,4	صناعة الملابس و الفرو
9,6-	82,3	91,0	صناعة الجلد وأدوات السفر والأحذية
4,1-	83,8	87,4	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
0,8-	95,8	96,6	صناعة الورق والورق المقوى
0,2-	124,7	125,0	نشر، طباعة واستنساخ
5,0	121,7	115,9	صناعة كيميائية
0,1-	106,9	107,0	صناعة المطاط والبلاستيك
2,8-	94,0	96,7	صناعة منتجات أخرى غير معدنية
0,5-	99,7	100,2	صناعة المواد المعدنية
2,8-	111,9	115,1	تحويل المواد المعدنية
2,0	98,0	96,1	صناعة الآلات والتجهيزات
1,5-	95,8	97,3	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية
0,4	114,7	114,2	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال
2,1	176,2	172,5	صناعة أجهزة الطب والدقة والنظر وصناعة الساعات
14,1	129,4	113,4	صناعة السيارات والهيكل
7,1	138,8	129,6	صناعة وسائل أخرى للنقل
1,7-	87,3	88,8	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة
2,0	132,8	130,2	الكهرباء

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 11.2 السياحة

التغير % 2016 2015	2016	2015	2014	
1,5	10.331.731	10.176.762	10.282.944	مجموع السياح الوافدين
5,3-	5.103.204	5.151.704	5.437.453	السياح الأجانب
7,0-	3.621.872	3.825.869	4.115.396	دول الاتحاد الأوروبي
13,0-	1.449.757	1.563.568	1.798.190	فرنسا
8,3-	615.720	626.896	683.761	إسبانيا
12,2	260.255	286.328	255.124	ألمانيا
5,9	458.561	504.475	476.550	المملكة المتحدة
10,3-	219.334	227.961	254.209	إيطاليا
8,5-	307.783	297.133	324.605	دول أخرى أوروبية
9,7	379.454	333.008	303.550	أمريكا
8,5	197.858	181.468	167.267	الولايات المتحدة
13,1	96.436	82.837	73.251	كندا
15,9	32.447	25.684	22.157	البرازيل
11,8	208.655	198.229	177.233	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
8,6-	209.823	195.214	213.675	المغرب العربي
3,5	179.105	162.834	157.289	دول إفريقية أخرى
5,7-	162.190	105.125	111.479	آسيا
0,2	34.322	34.292	34.226	بلدان أخرى
3,7	5.228.527	5.025.058	4.845.491	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي.

جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

تغير مطلق (%) 2016 2015	المستوى الوطني		الوسط القروي		الوسط الحضري			
	2016	2015	تغير مطلق (%) 2016 2015	2016	2015	تغير مطلق (%) 2016 2015	2016	2015
366	25.331	24.965	70	9.772	9.702	296	15.559	15.263
80-	11.747	11.827	61-	5.440	5.501	19-	6.307	6.326
37-	10.642	10.679	63-	5.214	5.277	26	5.428	5.402
43-	1.105	1.148	2	226	224	45-	879	924
1,0-	46,4	47,4	1,0-	55,7	56,7	0,9-	40,5	41,4
0,3-	9,4	9,7	0,1	4,2	4,1	0,7-	13,9	14,6
0,5-	8,9	9,4	0,1-	5	5,1	0,9-	11,7	12,6
0,4	10,9	10,5	0,3	2,4	2,1	0,4	22,1	21,7
1,7	22,5	20,8	1,0	10,3	9,3	2	41,0	39,0
0,4-	13,5	13,9	0,4	5	4,6	1-	20,1	21,1
0,7-	4,8	5,5	0,3-	2	2,3	0,9-	6,7	7,6
0,3-	2,7	3,0	0,2-	1,1	1,3	0,4-	4,1	4,5
0,3-	3,8	4,1	0,1-	2,2	2,3	0,8-	6,5	7,3
0,4-	16,9	17,3	0,4	10,9	10,5	0,7-	18,8	19,5

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على السكان البالغين 15 سنة فما فوق.

(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بالآلاف)

التغيرات		السنوات		
بالنسبة المئوية	مطلق	2016	2015	
0,3-	37-	10.642	10.679	المجموع
2,9-	119-	4.043	4.162	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
0,7	8	1.199	1.191	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
3,6	36	1.042	1.006	البناء والأشغال العمومية
0,9	38	4.345	4.307	الخدمات
0,0	0	13	13	نشاطات غير محددة بوضوح

(1) يهيم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضمم

(الأساس 100:2006)

سلع وخدمات مختلفة	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة	التواصل	النقل	الصحة	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	المسكن، الماء، الغاز ومحروقات أخرى	الملابس والأحذية	المشروبات الكحولية التبغ والمنشطات	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	التضمم	السنوات والشهور
2,1	1,7	4,1	0,7 -	5,4 -	0,1 -	0,3	0,8	0,5	1,6	0,0	1,4	0,9	2011
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6 -	3,2	0,7	0,1	0,5	2,1	0,2	2,4	1,3	2012
1,3	3,2	5,5	0,4	9,2 -	3,2	0,9	0,2	1,1	1,6	5,4	2,2	1,9	2013
1,2	2,5	3,4	0,9 -	4,6 -	2,6	0,2 -	0,8	2,5	2,1	1,7	1,2 -	0,4	2014
0,6	2,3	2,9	0,3	0,2	3,2 -	0,3 -	0,3	3,3	0,6	4,0	2,6	1,6	2015
0,2	2,5	2,3	1,6	0,2 -	0,1 -	0,3	0,6	1,0	1,1	1,5	2,8	1,6	2016
0,4	2,3	2,1	0,6	0,0	0,4 -	0,3	0,4	1,1	1,1	3,9	0,4 -	0,3	يناير 2016
0,3	2,4	2,1	1,1	0,0	0,7 -	0,2	0,4	1,0	1,1	3,7	1,1	0,9	فبراير
0,2	2,2	2,1	1,2	0,0	2,1 -	0,3	0,4	1,1	1,3	3,7	3,7	1,8	مارس
0,2	2,1	2,1	1,9	0,0	1,1 -	0,2	0,4	1,0	1,4	3,7	2,9	1,6	أبريل
0,0	2,8	2,1	1,4	0,0	1,3 -	0,5	0,6	1,1	1,2	3,7	3,6	1,9	ماي
0,1	2,4	2,1	1,7	0,2 -	0,6 -	0,2	0,6	1,0	1,3	0,0	4,7	2,3	يونيو
0,2	2,6	2,1	1,7	0,2 -	1,1 -	0,2	0,6	1,1	1,0	0,0	3,0	1,6	يوليوز
0,2	2,6	2,1	1,9	0,2 -	0,9 -	0,2	0,6	1,0	0,6	0,0	3,1	1,6	غشت
0,3	2,8	2,8	1,8	0,2 -	1,1	0,3	0,6	0,9	0,7	0,0	4,3	2,3	سبتمبر
0,4	2,7	2,8	1,9	0,3 -	1,6	0,3	0,6	0,9	1,0	0,0	2,3	1,6	أكتوبر
0,4	2,6	2,9	1,9	0,3 -	2,0	0,4	0,6	1,0	0,8	0,0	2,8	1,9	نوفمبر
0,4	2,5	2,9	1,9	0,2 -	2,3	0,3	0,6	1,0	0,8	0,0	2,6	1,8	دجنبر

المصدر : المشروعية السامية للتخطيط

جدول م 2.4 التّضخم الأساسي

(الأساس 100:2006)

سلع وخدمات مختلفة	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة	التواصل	النقل (1)	الصحة (1)	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	المسكن، الماء، الغاز ومحروقات (1) أخرى	الملابس والأحذية	المواد الغذائية التّضخم الأساسي	التّضخم الأساسي	السنوات و الشهور
1,7	2,4	4,1	0,7 -	1,1 -	0,3	0,0	0,8	0,8	0,5	-0,6	0,4	2010
2,1	1,7	4,1	0,7 -	5,4 -	0,3 -	0,3	0,8	1,0	1,6	3,3	1,8	2011
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6 -	0,9	2,0	0,1	1,0	2,1	2,2	0,8	2012
1,3	3,2	5,5	0,4	9,2 -	1,2	0,9	0,2	2,2	1,6	1,6	1,5	2013
1,2	2,5	3,4	0,9 -	4,6 -	0,9	2,6	0,8	1,7	2,1	1,0	1,2	2014
0,6	2,3	2,9	0,3	0,2	0,3	1,0	0,3	1,1	0,6	1,8	1,3	2015
0,2	2,5	2,3	1,6	0,2-	0,3	1,0	0,6	1,0	1,1	0,6	0,8	2016
0,4	2,3	2,1	0,6	0,0	0,5	1,2	0,4	1,1	1,1	0,7	0,8	يناير 2016
0,3	2,4	2,1	1,1	0,0	0,3	1,3	0,4	1,1	1,1	0,6	0,8	فبراير
0,2	2,2	2,1	1,2	0,0	0,5	1,2	0,4	1,1	1,3	0,2	0,6	مارس
0,2	2,1	2,1	1,9	0,0	0,5	1,1	0,4	0,9	1,4	0,0	0,6	أبريل
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ماي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	يونيو
0,2	2,6	2,1	1,7	-0,2	0,5	1,3	0,6	1,1	1,0	0,4	0,8	يوليو
0,2	2,6	2,1	1,9	-0,2	0,2	1,5	0,6	0,9	0,6	0,6	0,7	أغسطس
0,3	2,8	2,8	1,8	-0,2	0,2	1,0	0,6	0,8	0,7	0,7	0,9	سبتمبر
0,4	2,7	2,8	1,9	-0,3	-0,1	0,9	0,6	0,8	1,0	0,8	1,0	أكتوبر
0,4	2,6	2,9	1,9	-0,3	0,2	0,5	0,6	0,9	0,8	1,1	1,0	نوفمبر
0,4	2,5	2,9	1,9	-0,2	0,2	0,0	0,6	0,9	0,8	1,1	1,1	ديسمبر

(1) دون احتساب المواد والخدمات القنفة.
المصدر: محسوب على أساس معطيات المدروية السامية التخطيطية.

جدول م 3.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5-
2013	1,2	1,7
2014	1,4	0,9
2015	1,4	1,3
2016	0,6	1,0
يناير 2016	0,5	1,2
فبراير	0,5	1,1
مارس	0,4	0,8
أبريل	0,4	0,7
ماي	0,3	0,8
يونيو	0,4	0,9
يوليو	0,5	1,0
غشت	0,5	1,1
سنتنبر	0,5	1,3
أكتوبر	0,8	1,1
نونبر	0,9	1,2
دجنبر	1,0	1,2

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

(الأحسام :100 :2010)

التغير %	المتوسط السنوي		2016				المتوسط السنوي 2015	صناعة النسيج
	2015	2014	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول		
0,1	2,8-	100,3	100,0	100,4	100,6	100,1	100,2	صناعة الأثاث
0,2-	1,8	105,4	105,9	105,1	104,3	106,2	105,6	صناعات تحويلية أخرى
0,0	5,3-	101,9	101,9	101,9	101,9	101,9	101,9	صناعات وسائل النقل الأخرى
0,0	0,0	100,4	100,4	100,4	100,4	100,4	100,4	صناعة السيارات
0,2-	1,3	99,7	99,7	99,7	99,7	99,7	99,9	صناعة الآلات وتجهيزات غير مصنفة في موضع آخر
0,1	0,0	103,1	103,1	103,1	103,1	103,0	103,0	صنع الأجهزة الكهربائية
3,1-	0,1	101,8	101,4	101,4	101,4	103,0	105,1	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب والحلفاء
0,7	0,0	114,9	115,6	114,7	114,8	114,6	114,1	صنع تجهيزات مطوامة ومنتجات الكترونية وحصرية
0,1-	0,3	101,0	100,9	100,9	101,0	101,2	101,1	صنع منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
0,3-	2,9-	98,7	98,7	98,7	98,7	98,6	99,0	التعدين
2,2-	1,6-	101,7	101,7	101,9	101,7	101,7	104,0	صنع منتجات أخرى غير معدنية
0,7-	0,2	105,7	106,2	107,1	106,7	106,7	107,5	صناعة كيميائية
4,8-	0,2-	111,1	113,5	101,1	109,9	110,0	111,3	صناعة صيدلانية
5,9	2,8-	94,9	94,6	95,0	94,9	94,9	95,6	توكوك وتكرير البترول
25,0-	35,9-	58,7	0,0	73,8	95,2	65,7	78,3	صناعة الملابس
0,8	2,8	106,9	107,7	106,8	106,4	106,6	106,1	الطباعة ونسخ التسجيلات
0,0	0,0	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	صنع الورق والورق المقوى
2,3-	0,4-	97,9	97,7	97,7	97,8	98,5	100,2	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
0,4	2,3	114,3	114,0	114,1	114,7	114,7	111,4	صناعة الجلد والأحذية باستثناء الملابس الجلدية
0,1	0,0	108,1	108,1	108,1	108,1	108,0	108,0	الصناعات الغذائية
0,3-	0,8-	107,4	107,2	107,8	107,1	107,5	107,8	صنع منتجات التبغ
2,4	5,2	117,0	117,0	117,0	117,0	117,0	114,3	صناعة المشروبات
0,0	0,1	116,6	116,6	116,6	116,6	116,6	116,6	المقياس العام
0,3-	0,2-	100,2	100,2	100,2	100,2	100,2	100,5	

المصدر : المدونة السامية للتخطيط.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

2016		التغير		**2016		*2015	
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
		مطلق	%				
100	100	9,8	12,1	53.426	372.225	47.669	372.225
9,7	18,4	8.958,1	51,4	13.199	35.615	8.715	35.615
2,3	6,8	4.228,8	95,7	6.288	8.555	3.213	8.555
1,0	2,8	1.266,1	14,9	1.061	3.362	923	3.362
1,1	4,4	889,8	41,2	1.866	3.622	1.321	3.622
0,9	1,9	265,4-	2,5-	2.029	4.174	2.081	4.174
0,5	0,1	1,8	4,7	67	1.920	64	1.920
3,8	2,3	2.804,9	69,6	1.887	13.982	1.113	13.982
18,1	44,0	11.834,7-	1,5-	20.594	66.251	20.901	66.251
3,0	5,7	10.936,9-	100,0-	0	10.937	2.690	10.937
7,1	12,0	252,2	23,6	7.054	25.919	5.706	25.919
3,6	7,2	2.065,9-	4,7	3.594	13.169	3.433	13.169
1,6	16,5	809,3-	1,7	7.951	6.017	7.814	6.017
0,8	0,0	813,9-	-	0	2.993	0	2.993
2,0	2,7	2.539,0	58,7	1.995	7.217	1.257	7.217
3,1	3,8	248,4	5,0-	1.737	11.405	1.827	11.405
0,9	0,9	211,6	0,9	452	3.260	448	3.260
0,8	1,6	92,3-	0,2-	745	2.766	746	2.766
0,3	0,3	137,4-	29,6-	93	1.224	132	1.224
0,2	0,0	58,9-	4,5	15	621	15	621
0,1	0,1	236,8-	82,7	10	391	56	391
0,9	0,9	562,2	2,1-	422	3.143	431	3.143
2,5	11,7	3.149,2-	1,5	5.626	9.331	5.542	9.331
1,8	9,5	2.278,0-	9,9	4.975	6.671	4.526	6.671
0,4	1,2	763,8-	46,4-	312	1.510	582	1.510
0,2	0,1	59,4-	0,3	36	567	35	567
0,0	0,4	8,1-	9,0-	150	165	165	165
0,0	0,0	9,9-	13,3	6	106	5	106
0,1	0,5	30,0-	35,4-	148	312	229	312

(الوزن بالألف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بالآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدرامم)

القيمة	البنية ب % 2016		التغير				**2016		*2015	
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	
			%	مطلق						
23,5	18,1	6,4	5.517,5	13,5	1.170,8	91.506	9.828	85.988	8.657	
3,3	1,6	5,2-	637,9-	5,5-	41,2-	11.515	713	12.153	754	
2,5	3,3	1,2	110,9	35,8	569,0	9.239	2.158	9.041	1.589	
1,5	1,1	6,9	373,8	7,5	39,0	5.796	561	5.422	522	
1,0	1,2	3,1	111,0	12,1	68,8	3.675	639	3.564	570	
1,0	2,0	6,3	224,6	24,2	231,0	3.805	1.185	3.581	954	
0,9	0,1	1,9-	64,9-	7,7	4,5	3.387	63	3.452	58	
1,0	1,7	18,7-	646,3-	26,3	217,0	2.811	1.041	3.457	824	
0,9	0,9	1,0-	34,5-	5,4	22,1	3.356	431	3.391	409	
0,6	0,0	11,0-	239,7-	11,6-	0,1-	1.942	1	2.182	1	
0,7	0,2	85,3	2.225,0	38,0	38,8	4.833	141	2.608	102	
0,7	1,6	10,9-	285,0-	1,9	14,1	2.341	752	2.626	738	
9,4	4,4	12,7	4.380,4	0,4	8,0	38.805	2.144	34.511	2.136	
0,6	0,1	19,1-	412,8-	9,7-	3,7-	1.750	34	2.163	38	
0,3	0,0	32,6-	381,2-	31,6-	5,5-	788	12	1.170	18	
0,3	0,0	3,7-	37,1-	9,2	1,9	953	22	990	20	
0,0	0,0	165,3	5,5	98,6	0,0	9	0	3	0	
23,2	1,6	28,7	26.238,4	29,4	258,4	117.685	1.138	91.447	880	
2,4	0,2	12,9	1.155,0	20,6	21,2	10.097	124	8.942	103	
1,6	0,1	16,3	982,3	13,7	8,6	7.013	71	6.031	63	
1,9	0,1	19,4	1.378,1	39,7-	18,5-	8.491	28	7.113	46	
2,2	0,1	8,2	664,3	14,7	7,1	8.728	56	8.064	49	
1,2	0,1	29,6	1.851,3	41,8	24,0	8.097	81	6.246	57	
0,8	0,1	42,7	3.292,1	43,9	54,3	10.997	178	7.705	124	

أنصاف المنوتجات
المواد البلاستيكية
المواد الكيماوية
الورق والورق المقوى
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
منتجات نصف مصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
الأمونياك
الصفائح الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة
المركبات الإلكترونية
تتابع الأنابيب والبنايات المعدنية
الأسمدة الطبيعية والكيماوية
مواد أخرى
مواد التجهيز الفلاحي
أدوات الحرث والجرارات الآلية
الآلات والأدوات الفلاحية
منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي
مواد التجهيز الصناعي
سيارات صناعية
آلات وأجهزة مختلفة
آلات لقطع التيار الكهربائي
أسلاك وحبال كهربائية
مولدات ومحركات كهربائية
قطع الغيار الخاصة بالعربات الصناعية

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير		**2016		*2015				
		القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة			
		%	مطلق							
0,7	0,0	2,9	72,9	16,0-	0,6-	2.580	3	2.507	4	2.507
0,5	0,0	51,4	893,2	37,1	6,0	2.631	22	1.738	16	1.738
0,7	0,1	4,4	115,7	6,4	3,5	2.738	58	2.622	54	2.622
0,2	0,0	28,4	231,7	27,9	4,3	1.046	20	814	16	814
0,9	0,0	4,2	134,9	11,2	0,2	3.316	2	3.181	2	3.181
10,0	0,7	42,4	15.466,8	42,8	148,2	51.951	494	36.485	346	36.485
19,2	2,3	15,6	10.878,5	14,6	161,4	80.813	1.269	69.934	1.108	69.934
2,9	0,2	29,5	3.189,3	27,9	25,6	13.998	117	10.809	92	10.809
1,2	0,1	33,9	1.494,4	41,7	28,5	5.903	97	4.409	68	4.409
1,5	0,0	7,3	401,1	8,2	0,7	5.873	9	5.471	8	5.471
1,6	0,1	13,0	757,4	28,1	13,2	6.580	60	5.823	47	5.823
1,1	0,1	4,2	161,7	7,0	3,5	4.031	53	3.869	50	3.869
1,1	0,2	2,2	88,5	8,6-	7,2-	4.058	77	3.969	84	3.969
0,7	0,1	16,3	427,7	16,6	4,1	3.058	29	2.630	25	2.630
0,7	0,0	6,8	167,1	2,0-	0,2-	2.636	12	2.469	12	2.469
0,8	0,2	14,2	394,9	12,5	10,6	3.170	95	2.775	85	2.775
7,6	1,3	13,7	3.796,5	13,0	82,7	31.507	720	27.710	637	27.710
0,0	0,0	10,3-	-9,3	11,3-	0,0	81	0	90	0	90

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة	الوزن	البنية ب % 2016		التغير		**2016		*2015		مجموع الصادرات
		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
100,0	100,0	2,7	5,978,6	5,3	1,303,5	224,019	26,054	218,040	24,751	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
18,5	11,4	6,3	2,620,4	8,2	240,4	44,009	3,183	41,389	2,942	تخصير وتصبير الأسماك
3,0	0,7	1,3	81,3	0,8	1,3	6,430	170	6,349	169	الرخويات والقشريات والمحار
3,5	0,5	17,7	1,334,2	6,0	7,3	8,882	130	7,548	123	الطماطم الطرية
2,0	1,7	5,2	278,0	1,9	9,7	5,018	525	5,296	515	الحوامض
1,6	2,3	7,0	266,0	4,0	23,3	3,547	607	3,813	584	مصبرات الخضار والفواكه
1,6	1,5	1,0	34,2	2,7	10,4	3,507	398	3,541	387	مواد غذائية أخرى
6,9	4,7	12,0	1,783,0	16,2	188,4	16,626	1,353	14,843	1,165	الطاقة وزيوت التشحيم
1,5	2,2	38,0	1,170,2	18,1	95,3	1,908	621	3,078	525	زيوت النفط وزيوت التشحيم
1,4	1,9	39,3	1,147,6	28,4	133,2	1,772	603	2,920	470	الغازوال وزيوت الوقود
0,1	0,1	33,6	20,8	23,8	4,2	83	13	62	17	البارافين ومنتجات أخرى مشتقة من البترول
0,0	0,1	75,6	68,8	96,1	29,5	22	1	91	31	بنزين النفط
0,0	0,0	-	29,9	-	3,2	30	3	0	0	مواد طاقية أخرى
0,0	0,0	87,3	4,5	-	7,5	1	0	5	7	المواد الخام من أصل حيواني و نباتي
2,2	1,1	1,2	56,4	6,1	16,2	4,721	248	4,777	264	نباتات وأجزاء النباتات
0,3	0,2	139,1	95,6	325,9	4,9	164	6	69	2	شحوم وزيوت السمك
0,5	0,2	17,7	175,3	32,7	17,2	813	35	989	53	زيت الزيتون الخام أو المكررة
0,4	0,1	25,0	214,1	22,9	7,8	641	26	855	34	المنتجات الفرعية الحيوانية غير القابلة للأكل
0,1	0,0	9,5	22,6	4,0	0,0	260	1	237	1	زيوت نباتية أخرى خامة أو مكررة
0,2	0,1	3,3	16,0	45,0	11,6	475	14	491	26	مواد أخرى من أصل حيواني و نباتي
0,2	0,0	64,9	243,2	151,5	15,1	618	25	375	10	المواد الخام من أصل معدني
0,5	0,4	0,7	12,3	0,2	0,3	1,750	139	1,762	139	الفوسفات
7,4	46,3	21,5	3,432,3	7,3	832,6	12,503	10,566	15,935	11,399	خرذلة النفايات وبقايا مشتقة النحاس والصلب والحديد
4,6	34,6	25,7	2,567,4	7,3	622,4	7,412	7,903	9,979	8,525	ومعادن أخرى
0,8	0,4	15,5	269,5	31,8	27,8	1,473	115	1,743	87	كبريت الباريموم
0,6	4,3	51,0	605,7	47,9	511,6	583	556	1,189	1,067	النحاس
0,5	0,5	15,6	162,3	6,6	8,1	879	115	1,041	123	الرصاص
0,3	0,2	15,6	89,1	8,3	4,0	662	53	573	49	مواد أخرى من أصل معدني
0,7	6,3	5,9	83,5	18,0	277,8	1,495	1,824	1,411	1,547	

(الوزن بالألف الأطنان، القيمة بملايين الدرام)

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

القيمة	الوزن	التغير				**2016		*2015	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
23,1	35,7	6,0-	3.003,2-	19,6	1.724,3	46.661	10.520	49.664	8.795
16,0	25,9	6,6-	2.250,9-	33,2	2.118,0	32.074	8.505	34.325	6.387
1,8	0,0	3,9	151,9	43,3	0,8	4.047	3	3.895	2
0,5	0,9	100,0-	1.133,1-	100,0-	226,9-	0	0	1.133	227
0,5	0,0	19,7	200,2	7,7	0,0	1.215	0	1.015	0
0,2	0,2	45,9	216,2	63,9	38,2	687	98	471	60
4,1	8,6	2,1-	187,6-	9,7-	205,8-	8.638	1.914	8.825	2.119
0,0	0,0	76,0	48,2	40,3-	-0,3-	112	0	63	1
0,0	0,0	8,7-	0,7-	7,0	0,0	7	0	8	0
0,0	0,0	45,2-	1,4-	75,8-	0,3-	2	0	3	0
0,0	0,0	96,0	50,3	28,6	0,0	103	0	52	0
17,5	1,0	7,5	2.926,0	8,4	19,7	41.746	255	38.821	236
10,3	0,6	5,8	1.278,9	9,8	13,4	23.508	151	22.229	138
2,2	0,1	5,6	303,5	3,1-	0,4-	5.768	13	5.465	13
1,7	0,0	10,0	387,9	19,8	0,3	4.276	2	3.888	2
0,7	0,1	48,2	728,5	58,9	10,9	2.239	29	1.510	19
0,0	0,0	0,1-	0,0	13,6	0,0	31	0	31	0
2,6	0,3	4,0	227,1	7,1-	4,6-	5.925	60	5.698	65
29,3	2,4	12,4	7.828,6	12,4	72,9	71.212	662	63.384	589
9,3	0,2	8,6	1.741,3	11,0	6,8	21.942	68	20.200	61
10,5	1,1	19,5	4.402,4	19,4	51,7	26.995	318	22.593	267
3,2	0,2	6,3	439,0	1,6-	0,7-	7.457	43	7.018	44
1,0	0,0	3,2	71,8	1,4-	0,2-	2.299	12	2.228	12
1,2	0,0	28,7	710,0	8,4	0,9	3.188	12	2.478	11
4,0	0,8	5,2	464,0	7,4	14,4	9.331	209	8.867	194
0,4	0,0	23,5	217,9	7,9	0,0	1.147	0	929	0

الذهب الصناعي
 (*) أرقام مراجعة.
 (***) أرقام مؤقتة.
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات بدون احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2016	*2015	**2016	*2015	**2016	*2015	
184.640-	154.185-	224.019	218.040	408.659	372.225	مجموع المبادلات
106.124-	88.978-	156.782	149.968	262.906	238.946	أوروبا
81.880-	59.889-	145.218	138.940	227.098	198.829	الاتحاد الأوروبي
11.930-	4.566-	52.298	49.086	64.228	53.652	فرنسا
6.822-	1.447-	47.203	44.690	54.025	46.137	إسبانيا
11.778-	10.596-	10.412	9.524	22.190	20.120	إيطاليا
17.868-	16.012-	6.168	5.572	24.036	21.584	ألمانيا
1.251-	1.949-	6.567	6.015	7.818	7.964	بريطانيا
2.888-	89-	4.928	6.679	7.816	6.768	هولندا
2.850-	2.385-	3.442	3.631	6.292	6.016	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللوكسمبورغ
24.244-	29.089-	11564	11028	35808	40117	دول أوروبية أخرى
8.191-	14.207-	1815	1735	10006	15942	روسيا
10.694-	9.155-	7431	6659	18125	15814	تركيا
59.573-	46.276-	23.214	24.916	82.787	71.192	آسيا
14.168-	18.718-	6.328	6.272	20.496	24.990	دول الشرق الأوسط
6.951-	8.492-	884	1.194	7.835	9.686	العربية السعودية
45.405-	27.558-	16.886	18.644	62.291	46.202	دول آسيوية أخرى
35.044-	28.307-	2.238	2.375	37.282	30.682	الصين
154	3.531-	160	110	6	3.641	العراق
3.162-	1.175-	1.851	1.605	5.013	2.780	اليابان
1.220	4.666	7.433	8.558	6.213	3.892	الهند
26.978-	23.252-	18.029	18.238	45.007	41.490	أمريكا
18.215-	16.034-	7.795	7.691	26.010	23.725	الولايات المتحدة الأمريكية
2.372-	1.864-	1.636	2.011	4.008	3.875	كندا
626-	402	5.784	6.491	6.410	6.089	البرازيل
5.765-	5.756-	2.814	2.045	8.579	7.801	دول أخرى
8.984	5.613	24.684	24.101	15.700	18.488	إفريقيا
2.178-	4.298-	5.851	5.244	8.029	9.542	دول اتحاد المغرب العربي
3.728-	5.733-	2.313	1.922	6.041	7.655	الجزائر
912-	776-	965	1.070	1.877	1.846	تونس
770	632	878	667	108	35	ليبيا
1.693	1.579	1.695	1.585	2	6	موريطانيا
11.162	9.911	18.833	18.857	7.671	8.946	دول أخرى
949-	1.292-	1.310	817	2.259	2.109	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2016			
الأرصدة	النفقات	المدायيل	
			حساب المعاملات الجارية
107.284,1 -	443.263,6	335.979,5	السلع والخدمات
173.650,8 -	358.890,6	185.239,8	السلع
173.900,8 -	358.813,8	184.913,0	البضائع العامة
168,8	-	168,8	صافي صادرات التجارة
81,2	76,8	158,0	الذهب غير النقدي
66.366,7	84.373,0	150.739,7	الخدمات
13.354,0	48,0	13.402,0	خدمات تصنيع مدخلات مادية في حوزة الأغيار
1.463,1	1.274,0	2.737,1	خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)
6.453,9-	31.754,1	25.300,2	النقل
11.998,0-	20.214,1	8.216,1	النقل البحري
4.721,3	8.885,9	13.607,2	النقل الجوي
850,9	2.550,5	3.401,4	نقل آخر
28,1-	103,6	75,5	خدمات البريد والإرساليات
49.936,3	14.280,5	64.216,8	الأسفار
1.581,1	1.308,7	2.889,8	أسفار مهنية
48.355,2	12.971,8	61.327,0	أسفار شخصية
852,2	6.089,4	5.237,2	بنايات
434,1	541,2	975,3	خدمات التأمين والتقاعد
462,5-	1.086,8	624,3	خدمات مالية
978,0-	1.023,1	45,1	تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)
12.046,6	2.095,6	14.142,2	خدمات الاتصال والمعلومات والمعلومات
2.855,9	13.678,2	16.534,1	خدمات أخرى للمقاولات
430,8	248,5	679,3	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية
5.407,5-	12.253,6	6.846,1	سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)
17.651,2-	24.987,6	7.336,4	مدخول أولي
18.225,6-	24.950,7	6.725,1	مداخيل الاستثمارات
11.823,9-	15.101,2	3.277,3	استثمارات مباشرة
4.011,1 -	4.011,1	-	استثمارات المحفظة
5.562,3-	5.838,4	276,1	استثمارات أخرى
3.171,7	-	3.171,7	الأصول الاحتياطية
574,4	36,9	611,3	مداخيل أولية أخرى
80.439,6	4.717,7	85.157,3	مداخيل ثانوية
9.302,3	713,1	10.015,4	عمومية
71.137,3	4.004,6	75.141,9	خاصة
-	-	-	
44.495,7-			حساب الرأسمال
			القدرة على (+) / الحاجة إلى (-) التمويل

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2016			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
16.503,0-	22.771,0	6.268,0	الاستثمارات المباشرة
11.313,0-	17.375,0	6.062,0	أسهم وحصص صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
5.190,0-	5.396,0	206,0	أدوات الدين
3.250,2	2.101,2-	1.149,0	استثمارات المحفظة
116,7-	1.873,8-	1.990,5-	مشتقات مالية
50.088,7-	51.108,2	1.019,5	استثمارات أخرى
288,6	-	288,6	مساهمات أخرى
10.659,8-	8.385,9	2.273,9-	العملة الائتمانية والودائع
16.925,3-	17.037,7	112,4	السلفات
19.764,2-	22.656,6	2.892,4	القروض التجارية والتسيقات
27.112,6	-	27.112,6	الأصول الاحتياطية
36.345,6-	69.904,2	33.558,6	مجموع تغيرات الأصول/الالتزامات
36.345,6-			القدرة على (+)/ الحاجة إلى (-) التمويل
8.150,1			صافي مجموع حالات الخطأ والسهو

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

(بملايين الدراهم)

*2016			2015			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
498.999-	553.102	54.102	446.878-	492.021	45.143	الاستثمارات المباشرة
461.511-	509.356	47.845	414.094-	453.712	39.618	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
461.511-	509.356	47.845	414.094-	453.712	39.618	المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر
37.488-	43.746	6.258	32.785-	38.309	5.525	أدوات الدين
37.488-	43.746	6.258	32.785-	38.309	5.525	ديون المستثمر المباشر على مؤسسات الاستثمار المباشر
90.466-	108.251	17.785	88.268-	102.755	14.487	استثمارات المحفظة
16.351-	32.064	15.712	12.360-	25.699	13.339	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
11.420-	12.354	933	4.915-	10.780	5.865	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
4.931-	19.710	14.779	7.445-	14.919	7.474	قطاعات أخرى
7.962-	990	8.952	6.028	1.393	7.421	شركات مالية أخرى
12.893-	18.720	5.827	13.473-	13.526	53	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
74.115-	76.187	2.072	75.908-	77.055	1.148	سندات الدين
838-	2.067	1.229	1.853-	2.971	1.119	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
45.530-	45.530	0	46.188-	46.188	0	الإدارات العمومية
27.747-	28.590	843	27.867-	27.896	29	قطاعات أخرى
817	0	817	0	0	0	شركات مالية أخرى
28.563-	28.590	27	27.867-	27.896	29	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
53	1.076	1.129	645	502	1.148	مشتقات مالية (غير الاحتياطيات) وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين
335.560-	394.419	58.859	295.700-	351.209	55.509	استثمارات أخرى
1.791	0	1.791	1.285	0	1.285	سندات مساهمة أخرى
21.604-	52.591	30.987	12.209-	44.180	31.972	العملة الائتمانية والودائع
3.246-	4.275	1.029	2.586-	3.360	773	البنك المركزي
21.183-	48.316	27.134	11.643-	40.820	29.178	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
2.825	0	2.825	2.020	0	2.020	قطاعات أخرى
1.010	0	1.010	991	0	991	شركات مالية أخرى
1.815	0	1.815	1.030	0	1.030	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
263.476-	263.884	408	247.269-	247.643	374	سلفات
4.105-	4.513	408	4.297-	4.672	374	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
97.590-	97.590	0	94.977-	94.977	0	الإدارات العمومية
161.781-	161.781	0	147.994-	147.994	0	قطاعات أخرى
1.077-	1.077	0	1.153-	1.153	0	شركات مالية أخرى
160.703-	160.703	0	146.842-	146.842	0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
41.655-	67.328	25.673	29.802-	51.680	21.878	قروض تجارية وتسبيقات
41.655-	67.328	25.673	29.802-	51.680	21.878	قطاعات أخرى
67.328-	67.328	0	29.802-	51.680	21.878	شركات مالية أخرى
7.620-	7.620	0	7.706-	7.706	0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
256.091	0	256.091	227.914	0	227.914	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
8.314	0	8.314	7.474	0	7.474	الأصول الاحتياطية
7.443	0	7.443	7.556	0	7.556	الذهب النقدي
1.995	0	1.995	967	0	967	حقوق السحب الخاصة
238.338	0	238.338	211.917	0	211.917	شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
668.882-	1.056.847	387.966	602.288-	946.488	344.200	أصول احتياطية أخرى
						مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغير نسبة الإنجاز	يناير-دجنبر 2016**		يناير-دجنبر 2015*		
	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	
3,2	98,0	241.087	97,2	233.510	الموارد العادية ⁽¹⁾
3,8	98,6	212.373	98,0	204.645	الموارد الجبائية
4,9	99,2	84.795	98,9	80.835	الضرائب المباشرة
17,6	114,8	9.074	106,1	7.715	الرسوم الجمركية
1,9	97,2	101.914	95,3	100.003	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
3,1	96,0	16.590	108,2	16.092	رسوم التسجيل والتنبر
0,4-	93,5	25.391	89,8	25.493	الموارد غير الجبائية
8,6-	98,3	8.185	94,1	8.956	الاحتكارات
4,0	91,4	17.206	87,7	16.537	مداخل أخرى
1,5-	100,7	3.322	112,4	3.372	موارد بعض الحسابات الخصوصية
1,7	99,3	286.557	98,2	281.902	التحملات
0,0	94,9	223.315	93,8	223.211	النفقات العادية
0,1-	95,0	159.384	97,1	159.552	التسيير
1,3	97,7	104.320	97,6	102.959	نفقات الموظفين
2,7-	90,2	55.064	96,1	56.593	خدمات و سلع أخرى
0,7-	95,8	27.100	102,8	27.291	فوائد الدين
0,1	96,0	23.318	102,3	23.305	الداخلي
5,1-	94,9	3.782	105,3	3.986	الخارجي
0,9	90,7	14.097	61,0	13.977	دعم الاسعار
1,5	95,6	22.734	93,0	22.391	التحويلات للجماعات الترابية
72,6		17.771		10.299	الرصيد العادي
7,8	119,0	63.242	119,2	58.691	نفقات الاستثمار
53,0-	56,2	3.373	143,6	7.181	رصيد الحسابات الخصوصية
	115,0	42.097-	98,2	41.211-	رصيد الميزانية
		5.151		5.073-	تغير متأخرات الأداء
		36.946-		46.284-	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
		36.946		46.284	التمويل الصافي
		2.794		318	التمويل الخارجي
		10.373		8.687	الاقتراضات الخارجية
		7.579-		8.369-	الاستخدامات
		32.618		45.923	التمويل الداخلي
		1.535		43	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسد للجماعات الترابية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادية للخبزينة

(بملايين الدراهم)

التغير %	يناير-دجنبر 2016**	يناير-دجنبر 2015*	
3,8	212.373	204.645	الموارد الجبائية
4,9	84.795	80.835	الضرائب المباشرة
5,2	43.242	41.091	الضريبة على الشركات
5,4	38.660	36.685	الضريبة على الدخل
5,4-	2.893	3.059	ضرائب مباشرة أخرى
17,6	9.074	7.715	الرسوم الجمركية
1,9	101.914	100.003	الضرائب غير المباشرة
1,5	75.780	74.637	الضريبة على القيمة المضافة
3,3-	27.909	28.867	على المعاملات الداخلية
4,6	47.872	45.770	عند الاستيراد
3,0	26.134	25.366	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
0,6-	15.222	15.312	المنتجات الطاقية
8,6	9.328	8.587	التبغ
8,0	1.585	1.467	رسوم أخرى
3,1	16.590	16.092	التسجيل والتنبر
0,4-	25.391	25.493	الموارد غير الجبائية
8,6-	8.185	8.956	الاحتكارات
4,0+	17.206	16.537	موارد أخرى
1,5-	3.322	3.372	موارد بعض الحسابات الخصوصية
3,2	241.087	233.510	مجموع الموارد العادية ⁽¹⁾

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 3.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2016	قانون المالية 2015	قانون المالية 2014	
245.945	240.197	232.231	الموارد العادية⁽¹⁾
215.484	208.819	204.686	الموارد الجبائية
85.505	81.750	77.167	الضرائب المباشرة
7.902	7.272	7.721	الرسوم الجمركية
104.798	104.927	105.142	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
17.280	14.870	14.655	رسوم التسجيل والتنبر
27.161	28.378	24.545	الموارد غير الجبائية
8.330	9.517	10.841	الاحتكارات والاستغلالات
18.830	18.861	13.704	مداخيل أخرى
3.300	3.000	3.000	موارد بعض الحسابات الخصوصية
288.563	287.154	283.891	التحميلات
235.433	237.919	240.150	النفقات العادية
167.809	164.374	156.703	التسيير
106.776	105.509	103.700	نفقات الموظفين
28.285	26.560	23.935	فوائد الدين العمومي
24.299	22.776	20.587	الداخلي
3.985	3.784	3.347	الخارجي
15.550	22.900	35.000	دعم الأسعار
23.789	24.084	24.512	التحويلات للجماعات الترابية
10.512	2.279	7.919-	الرصيد العادي
53.130	49.235	43.741	نفقات الاستثمار
6.000	5.000	5.100	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
36.618-	41.957-	46.561-	رصيد الميزانية
0	0	7.984-	تغير متأخرات الأداء
36.618-	41.957-	54.545-	الحاجيات التمويلية
36.618	41.957	54.545	التمويل الصافي
22.209	21.589	21.794	التمويل الخارجي
26.796	25.982	26.112	الاقتراضات الخارجية
4.587-	4.393-	4.318-	الاستخدامات
14.409	20.368	32.751	التمويل الداخلي
0	0	0	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم

المتوسط السنوي	2016												2015		نهاية الفترة	
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	المتوسط السنوي		
10,836	10,613	10,647	10,772	10,858	10,843	10,853	10,832	10,851	10,949	10,939	10,747	10,739	10,747	10,821	شراء	1 أورو
	10,677	10,711	10,836	10,923	10,908	10,918	10,898	10,917	11,014	11,005	10,812	10,804	10,812		بيع	
9,826	10,066	10,017	9,842	9,719	9,741	9,726	9,755	9,729	9,591	9,605	9,876	9,887	9,876	9,796	شراء	1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية
	10,126	10,077	9,901	9,778	9,800	9,784	9,814	9,787	9,649	9,663	9,935	9,947	9,935		بيع	
99,494		100,120		99,353			98,980			99,522			97,861	97,168	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^(*)	
106,840		107,986		106,322			106,206			106,846			105,333	104,291	سعر الصرف الفعلي الإسمي ^(*)	

(*) معطيات فصلية
المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.7 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

	التغير الشهري 2016 ⁽¹⁾												ديجنبر التغيرات 2015
	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
الأوراق والقطع النقدية	1.661-	1.995-	5.672	3.093	4.497	1.116	933	1.042	385-	1.956-	1.068	66-	66-
الوضعية الصافية للخزينة ⁽²⁾	1.370	1.326-	1.721	641-	506	672-	642	847-	33	249	1.296	2.574-	16
الموجودات الصافية من احتياطات الصرف لدى بنك المغرب	417	288-	227-	4.386	3.187	1.128-	1.626	3.178	3.852	2.849	4.761	7.889	2.191
عناصر أخرى	1.235	1.863	1.589	743-	156-	363-	516-	1.246-	747	1.247-	2.368-	4.647-	1.771
الوضعية البنوية لسيولة البنوك ⁽³⁾	2.258	1.910	5.079	2.670-	444	6.660-	636	152	3.589	2.235	5.645	399-	4.045
الإحتياطي التقدي	34	55-	51	379	287	7.114	2.371	53	27	-64	146	102	36-
الفائض أو الحاجة إلى السيولة	2.224	1.966	5.027	3.050-	157	13.774-	1.735-	100	3.562	2.298	5.499	501-	4.081
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	850	500-	2.242-	717	1.307-	168-	1.250-	1.625-	1.125-	125-	878-	503	2.750-
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	250-	500-	500-	500-	750-	1.250-	1.250-	1.625-	1.125-	125-	375-	0	2.750-
تسييلات لمدة ٧ أيام على طلبات العروض	1.450-	2.000-	3.950-	1.450	2.350	12.650	2.750	0	1.250-	2.000-	3.750-	1.250	2.750-
تسهيلات بمبادرة من البنوك	1.100	0	1.742-	1.217	-557	1.082	0	0	0	0	503-	503	0

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.
(2) تحسب الولاية الصافية للخزينة من خلال الفرق بين مجموع التسييلات لفائدة الخزينة وأدبيات الخزينة وعمليات السوق المفتوحة التي يجوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوة الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وهي تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
(3) تمسك الولاية البنوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي: الولاية البنوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الولاية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2016

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

نهاية الشهر	سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك المتوسط الشهري	معدل تدخلات بنك المغرب				تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)
		تسهيلات الإيداع	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة	تسبيقات لمدة 7 أيام	
يناير	2,50	2,52	2,00	3,50	2,50	2,50
فبراير	2,50	2,50	2,00	3,50	2,50	2,50
مارس	2,25	2,42	2,00	3,25	2,50	2,25
أبريل	2,16	2,19	2,00	3,25	2,50	2,25
ماي	2,04	2,07	2,00	3,25	2,50	2,25
يونيو	2,05	2,03	2,00	3,25	2,50	2,25
يوليو	2,27	2,20	2,00	3,25	2,50	2,25
غشت	2,26	2,26	2,00	3,25	2,50	2,25
شتنبر	2,29	2,25	2,00	3,25	2,50	2,25
أكتوبر	2,26	2,26	2,00	3,25	2,50	2,25
نونبر	2,25	2,25	2,00	3,25	2,50	2,25
دجنبر	2,26	2,27	2,00	3,25	2,50	2,25

المصدر: بنك المغرب

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2016		2015		ودائع لدى البنوك حساب تحت الطلب حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾ حسابات أخرى الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني ⁽²⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	
1,66	2,11	2,12	2,43	
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	
-	1,48	1,48	1,7	

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدر بالزيادة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.
(2) يساوي سعر الفائدة على الودائع في حسابات الادخار لصندوق التوفير الوطني سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، الصادرة بالمناقصة، ناقص 50 نقطة أساس ومضروب في 0.7
المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.7 سعر الفائدة المدينة في 2016

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	
3,71	3,35	يناير
3,64	3,26	فبراير
3,67	3,31	مارس
3,56	3,33	أبريل
3,47	3,22	ماي
3,61	2,98	يونيو
3,37	3,08	يوليو
3,29	2,94	غشت
3,34	2,81	شتنبر
3,29	2,94	أكتوبر
3,30	2,85	نونبر
3,30	2,90	دجنبر

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المعمول الشهري)

أجال										
سنة 30	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13		
5,00	4,35	3,95	3,39	3,00	2,61	2,55	2,49	2,49	يناير 2015	
4,94	4,05	3,83	3,21	2,94	2,57	2,49	0,00	2,43	فبراير	
5,00	0,00	0,00	0,00	3,00	0,00	2,54	2,50	2,53	مارس	
5,00	0,00	0,00	0,00	3,29	0,00	2,70	0,00	2,60	أبريل	
5,01	0,00	4,08	0,00	3,27	2,91	2,70	2,60	2,53	ماي	
0,00	0,00	4,05	3,66	3,17	2,81	2,60	2,51	2,48	يونيو	
5,00	4,45	4,05	3,17	3,14	2,67	2,56	0,00	2,50	يوليو	
5,01	4,43	4,05	3,60	3,17	2,76	2,60	0,00	2,53	أغسطس	
0,00	0,00	4,07	4,07	3,20	2,80	2,63	0,00	2,51	سبتمبر	
4,99	4,42	0,00	3,61	3,16	2,81	2,61	0,00	2,50	أكتوبر	
5,00	4,41	4,06	3,61	3,15	2,79	2,61	2,55	2,5	نوفمبر	
0,00	0,00	4,03	0,00	3,12	2,80	2,57	0,00	2,51	ديسمبر	
4,92	4,37	3,98	3,60	3,07	2,69	2,57	2,54	2,49	يناير 2016	
4,70	4,20	3,72	3,35	2,88	2,63	2,56	2,51	2,48	فبراير	
0,00	0,00	3,62	0,00	2,82	2,58	0,00	0,00	2,29	مارس	
4,41	3,71	3,23	2,99	2,32	2,06	2,00	0,00	1,90	أبريل	
4,31	3,49	3,20	2,74	2,28	0,00	1,92	1,86	1,84	ماي	
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2,04	1,86	1,71	1,65	يونيو	
0,00	0,00	0,00	0,00	2,6	2,36	2,24	2,12	2,00	يوليو	
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2,52	2,38	2,25	2,18	أغسطس	
0,00	0,00	0,00	3,22	2,82	2,57	2,37	2,26	2,18	سبتمبر	
0,00	0,00	0,00	3,08	2,67	2,48	2,30	2,15	2,10	أكتوبر	
0,00	3,86	0,00	3,08	2,65	2,4	2,27	2,15	0,00	نوفمبر	
0,00	0,00	0,00	0,00	2,74	2,43	2,34	0,00	2,10	ديسمبر	

جدول م 8.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2016	2015	
-	-	شهادات الإيداع
2,7 إلى 2,25	2,84 إلى 2,52	أقل من 32 يوم
2,45 إلى 2,3	2,75 إلى 2,6	من 32 إلى 92 يوم
3,5 إلى 2,60	3 إلى 2,7	من 93 إلى 182 يوم
2,9 إلى 2,35	3,75 إلى 2,95	من 183 إلى 365 يوم
3,29 إلى 2,5	3,28 إلى 3,1	من 366 يوم إلى سنتين
3,29 إلى 2,5	3,8 إلى 3,48	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
3,08	3,5 إلى 3,02	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
		من أزيد من 5 إلى 7 سنوات
		سندات شركات التمويل
2,8 إلى 2,78	3,57 إلى 3,31	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
4,25 إلى 2,81	4 إلى 3,44	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
3,51	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات
		أوراق الخزينة
5,3 إلى 2,25	4,8 إلى 3	أقل من 32 يوم
5,3 إلى 2,25	5,75 إلى 2,52	من 32 إلى 92 يوم
5,3 إلى 2,3	5,75 إلى 2,65	من 93 إلى 182 يوم
5,75 إلى 2,44	5,75 إلى 2,75	من 183 إلى 365 يوم
3,25 إلى 2,35	3,75 إلى 3,1	من 366 يوم إلى سنتين
3,31 إلى 2,5	3,57 إلى 3,15	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
4,25 إلى 2,81	4,89 إلى 3,48	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
3,51 إلى 3,08	3,5 إلى 3,02	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات

(-) بدون إصدار
المصدر: بنك المغربجدول م 9.7 معدلات الفائدة⁽¹⁾ المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2016	2015	
4,20-5,75	5,0	أقل من 4 سنوات
2,81-3,16	3,97 - 5,67	5 سنوات
2,66-3,44	3,40 - 4,42	7 سنوات
2,77-4,43	3,23 - 5,30	10 سنوات
3,25-3,92	4,45 - 4,97	15 سنة
-	4,80 - 5,34	20 سنة
-	4,89-4,99	25 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل.
(-) بدون إصدار.
المصدر: ماروك لير.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	مارس 15	يونيو 15	سبتمبر 15	دجنبر 15	مارس 16	يونيو 16	سبتمبر 16	دجنبر 16
المعدل العام	5,81	5,93	5,67	5,49	5,55	5,25	5,08	5,17
حسب الغرض الاقتصادي								
تسهيلات الخزينة	5,77	5,95	5,65	5,48	5,44	5,16	4,98	5,24
قروض التجهيز	5,11	5,04	5,35	4,76	5,54	4,98	4,95	4,43
قروض العقار	5,98	5,92	5,68	5,76	5,59	5,44	5,34	5,15
قروض الاستهلاك	7,42	6,02	6,78	5,75	5,75	6,64	6,64	6,71
حسب الوحدات								
الشركات	5,72	5,83	5,6	5,42	5,44	5,15	4,98	5,08
الخواص	6,28	6,14	6,11	6,14	6,02	5,72	5,78	5,71
المقاولون الأفراد	8,42	8,43	8,33	8,45	7,93	7,54	6,89	7,44

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أبريل 2013 - مارس 2014	أبريل 2014 - مارس 2015	أبريل 2015 - مارس 2016	أبريل 2016 - مارس 2017
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	14,30	14,39	14,38	14,3

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس. وابتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

	2016												2015
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
المجموع م 1	687,3	698,0	702,2	703,1	704,2	724,8	724,8	724,8	730,7	729,6	730,1	751,9	707,1
المجموع م 2	826,9	838,2	843,3	844,3	845,5	866,1	867,4	868,2	875,3	874,7	875,7	898,1	845,5
المجموع م 3	1.115,3	1.130,0	1.133,3	1.136,6	1.139,3	1.165,3	1.178,6	1.180,1	1.180,1	1.176,8	1.180,9	1.202,4	1.148,0
مجمعات التوظيفات السائلة	541,2	556,8	567,6	578,1	576,8	577,4	575,4	575,4	568,6	575,2	584,6	587,1	545,2
التداول الائتماني	192,5	191,4	190,9	192,7	194,8	199,8	202,3	205,7	205,7	203,8	202,4	203,2	192,6
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي ⁽¹⁾													
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	446,9	453,4	455,2	451,4	456,5	472,3	471,0	472,6	472,6	472,9	475,2	496,6	465,5
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	171,7	170,1	171,6	168,7	167,9	164,7	168,0	167,7	165,8	165,8	163,3	163,3	171,0
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	62,5	56,3	52,7	55,1	54,6	64,1	63,4	62,9	59,0	62,8	60,7	60,7	62,5
الإحتياطيات الدولية الصافية	224,6	233,8	236,6	240,4	243,3	243,6	248,8	243,2	251,7	250,5	249,8	251,9	224,6
الديون الصافية على الإدارة المركزية	148,0	148,1	134,9	135,8	137,7	141,8	149,3	147,8	147,8	147,6	145,5	142,4	148,0
ديون على الاقتصاد	904,2	898,5	901,2	902,9	904,4	931,6	928,7	930,8	934,4	933,5	943,1	957,6	904,2
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	791,3	769,9	779,0	780,5	783,7	807,7	800,4	800,4	807,0	801,1	809,3	825,8	791,3
قروض بنكية	785,0	765,3	769,5	769,2	772,1	792,5	787,2	794,7	790,7	790,7	795,7	818,1	785,0
حساب الغرض الاقتصادي													
قروض العقار	240,9	240,8	241,3	241,8	243,5	245,1	246,0	246,5	247,6	247,6	246,9	246,9	240,9
تسهيلات الخزينة ⁽²⁾	171,8	166,7	170,1	169,2	168,3	179,6	177,8	176,5	177,1	173,0	172,7	172,7	171,8
قروض التجهيز	141,5	142,1	143,0	143,9	143,0	144,0	142,6	143,2	147,4	146,4	149,1	152,9	141,5
قروض للاستهلاك	46,3	46,4	47,3	47,3	47,7	48,0	48,7	48,7	48,7	48,7	48,8	48,7	46,3
ديون مختلفة على الزبناء	127,1	110,0	109,9	106,5	108,3	115,5	110,3	111,8	113,0	112,9	118,1	135,5	127,1
ديون معلقة الأداء	57,4	57,1	59,4	60,6	61,3	60,3	61,0	62,0	62,1	62,8	61,4	61,4	57,4
حساب القطاع الاقتصادي													
مؤسسات مالية أخرى	115,8	98,6	97,7	95,3	98,1	106,0	102,0	105,7	105,7	105,7	110,1	122,7	115,8
قطاع عمومي ⁽³⁾	52,7	51,8	53,3	55,5	55,9	54,1	55,0	53,7	55,0	55,0	57,4	62,2	52,7
قطاع خاص	616,5	614,6	618,5	618,4	618,1	631,9	630,2	635,3	630,0	630,0	628,2	633,2	616,5

(1) مجموع الودائع المنقحة من طرف حائزي القفود لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المقتنة وودائع الضمان.
(2) بما فيها الحسابات العمومية.
(3) باستثناء الإدارة المركزية.
المصدر: بنك المغرب

(بملايير الدرهم)

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

	2016												2015				
	2016	2015	2014	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو		أبريل	مارس	فبراير	يناير
التداول الائتماني ⁽¹⁾	5,5	7,4	4,7	203,2	202,4	203,8	205,7	202,3	199,8	194,8	193,1	192,7	190,9	191,4	191,4	192,5	192,6
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	4,8	7,5	5,2	215,7	214,2	216,1	219,2	214,9	211,1	207,1	205,2	204,2	202,9	203,1	204,0	205,9	205,9
الموجودات لدى البنوك	5,6-	10,0	12,6	12,5	11,9	12,2	13,5	12,6	11,3	12,3	12,1	11,5	12,0	11,7	11,5	13,2	13,2
النفود الكتابية	6,7	6,9	5,2	548,6	527,7	525,7	525,0	522,6	525,0	529,4	511,2	510,4	511,3	506,7	494,7	514,4	514,4
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	16,5-	48,6	0,9-	2,2	2,6	3,1	3,5	3,5	4,0	3,9	4,4	4,8	4,9	4,2	3,1	2,7	2,7
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	6,7	7,0	4,4	496,6	475,2	472,9	472,6	471,0	472,3	475,2	456,5	451,4	455,2	453,4	446,9	465,5	465,5
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	7,7	4,3	13,2	49,8	49,8	49,7	49,0	48,1	48,7	50,3	50,2	54,2	51,3	49,1	44,7	46,2	46,2
المجموع م 1	6,3	7,0	5,0	751,9	730,1	729,6	730,7	724,8	724,8	724,2	704,2	703,1	702,2	698,0	687,3	707,1	707,1
التوظيفات تحت الطلب	5,6	6,4	8,1	146,2	145,7	145,2	144,6	143,3	142,6	141,9	141,3	141,2	141,1	140,2	139,6	138,4	138,4
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	5,6	6,4	8,1	146,2	145,7	145,2	144,6	143,3	142,6	141,9	141,3	141,2	141,1	140,2	139,6	138,4	138,4
المجموع م 2	6,2	6,9	5,5	898,1	875,7	874,7	875,3	868,2	867,4	866,1	845,5	844,3	843,3	838,2	826,9	845,5	845,5
أصول نقدية أخرى	0,6	2,4	8,1	304,3	305,2	302,0	304,8	310,4	294,4	299,2	293,8	292,4	290,0	291,7	288,4	302,6	302,6
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	4,5-	7,4	4,4	163,3	165,4	165,8	167,7	168,0	161,0	164,7	167,9	168,7	171,6	170,1	171,7	171,0	171,0
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	2,9-	1,5	0,4	60,7	62,8	59,0	62,9	63,4	58,2	64,1	54,6	55,1	52,7	56,3	48,8	62,5	62,5
ودائع بالعملاء الأجنبية ⁽²⁾	10,0	12,3	51,5	43,2	41,3	38,2	40,0	42,2	40,0	40,6	41,3	38,6	37,9	37,7	38,7	39,3	39,3
اتفاقيات إعادة الشراء	97,3	41,1-	104,5	5,6	6,6	8,6	3,7	5,2	5,6	2,6	3,6	4,7	3,9	2,3	2,5	2,9	2,9
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	8,3	20,3-	20,8-	20,0	17,9	18,8	19,4	20,6	18,5	15,6	16,3	15,8	14,7	16,9	18,2	18,5	18,5
ودائع لأجل لدى الخزينة	28,3	10,0	58,8	7,7	8,0	7,6	7,9	8,1	8,1	8,2	8,0	7,3	7,2	6,2	6,0	6,0	6,0
ودائع أخرى ⁽³⁾	56,4	61,4-	352,2	3,8	3,1	4,1	3,2	3,0	3,1	3,2	2,1	2,1	2,0	2,2	2,4	2,4	2,4
المجموع م 3	4,7	5,7	6,2	1.202,4	1.180,9	1.176,8	1.180,1	1.178,6	1.161,8	1.165,3	1.139,3	1.136,6	1.133,3	1.130,0	1.115,3	1.148,0	1.148,0

(1) التداول الائتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة - الموجودات لدى البنوك.

(2) ودائع تحت الطلب لأجل لدى البنوك.

(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.8 مجتمعات التوظيفات السائلة

	2016												2015											
	على أساس سنوي (%)												يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
	2016	2015	2014																					
مجموع التوظيفات السائلة 1	5,3	13,0	12,3	363,0	358,8	352,5	349,5	352,1	347,6	354,2	350,8	353,3	349,0	345,9	337,6	344,6								
أذونات الخزينة القابلة للتداول	6,2	13,0	11,0	355,5	350,0	344,0	340,4	342,2	336,4	343,1	340,0	343,3	340,0	336,9	328,4	334,6								
مؤسسات مالية أخرى	6,0	12,3	11,8	351,6	346,8	341,0	338,1	340,0	334,4	340,6	338,2	341,6	338,2	334,8	327,3	331,5								
مؤسسات غير مالية	26,0	248,7	67,4-	3,9	3,1	3,0	2,3	2,3	2,0	2,5	1,8	1,6	1,8	2,1	1,1	3,1								
سندات شركات التمويل	29,0-	35,6	111,5	5,0	5,7	5,5	6,1	6,4	7,5	7,6	7,2	7,2	6,1	5,9	6,2	7,0								
مؤسسات مالية أخرى	29,0-	35,6	111,5	5,0	5,7	5,5	6,1	6,4	7,5	7,6	7,2	7,2	6,1	5,9	6,2	7,0								
أوراق الخزينة	19,3-	58,3-	66,8	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	1,0	1,1	1,1	1,2	1,2	1,2								
مؤسسات مالية أخرى	14,7-	61,5-	65,3	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,9	1,1	1,0	1,1	1,1	1,0								
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	9,1-	82,6	28,7	1,6	2,2	2,0	2,0	2,6	2,8	2,6	2,5	1,8	1,9	1,8	1,8	1,8								
مؤسسات مالية أخرى	18,1	41,3-	7,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2								
مؤسسات غير مالية	12,2-	232,0	94,8	1,3	2,0	1,8	1,8	2,3	2,5	2,4	2,2	1,4	1,5	1,5	1,5	1,5								
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	6,9-	42,0-	5,6-	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2								
مجموع التوظيفات السائلة 2	8,9	17,8	31,2	185,4	189,2	186,7	185,0	189,5	188,8	190,2	192,2	190,8	186,7	180,0	173,2	170,3								
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	8,9	17,8	31,2	185,4	189,2	186,7	185,0	189,5	188,8	190,2	192,2	190,8	186,7	180,0	173,2	170,3								
في سندات الاقتراض	13,3	17,7	36,2	138,4	139,1	137,3	136,1	139,3	138,8	143,1	137,7	136,7	133,8	129,0	124,1	122,1								
مؤسسات مالية أخرى	3,9-	31,7	23,9	31,4	31,2	30,8	30,5	31,3	31,1	29,4	37,0	36,7	36,0	34,7	33,4	32,7								
مؤسسات غير مالية	0,8	2,8-	14,6	15,5	18,9	18,6	18,4	18,9	18,8	17,7	17,5	17,4	17,0	16,4	15,8	15,4								
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	27,7	1,3	13,1	38,7	36,6	36,0	34,1	33,9	34,7	33,0	33,8	33,9	31,8	30,9	30,4	30,3								
مجموع التوظيفات السائلة 3	27,7	1,3	13,1	38,7	36,6	36,0	34,1	33,9	34,7	33,0	33,8	33,9	31,8	30,9	30,4	30,3								
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	27,7	1,3	13,1	38,7	36,6	36,0	34,1	33,9	34,7	33,0	33,8	33,9	31,8	30,9	30,4	30,3								
في الأسهم والأسهم وسندات الاقتراض	30,3	0,7	4,2	30,9	29,8	29,3	27,8	27,7	28,3	26,9	26,2	26,3	24,8	24,1	23,7	23,7								
مؤسسات مالية أخرى	33,1-	24,7	50,6	0,8	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	1,3	1,3	1,2	1,2	1,2	1,2								
مؤسسات غير مالية	29,0	0,4-	67,7	7,0	6,1	6,0	5,7	5,6	5,8	5,5	6,2	6,2	5,8	5,6	5,5	5,5								
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	7,7	13,7	17,5	587,1	584,6	575,2	568,6	575,4	571,1	577,4	576,8	578,1	567,6	556,8	541,2	545,2								

المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2016												2015			
	2016	2015	2014	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو		أبريل	مارس	فيفراير
ديون للاقتصاد	5,9	1,6	3,7	957,6	943,1	933,5	934,4	930,8	928,7	931,6	904,4	902,9	901,2	898,5	891,2	904,2
بنك المغرب	16,1	16,7	9,8-	1,1	1,8	1,7	1,7	1,5	1,6	1,3	1,2	1,1	1,1	1,0	0,9	0,9
مؤسسات الإيداع الأخرى	5,9	1,6	3,7	956,6	941,3	931,8	932,7	929,3	927,1	930,3	903,2	901,8	900,1	897,5	890,3	903,2
الديون الصافية على الإدارة المركزية	3,8-	3,0	3,7-	142,4	145,5	147,6	147,8	149,3	144,5	141,8	137,7	135,8	134,9	139,4	148,1	148,0
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	78,1-	974,2	113,7-	0,3-	0,7-	2,4-	2,5-	2,2-	1,3-	1,1-	1,4-	1,8-	5,2-	0,6-	0,7-	1,2-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	4,4-	3,7	3,1-	142,6	146,1	150,0	150,3	151,5	145,8	142,9	139,0	137,6	140,2	140,0	148,8	149,2
الاحتياطيات الدولية الصافية	12,1	23,5	22,4	251,9	249,8	250,5	251,7	248,8	243,2	243,6	243,3	240,4	236,6	233,8	229,5	224,6
موارد ذات طابع غير نقدي	9,8	2,3	5,1	185,8	189,3	182,3	180,6	178,4	177,7	178,1	173,6	175,3	174,3	174,5	176,9	169,2
رأسمال واحتياطيات بنك المغرب	4,7	2,9	2,7	133,7	134,4	133,1	131,8	129,6	129,0	128,4	127,4	131,2	129,2	130,1	132,1	127,7
مؤسسات الإيداع الأخرى	3,6	4,2-	2,3-	15,8	17,2	17,6	17,8	17,5	17,4	17,2	16,3	16,5	16,1	16,8	15,8	15,2
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع الأخرى	4,8	4,0	3,5	117,9	117,2	115,5	114,0	112,2	111,6	111,2	111,1	114,6	113,1	113,3	116,3	112,4
الودائع المستثناة من المجمع م3	25,6	0,2	12,9	52,1	54,9	49,2	48,9	48,7	48,7	49,7	46,3	44,1	45,1	44,4	44,9	41,5
اقتراضات	37,2	12,0-	7,0	9,2	13,5	7,4	7,1	7,1	6,9	7,1	6,9	6,3	6,3	6,3	6,9	6,7
سندات عدا الأسهم المستثناة من المجمع م3	40,8	22,0-	11,8	10,2	9,2	9,5	9,5	9,2	9,6	9,2	5,9	5,2	7,4	8,2	7,5	7,2
مقابلات أخرى للمجمع م3	18,7	12,7	15,5	32,5	31,9	32,0	32,0	32,1	31,9	33,1	33,2	32,3	31,1	29,5	30,2	27,3
مقابلات الودائع لدى الخزينة	21,9	17,2-	7,6	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,3
بنود صافية أخرى ⁽¹⁾	10,3-	12,9	49,5	36,3	31,9	27,5	26,9	28,1	23,1	26,4	27,6	32,8	34,9	32,8	23,4	40,5
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير القيميين	10,1	4,9	16,9	57,5	57,8	57,2	56,9	56,1	56,8	58,5	58,2	61,5	58,5	55,4	50,7	52,3
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات الأخرى	1,0-	64,4	42,9-	13,4-	20,1-	22,7-	25,6-	28,2-	28,6-	28,9-	29,9-	26,7-	21,5-	22,9-	25,8-	13,5-
أصول خارجية أخرى لبنك المغرب ⁽²⁾	-	-	104,1-	1,8-	0,4	1,0-	1,3	5,8	0,8	2,9	5,5	3,8	3,5	6,0	4,1	8,3
مجموع المقابلات ⁽³⁾	4,7	5,7	6,2	1.202,4	1.180,9	1.176,8	1.180,1	1.178,6	1.161,8	1.165,3	1.139,3	1.136,6	1.133,3	1.130,0	1.115,3	1.148,0

(1) تتكون من تعديلات التجميع والميزان الصافي للعناصر المختلفة

(2) موجبات والتزامات خارجية لبنك المغرب مستثناة من الاحتياطيات الدولية الصافية

(3) موجبات المقابلات = صافي الاحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد - الموارد غير النقدية + مقابلات أخرى للمجمع م3

المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايين الدراهم)

	2016												2015			
	2016	2015	2014	على أساس سنوي (%)	ديجنير	نونبر	أكتوبر	شنتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو		أبريل	مارس	فبراير
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	3,8-	3,0	3,7-	142,4	145,5	147,6	147,8	149,3	144,5	141,8	137,7	135,8	134,9	139,4	148,1	148,0
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	78,1-	974,2	113,7-	0,3-	0,7-	2,4-	2,5-	2,2-	1,3-	1,1-	1,4-	1,8-	5,2-	0,6-	0,7-	1,2-
ديون قروض غيرها (1)	1,8-	5,2	16,1-	4,7	5,0	5,0	5,0	4,9	4,9	4,9	4,9	4,8	4,8	4,8	4,8	4,8
التزامات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	0,0	0,0	9,7-	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0
الحساب الجاري للخرينة العمومية	11,2-	44,8	45,5-	0,7	1,0	1,0	1,0	0,9	0,9	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	17,0-	28,4	1,1	4,9	5,6	7,4	7,5	7,1	6,2	6,0	6,2	6,6	10,0	5,3	5,5	6,0
ديون قروض	29,1-	18,2-	134,3	0,4	0,6	3,1	1,5	2,2	0,7	0,6	0,5	0,5	1,0	0,5	0,7	0,5
التزامات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	15,1-	54,7	4,3-	2,8	3,2	2,4	4,1	2,8	3,5	3,4	3,7	3,9	6,8	2,3	2,6	3,3
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	4,4-	3,7	3,1-	142,6	146,1	150,0	150,3	151,5	145,8	142,9	139,0	137,6	140,2	140,0	148,8	149,2
ديون قروض	4,6-	5,4	4,4-	157,8	158,1	163,9	163,9	162,2	158,9	158,6	155,9	153,5	160,7	162,6	171,1	165,3
سندات الخزينة	8,8	2,7-	11,8-	23,7	21,9	22,6	22,1	25,0	24,8	24,7	23,2	22,7	22,7	21,5	21,6	21,8
البنوك	5,7-	7,6	4,3-	129,9	130,2	135,6	136,3	132,4	129,2	129,3	128,7	126,8	133,9	137,0	142,6	137,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	7,6-	0,7	0,2-	107,5	110,4	113,6	114,4	112,7	111,5	108,1	110,4	108,1	117,3	118,8	122,2	116,3
ديون أخرى	5,2	72,6	30,8-	22,4	19,8	22,0	21,9	19,7	17,8	21,2	18,3	18,7	16,6	18,2	20,4	21,3
التزامات (2)	28,2-	10,9-	28,0	4,3	5,9	5,8	5,5	4,8	4,9	4,5	3,9	3,9	4,1	4,2	6,9	5,9
مقاييل الودائع لدى الخزينة	6,3-	23,8	16,4-	15,2	12,0	14,0	13,6	10,7	13,1	15,7	16,8	15,9	20,6	22,6	22,2	16,2
	10,1	4,9	16,9	57,5	57,8	57,2	56,9	56,1	56,8	58,5	58,2	61,5	58,5	55,4	50,7	52,3

(1) مبالغ مستحقة الدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالخرينة على النتائج والخرينة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.
(2) مكنة أساسا من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق المخصصة للضمان التي تهدف إلى ضمان القروض الموزعة.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

	2016												2015			
	2016	2015	2014	دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2015
ديون على الاقتصاد	5,9	1,6	3,7	957,6	943,1	933,5	934,4	930,8	928,7	931,6	904,4	902,9	901,2	898,5	891,2	904,2
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	5,9	1,6	3,7	956,6	941,3	931,8	932,7	929,3	927,1	930,3	903,2	901,8	900,1	897,5	890,3	903,2
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	4,4	2,0	2,5	825,8	809,3	801,1	807,0	800,4	799,2	807,7	783,7	780,5	779,0	776,9	769,8	791,3
قروض بنكية	4,2	2,8	2,2	818,1	795,7	790,7	794,7	787,2	785,8	792,5	772,1	769,2	769,5	765,5	765,3	785,0
حسب الغرض الاقتصادي	0,5	4,9-	3,1	172,7	169,9	173,0	177,1	176,5	177,8	179,6	168,3	169,2	170,1	166,7	168,8	171,8
تسهيلات الخزينة ⁽¹⁾	8,1	0,7-	2,3	152,9	149,1	146,4	147,4	143,2	142,6	144,0	143,0	143,9	143,0	143,5	142,1	141,5
قروض التجهيز	2,5	1,7	2,7	246,9	247,0	247,6	246,5	246,0	245,6	245,1	243,5	241,8	241,3	240,8	240,9	240,9
قروض العقار	5,0	5,5	6,2	188,4	188,0	187,2	186,1	185,8	185,0	185,0	184,0	183,0	182,5	181,2	179,9	179,5
قروض مقدمة للمتعشقين العقاريين	4,6-	10,2-	5,6-	55,5	56,4	58,0	58,0	57,9	57,9	57,1	57,0	56,5	56,3	57,4	58,2	58,2
قروض الاستهلاك	5,4	4,9	9,2	48,7	48,8	48,7	48,7	48,7	48,3	48,0	47,7	47,3	47,3	46,8	46,4	46,3
ديون مختلفة على الزبناء	6,6	19,0	9,3-	135,5	118,1	112,9	113,0	111,8	110,3	115,5	108,3	106,5	108,4	109,9	110,0	127,1
ديون مطقة الأداء	6,8	9,3	20,2	61,4	62,8	62,1	62,0	61,0	61,3	60,3	61,3	60,6	59,4	57,8	57,1	57,4
حسب القطاع الاقتصادي	6,0	20,4	8,3-	122,7	110,1	105,7	105,7	102,0	99,8	106,0	98,1	95,3	97,7	98,6	98,9	115,8
شركات مالية أخرى	18,0	7,1	11,0	62,2	57,4	55,0	53,7	55,0	54,1	55,1	55,9	55,5	53,3	52,5	51,8	52,7
القطاع العام	6,7	6,6	7,7	15,1	14,2	13,8	14,1	14,0	14,1	14,1	13,8	13,9	14,1	14,1	14,1	14,1
إدارات محلية	22,1	7,3	12,4	47,1	43,2	41,1	39,6	41,0	40,0	41,0	42,1	41,6	39,2	38,4	37,7	38,6
شركات غير مالية عمومية	2,7	0,2-	3,4	633,2	628,2	630,0	635,3	630,2	631,9	631,3	618,1	618,4	618,5	614,4	614,6	616,5
القطاع الخاص	2,2	3,2-	3,3	323,7	317,3	319,7	326,5	321,6	323,5	323,4	314,7	316,2	316,1	316,5	315,3	316,8
شركات غير مالية خصوصية	3,3	3,1	3,5	309,5	310,9	310,3	308,8	308,6	308,4	307,9	303,4	302,2	302,4	298,0	299,3	299,7
قطاعات مقفلة أخرى	20,6	4,7-	13,2	102,1	103,5	101,6	96,7	100,0	99,4	93,8	91,3	93,5	93,8	93,4	92,7	84,7
سندات	2,7-	8,7-	2,3-	18,3	16,9	17,0	18,0	17,3	17,4	17,9	18,4	18,7	19,5	20,1	19,9	18,8
سندات باستثناء الأسهم	3,3-	6,5-	9,5-	8,4	8,4	8,5	9,4	8,5	8,5	8,6	8,6	8,7	8,8	9,6	9,7	8,7
البنوك	2,1-	10,6-	4,5	9,9	8,5	8,5	8,7	8,8	9,0	9,2	9,8	10,1	10,7	10,5	10,2	10,1
مؤسسات التوظيف الجماعي التقديمية	27,2	3,5-	19,0	83,8	86,6	84,6	78,7	82,7	81,9	75,9	72,8	74,7	74,4	73,3	72,9	65,9
أسهم وسندات مساهمة أخرى	27,8	3,9-	18,9	83,5	86,3	84,4	78,2	82,7	81,9	75,6	72,5	74,5	74,2	73,0	72,5	65,4
البنوك	5,1	9,8	10,4	28,7	28,5	29,1	29,0	28,9	28,5	28,8	28,2	27,8	27,3	27,2	27,7	27,3
غيرها ⁽²⁾	16,1	16,7	9,8-	1,1	1,8	1,7	1,7	1,5	1,6	1,3	1,2	1,1	1,1	1,0	0,9	0,9
ديون مستحقة لبنك المغرب	2,0	7,9	1,4	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7

(1) بما فيها الحسابات المدينة.
(2) تتكون أساسا من مقابل الودائع لدى البريد بنك.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي⁽¹⁾

	2016												2015		
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر	على أساس سنوي (%)	2016	2015
القروض البنكية	765,3	765,5	769,5	769,2	772,1	792,5	785,8	787,2	794,7	790,7	795,7	818,1	2,2	4,2	2,8
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	168,8	166,7	170,1	169,2	168,3	179,6	177,8	176,5	177,1	173,0	169,9	172,7	3,1	0,5	4,9
شركات مالية أخرى	3,6	3,0	3,3	2,0	3,1	3,3	2,2	2,6	4,1	3,8	3,1	2,5	4,0-	14,3-	4,0-
شركات غير مالية أخرى	6,5	6,6	8,9	9,6	9,9	9,1	10,6	10,6	8,5	10,1	10,6	12,9	3,6-	48,5	14,8
شركات غير مالية خاصة	143,8	142,4	140,3	140,3	137,8	148,2	147,9	146,4	148,2	142,5	140,5	141,6	5,5	1,5-	4,4-
الأسر	16,1	15,4	17,2	16,9	17,2	18,6	17,4	16,5	16,0	16,2	15,4	15,2	6,4-	5,4-	16,5-
القروض للتجهيز	141,5	142,1	143,0	143,9	143,0	144,0	142,6	143,2	147,4	146,4	149,1	152,9	2,3	8,1	0,7-
الإدارات المحلية	14,1	14,1	14,1	13,9	14,1	14,1	13,8	14,0	14,1	13,8	14,2	15,1	7,7	6,7	6,6
شركات مالية عمومية	27,0	29,3	28,6	30,0	30,2	30,2	28,8	28,5	29,8	29,1	30,9	32,3	4,0,7	19,4	2,4
شركات غير مالية خاصة	89,9	89,2	90,1	89,9	88,8	87,6	87,6	88,5	91,2	91,2	91,6	91,6	1,6-	1,9	4,5-
القروض للعقار ⁽²⁾	240,9	240,8	241,3	241,8	243,5	245,1	245,6	246,0	246,5	247,6	247,0	246,9	2,7	2,5	1,7
شركات غير مالية خاصة	43,1	42,8	40,8	40,8	42,2	42,8	42,4	42,4	42,3	41,6	40,7	42,2	2,5-	2,0-	5,5-
الأسر	197,9	198,2	200,6	201,0	201,2	202,2	203,1	203,6	204,3	206,1	206,4	204,8	4,1	3,5	3,4
القروض للسكن	179,3	181,0	182,4	182,8	183,5	184,5	184,4	185,3	186,1	187,1	188,0	188,3	6,2	5,0	5,5
القروض الممنوحة للمتعثرين العقاريين	17,9	18,0	17,6	17,6	17,1	16,9	17,8	17,6	17,6	18,3	17,9	15,7	11,2-	12,4-	12,2-
القروض للاستهلاك	46,3	46,8	47,3	47,3	47,7	48,0	48,3	48,7	48,7	48,7	48,8	48,7	9,2	5,4	4,9
ديون مختلفة على الزبناء	127,1	109,9	108,4	106,5	108,3	115,5	110,3	111,8	113,0	112,9	118,1	135,5	9,3-	6,6	19,0
شركات مالية أخرى	112,2	94,7	93,8	92,6	94,4	101,8	96,7	98,6	100,7	101,1	106,1	119,4	8,0-	6,5	21,3
شركات مالية عمومية	3,0	2,2	1,9	2,0	1,8	1,8	1,5	1,8	1,4	1,6	1,5	2,0	6,1,4-	32,8-	43,9
شركات غير مالية خاصة	6,0	7,1	6,7	6,3	6,8	6,3	6,7	6,3	5,8	5,3	5,2	9,7	7,6-	60,4	18,4-
ديون معلقة الأداء	57,4	57,8	59,4	60,6	61,3	60,3	61,3	61,0	62,0	62,1	62,8	61,4	20,2	6,8	9,3
شركات مالية أخرى	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,9	0,9	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	41,5	18,3	1,3-
شركات غير مالية أخرى	33,6	35,8	37,7	38,4	38,6	38,1	38,5	37,6	38,5	38,7	39,0	38,2	25,1	13,8	14,6
الأسر	23,2	21,3	21,0	21,4	21,8	21,3	21,9	22,2	22,5	22,2	22,6	22,3	13,6	3,6-	2,8

(1) قد تلاحظ بعض الفوارق بين مجموع بعض أصناف القروض وفرضيها حسب القطاعات المؤسسية، وتعود هذه الفوارق إلى غياب معلومات مفصلة حول القروض الممنوحة من طرف البنوك لعقائد الشركات غير المالية العمومية والهيئات التابعة للإدارة المركزية.

(2) ابتداء من 2007 عرف نمو قروض الإلتعاش العقاري زيادة في حته، نتيجة جزئياً لعمليات إعادة التصنيف التي قامت بها البنوك بطلب من بنك المغرب بغية إدراج التسهيلات الممنوحة للمتعثرين العقاريين ضمن القروض للإلتعاش بعد أن كانت مدرجة ضمن تسهيلات الخزينة.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 9.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية

	2016		2015		2014		2013							
	ديجنبر	شنتبر	يونيو	مارس	ديجنبر	يونيو	ديجنبر	يونيو						
ديون الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية	17,6	15,9	20,0	241,7	228,4	233,6	228,6	205,4	192,3	183,5	186,6	177,3	164,0	147,7
السندات الصادرة عن الإدارة المركزية والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى	17,3	16,6	20,4	235,2	222,3	228,5	223,5	200,6	187,7	179,3	181,8	172,0	160,1	142,8
صندوق الإيداع والتدبير	5,3-	2,3	4,1-	28,7	28,7	29,9	30,9	30,3	30,0	29,5	28,4	29,6	30,5	30,9
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	25,5	23,9	33,1	172,5	159,9	164,7	159,8	137,5	125,6	118,0	123,0	111,0	101,2	83,4
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	25,4	23,8	33,8	164,0	152,2	156,6	152,9	130,8	118,8	111,4	116,9	105,6	95,9	78,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	47,1	23,7	34,1	7,7	6,9	6,9	6,0	5,2	5,4	5,2	4,9	4,2	4,1	3,1
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	0,0	1,1	20,8	18,9	18,9	18,9	18,9	18,9	18,5	18,2	18,4	18,7	15,3	15,5
صناديق التقاعد ⁽¹⁾	4,9	10,6	4,5-	13,2	13,2	13,2	12,6	12,6	12,4	12,4	11,4	11,4	11,9	11,9
ديون أخرى ⁽²⁾	33,5	8,4	7,6	6,5	6,0	5,1	5,1	4,9	4,6	4,2	4,8	5,3	3,9	4,9
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	2,2-	1,9-	2,9	1,9	1,9	1,6	1,8	1,9	1,8	1,6	1,8	2,0	1,4	1,9
صندوق الإيداع والتدبير	73,1	28,6-	24,8	1,7	1,6	1,3	1,3	1,0	0,9	0,7	1,3	1,4	0,9	1,1
شركات التمويل	46,9	1,2-	3,0	2,7	2,4	2,1	1,9	1,8	1,9	1,8	1,7	1,9	1,6	1,8
البنوك الحرة	104,6	39,6	23,4-	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1
التزامات الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية	0,4	19,0	11,3-	8,9	8,7	9,3	8,7	8,9	7,6	6,7	6,6	7,4	7,6	8,4
ودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير	5,3-	4,2-	15,5-	2,3	2,5	2,4	2,4	2,4	2,3	2,4	2,3	2,5	3,2	3,0
التزامات أخرى ⁽³⁾	2,6	31,0	8,9-	6,6	6,3	7,0	6,4	6,4	5,3	4,3	4,2	4,9	4,5	5,4
صندوق الإيداع والتدبير	1,6	66,6	0,9-	3,8	3,8	4,7	4,2	3,7	2,9	2,2	2,2	2,2	1,9	2,2
شركات التمويل	22,4	0,1-	4,1	2,5	2,4	2,2	2,1	2,0	2,2	2,0	2,0	2,0	1,9	1,9
البنوك الحرة	56,6-	6,2	47,5-	0,3	0,0	0,0	0,0	0,6	0,0	0,0	0,0	0,6	0,6	1,2

(بملايير الدراهم)

(1)التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
(2) مبالغ مستحقة على الدولة برسم التسبيقات على الحساب للضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة القابلين للاسترجاع
(3)مبالغ مستحقة على الدولة، وكذا على صندوق التضامن للتأمينات
المصدر : بنك المغرب

جدول م 10.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر

	2016		2015		2014		2013				
	أساس سنوي (%)		2016		2015		2014				
	ديجنر	ديجنر	ديجنر	ديجنر	ديجنر	ديجنر	ديجنر	ديجنر			
ديون الشركات المالية الأخرى على الأسر	6,3	2,4	3,5-	60,9	60,4	59,7	57,5	56,7	56,0	60,2	58,0
الديون الممنوحة من طرف شركات التمويل	5,1	2,7	6,4-	49,3	48,6	48,1	46,7	45,6	45,7	49,5	48,8
القروض للاستهلاك	0,5-	1,2	13,7-	26,7	26,6	26,7	26,8	26,4	26,2	30,7	30,8
القروض الإيجارية	24,4	5,0	5,5	13,2	12,6	11,8	10,9	10,0	10,0	9,9	9,6
الديون الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	7,7	8,6	11,1	6,4	6,6	6,4	6,1	5,8	5,6	5,3	4,9
القروض الموجهة للقروض الصغرى	8,1	8,7	12,5	5,8	5,8	5,7	5,4	5,2	5,0	4,7	4,4
القروض للسكن	20,3	4,8	7,7	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
التسبيقات وحسابات التسوية لمقاولات التأمين ⁽¹⁾	13,9	7,9-	12,7	4,8	4,8	4,7	4,5	4,9	4,7	4,6	4,1
التسبيقات وحسابات التسوية لصناديق التقاعد	123,6	15,1-	9,5	0,3	0,3	0,3	0,1	0,2	1,5	0,1	0,6
التزامات الشركات المالية الأخرى على الأسر	5,8	5,3	12,6	234,2	235,8	232,2	226,5	217,7	214,0	210,3	194,0
احتياطيات تقنية للتأمينات	6,4	5,0	5,8	125,0	125,0	123,1	120,3	117,0	114,2	111,9	110,2
تأمينات الحياة	5,6	7,8	7,8	67,3	67,3	67,1	65,4	62,6	60,2	59,1	54,8
عمليات التأمين غير تأمين الحياة	7,4	1,9	3,5	57,7	57,7	56,1	54,9	54,5	54,0	52,7	50,9
المؤنات التقنية لصناديق التقاعد ⁽²⁾	3,7	9,5	12,0	56,8	56,8	56,8	54,8	51,6	50,0	44,7	44,7
التقاعد	3,4	9,3	12,3	54,4	54,4	54,4	52,6	51,5	48,1	42,8	42,8
المعاشات	11,5	15,7	4,2	2,5	2,5	2,5	2,2	2,2	1,9	1,8	1,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	8,1	2,7-	24,2	22,7	24,2	23,3	22,9	21,0	23,0	21,6	20,0
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	0,8	2,8-	14,6	15,5	18,4	17,7	17,0	15,4	16,6	15,9	16,2
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	26,1	13,8-	45,1	3,8	3,0	2,9	3,1	3,0	3,8	3,5	2,4
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	32,5	22,6	128,9	3,3	2,7	2,6	2,6	2,5	2,3	2,0	1,1
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	6,9-	42,0-	5,6-	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3
التزامات أخرى	5,4	4,7	41,7	29,5	29,7	29,0	28,5	28,0	26,8	26,8	19,2
ودائع الضمان لدى شركات التمويل	15,1	10,6	15,8	6,8	6,4	5,8	5,5	5,9	5,2	5,3	4,8
الودائع المقننة لدى صندوق الإيداع والتدبير ⁽³⁾	1,7	3,2	56,1	20,4	20,9	20,8	20,9	20,1	19,5	19,5	12,4

(1) تتكون بالخصوص من أموال الغير المودعة من طرف الموقنين والمطامين وكذا الودائع برسم الأمانات المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2016				2015				2014	
2016	2015	2014	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	
9,1	6,6	3,6	168,9	165,2	161,6	155,3	154,9	145,8	149,0	150,8	145,3	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
6,5	3,0	3,1	75,3	72,4	71,6	69,4	70,7	66,1	68,0	67,8	68,7	القروض
2,0	1,2	4,3	52,1	50,0	50,7	49,6	51,1	49,7	50,4	49,6	50,5	شركات التمويل
8,6-	6,2-	30,5	5,1	4,5	5,8	4,6	5,6	5,5	6,0	5,6	6,0	قروض تحصيل الديون
2,9	2,2	0,3	42,8	41,4	41,2	41,3	41,6	40,5	40,6	40,3	40,7	القروض الإيجارية
30,8	13,6-	6,5-	14,0	13,1	11,9	10,5	10,7	9,0	10,5	11,7	12,4	البنوك الحرة
18,8	11,5-	6,8	9,1	8,7	9,0	7,4	7,7	5,9	7,2	8,2	8,7	تسهيلات الخزينة
70,4	16,7-	14,5-	4,8	4,3	2,7	2,8	2,8	2,9	2,9	3,1	3,4	قروض التجهيز
2,3	64,8	20,0	8,4	8,5	8,2	8,7	8,2	6,7	6,3	5,7	5,0	صندوق الإيداع والتدبير
7,2	79,4	3,5-	4,9	5,1	4,8	4,8	4,6	3,1	2,9	2,4	2,6	تسهيلات الخزينة
8,8-	49,4	62,1	3,3	3,3	3,4	3,9	3,6	3,5	3,5	3,3	2,4	قروض التجهيز
10,9	10,3	3,7	87,5	86,7	83,2	79,8	78,9	73,9	75,0	77,5	71,5	السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى
15,1-	5,9	5,4-	20,1	22,1	22,0	22,7	23,7	22,6	22,4	26,2	22,4	السندات باستثناء الأسهم
28,4-	6,3	4,6-	10,0	12,0	12,7	13,3	13,9	14,2	14,3	16,9	13,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
29,4-	4,7	7,9-	8,8	10,7	11,5	12,0	12,5	12,8	12,8	15,6	11,9	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
10,0	28,0	12,3-	8,6	8,6	7,7	7,7	7,8	6,3	6,0	6,0	6,1	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
20,5-	5,9-	7,3-	1,2	1,2	1,2	1,2	1,5	1,6	1,6	1,6	1,6	صندوق الإيداع والتدبير
20,2-	70,1-	39,4	0,4	0,4	0,4	0,5	0,5	0,6	0,6	1,6	1,6	صندوق التقاعد (1)
22,1	12,4	8,4	67,3	64,6	61,2	57,0	55,2	51,3	52,6	51,3	49,1	الأسهم
26,4	7,8	1,9	27,8	27,8	26,0	24,0	22,0	22,5	22,8	21,6	20,4	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
47,3	8,4-	17,7	16,7	13,8	12,5	12,4	11,4	11,9	12,8	13,4	12,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
39,5	8,7-	16,3	12,9	10,6	9,9	10,0	9,2	9,6	10,3	10,9	10,1	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
79,4	4,4-	28,9	3,0	2,5	2,0	1,8	1,7	1,8	1,8	1,9	1,7	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
7,2	48,1	5,8	14,7	14,7	14,7	13,7	13,7	9,2	9,2	9,2	9,2	وسندات الاقتراض
5,5	17,3	11,7	7,9	7,6	7,6	6,5	7,5	6,8	6,9	6,8	6,4	صندوق التقاعد (1)
15,6	1,7	8,3	6,1	6,1	6,8	6,1	5,3	5,7	6,0	5,5	5,2	صندوق الإيداع والتدبير
23,2	3,0	6,4	4,7	4,7	5,4	4,6	3,8	4,1	4,4	4,1	3,7	ديون أخرى
4,3-	1,5-	13,4	1,4	1,4	1,4	1,5	1,5	1,6	1,6	1,5	1,5	حسابات تسوية مقاولات التأمين (2)
19,0	16,3-	13,4	17,6	16,4	15,4	15,7	14,8	18,5	18,2	18,3	17,7	حسابات التسوية لصناديق التقاعد
15,5	11,3-	7,9	16,0	14,9	14,1	14,5	13,8	16,4	15,9	16,1	15,6	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية
12,1	4,9	23,5	11,4	11,0	10,5	10,9	10,2	10,2	9,8	10,1	9,7	السندات باستثناء الأسهم
8,7	3,7	25,4	10,2	10,1	9,4	10,0	9,4	9,5	9,1	9,5	9,1	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
8,9	52,1-	8,5-	2,3	2,3	2,1	2,1	2,1	4,6	4,5	4,5	4,4	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
1,2	25,0	26,2	44,2	42,5	41,7	46,0	43,6	51,4	49,9	35,4	34,9	الالتزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
5,2-	34,8	25,5	33,5	33,0	32,3	38,7	35,3	42,1	42,2	27,5	26,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
3,9-	31,7	23,9	31,4	30,5	29,4	36,0	32,7	40,4	40,6	26,0	24,8	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
11,1-	22,2	26,6	0,5	0,4	0,4	0,6	0,6	0,6	0,6	0,5	0,5	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
52,9-	27,2	82,9	0,3	0,2	0,2	0,7	0,6	0,5	0,5	0,5	0,5	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
12,2-	232,0	94,8	1,3	1,8	2,4	1,5	1,5	0,6	0,6	0,5	0,4	وسندات الاقتراض
7,5	0,7	3,6	3,4	3,4	3,3	3,3	3,2	3,2	3,3	3,2	3,2	مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
41,5	6,6-	49,3	7,2	6,0	6,0	4,0	5,1	5,9	4,2	4,6	5,4	احتياجات تقنية للتأمينات
27,0	0,9	38,1	1,5	1,4	1,7	0,7	1,2	1,4	1,2	1,0	1,2	الودائع
0,6	71,0	11,3-	0,6	0,5	0,4	0,3	0,6	0,4	0,4	0,3	0,4	حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل
38,2	17,5-	74,6	3,6	3,1	2,9	2,4	2,6	3,6	2,2	2,7	3,1	ودائع ضمان شركات التمويل
8,4	1,9	2,4	4,0	4,0	4,0	3,9	3,7	3,8	3,9	3,8	3,7	الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة
7,5	0,7	3,6	3,4	3,4	3,3	3,3	3,2	3,2	3,3	3,2	3,2	الالتزامات الشركات المالية الأخرى نحو الشركات غير المالية العمومية
												احتياجات تقنية للتأمينات

(1) التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
(2) مكونة أساساً من الأقساط الواجب تحصيلها أو غير المؤداة أو المشكوك في تحصيلها والتواصل المرجحة
المصدر: بنك المغرب

جدول م 12.8 حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2016				2015				2014	
2016	2015	2014	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	
3,0	3,2	1,5	113,5	111,0	110,7	107,9	110,2	108,2	107,3	106,0	106,8	شركات التمويل
0,4	92,4	24,4-	2,6	2,0	2,5	2,5	2,6	3,0	1,7	1,2	1,3	الأصول
3,0	1,8	1,8	104,1	102,0	101,6	99,1	101,1	98,6	99,2	98,2	99,3	الديون على مؤسسات الإيداع
42,3-	50,3	3,8	0,7	1,1	0,9	1,0	1,2	1,1	1,1	1,2	0,8	القروض
9,9	31,4-	29,5-	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	السندات
0,6-	3,3	1,4-	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,3	1,4	1,4	1,4	الديون على غير المقيمين
18,3	1,7	7,2	4,6	4,4	4,1	3,8	3,9	4,0	3,8	3,9	3,8	الأصول المستعقرة
3,0	3,2	1,5	113,5	111,0	110,7	107,9	110,2	108,2	107,3	106,0	106,8	أصول أخرى
5,6	7,2	5,3-	61,1	56,0	53,9	54,5	57,8	53,4	53,4	53,6	53,9	الخصوم
14,5	9,9	16,4	9,5	8,8	8,5	7,1	8,3	7,8	7,3	7,3	7,5	اقتراضات لدى مؤسسات الإيداع
25,1-	2,7	4,1-	12,9	14,2	16,5	16,9	17,2	17,0	17,0	17,1	16,8	الودائع
22,4	0,1-	4,1	2,5	2,4	2,2	2,1	2,0	2,2	2,0	2,0	2,0	سندات باستثناء الأصول
17,9	8,2	390,3	0,4	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	التزامات تجاه الإدارة المركزية ⁽¹⁾
3,2	5,9	2,8	12,0	11,6	11,3	12,0	11,7	11,3	11,0	11,3	11,0	التزامات تجاه غير المقيمين
17,4	15,3-	30,3	15,1	17,4	17,9	15,0	12,9	16,1	16,1	14,3	15,2	أصول وسندات غير مساهمة أخرى
												خصوم أخرى
6,1	7,1	12,3	7,6	7,6	7,6	7,3	7,1	7,2	7,0	6,7	6,7	جمعيات القروض الصغرى
4,8-	0,9-	28,0	0,8	0,7	0,8	0,9	0,8	0,9	0,8	0,8	0,8	الأصول
7,7	8,6	11,1	6,4	6,6	6,4	6,1	5,9	6,0	5,8	5,6	5,5	العملة والودائع
3,7	9,5-	6,1-	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	القروض
4,0	18,4	8,4	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	الأصول الثابتة
6,1	7,1	12,3	7,6	7,6	7,6	7,3	7,1	7,2	7,0	6,7	6,7	أصول أخرى
9,2-	31,9	63,4	0,9	0,9	1,0	0,9	1,0	1,0	0,8	0,7	0,7	الخصوم
6,9	5,1-	5,2	3,1	3,0	3,1	3,0	2,9	2,9	3,0	3,0	3,1	اقتراضات لدى غير المقيمين
10,8	11,2	8,6	2,6	2,5	2,4	2,4	2,3	2,3	2,2	2,1	2,1	اقتراضات لدى المقيمين
7,7	19,8	18,9	1,0	1,2	1,1	1,0	0,9	1,0	0,9	0,9	0,8	أسهم وسندات مساهمة أخرى
												خصوم أخرى
17,3	0,9-	9,1	48,1	45,0	44,1	42,5	41,0	37,9	40,1	42,4	41,4	البنوك الحرة
19,4	1,9	27,6	11,1	11,3	12,0	12,0	9,3	9,9	9,9	10,3	9,1	الأصول
3,3	5,5	10,6	18,1	16,3	16,2	16,5	17,5	15,0	15,9	17,2	16,6	الديون على غير المقيمين
36,0	19,0-	6,5-	14,7	13,6	11,9	10,7	10,8	9,4	10,5	11,7	13,4	الديون على مؤسسات الإيداع
22,5	60,5	53,1	3,9	3,6	3,7	3,2	3,2	3,5	3,6	2,8	2,0	القروض
8,5	28,2	3,0-	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	السندات
61,7	51,3-	59,8	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	أصول ثابتة
17,3	0,9-	9,1	48,1	45,0	44,1	42,5	41,0	37,9	40,1	42,4	41,4	أصول أخرى
6,6	12,1-	7,5	18,3	17,0	18,4	16,5	17,1	12,3	15,5	19,0	19,5	الخصوم
25,2	14,2	2,5	24,9	22,9	21,4	21,7	19,9	19,8	21,2	19,1	17,4	التزامات تجاه غير المقيمين
38,2	18,5-	76,7	3,6	3,1	2,9	2,4	2,6	3,6	2,2	2,7	3,2	التزامات تجاه مؤسسات الإيداع
6,6	22,4	29,8	1,2	1,1	0,9	1,2	1,1	1,1	1,0	1,2	0,9	ودائع المقيمين بالعملة
28,2-	25,6-	26,3	0,2	0,9	0,5	0,6	0,3	1,2	0,2	0,4	0,4	أسهم وسندات مساهمة أخرى
												خصوم أخرى

(1) مكونة من المبالغ الواجب دفعها للدولة.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 13.8 تطور السوق ما بين البنوك

المتوسط	2016												2015	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
4.536	6.984	5.634	5.556	3.078	3.873	4.577	2.476	1.985	3.530	3.577	4.412	8.751	9.613	متوسط المبلغ الجاري
2.472	4.025	3.635	3.484	1.879	1.806	2.244	933	684	1.875	1.963	2.617	4.516	4.658	متوسط الحجم المتبادل

(بملايين الدراهم)

جدول م 14.8 الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة

المجموع	2016												مجموع 2015		أجال الاستحقاق
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
111.364	4.156	15.572	9.385	8.487	10.237	7.254	4.453	8.432	8.368	2.816	22.051	10.153	148.521	مجموع الاكتتابات	
35.161	1.188	4.462	824	3.398	7.687	1.500	2.222	2.580	206	615	1.151	9.331	36.570	مجموع الأمد القصير	
6.358	100	0	308	412	2.245	250	739	527	103	615	260	800	9.907	13 أسبوعا	
7.759	0	103	100	1.470	4.439	550	337	402	0	0	358	0	4.514	26 أسبوعا	
21.044	1.088	4.359	416	1.516	1.003	700	1.146	1.651	103	0	532	8.531	22.149	52 أسبوعا	
53.155	2.968	10.377	7.262	4.488	2.550	5.754	2.232	3.074	1.898	1.879	5.743	4.950	75.086	مجموع الأمد المتوسط	
24.202	1.919	4.064	3.672	3.576	2.550	3.004	2.232	0	105	562	1.702	816	31.902	سنتان	
28.952	1.049	6.313	3.590	912	0	2.750	0	3.074	1.793	1.316	4.041	4.114	43.184	5 سنوات	
27.155	0	734	1.300	600	0	0	0	2.778	6.264	323	15.157	0	36.865	مجموع الأمد الطويل	
10.274	0	269	1.300	600	0	0	0	1.002	1.823	0	5.281	0	12.871	10 سنوات	
5.518	0	0	0	0	0	0	0	300	1.748	323	3.148	0	9.536	15 سنة	
6.903	0	465	0	0	0	0	0	1.087	491	0	4.860	0	4.421	20 سنة	
4.461	0	0	0	0	0	0	0	389	2.203	0	1.868	0	10.037	30 سنة	

المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدرهم)

	2016							2015							مجموع المبلغ الجاري
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	آجال الاستحقاق		
	490.028	52.055	169.568	133.685	29.841	104.588	470.104	60.859	140.042	124.530	29.068	115.605			
	19.051	1.291	10.828	261	0	6.660	27.483	2.345	11.492	2.889	636	10.121			
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	45 يوما		
	408	0	408	0	0	0	1.050	0	650	0	0	400	13 أسبوعا		
	6.662	328	4.852	111	0	1.370	984	0	140	0	0	844	26 أسبوعا		
	11.982	963	5.568	150	0	5.290	25.449	2.345	10.702	2.889	636	8.877	52 أسبوعا		
	187.865	19.889	76.480	33.356	1.974	55.890	182.719	23.768	62.744	29.387	620	66.200	الأمم المتوسطة		
	57.284	8.622	22.154	8.690	47	17.675	59.040	9.366	19.787	5.225	92	24.569	سنتان		
	130.581	11.267	54.326	24.667	1.927	38.215	123.679	14.402	42.957	24.162	528	41.631	5 سنوات		
	283.112	30.874	82.260	100.067	27.868	42.037	259.902	34.747	65.806	92.255	27.811	39.284	الأمم الطويل		
	90.549	13.565	37.358	20.132	3.392	16.101	87.533	15.241	33.194	21.104	4.306	13.688	10 سنوات		
	117.381	10.893	28.242	39.667	22.535	16.039	110.092	11.730	21.595	37.479	22.135	17.152	15 سنة		
	56.238	5.652	13.473	27.440	1.330	8.343	48.966	7.121	9.538	23.448	1.330	7.529	20 سنة		
	18.945	764	3.188	12.828	611	1.554	13.312	655	1.479	10.224	40	914	30 سنة		

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الجماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتبتين الأوتل)

(بملايين الدراهم)

	2016					2015					فئة السندات
	المجموع	مكتبتون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتبتون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	
56.637	2.267	39.122	2.795	12.454	57.915	2.456	44.083	1.755	9.621	المبلغ الجاري	
43.520	2.207	30.669	1.109	9.535	41.184	2.324	31.150	1.026	6.685	شهادات الإيداع	
11.569	0	8.373	332	2.864	14.460		10.939	704	2.817	سندات شركات التمويل	
1.549	60	80	1.354	55	2.271	133	1.994	25	120	أوراق الخزينة	
36.456	1.450	23.330	603	6.719	41.688	2.449	30.217	701	8.322	الإصدارات	
28.181	1.375	17.090	384	5.240	21.245	2.180	14.971	470	3.624	شهادات الإيداع	
3.889	0	2.406	139	1.344	4.979	0	3.753	106	1.120	سندات شركات التمويل	
4.385	75	3.834	80	135	15.464	270	11.492	125	3.578	أوراق الخزينة	

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

سنة 2016	2016				سنة 2015	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
104.275	104.275	96.075	95.825	97.243	101.690	المبلغ الجاري
43.055	43.055	35.455	35.455	36.955	38.875	القطاع العمومي
33.002	33.002	28.002	28.002	28.002	9.029	البنوك
63.491	63.491	59.491	59.341	61.459	29.847	الشركات غير المالية
61.220	61.220	60.620	60.370	60.288	62.815	القطاع الخاص
28.200	28.200	26.200	26.200	23.200	23.200	البنوك
2.531	2.531	2.931	2.831	3.631	3.731	شركات مالية أخرى
30.489	30.489	31.489	31.339	33.457	35.884	الشركات غير المالية
14.000	10.600	150	3.000	250	15.142	الإصدارات
7.600	7.600	0	0	0	6.600	القطاع العمومي
5.000	5.000	0	0	0	3.200	الشركات المالية
5.150	5.000	150	0	0	3.400	الشركات غير المالية
6.400	3.000	150	3.000	250	8.542	القطاع الخاص
6.000	3.000	0	3.000	0	4.630	الشركات المالية
250	0	0	0	250	830	شركات مالية أخرى
150	0	150	0	0	3.912	الشركات غير المالية

المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة⁽¹⁾

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مؤشر «MASI»	مؤشر «MADEX»
2005 دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006 دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,61	7.743,81
2007 دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008 دجنبر	59.360,1	531.750	10.984,29	9.061,02
2009 دجنبر	36.791,2	508.893	10.443,81	8.464,47
2010 دجنبر	29.615,7	579.020	12.655,20	10.335,25
2011 دجنبر	18.885,8	516.222	11.027,65	9.011,57
2012 دجنبر	16.213,8	445.268	9.359,19	7.614,04
2013 دجنبر	18.278,6	451.113	9.114,14	7.418,05
2014 دجنبر	49.808,8	453.316	8.926	7.255
2015 يناير	3.062,2	514.140	10.222,56	8.379,11
فبراير	3.674,0	527.097	10.460,62	8.577,13
مارس	4.826,8	517.947	10.269,75	8.428,42
أبريل	2.028,7	501.327	9.937,38	8.145,46
ماي	2.376,7	493.199	9.711,36	7.947,39
يونيو	3.622,3	486.715	9.578,34	7.837,34
يوليوز	5.398,8	496.267	9.740,01	7.983,10
غشت	1.288,6	476.594	9.345,70	7.642,40
شتنبر	1.048,9	458.429	9.114,29	7.445,70
أكتوبر	1.496,9	457.646	9.081,80	7.399,12
نونبر	2.980,8	458.357	9.093,21	7.421,15
دجنبر	20.286,6	453.316	8.925,71	7.255,21
2016 يناير	1.421,1	451.369	8.898,99	7.256,97
فبراير	2.202,5	450.122	8.908,44	7.269,71
مارس	3.997,2	470.393	9.327,98	7.610,53
أبريل	2.954,5	502.746	9.975,72	8.159,75
ماي	3.668,3	490.603	9.757,92	7.966,20
يونيو	5.468,6	477.164	9.505,98	7.765,84
يوليوز	21.179,5	512.962	9.882,20	8.090,68
غشت	1.341,9	499.699	9.860,77	8.077,36
شتنبر	1.296,3	507.495	10.039,14	8.214,61
أكتوبر	2.628,4	531.753	10.564,64	8.653,21
نونبر	4.462,7	536.676	10.672,53	8.739,36
دجنبر	22.115,5	583.380	11.644,22	9.547,25

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدار البيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.
المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

عدد الصفقات			مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة	2016	2015	التغير بالنسبة	2016	2015	
المئوية <u>2016</u> <u>2015</u>			المئوية <u>2016</u> <u>2015</u>			
8,1	138.699	128.300	0,9	112,6	111,6	المجموع
7,9	101.718	94.257	0,2	111,5	111,3	عقارات سكنية
8,0	93.781	86.874	0,2	108,0	107,8	شقق
7,8	5.813	5.392	0,4-	126,8	127,3	منازل
6,7	2.124	1.991	4,4	130,4	124,9	فيلات
9,1	26.310	24.106	2,1	117,5	115,1	أراضي حضرية
7,4	10.671	9.937	4,7	115,7	110,5	عقارات تجارية
7,9	1.300	1.205	0,6	103,5	102,9	محلات تجارية
7,3	9.371	8.732	5,6	118,6	112,3	مكاتب

المصدر: بنك المغرب

المحتويات



المحتويات

المقدمة

الجزء 1 • الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
4	1.1.1 النمو الاقتصادي
7	2.1.1 سوق الشغل
9	3.1.1 أسواق السلع الأساسية
12	4.1.1 تطور التضخم
13	5.1.1 المالية العمومية
15	6.1.1 التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
16	7.1.1 الحسابات الخارجية
17	8.1.1 السياسة النقدية
20	9.1.1 الأسواق المالية
25	2.1 الإنتاج والطلب
26	1.2.1 الإنتاج
33	2.2.1 الطلب
36	3.1 سوق الشغل
36	1.3.1 تطور الساكنة النشيطة وخصائصها
38	2.3.1 تطور التشغيل
41	3.3.1 تطور البطالة والتشغيل الناقص
46	4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل
48	4.1 التضخم
49	1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار المستهلك
54	2.4.1 السلع والخدمات
56	3.4.1 تطور التضخم خلال السنة
57	4.4.1 تطور أسعار المستهلك حسب المدن
58	5.4.1 تطور مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
60	5.1 المالية العمومية
61	1.5.1 قانون المالية 2016

63.....	2.5.1 تنفيذ الميزانية
71.....	3.5.1 تمويل الخزينة
72.....	4.5.1 الدين العمومي
74.....	6.1 ميزان الأداءات
74.....	1.6.1 الميزان التجاري
78.....	2.6.1 ميزان الخدمات
79.....	3.6.1 ميزان المداخل
80.....	4.6.1 الحساب المالي
83.....	5.6.1 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية للمغرب
86.....	7.1 الأوضاع النقدية
86.....	1.7.1 القروض المقدمة للقطاع غير المالي
89.....	2.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
90.....	3.7.1 مكونات المجموع م3
91.....	4.7.1 مجموعات التوظيفات السائلة
92.....	5.7.1 أسعار الفائدة
94.....	6.7.1 سوق الصرف
98.....	8.1 أسواق الأصول
98.....	1.8.1 سندات الدين
103.....	2.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
105.....	3.8.1 سوق البورصة
111.....	4.8.1 الأصول العقارية
114.....	9.1 تمويل الاقتصاد
115.....	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
116.....	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

الجزء 2 • إنجازات البنك في إطار مهامه

127.....	1.2 الحكامة والاستراتيجية
127.....	1.1.2 الهيكل التنظيمية والحكامة
131.....	2.1.2 الاستراتيجية
134.....	3.1.2 المراقبة الداخلية، والافتحاص، وتدبير المخاطر والأخلاقيات
140.....	4.1.2 المطابقة القانونية
141.....	2.2 السياسة النقدية

141	1.2.2 قرارات السياسة النقدية
147	2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية
150	3.2.2 إغناء وتعزيز محتوى الإحصائيات النقدية من المعلومات
151	3.2 البحوث
151	4.2 تدبير الاحتياطيات
152	5.2 الإشراف البنكي
152	1.5.2 التشريع البنكي
154	2.5.2 أنشطة الإشراف البنكي
155	3.5.2 حماية مستهلكي الخدمات البنكية
156	4.5.2 مساهمة البنك في تشجيع التمويل المستدام
156	5.5.2 المراقبة الاحترازية الكلية
158	6.2 أنظمة ووسائل الأداء
158	1.6.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء
159	2.6.2 الإدماج المالي
160	7.2 العملة الائتمانية
161	1.7.2 القطع والأوراق النقدية المتداولة
162	2.7.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق النقدية
164	3.7.2 أنشطة مديرية دار السكة
165	4.7.2 جودة الأوراق النقدية المتداولة
166	5.7.2 تطور العملة المزيفة ومكافحة تزيف العملة
167	6.7.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات
169	8.2 تواصل البنك وإشعاعه
169	1.8.2 التواصل
172	2.8.2 متحف بنك المغرب
172	3.8.2 التعاون الدولي والعلاقات المؤسسية
174	9.2 الموارد وبيئة العمل
174	1.9.2 الموارد البشرية
176	2.9.2 بيئة العمل
176	3.9.2 أنظمة المعلومات
177	4.9.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير

الجزء 3 • التقرير المالي

181	3-1 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2016
181	3-1-1 الحصيلة
183	3-1-2 النتيجة
186	3-2 القوائم التركيبية
186	3-2-1 الحصيلة (الأصول)
187	3-2-2 الحصيلة (الخصوم)
188	3-2-3 خارج الحصيلة
189	3-2-4 حساب العائدات والتكاليف
190	3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
193	3-2-6 منظومة تدبير المخاطر المالية
196	3-2-7 إيضاحات حول بنود الحصيلة
207	3-2-8 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة
209	3-2-9 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف
218	3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات
220	3-4 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

7	رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة
8	رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من 25 سنة في البلدان المتقدمة
9	رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية
9	رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2016
9	رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية
9	رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية في 2016
10	رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير الطاقية
10	رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته
11	رسم بياني 1.2.1.1 : التطور اليومي لسعر البرنت
13	رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم عبر العالم
13	رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز البلدان الأوروبية الشريكة للمغرب
14	رسم بياني 11.1.1 : تطور نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
14	رسم بياني 12.1.1 : تطور نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
15	رسم بياني 13.1.1 : تطور المداخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
18	رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي

19	رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان
20	رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية
21	رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات للولايات المتحدة وبعض بلدان منطقة الأورو
22	رسم بياني 18.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة
22	رسم بياني 19.1.1 : تطور مؤشرات التقلب
22	رسم بياني 20.1.1 : تطور مؤشري MSCI EAFE و MSCI EM
23	رسم بياني 21.1.1 : تطور النشاط الائتماني في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو
23	رسم بياني 22.1.1 : الجنيه الإسترليني مقابل الأورو والين الياباني والدولار
23	رسم بياني 23.1.1 : الأورو مقابل الدولار
24	رسم بياني 24.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار
26	رسم بياني 1.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية
26	رسم بياني 2.2.1 : منتجات الحبوب الرئيسية
27	رسم بياني 3.2.1 : الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي
28	رسم بياني 4.2.1 : بنية الكهرباء المتاحة حسب المصدر الأولي
28	رسم بياني 5.2.1 : القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية
29	رسم بياني 6.2.1 : إنتاج وتصدير الفوسفات الخام، من حيث الحجم
31	رسم بياني 1.1.2.1 : عدد السياح المغاربة الوافدين إلى المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة
31	رسم بياني 2.1.2.1 : عدد ليالي مبيت السياح المغاربة في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة
31	رسم بياني 3.1.2.1 : توزيع ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة حسب المدن السياحية الرئيسية
32	رسم بياني 7.2.1 : نسبة الولوج
33	رسم بياني 8.2.1 : مساهمة الطلب الداخلي والخارجي في النمو
33	رسم بياني 9.2.1 : الاستهلاك النهائي، من حيث الحجم
34	رسم بياني 1.2.2.1 : الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر
34	رسم بياني 2.2.2.1 : التحويلات الاجتماعية العينية
34	رسم بياني 3.2.2.1 : الدخل الإجمالي المتاح والدخل الإجمالي المتاح المعدل للأسر
34	رسم بياني 4.2.2.1 : القدرة الشرائية للأسر
35	رسم بياني 10.2.1 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح
35	رسم بياني 11.2.1 : معدل الاستثمار
35	رسم بياني 12.2.1 : الادخار الوطني
35	رسم بياني 13.2.1 : الحاجة للتمويل
37	رسم بياني 1.3.1 : الساكنة النشيطة البالغة 15 سنة فما فوق حسب وسط الإقامة
37	رسم بياني 2.3.1 : بنية الساكنة النشيطة حسب الجنس والشهادة التعليمية والفئة العمرية
37	رسم بياني 3.3.1 : نسبة النشاط حسب وسط الإقامة
37	رسم بياني 4.3.1 : مساهمة الشباب غير المتدرسين في سوق الشغل
38	رسم بياني 5.3.1 : معدل النشاط حسب الفئة العمرية
38	رسم بياني 6.3.1 : نسبة الشباب الذين لا يوجدون لا في وضعية تشغيل ولا تدرس ولا تكوين
39	رسم بياني 7.3.1 : عدد مناصب الشغل المحدثة حسب القطاعات

39	رسم بياني 8.3.1 : بنية الشغل حسب القطاعات
39	رسم بياني 9.3.1 : بنية الشغل حسب مستوى التأهيل
39	رسم بياني 10.3.1 : حصة غير الحاصلين على شهادات حسب القطاعات
40	رسم بياني 11.3.1 : بنية الشغل حسب الوضعية المهنية
41	رسم بياني 1.1.3.1 : التوزيع حسب مكان النشاط
41	رسم بياني 2.1.3.1 : التوزيع حسب الجهات
41	رسم بياني 3.1.3.1 : التوزيع حسب قطاع النشاط
42	رسم بياني 12.3.1 : نسبة العاطلين لمدة طويلة والباحثين عن الشغل لأول مرة
42	رسم بياني 13.3.1 : نسبة حاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل
43	رسم بياني 14.3.1 : معدل البطالة حسب الفئة العمرية
43	رسم بياني 15.3.1 : معدل البطالة حسب مستوى التأهيل
43	رسم بياني 16.3.1 : نسبة التشغيل الناقص حسب وسط الإقامة
45	رسم بياني 1.2.3.1 : بنية الشغل حسب الجنس والوضعية المهنية
45	رسم بياني 2.2.3.1 : بنية الشغل حسب الجنس والمستوى التعليمي
46	رسم بياني 17.3.1 : تطور الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية والأجور
48	رسم بياني 1.4.1 : تطور التضخم
48	رسم بياني 2.4.1 : المساهمة في التضخم
50	رسم بياني 3.4.1 : المساهمة في تطور أئمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
50	رسم بياني 4.4.1 : أسعار الوقود وزيوت التشحيم وسعر البرنت
51	رسم بياني 5.4.1 : المساهمة في تضخم المواد المقننة الأسعار
52	رسم بياني 1.1.4.1 : تضخم الوقود وزيوت التشحيم
54	رسم بياني 6.4.1 : تطور التضخم الأساسي
54	رسم بياني 7.4.1 : تطور تضخم السلع التجارية والتضخم بمنطقة الأورو
54	رسم بياني 8.4.1 : تطور أسعار السلع والخدمات
54	رسم بياني 9.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم
56	رسم بياني 1.2.4.1 : تأثير تطور حصة المواد الغذائية على التضخم
57	رسم بياني 10.4.1 : تطور التضخم خلال سنة 2016
	رسم بياني 11.4.1 : تطور مؤشر DJ-UBSCI مع استثناء السلع الطاقية وتطور أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير
58	رسم بياني 1.5.1 : رصيد الميزانية
64	رسم بياني 2.5.1 : مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل
65	رسم بياني 3.5.1 : عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة
65	رسم بياني 4.5.1 : الموارد العادية
65	رسم بياني 5.5.1 : بنية الموارد العادية
67	رسم بياني 6.5.1 : النفقات الإجمالية للخزينة

67	رسم بياني 7.5.1 : بنية النفقات الإجمالية
67	رسم بياني 8.5.1 : كتلة الأجور
67	رسم بياني 9.5.1 : تكاليف المقاصة
68	رسم بياني 10.5.1 : الرصيد العادي
68	رسم بياني 11.5.1 : نفقات الاستثمار
68	رسم بياني 12.5.1 : مخزون متأخرات الأداء
68	رسم بياني 13.5.1 : الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر
69	رسم بياني 1.2.5.1 : نسبة التنفيذ إلى توقعات قوانين المالية للفترة ما بين 2007 و2016
69	رسم بياني 2.2.5.1 : تطور نسبة التنفيذ إلى توقعات قوانين المالية
70	رسم بياني 3.2.5.1 : تطور تنفيذ مكونات النفقات
70	رسم بياني 4.2.5.1 : تطور تنفيذ مكونات نفقات السلع والخدمات
72	رسم بياني 14.5.1 : التمويل الصافي للخزينة
72	رسم بياني 15.5.1 : التمويل الخارجي للخزينة
73	رسم بياني 16.5.1 : مديونية الخزينة
73	رسم بياني 17.5.1 : الدين العمومي
75	رسم بياني 1.6.1 : الميزان التجاري
75	رسم بياني 2.6.1 : مساهمة أبرز المشتريات في تطور الواردات
77	رسم بياني 3.6.1 : تطور حجم صادرات الفوسفات ومشتقاته
77	رسم بياني 4.6.1 : مساهمة أبرز القطاعات في تطور الصادرات سنة 2015
79	رسم بياني 5.6.1 : مداخيل ونفقات الأسفار
80	رسم بياني 6.6.1 : بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب بلدان الاستقبال الرئيسية
81	رسم بياني 7.6.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع
81	رسم بياني 8.6.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المنشأ
81	رسم بياني 9.6.1 : التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة للمقيمين
82	رسم بياني 10.6.1 : تدفقات الدين العمومي الخارجي
82	رسم بياني 11.6.1 : الاحتياطيات الدولية الصافية
83	رسم بياني 12.6.1 : الوضعية المالية الخارجية الإجمالية
85	رسم بياني 1.6.1.1 : كفاية احتياطيات الصرف وفق طريقة ARA المعدلة
87	رسم بياني 1.7.1 : الائتمان البنكي
87	رسم بياني 2.7.1 : الائتمان والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
88	رسم بياني 3.7.1 : الديون المعلقة الأداء
89	رسم بياني 4.7.1 : الاحتياطيات الدولية الصافية
90	رسم بياني 5.7.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية
91	رسم بياني 6.7.1 : تطور مكونات المجموع م ³
92	رسم بياني 7.7.1 : متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك

92	رسم بياني 8.7.1 : حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك
93	رسم بياني 9.7.1 : منحى أسعار الفائدة في السوق الثانوية
93	رسم بياني 10.7.1 : متوسط الكلفة المرجحة في السوق الأولية
94	رسم بياني 11.7.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل
94	رسم بياني 12.7.1 : سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم
96	رسم بياني 1.1.7.1 : انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي
97	رسم بياني 13.7.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف
99	رسم بياني 1.8.1 : اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة
99	رسم بياني 2.8.1 : متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية حسب الآجال
100	رسم بياني 3.8.1 : المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة
101	رسم بياني 4.8.1 : أسعار الفائدة على شهادات الإيداع حسب آجال الاستحقاق
101	رسم بياني 5.8.1 : أسعار الفائدة على أوراق الخزينة حسب آجال الاستحقاق
105	رسم بياني 6.8.1 : المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة
105	رسم بياني 7.8.1 : التغير الشهري لمؤشر مازي
105	رسم بياني 8.8.1 : التغيرات الشهرية لمؤشر مازي
106	رسم بياني 9.8.1 : التغير السنوي للمؤشرات القطاعية
107	رسم بياني 10.8.1 : بنية المبادلات
108	رسم بياني 11.8.1 : الرسملة ومعامل الرأس المال العائم في القطاعات الرئيسية
108	رسم بياني 12.8.1 : رسملة البورصة
108	رسم بياني 13.8.1 : معدل السيولة
110	رسم بياني 1.2.8.1 : طريقة إعداد مؤشر المراكز المالية العالمية
110	رسم بياني 2.2.8.1 : تطور تقييم تنقيط وتصنيف المراكز المالية
112	رسم بياني 14.8.1 : تغير فصلي لمؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول
111	رسم بياني 15.8.1 : مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات
114	رسم بياني 1.9.1 : الحاجة إلى التمويل
115	رسم بياني 2.9.1 : التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية في سنة 2016
119	رسم بياني 3.9.1 : التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية
121	رسم بياني 4.9.1 : التدفقات الصافية لودائع الأسر لدى البنوك
142	رسم بياني 1.2.2 : فجوة الناتج غير الفلاحي
142	رسم بياني 2.2.2 : الفارق النقدي * بالقيمة الحقيقية
145	رسم بياني 1.1.2.2 : مساهمة مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك في فارق التوقع
145	رسم بياني 2.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم بالنسبة للفصول الأربعة لسنة 2016
146	رسم بياني 3.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو بالنسبة للفصول الأربعة لسنة 2016
147	رسم بياني 3.2.2 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي
147	رسم بياني 4.2.2 : مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية
148	رسم بياني 5.2.2 : الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي

148.....	: تدخلات بنك المغرب	6.2.2	رسم بياني
148.....	: تطور متوسط الحجم اليومي للعمليات في السوق ما بين البنوك	7.2.2	رسم بياني
148.....	: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك	8.2.2	رسم بياني
150.....	: الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الطبيعي	1.2.2.2	رسم بياني
160.....	: تطور التداول الائتماني من حيث العدد والقيمة	1.7.2	رسم بياني
161.....	: توزيع الأوراق المتداولة حسب الفئات	2.7.2	رسم بياني
161.....	: توزيع الأوراق المتداولة حسب فئات السلسلة	3.7.2	رسم بياني
163.....	: تطور الإيداعات الإجمالية الأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب	4.7.2	رسم بياني
164.....	: بنية سحبوبات القطع النقدية من شبابيك بنك المغرب	5.7.2	رسم بياني
165.....	: إنتاج الأوراق البنكية	6.7.2	رسم بياني
165.....	: إنتاج القطع النقدية	7.7.2	رسم بياني
165.....	: تطور الحجم الإجمالي للأوراق النقدية المعالجة	8.7.2	رسم بياني
166.....	: تطور حجم الأوراق المعالجة والأوراق التي تمت إعادة تدويرها من طرف مراكز الفرز الخاصة	9.7.2	رسم بياني
167.....	: تطور الأوراق البنكية المغربية المزيفة	10.7.2	رسم بياني
167.....	: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها	11.7.2	رسم بياني
167.....	: توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيك	12.7.2	رسم بياني
168.....	: التطور الشهري للكمبيالات غير المسددة والتي لم تتم تسويتها بعد. بالعدد والقيمة	13.7.2	رسم بياني
168.....	: تطور الأشخاص الحائزين على كمبيالات غير مسددة	14.7.2	رسم بياني
168.....	: الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض	15.7.2	رسم بياني
168.....	: العدد الفصلي للاستشارات حسب نوع مؤسسة الائتمان	16.7.2	رسم بياني
174.....	: توزيع مستخدمي بنك المغرب حسب الجنس والسن	1.9.2	رسم بياني
182.....	: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم	1.1.3	رسم بياني
183.....	: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك	2.1.3	رسم بياني
184.....	: بنية العائدات والتكاليف	3.1.3	رسم بياني
185.....	: معامل الاستغلال	4.1.3	رسم بياني
185.....	: بنية إنجازات الميزانية حسب مجموعة النفقات	5.1.3	رسم بياني
208.....	: بنية الالتزامات على السندات	1.2.3	رسم بياني
217.....	: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية	2.2.3	رسم بياني

فهرس الجداول

4.....	: النمو العالمي	1.1.1	جدول
7.....	: تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية	2.1.1	جدول
12.....	: تطور التضخم في العالم	3.1.1	جدول
16.....	: تطور رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات	4.1.1	جدول

25.....	: القيمة المضافة حسب الفروع من حيث الحجم. بالأسعار المتسلسلة	جدول 1.2.1
30.....	: عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية.....	جدول 2.2.1
30.....	: عدد ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية السياحية المصنفة	جدول 3.2.1
43.....	: نسبة التشغيل الناقص حسب القطاع والجنس	جدول 1.3.1
44.....	: معدل النشاط حسب الجنس في 2013	جدول 1.2.3.1
45.....	: نسبة البطالة حسب الجنس في 2013	جدول 2.2.3.1
47.....	: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل	جدول 2.3.1
48.....	: تطور أسعار الاستهلاك	جدول 1.4.1
53.....	: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية وغير التجارية	جدول 2.4.1
55.....	: : تطور معاملات الميزانية حسب المجموعات الكبرى ووسط الإقامة	جدول 1.2.4.1
57.....	: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 3.4.1
59.....	: تغير مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية	جدول 4.4.1
60.....	: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	جدول 1.5.1
61.....	: برمجة الميزانية	جدول 2.5.1
62.....	: نسب الضريبة على الشركات	جدول 1.1.5.1
63.....	: نسب الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على استيراد الشعير والذرة	جدول 2.1.5.1
66.....	: وضعية حمولات وموارد الخزينة	جدول 3.5.1
71.....	: الفوارق المسجلة على مستوى الفرضيات الرئيسية المؤسسة لقانون المالية	جدول 1.2.5.1
73.....	: وضعية الدين العمومي	جدول 4.5.1
74.....	: أبرز مكونات ميزان الأداءات	جدول 1.6.1
76.....	: أبرز الواردات	جدول 2.6.1
78.....	: أبرز الصادرات	جدول 3.6.1
84.....	: تطور الوضعية المالية الخارجية الإجمالية	جدول 4.6.1
85.....	: ترجيح مخاطر طريقة ARA المعيارية	جدول 1.6.1.1
85.....	: ترجيح مخاطر طريقة ARA المعدلة	جدول 2.6.1.1
86.....	: أبرز المؤشرات النقدية	جدول 1.7.1
87.....	: الائتمان البنكي	جدول 2.7.1
89.....	: القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية الأخرى	جدول 3.7.1
90.....	: مكونات المجمع م3	جدول 4.7.1
92.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة	جدول 5.7.1
93.....	: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر	جدول 6.7.1
94.....	: تطور أسعار الفائدة على القروض	جدول 7.7.1
96.....	: أبرز العمليات المنجزة في سوق الصرف	جدول 8.7.1
98.....	: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
99.....	: المبلغ الجاري لسندات الخزينة وبنيتها	جدول 2.8.1

100.....	: إصدارات سندات الدين الخاص	جدول 3.8.1
101.....	: تطور المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
104.....	: تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	جدول 5.8.1
	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الريحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق المحدودة» لمؤشر MSCI	جدول 6.8.1
106.....		
109.....	: تطور حجم المعاملات	جدول 7.8.1
111.....	: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول	جدول 8.8.1
112.....	: تغير مبلغ المعاملات حسب فئات الأصول	جدول 9.8.1
113.....	: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 10.8.1
116.....	: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم	جدول 1.9.1
118.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
119.....	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
120.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
133.....	: الإنجازات الرئيسية 2016	جدول 1.2.1.2
136.....	: أهم العمليات التي غطتها مهام الافتتاح خلال سنة 2016	جدول 1.3.1.2
142.....	: توقعات التضخم	جدول 1.2.2
144.....	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010	جدول 3.2.2
163.....	: مساهمة بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة في التزويد الإجمالي بالأوراق النقدية بالملايين	جدول 1.7.2
181.....	: أرقام رئيسية	جدول 1.1.3
181.....	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 2.1.3
183.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 3.1.3
186.....	: الأصول في 31 دجنبر 2016	جدول 1.2.3
187.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2016	جدول 2.2.3
188.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2016	جدول 3.2.3
189.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2016	جدول 4.2.3
192.....	: آجال استخدام الأصول الثابتة	جدول 5.2.3
196.....	: الموجودات والتوظيفات من الذهب	جدول 6.2.3
197.....	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 7.2.3
197.....	: التوزيع حسب المدة المتبقية	جدول 8.2.3
198.....	: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي	جدول 9.2.3
200.....	: بنية الديون على مؤسسات الائتمان	جدول 10.2.3
201.....	: الأصول الثابتة	جدول 11.2.3
202.....	: سندات المساهمة و استخدامات ماثلة	جدول 12.2.3
203.....	: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	جدول 13.2.3
205.....	: التزامات بالدرهم القابل للتحويل	جدول 14.2.3

205.....	: الودائع والالتزامات بالدرهم	جدول 15.2.3
206.....	: خصوم أخرى	جدول 16.2.3
207.....	: رساميل ذاتية	جدول 17.2.3
207.....	: عمليات الصرف	جدول 18.2.3
208.....	: التزامات على السندات	جدول 19.2.3
208.....	: التزامات أخرى	جدول 20.2.3
209.....	: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	جدول 21.2.3
210.....	: الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان	جدول 22.2.3
211.....	: عمولات محصلة	جدول 23.2.3
211.....	: عائدات مالية أخرى	جدول 24.2.3
213.....	: فوائد منوحة على الالتزامات بالدرهم	جدول 25.2.3
214.....	: تكاليف مالية أخرى	جدول 26.2.3
214.....	: تكاليف خاصة بالموظفين	جدول 27.2.3
215.....	: شراء المواد والأدوات	جدول 28.2.3
215.....	: مخصصات للاستخدامات	جدول 29.2.3
216.....	: مخصصات للاستخدامات	جدول 3.2.3
216.....	: المؤونات	جدول 31.2.3

فهرس الاطارات

5.....	: انسحاب بريطانيا من منطقة الأورو (Brexit): الدوافع والتأثيرات الاقتصادية	إطار 1.1.1
11.....	: تطور أسعار النفط منذ الأزمة الاقتصادية	إطار 2.1.1
31.....	: السياحة الداخلية بالمغرب	إطار 1.2.1
33.....	: الاستهلاك النهائي الفعلي والدخل الإجمالي المتاح المعدل	إطار 2.2.1
40.....	: نظام المقاول الذاتي: المضمون والحصيلة	إطار 1.3.1
44.....	: عدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل	إطار 2.3.1
52.....	: تحرير أسعار المحروقات وتأثيره على التضخم	إطار 1.4.1
55.....	: تطور العادات الاستهلاكية وقياس التضخم	إطار 2.4.1
62.....	: أبرز التدابير الضريبية في قانون المالية لسنة 2016	إطار 1.5.1
69.....	: تطور تنفيذ قانون المالية بين سنوات 2007 و2016	إطار 2.5.1
84.....	: كفاية الموجودات الرسمية الاحتياطية	إطار 1.6.1
95.....	: تقييم مستوى توازن سعر الصرف	إطار 1.7.1
102.....	: آجال الأداء	إطار 1.8.1
109.....	: تصنيف المركز المالي للدار البيضاء	إطار 2.8.1
140.....	: الإجراءات التي يجب اتخاذها عند تحديد هوية الزبناء	إطار 1.1.2
145.....	: تقييم التوقعات الماكرو اقتصادية لبنك المغرب في سنة 2016	إطار 1.2.2

149.....	إطار 2.2.2 : سعر الفائدة الطبيعي في المغرب
203.....	إطار 1.2.3 : صندوق إفريقيا 05

فهرس الملحقات الإحصائية

223	جدول م 1 : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
225.....	جدول م 1.2 : تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 2007)
226.....	جدول م 2.2 : الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
227.....	جدول م 3.2 : حساب السلع والخدمات
227.....	جدول م 4.2 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه
228.....	جدول م 5.2 : الاستثمار و التوفير
228.....	جدول م 6.2 : الفلاحة
229.....	جدول م 7.2 : الصيد البحري
229.....	جدول م 8.2 : إنتاج الطاقة
230.....	جدول م 10.2 : مؤشرات الإنتاج الصناعي
231.....	جدول م 11.2 : السياحة
232.....	جدول م 1.3 : مؤشرات الشغل والبطالة
233.....	جدول م 2.3 : تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي
234.....	جدول م 1.4 : التضخم
235.....	جدول م 2.4 : التضخم الأساسي
236.....	جدول م 3.4 : تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
237.....	جدول م 4.4 : مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
238.....	جدول م 1.5 : الواردات حسب أبرز المنتجات
239.....	جدول م 1.5 : الواردات حسب أبرز المنتجات
240.....	جدول م 1.5 : الواردات حسب أبرز المنتجات
241.....	جدول م 2.5 : الصادرات حسب أبرز المنتجات
242.....	جدول م 2.5 : الصادرات حسب أبرز المنتجات
243.....	جدول م 3.5 : التوزيع الجغرافي للمبادلات
244.....	جدول م 4.5 : ميزان الأداءات
245.....	جدول م 4.5 : ميزان الأداءات
246.....	جدول م 5.5 : وضع الاستثمار الدولي الإجمالي
247.....	جدول م 1.6 : وضعية موارد وخملات الخزينة
248.....	جدول م 2.6 : بيان تطور الموارد العادية للخزينة
249.....	جدول م 3.6 : تقديرات الميزانية العمومية
250.....	جدول م 1.7 : سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم
251.....	جدول م 2.7 : تطور نشاط سوق الصرف

252	تطور السيولة البنكية	جدول م 3.7
253	سعر الفائدة في السوق النقدية في 2016.....	جدول م 4.7
253	أسعار الفائدة المطبقة على الودائع.....	جدول م 5.7
254	سعر الفائدة المدينة في 2016.....	جدول م 6.7
255	السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 7.7
256	معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 8.7
256	معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض	جدول م 9.7
257	أسعار الفائدة المدينة.....	جدول م 10.7
257	المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان.....	جدول م 11.7
258	المؤشرات الرئيسية النقدية	جدول م 1.8
259	المجمعات النقدية	جدول م 2.8
260	مجمعات التوظيفات السائلة.....	جدول م 3.8
261	مقابلات المجمع م3.....	جدول م 4.8
262	الاحتياطات الدولية الصافية.....	جدول م 5.8
263	الديون الصافية على الإدارة المركزية.....	جدول م 6.8
264	ديون على الاقتصاد.....	جدول م 7.8
265	التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....	جدول م 8.8
266	وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية.....	جدول م 9.8
267	وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر.....	جدول م 10.8
268	وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية.....	جدول م 11.8
269	حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى.....	جدول م 12.8
270	تطور السوق ما بين البنوك.....	جدول م 13.8
270	الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 14.8
271	المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة	جدول م 1.9
272	سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 2.9
273	سوق سندات الاقتراض.....	جدول م 3.9
274	مؤشرات البورصة.....	جدول م 4.9
275	مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	جدول م 5.9

الإيداع القانوني : 0077PE2017

رد مد : 2509 -0305